

مصر المعاصرة

(السنة الستون — العدد ٣٣٨ — أكتوبر ١٩٦٩)

رئيس التحرير : الدكتور جمال العطيفي
سكرتير عام الجمعية

مطابع الأهرام التجارية
القاهرة ١٩٦٩

الثنى • ٤ قرشا

أعضاء الجمعية

أعضاء الجمعية أربعة فئات : الاعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا سنويا والاعضاء المشتركون بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والاعضاء الفخريون الذين أدوا خدمات جليلة للجمعية أو للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية والاعضاء المراسلون وهم أعضاء يقيمون في الخارج يسهمون في أعمال الجمعية ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الاعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل .

الاشتراك في المجلة

رسم الاشتراك السنوى في المجلة مائة وخمسون قرشا في الجمهورية العربية المتحدة ، وأربعون شلنا أو خمسة دولارات للبلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل اداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الاعضاء المشتركين أربعون قرشا صاغا في الجمهورية العربية المتحدة وعشرة شلنات أو دولار وربع في البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » .

ولا يباح نقل أو ترجمة شيء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن سابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية — ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ت ٥٢٧٩٧

الفهرس



صفحة

- د. فؤاد مرسى : التخطيط الراهن للتصدير ٥
- د. أحمد جامع : الاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى ومشكلة الاقتصاد
الاشتراكى المتقدم : ٣٣
- د. عبد الرازق حسن : عرض للاقتصاد المصرى فى تطوره . . . ١١٥
- د. عبد السلام بدوى : الاتجاهات الاقتصادية الحديثة وتطوير الادارة
فى الدول الاشتراكية ١٤٥
- د. اسماعيل محمد هاشم : التوازن والاولوية فى تخطيط التنمية
الاقتصادية ١٦١
- د. عبد المجيد فراج : تقييم بعض مقاييس العمالة كمؤشرات للتنمية
« دراسة احصائية » ١٨٩
- د. عز الدين فوده : حق المدنيين بالاراضى المحتلة فى الثورة على
سلطات الاحتلال الحربى ٢٠٥
- على حسن فهمى : التوبة والعقوبة، دراسة فى الفقه الجنائى الاسلامى ٢٢١
- د. فهمى ك. بشاى : نماذج لطرق البرمجة الاقليمية لتخطيط الانتاج
الزراعى (بالانجليزية) ٥
- د. محمد محمود ربيع : الاقليمية والعالمية فى الفكر السياسى
(بالانجليزية) ٢٧
- د. عبد المنعم جنيد : الشكل الفدرالى : نموذج للتنظيم السياسى
للمجتمع (بالفرنسية) ٨٧

التخطيط الراهن للتصدير

الدكتور فؤاد مرسى

فى ظروف التنمية الاقتصادية ، يتوقف معدل النمو الى حد كبير على رأس المال الاضافى المستورد ، ويتوقف الاستيراد عامة على حجم النقد الاجنبى المتاح للاستيراد ، ويتوقف هذا النقد الاجنبى الى حد بعيد على حصيلة الصادرات . أى أن الاستيراد يتوقف فى الأساس على التصدير ، وأن هذا التصدير يتوقف فى نهاية الامر على قدرة الاقتصاد القومى على تخصيص جزء من انتاجه لاشباع حاجات السوق الخارجية .

لهذا لا يمكن الحديث عن تنمية الاقتصاد القومى دون الحديث عن تنمية التجارة الخارجية . كما لا يمكن التخطيط للتنمية الاقتصادية بدون التخطيط فى الوقت نفسه للتجارة الخارجية .

تخطيط التجارة الخارجية :

بيد أنه اذا أمكن تخطيط الانتاج قبل تخطيط التجارة الخارجية ، فان تخطيط التجارة الخارجية لا يمكن أن يتم قبل تخطيط كل من الانتاج والاستهلاك واخضاعهما لنوع من الرقابة المركزية الدقيقة . فالتجارة الخارجية هى فى النهاية تصحيح أو امتداد لكل من الانتاج والاستهلاك المحليين . ولهذا يبدأ تخطيط التجارة الخارجية فعلا من مرحلة الانتاج ، الامر الذى يقتضى وضع نظام صارم من الأولويات تراعى عند اختيار الاستثمارات فى خطة التنمية (١) .

فعندما توضع خطة الاستثمار يكون معيار اختيار المشروعات هو ما يمكن تسميته معيار الانتاجية الاجتماعية الحدية ، بمعنى القدرة على تحقيق الأهداف التى تتقرر على مستوى المجتمع (٢) ، وفى هذا الاطار يتدخل القطاع الخارجى ، أو قطاع العالم الخارجى . فمن جانب ، نجد أن فائض الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط يعطى فكرة ولو أولية عن مدى التمويل الخارجى المطلوب لتحقيق أهداف الخطة . ومن جانب آخر ، فانه فى مقابل ميزان الاستثمار والادخار يتم مواجهة الميزان الخارجى ، أى تقديرات العملة الأجنبية من موارد واستخدامات وهو ما يجب أن يجرى على أساس التحليل

(١) أنظر الفونس عزيز ، العلاقات الاقتصادية الخارجية ، مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٨ ، حيث يرى أن التجارة الخارجية تهيء الظروف المواتية لكى يكون نمط التنمية نمطا متوازنا .
(٢) تخطيط القطاع الخارجى ، التكيف والمشاكل والسياسات ، هيئة الأمم المتحدة نيويورك ١٩٦٧ .

المقطعى . فان تحليل موارد العملة الأجنبية يجب أن يتم على أساس السلع المنفردة ، باعتبار أن سلعتين أو ثلاث سلع تقدم فى البداية أغلب منتجات التصدير . ان قلة عدد السلع الصالحة للتصدير تسمح باختبارات للسلع سلعة سلعة . وهكذا تبدو الحاجة الى الموازين السلعية كأداة من أدوات التخطيط .

ففى تحليل المدخلات والمخرجات ، ومن أجل تحديد العلاقات الكمية فى الانتاج وقياس التغيرات فيها ، يجرى تركيب جداول لعدد من السلع تعتبر أهم السلع بالنسبة للمجتمع ، فتجرى دراسة ظروف انتاجها واستخدامها فى الحاضر والمستقبل ، أى دراسة هيكل مدخلاتها الكمية بغض النظر عن تغيرات الأسعار والتغيرات فى تركيب المخرجات . ومن هنا تتفوق تحليلات الموازين السلعية على تحليلات المدخلات والمخرجات فى صورتها القيمية (١) .

هذه الموازين السلعية كأداة للتخطيط تعتبر جزءا متكاملًا مع مجموعة الموازين التى تعد للدخل القومى والعمالة وغيرها وهى التى تشكل جميعا أجزاء الخطة القومية للتنمية الاقتصادية (٢) .

وكل ميزان سلعى هو عبارة عن مقابلة بين الموارد والاستخدامات ، وان يكن شكله يتوقف على الغرض منه . وبصفة عامة فالوارد هو الانتاج المحلى والواردات ومخزون أول المدة لدى المنتجين والمستهلكين . أما الاستخدامات فهى الاستهلاك الانتاجى (مستلزمات الانتاج) والاستهلاك الجماعى ، والاستهلاك الخاص ، وتكوين رأس المال والتصدير ، ومخزون آخر المدة لدى المنتجين ، ومخزون آخر المدة لدى المستهلكين واحتياطى آخر المدة . وهكذا تعتبر الواردات موارد بينما الصادرات استخدامات من الموارد .

فعلى ضوء حجم الواردات وما يمكن تدبيره من قروض خارجية ، مخصصا منها الالتزامات الخارجية ، يمكن تقدير ما يجب تصديره وتقدير الصادرات وحساب مستلزماتها وآثارها المباشرة وغير المباشرة .

وباختصار فان الناتج القومى + الواردات = الاستهلاك + تكوين رأس المال + الصادرات .

ومن هنا يتم حساب معاملات القطاع الخارجى ، قيمة ما ندفعه وقيمة ما نلتقاه .

(١) انظر رياض الشيخ ، دراسات فى نظم المحاسبة الاقتصادية القومية ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٢) انظر محمد فتحى عافية ، الموازين السلعية ، تبريرها النظرى والتاريخى ووصف الجداول ، مذكرة رقم ٨٣٧ ، معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٦٨ .

الواردات + صافى التحويلات الجارية الى الخارج + صافى الاستثمار
فى الخارج = الصادرات + صافى الدخل من الخارج + صافى التحويلات
الرأسمالية من الخارج .

ونظرا لان البلد النامى يستورد عادة رأس المال ولا يصدره ، لذلك يمكن
ان تكون صورة معاملات القطاع الخارجى على النحو التالى :

الواردات + صافى التحويلات الجارية الى الخارج = الصادرات +
صافى التحويلات الرأسمالية من الخارج .

وهكذا نصل الى صورة الميزان الخارجى ، لكنها كما نرى على صلة
عضوية بصورة ميزان الاستثمار والادخار . وعندما نعود لمعيار الانتاجية
الاجتماعية الحدية ، وهو نوع من تحليل النفقة والنفع ، نجد أن فى الامكان
صياغته على ضوء معيار هام هو معيار النفقة بالنقد الأجنبى . هنا بدلا من
مقارنة النفقات الفعلية الاجمالية بالنفع الاجمالى ، فاننا نقارن النفقات المحلية
الصافية لكل مشروع تصدىرى مثلا بالنقد الأجنبى الصافى المكتسب منه .
وعندئذ فانه كلما قلت نفقة الموارد المحلية الصافية لمشروع معين معبرا عنها
بوحدة من العملة الأجنبية المكتسبة كلما كان جديرا باختياره للاستثمار .
هنا تلعب التجارة الخارجية دورا هاما فى تحديد الاستثمارات .

ومن ثم تكون وظيفة التجارة الخارجية فى اطار خطة التنمية الاقتصادية هي :

- ١ — توجيه الوحدات الانتاجية نحو السلع التى تنتجها نوعا وكما ،
وبهذا القدر تعتبر التجارة الخارجية معيارا لكفاءة الانتاج .
- ٢ — توجيه الوحدات الانتاجية نحو تنفيذ اكبر قدر من الانتاج بأقل طلبات
من الواردات بغض النظر عن طريقة تسوية هذه الواردات .
- ٣ — حسن توزيع ارصدة العملة الأجنبية المتاحة على قطاعات الانتاج
والتوزيع والتجارة الداخلية ، أى على الواردات عموما .
- ٤ — التوسع فى الاستغناء عن استخدام العملة الحرة عن طريق تنظيم
العمل بحسابات الاتفاقيات التى لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية مع الحذر
من أعبائها غير المواتية .
- ٥ — البحث عن أسواق للصادرات بشروط تمكن من مواجهة اعباء
الاستيراد .
- ٦ — الموازنة المستمرة بين التصدير والاستيراد للتغلب على عقبات
ميزان المدفوعات .

هكذا تتحدد مهمة التجارة الخارجية . فمهمتها هى التخطيط غير المباشر
للاستثمار .

مهمتها باختصار هى تنمية الاقتصاد القومى بعيدا عن التأثير المباشر للسوق العالمية (١) ، وتصبح تلك محصلة أهداف التخطيط للتجارة الخارجية . فكيف يتم هذا التخطيط ؟ بعبارة أخرى ما هى أسس تخطيط التجارة الخارجية ؟ أن تجارب التخطيط المعروفة تجعل مما يلى أهم الاسس المسموعة فى تخطيط التجارة الخارجية :

اولا — اعتبار خطة التجارة الخارجية جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الشاملة للاقتصاد القومى ، تحقيقا للأولويات التى تفرضها خطة التنمية الشاملة ، مما يقتضى اقامة رباط وثيق بين أجهزة الانتاج والتوزيع من جانب والتجارة الخارجية من جانب آخر عن طريق العقود الاقتصادية .

ثانيا — أولوية الواردات على الصادرات ، بحيث تكون الصادرات وسيلة الحصول على الواردات ، ويكون الغرض من التصدير تغطية الواردات وتجميع الأرصدة من العملات الأجنبية . ومن ثم تتحدد الأولويات فيما بين الواردات نفسها .

ثالثا — اعتبار التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا وحدة واحدة ، بحيث يتحقق الكسب الخارجى من مجموع التصدير والاستيراد معا ، وبحيث لا ينظر لأول وهلة الى التصدير بوصفه كسبا بحتا أو الى الاستيراد بوصفه خسارة بحتة .

رابعا — الأخذ بالتخطيط الطويل المدى للتجارة الخارجية واستخدام الاتفاقيات التجارية وربطها زمنيا بالخطة الاقتصادية للتنمية الشاملة ، مع الحرص على المرونة فى وضع الخطط القصيرة المدى والخطط السنوية .

خامسا — احتكار التجارة الخارجية بمعنى أنه ليس لمشروع اقتصادى أن يصدر أو يستورد بعيدا عن جهاز التجارة الخارجية . وهو ما يعنى أمرين معا : الامر الأول هو وجود جهاز واحد للتجارة الخارجية يتولى اختيار الطرف الآخر فى السوق العالمية ، والامر الثانى هو امكانية قيام أجهزة الانتاج بالتصدير أو الاستيراد من خلال جهاز التجارة الخارجية (٢) .

سادسا — حساب الكسب من التجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد القومى . فهذا الكسب يقاس بمدى مساهمة التصدير والاستيراد معا فى تحقيق الوفرة فى العمل الاجتماعى وذلك بتحديد أولويات فيما بين الاستثمارات المتاحة بالنظر الى ما تدره مثلا من عائد صاف بالعملات الأجنبية ، ومن ثم اجراء المقارنة بين القيام بهذه الاستثمارات وبين الاستيراد من الخارج .

(١) أنظر فؤاد مرسى ، ميزان المدفوعات والميزانية النقدية وخطة التنمية الاقتصادية . معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٩ .

(٢) أنظر فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، مصر المعاصرة ، يولية ١٩٦٧ .

فالمطلوب دائما الا تتحول الاستثمارات الجديدة الى اعباء اكبر واطول امدا على التجارة الخارجية من عبء الاستيراد نفسه . المطلوب ان تتم موازنة دقيقه في اولويات الاستثمار بين استثمار يحل محل الاستيراد واستثمار يشجع التصدير . ويتم الجمع بين النوعين من الاستثمار بالقدر الذى يحقق أكبر وفر في العمل الاجتماعى .

في هذا الإطار ينظر الى التصدير بوصفه المصدر الأساسى للحصول على العملة الأجنبية . ومن ثم تصبح الصلة مباشرة بين التصدير والتنمية الاقتصادية . لذلك فان التخطيط للتصدير وهو جزء من التخطيط للتجارة الخارجية ، يعتبر جزءا لا يتجزأ من التخطيط للتنمية الاقتصادية الشاملة .

تخطيط التصدير :

والتخطيط للتصدير يتم حاليا على مرحلتين ، مرحلة تحديد الأهداف الكمية للصادرات ثم مرحلة تحديد الأهداف النقدية لها . وهكذا يتخذ التخطيط للتصدير أسلوبين ضروريين هما الأسلوب الكمى والأسلوب النقدى . وانما يضع البعض تحفظا بخصوص الأهداف نظرا لان هامش الخطأ فيها كبير . ولذلك يميلون لوضع تقديرات للمدى الكمى والمدى النقدى بدلا من تحديد مقادير أو مستويات ثابتة .

أولا - التخطيط الكمى :

التخطيط الكمى هو التخطيط السلعى ، أى وضع خطط عينية بالسلع المعدة للتصدير ، كوسيلة للوصول بين الموازين المادية أو السلعية الداخلية ، وهى الموازين التى تسجل الموارد المتاحة من السلع للمجتمع واستخدامات هذه الموارد . والصادرات كما هو معروف استخدام للموارد السلعية المتاحة .

وتتضمن الخطة الكمية تحديد الأهداف الكمية من السلع المعدة للتصدير . فتبين هذه السلع ، وتوزع كل سلعة على البلاد المستوردة ، وتحدد مواعيد تسليم السلعة للمصدرين .

لكن المشكلة تكمن فى تحديد المقصود بالسلع المعدة للتصدير . فالصادرات التى يجرى التخطيط لها هى صادرات السلع أى الصادرات المنظورة باعتبار أن تخطيط الصادرات غير المنظورة من خدمات نقل وسياحة وتأمين ومرور وفوائد وأرباح انما يخرج بدرجة أو بأخرى عن تخطيط التجارة الخارجية الى الميزانية النقدية .

والمبدأ العام هو السماح بتصدير جميع السلع ، الا السلع المحظورة كالقمح أو السلع المقيد تصديرها بالحصول على تراخيص كالارز . ولهذا يتم التمييز أحيانا بين الانتاج الفائض والانتاج المعد للتصدير ، باعتبار ان الانتاج

المعد للتصدير هو الانتاج المخصص للتصدير سواء كان فائضا أو غير فائض ، وباعتبار أن الانتاج الفائض عديم الدلالة على ما يصلح أو ما لا يصلح منه للتصدير .

والواقع أنه في ظروف التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية ينعدم الفرق بين الانتاج الفائض وبين الانتاج المعد للتصدير . فالصادرات انما تتناول سلعاً من الانتاج المحلى خصصت لاشباع حاجات الخارج . وفائض الانتاج عندئذ انما يصبح فائض الانتاج المعد اساساً للتصدير . انه بذلك فائض مخطط .

ولتوضيح ذلك نضرب المثل بالقطن المصرى . ان انتاج القطن يتراوح بين حد أقصى يبلغ ١١ مليون قنطار وحد أدنى بلغ ٨٥ مليون قنطار . غير أن الحد الأدنى للقطن المطلوب للتصدير لا يمكن أن يهبط عن ٦ ملايين قنطار والا بدأ الغزال الاجنبى فى الانصراف عن القطن المصرى عامة تأمينا لتدفق انتاجه . ويكون هذا الحد الأدنى هو الفائض الاحتمالى المخطط للتصدير من القطن ، خاصة وقد اثبتت تجارب السنوات الماضية أن التوسع فى مساحة القطن لا تصاحبه دائما زيادة فى غلة الفدان من القطن . فكلما زاد التوسع عن حد معين فان متوسط غلة الفدان ينقص الى حد تصبح معه زراعة القمح وما بعده من ذرة أو أرز أكبر دخلا . وهو ما يدعو لدراسة المساحة القطنية المثلى (١) .

وتبدو أهمية هذا التوضيح فى النظرة بالتالى الى التصدير بوصفه سياسة مخططة لتصدير الفائض المعد للتصدير لا بوصفه وسيلة للتخلص من فائض وجد عفوا فأبرمت لتصريفه صفقة هنا وصفقة هناك — وان يكن مثل هذا الفائض العفوى امرا محتملا لعوامل تتعلق بالانتاج والقوة الشرائية فى الداخل والسعر العالمى فى الخارج .

ثانيا — التخطيط النقدى :

بعد تحديد الاهداف الكمية للتصدير ، يجرى تحويلها الى اهداف نقدية وذلك بحساب الحصيللة المتوقعة منها بالعملات الاجنبية ، موزعة بحسب السلع ، وبحسب نوع العملة الاجنبية التى يتم الدفع بها : عملة حرة أم عملة حسابية . وهو ما يستدعى القيام بتقديرات دقيقة للأسعار فى السوق العالمية . وكل هذا يجعل من عملية التخطيط النقدى على بساطتها الظاهرية عملية أكثر تعقيدا من عملية التخطيط الكمى . فبينما يتوقف التخطيط الكمى على متغيرات السوق المحلية أولا بعرضها وطلبها يتوقف التخطيط النقدى على متغيرات السوق الخارجية أولا بعرضها وطلبها .

(١) وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة عن السنة ١٩٦٧/٦٦ ، أغسطس ١٩٦٨ .

ان خطة التصدير لا تتوقف عند مجرد تحقيق حجم معين أو قيمة معينة من التصدير ، بل لابد من دراسة عميقة لكل من السوق المحلية والسوق الخارجية للوصول الى كل من الخطة الكمية والخطة النقدية . وهى دراسة تكتنفها الصعوبات من كل جانب ، وبخاصة فى ظروفنا الراهنة .

١ — دراسة السوق المحلية :

تشمل دراسة السوق المحلية اعداد ميزان سلعى للموارد والاستخدامات من السلع ، باعتبار أن التصدير هو استخدام مخطط لموارد سلعية متاحة .

١ — لابد من حصر الانتاج سواء فى الصناعة بأشكالها المختلفة من استخراجية وتحويلية أو فى الزراعة بجميع الحاصلات . ان حصر الانتاج سواء كان صالحا أو غير صالح للتصدير خطوة أولى لتحديد صورة الصادرات .

٢ — لابد من حصر المخزون من السلع فى نهاية كل سنة ، لتقدير الموارد السلعية الفائضة فى نهاية العام ، حتى توضع فى الاعتبار عند تقدير الموارد السلعية فى العام الجديد . ولابد أيضا من حصر مخزون آخر ، قائم أو مطلوب ، لضمان استمرار الانتاج بالطاقة المخططة للمشروعات .

٣ — لابد من حصر الاستهلاك سواء كان استهلاكاً خاصاً أو حكومياً أو انتاجياً وذلك بالرجوع الى حجم التجارة الداخلية وقطاع التوزيع ، ودراسة السكان وتوزيعهم الاقليمى والمهنى والعمرى والاجتماعى ، وتجميع احتياجات القطاعات الحكومية والانتاجية . ثم لابد من توجيه الاستهلاك عن طريق وضع انماط استهلاكية مثلاً يكون من المطلوب التزامها . ويكون تخطيط الاستهلاك بهذا المعنى أساساً لا غنى عنه لتحديد خطة جادة للتجارة الخارجية استيراداً وتصديراً . وبصفة خاصة فانه كما يمكن للاستهلاك أن يحدد التصدير ، فان باستطاعة التصدير أيضاً أن يحدد الاستهلاك .

ويجب القول بأن لشكل التنظيم الاقتصادى الموضوع للانتاج والتوزيع أهمية خاصة فى تخطيط التصدير بالذات . ان تبعية الانتاج أو التوزيع للقطاع العام أو للقطاع التعاونى أو للقطاع الخاص تحدد بالتالى أسلوب تعامله مع قطاع التصدير . ومن هنا نفهم سر الصعوبات التى تواجه التصدير على سبيل المثال فى مجال الحاصلات الزراعية ، التى تخضع من ناحية لظروف الانتاج الزراعى عامة ومن ناحية أخرى لاتجاهات القطاع الخاص ومدى التزامه بأهداف التصدير الموضوعة . وتبدو الاهمية الخاصة بهذا الموضوع عندما نعلم أن السلع الزراعية ما زالت تمثل النسبة الغالبة فى صادراتنا .

هيكل الصادرات المصرية

٦٨/٦٧	٦٧/٦٦	٦٥/٦٤	
%	%	%	
٦٦	٦٧	٧٠	السلع الزراعية
٢	٣	٥	السلع الاستخراجية
٣٢	٣٠	٢٥	السلع الصناعية

لقد لجأت الدولة الى تحديد الأسعار للمنتجات الزراعية قبل بدء موسم الزراعة ، والى تحديد المساحة المزروعة من كل محصول رئيسى ، والى تحديد أسلوب تسويقها محليا وخارجيا ، لكنها ما زالت غير كافية . لذلك تعتبر الحاجة ملحة للاخذ ببعض أساليب التنظيم التى تحكم علاقة قطاع التصدير بقطاعات الإنتاج والتوزيع التى لن تتحقق بسهولة منذ البداية . وعلى سبيل المثال :

(أ) اقرار نظام العقود الاقتصادية ، الملزمة للطرفين على قدم المساواة ، وبخاصة عندما يكونان تابعين للقطاع العام .

(ب) اقرار المزيد من أساليب التوجيه والتنظيم للقطاع الخاص ، بأمل القدرة على ادخاله شيئا فشيئا فى مجال التخطيط الشامل (١) .

(ج) أحكام نظام التسويق التعاونى كأسلوب للربط بين أجهزة التصدير وقطاع الزراعة عن طريق التعاقد على المحصول مقدما .

وبالطبع يمكن أن تتصدى شركات التصدير لزراعة بعض المحاصيل زراعة مباشرة فى أراض تملكها أو تستأجرها . فلذلك ميزة واضحة هى ضمان حد أدنى من المحصول للتصدير فى أكثر الظروف ملائمة للتصدير بالفعل . غير أن له أيضا عيبا خطيرا ، فهو أذ يخل بضرورات التخصص فيما بين قطاع الانتاج وقطاع التجارة ، يبدو تعبيرا عمليا عن عدم القدرة على تخطيط القطاعين كليهما .

ويختلف هذا الوضع عن وضع آخر يتمثل فى تخصيص أراض معينة لإنتاج محاصيل معينة تعد للتصدير . فالأراض الجديدة مثلا ، وهى الأراضى التى أتاح السد العالى استصلاحها واستزراعها ، يمكن أن تخصص فى أكبر مساحاتها لزراعة محاصيل بعينها مثل الفواكه والموالح والكروم والبنجر والفول السودانى والحبوب الزيتية . وهى محاصيل تتميز باستعدادها لتقبل التصنيع ، ومن ثم تصلح للتصدير وهى مصنعة بدرجة أو بأخرى .

(١) انظر فؤاد مرسى ، تخطيط القطاع الخاص ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٨ .

٢ — دراسة السوق الخارجية :

تقوم خطة التصدير على دراسة علمية مستفيضة للسوق الخارجية ، تستند الى القوانين الاقتصادية ، وفي مقدمتها حقيقة وجود سوق عالمية وحقيقة انقسامها الى سوقين رأسمالية واشتراكية لكل منهما قوانينها الخاصة ، وان تكن السوق الرأسمالية العالمية هي الغالبة حتى الان في تشكيل هيكل التجارة الدولية وفي تحديد الاسعار العالمية . وهو ما حدا بمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين البلدان الاشتراكية الى اصدار قراره في ديسمبر ١٩٦٢ باستخدام متوسط الاسعار العالمية فيما بين عامى ١٩٥٧ / ١٩٦١ كأساس للاسعار فى التبادل فيما بين البلدان الاشتراكية نفسها (١) .

هذه السوق العالمية تنقسم أيضا الى سوق حرة وسوق اتفاقيات . وهى تفرقة عظيمة الاهمية لسوق التصدير . ففى بداية الخطة الاولى للتنمية الاقتصادية ، كانت صادراتنا من الغزل والنسيج الى السوق الحرة تمثل ٧٠٪ من جملة صادرات الغزل والنسيج ، فتحولت النسبة فى نهاية الخطة وأصبحت نسبة ٦٥٪ الى ٧٠٪ من صادرات الغزل والنسيج توجه الى بلاد الاتفاقيات . ولقد دل هذا التحول الذى غدا ظاهرة عامة على سهولة زيادة حجم التجارة مع سوق الاتفاقيات سنة بعد سنة نتيجة للاسباب التالية :

(أ) ضمان التصدير المتفق عليه قبلا الى سوق الاتفاقيات .

(ب) الحرص على وارداتنا من هذه السوق .

(ج) حرص سوق الاتفاقيات على صادراتنا استخلاصا لحقوقها .

ولهذا تطرح سوق الاتفاقيات مشكلة خطيرة للتخطيط وهى الحذر من الاستسلام لسهولة التصدير اليها والاستيراد منها .

ودراسة السوق العالمية تتطلب بعد ذلك دراسة للتكتلات الاقتصادية الاقليمية ، مثل السوق الاوربية المشتركة وسوق الكوميكون وأثرها على تجارتنا الخارجية . كما تتطلب دراسة لوضع البلدان النامية التى ما زالت بعيدة عن أن تكون أسواقا مثالية لنا أو لبعضها البعض . فهذه البلدان مازالت على صلة وثيقة بالسوق الرأسمالية العالمية ، حتى اذا ما بدأت فى التصنيع أخذت بحماية خاصة لمنتجاتها .

والخطوة التالية فى دراسة السوق الخارجية هى دراسة امكانيات التصدير فى كل بلد على حدة وتتضمن هذه الدراسة أولا تحديد نظامه

(١) أنظر شارل بلهائم ، التبادل الدولى والتنمية الاقتصادية ، بالفرنسية ، باريس ١٩٦٣

الاقتصادى ، ونظم الاستيراد والتصدير والتعريفات الجمركية ، وارتباطاته الدولية . وتتضمن الدراسة أيضا تحديد حجم السوق وخاصة حجم المبيعات من واقع منتجاته ووارداته . كما تتضمن الدراسة امكانيات التصريف لاهم البلاد المنافسة فى السوق ، من حيث الكميات والاسعار والجودة ومواعيد التسليم وعملة الدفع وأساليب الترويج . وتتضمن أيضا دراسة موقفنا بالذات فى هذه السوق على ضوء اعتبارين معا هما قدرتنا على التصدير اليها ، وقدرتنا على المنافسة فيها .

أولا — اما قدرتنا على التصدير لسوق معينة فتتحدد بمدى استعدادنا لتخصيص فائض من انتاجنا للتصدير اليها ومدى التزاماتنا نحوها .

(ا) تحديد الفائض المعد للتصدير ، أى المنتجات ذات القبول فى السوق الخارجية . وبالطبع تنقسم منتجات كل بلد بحسب قبولها فى السوق الخارجية الى سلع عالمية وسلع شبه عالمية وسلع قومية . فالسلع العالمية هى سلع نمطية ذات مواصفات عالمية ، لتماثل وحداتها وعالية أسعارها . والمواد الخام فى مقدمة هذه السلع العالمية ، ومثالها عندنا القطن والبترول والاسمنت والمعادن . أما السلع شبه العالمية فهى سلع تتمتع بسوق عالمية ، لكنها سلع خاصة غير متماثلة نتيجة لاختلاف الجودة أو المواصفات ، ومثالها المنتجات الصناعية التامة الصنع من السيارات والآلات والمنسوجات والسجائر . وأما السلع القومية فهى التى تنتج لاحتياجات السوق القومية ، لكنها يمكن أن تكون محلا للتصدير اذا كانت صفتها القومية مطلوبة ، مثل منتجات خان الخليلى والمصنوعات الحرفية .

ولا يمكن الوقوف عند هذا التقسيم جامدين ، فكل سلعة يمكن أن تخلق لها سوق خارجية ، بالتعرف عليها وتجربتها فعلا وتعود المستهلك عليها . وكما يمكن ترويج السلع القومية لمواصفاتها القومية ، يمكن أيضا ترويج السلع العالمية وشبه العالمية بمواصفات مصرية ، اذا ما استطاعت هذه المواصفات أن تفرض كفاءتها . ولهذا قد يكون الافضل تقسيم السلع الى سلع تقليدية وسلع غير تقليدية ، باعتبار أن السلع التقليدية هى التى وجدت سوقا خارجية مستقرة ، وأن السلع غير التقليدية هى التى لم تصنع لنفسها سوقا خارجية مستقرة بعد . وتكون المهمة هى تحويل أكبر عدد من السلع الى سلع تقليدية مثلها مثل القطن والارز والبصل والبترول والاسمنت والسكر . ولا يكفى عندئذ النظر فى تنوع الصادرات الى صادرات صناعية وصادرات زراعية وانها يعنى بتنوع كل من المنتجات الزراعية والصناعية نفسها .

(ب) تحديد مدى التزاماتنا الخارجية ازاء البلاد المعين لتحديد المدى الذى تذهب اليه صادراتنا اليه . وتتحدد هذه الالتزامات الخارجية بالواردات منه وبالقروض التى سبق أن قدمها وبالتسهيلات الائتمانية التى يبدي استعدادده لتقديمها تمويلا لواردات معينة . ولاشك أن وارداتنا منه تقع فى مقدمة

التزاماتنا ازاءه . ولذلك تعتبر اتفاقيات التجارة سلاحا ذا حدين فهى من جانب تضمن قدرا من التصدير والاستيراد ، وهى من جانب آخر قد تفرض علينا قبول واردات معينة وتصدير منتجات معينة . لذلك فلا بد من البحث عن الاسلوب الذى يحقق أكبر قدر من المزايا من وراء الاتفاقيات ، مثلما تفعل دول الكوميكون فيما بينها .

وعلى العكس فلقد دلت التجربة خلال الخطة الاولى ، وبخاصة العجز المتزايد فى ميزاننا التجارى مع السوق الرأسمالية العالية ، على حقيقة التوسع فى التصدير الى السوق الاشتراكية مع تزايد الاستيراد فى الوقت نفسه من السوق الرأسمالية — مما كشف عن استمرار الميل الى تفضيل الواردات من السوق الرأسمالية (١) .

لكن يجب الا يكون التصدير مجرد مخرج مؤقت لتسوية التزامات أو للحصول على حقوق بالعملة الاجنبية . فالتصدير يجب أن يكون سياسة ثابتة ، لاسواق يجب أن تكون دائمة . وتبعاً لذلك ، يكون من الممكن تخصيص انتاج بعض الوحدات الاقتصادية للتصدير بالكامل ، كما كان الحال بالنسبة للجبرى المجد ، وكما هى الحال بالنسبة للبصل الجف والمشمون الجف ولا نوع من النسيج .

ثانياً — لابد من تحديد قدرتنا على المنافسة فى السوق المعينة . وهذه القدرة لا تتعلق فقط بالتصدير الى السوق الحرة ، وانما تتعلق أيضا بالتصدير الى سوق الاتفاقيات . فلا بد أن تكون السلعة بذاتها قادرة على دخول السوق الاجنبية . وعندئذ فلا تعنى القدرة على التصدير مجرد تقديم السلعة بسعر أقل ، بل يجب أن تكون السلعة بحيث تستجيب لاحتياجات السوق الاجنبية بلا افتعال . بالطبع سيتوقف الامر كثيرا على ظروف انتاج السلعة، لكنه سيتوقف أيضا على مدى الاحاطة باحتياجات السوق الاجنبية .

وكل هذا انما يفرض فى النهاية ضرورة الاعتماد على المعرفة العلمية بالسوق العالمية . وهنا تبدو الحاجة الى نوعين من الهيئات التى تتكفل بتحقيق هذا الغرض . فهناك حاجة الى منظمة تتولى تنظيم الدراسات السوقية وتجميع ونشر البيانات الخاصة بالعرض والطلب فى الاسواق الاجنبية والقيام بالدعاية التصديرية المتخصصة وبحث عمليات التسويق — كما هى الحال فى الهند مثلا حيث توجد هيئة مستقلة تكونت باسم (المؤسسة الهندية للتجارة الخارجية) من المؤسسات الحكومية التجارية والجامعية والعلمية . وهناك حاجة اخرى الى معهد اقتصادى للتجارة الخارجية لتكوين وتدريب فئات العاملين فى التصدير والاستيراد ، بحيث لا تكون مهمته التربية النظرية ، وانما التربية العملية على أساس من المعرفة الاقتصادية النظرية .

(١) انظر فؤاد مرسى ، ملحوظات جوهرية على العجز فى ميزان المدفوعات ، مصر المعاصرة ، يولية ١٩٦٨ .

اعداد الخطة :

يمكن القول اذن بأن التخطيط للتصدير ليس مجرد تجميع أرقام وانما هو تحديد لاهداف مع التحرك المرن لتحقيقها . وتتم عملية التخطيط بمراحل عديدة حتى تعرض على لجنة الخطة . فخطّة التنمية الاقتصادية سواء وضعت أو لم توضع في صورة خطة خمسية ، تتم على شرائح سنوية عن كل سنة مالية ، بحيث تقابل كل خطة سنوية ميزانية عامة سنوية ، وتصطبب بميزانية نقدية عن السنة نفسها بغرض تحقيق الارتباط الضروري بين الميزانية العامة والميزانية النقدية . اذ المفروض أن الميزانية النقدية تدبر النقد الاجنبى لمشروعات التنمية الواردة في الميزانية العامة .

والمعروف أن الميزانية النقدية هي تخطيط توقعي لموارد واستخدمات البلاد من العملة الاجنبية . ومن ثم تشتمل الميزانية النقدية على حصيلة كافة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد ، ومنها علاقات التجارة الخارجية من تصدير واستيراد . ونظرا لان الميزانية النقدية تنطوى على قسمين هما الموارد والاستخدامات من العملة الاجنبية ، فان تخطيط الموارد ينطوى في الواقع على التخطيط لحصيلة الصادرات المنظورة والصادرات غير المنظورة والقروض والتسهيلات الائتمانية المتاحة خلال سنة الميزانية النقدية .

بعبارة أخرى فان تخطيط التصدير يتم حاليا بوصفه جزءا من تخطيط موارد الميزانية النقدية . ويتم تخطيط التصدير على مرحلتين هما التخطيط الكمي ثم التخطيط النقدي ، بيد انهما يتمان على أكثر من مستوى تنظيمي .

ونقطة البدء ونقطة النهاية هي المراقبة العامة للميزانية النقدية التابعة للادارة العامة للتقد بوزارة الاقتصاد والتجارة التجارية . فقبل بدء السنة المالية بثلاثة شهور تقوم هذه المراقبة العامة باعداد النماذج والتعليمات الخاصة بتجميع وتبويب البيانات اللازمة لاعداد تقديرات الصادرات . ثم تقوم بتوجيهها الى أجهزة تخطيط السياسة التصديرية وهي :

(أ) لجنة التنمية الزراعية التي تتولى وضع قواعد التسويق الداخلى وتحديد علاقة المصدرين بالجمعيات التعاونية والتي تختص بوضع الاهداف الكمية لتصدير الحاصلات الزراعية الرئيسية عدا القطن الذى تضع مؤسسة القطن اهدافه الكمية .

(ب) لجنة التمويل العليا التي تختص بوضع الاهداف الكمية لتصدير السلع التموينية على ضوء الفائض من المواد التموينية كالارز والفول المسقاوى .

(ج) وزارة الصناعة التي تتولى تحديد الاهداف الكمية لتصدير السلع الصناعية .

وتشارك وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتخطيط التصدير للسلع الزراعية الرئيسية وللقطن بصفة خاصة ، وذلك بالصياغة النهائية للأهداف الكمية لكافة الصادرات . ثم تتكفل من خلال أجهزة الميزانية النقدية والنقد الاجنبى بصياغة الاهداف النقدية للتصدير (١) . وواضح كيف أن وزارة التخطيط بعيدة تماما عن كل هذه العمليات التخطيطية ، بينما توضع عملية التخطيط أساسا بأيدى وزارات الانتاج التى لا صلة لها بالتجارة الخارجية والسوق العالمية .

أولا — التخطيط الكمي :

١ — تقدير الاهداف الكمية للصادرات الزراعية :

(أ) تقوم وزارة الزراعة قبل بدء السنة المالية بتقدير المساحات المنتظر زراعتها لاهم المحاصيل التى يتم تصدير فائضها . ثم تقوم بتقدير كمية الانتاج الزراعى المتوقعة على أساس حساب متوسط غلة الفدان من كل محصول ، وطبقا لظروف الانتاج الطبيعية والاقتصادية ولحاجات الاستهلاك من هذا الانتاج تمهيدا لتحديد الفائض المعد للتصدير .

وتعرض التقديرات على لجنة التنمية الزراعية لتقوم باعداد تقدير مبدئى للقيمة المستهدفة للصادرات الزراعية على ضوء دراسة امكانيات التصدير . ومن ثم تشرع فى تحديد أهداف التصدير للسلع الزراعية وتحديد التزامات القطاعات القائمة على تصدير هذه السلع .

وهى تقوم بالتقدير المبدئى للقيمة المستهدفة للصادرات الزراعية على أساس متوسطات الاسعار طبقا لمتوسطات الاسعار العالمية .

(ب) تتولى المؤسسة المصرية العامة للقطن بوصفها الجهاز الوحيد المسئول عن تسويق القطن من المنتج الداخلى الى الغزال الخارجى عملية تخطيط الاهداف الكمية لصادرات القطن بالاتفاق مع وزارة الزراعة .

فمؤسسة القطن تتلقى من وزارة الزراعة تقديراتها للمساحة المقدر زراعتها . ثم تقدر الأصناف المختلفة التى ستزرع . ثم تحدد الانتاج الكلى من الاقطن بالنسبة لكل صنف على أساس حساب متوسط غلة الفدان . ثم تقدر الاستهلاك المحلى من الاقطن . ثم تبقى فضلة من القطن فى السوق لا تقبل نسبته عن ٦٪ من المحصول لكفالة استمرار سوق التصدير بحيث تسمى الفضلة الفنية . ثم تقدر الصادرات المستهدفة موزعة على أصناف

(١) انظر صدقى مراد وفؤاد مرسى ، ميزانية النقد الاجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ، دار المعارف ١٩٦٧ .

القطن ورتبتها مع تقدير اتجاهها الى بلاد العملات الحرة أو بلاد اتفاقيات الدفع . والواقع أنه يتم تحديد حصة لكل بلد من بلاد الاتفاقيات تتفق مع امكانية هذا البلد من حيث تصنيع القطن في مصانعه ، خشية أن يقوم باعاده تصديره بخضم معين يعوق تصديرنا للقطن . ولهذا فإن الحصة تتحدد طبقا لاعتبارات خاصة أهمها حجم معاملتنا مع البلد وحجم وارداتنا منه ونوعية السلع المستوردة منه وحجم الارصدة المدينة والدائنة في الاتفاق المعقود معه .

٢ - تقدير الاهداف الكمية للصادرات الصناعية والاستخراجية :

يتم تقدير الصادرات الصناعية والمنجمية على أساس تقديرات وزارة الصناعة من الانتاج الصناعى بالنسبة للسلع المتاح تصديرها طبقا لخطة التنمية الصناعية .

وتقوم وزارة الصناعة حاليا باعداد هذه التقديرات بعد مراعاة امكانيات المصانع المحلية فى الانتاج لكل سلعة وبعد تحديد حاجة الاستهلاك المحلى .

ثم تقوم وزارة الصناعة أيضا بتحديد امكانيات التصدير على ضوء دراستها للأسواق الخارجية .

ثانيا - التخطيط النقدى :

تضع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الاهداف النقدية للتصدير فى ضوء الاهداف الكمية التى سبق تحديدها . ثم تتولى توزيع الاهداف النقدية بحسب عملة الدفع ، حرة كانت أو اتفاقيات .

والاهداف النقدية للتصدير هى عبارة عن تقديرات النقد الاجنبى المتوقع تحصيله عن قيمة السلع المقدر تصديرها خلال فترة الميزانية النقدية ، على أساس متوسطات التحصيل خلال عدة سنوات سابقة .

(١) فتقوم المراقبة العامة للميزانية النقدية بتقدير الحصيلة المقدر ورودها عن الصادرات الزراعية سلعة سلعة ، على أساس متوسطتقديرى للتحصيل من قيمة الصادرات الفعلية خلال السنوات الماضية ، مع ترجيح هذا المتوسط وفقا للدراسات المختلفة للأسواق الخارجية خلال العام السابق لاعداد الميزانية النقدية .

وانما يجب قبل الوصول الى التقدير النهائى لقيمة الحصيلة المنتظرة أن تحدد قيمة الالتزامات الخارجية الواجبة السداد عينا بصادرات زراعية لكى تستبعد من الحصيلة المستهدفة . كما تقوم المراقبة العامة للميزانية النقدية باعداد التقديرات المتوقعة من الصادرات الصناعية المستهدفة على

اساس متوسطات التحصيل من كل سلعة في السنوات الماضية ، على أن ترجح هذه المتوسطات بدراسة امكانيات توجيه صادراتنا الى الاسواق التقليدية او الجديدة . وواضح أن يتأثر هذا التقدير كله بهيكل تجارتنا الخارجية ، وبالأذات باتفاقيات التجارة والدفع التي ترتبط بها .

(ب) وتتولى اللجنة الدائمة للميزانية النقدية مراجعة تقديرات التصدير التي تم اعدادها بالمراقبة العامة للميزانية النقدية التابعة للإدارة العامة للنقد . وتقوم اللجنة الدائمة للميزانية النقدية باقرار المشروع النهائي لخطة التصدير ضمن المشروع النهائي للميزانية النقدية . ثم تضع مشروع الموازنة العامة للميزانية النقدية وترفع المشروع الى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وعندما تعتمد وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تقوم برفعه الى لجنة الخطة لاقارره واعتماده توطئة لتكليف الوزارات والقطاعات المختلفة بالتنفيذ .

(ج) وبعد أن تعتمد لجنة الخطة مشروع الميزانية النقدية ، تقوم المراقبة العامة للميزانية النقدية بالاطارات اللازمة للتنفيذ .

بيد أن مهمة المراقبة العامة للميزانية النقدية لا تنتهى عند هذا الحد فيما يتعلق بتخطيط الاهداف النقدية للتصدير . فنظرا لان الميزانية النقدية تبدأ في أول كل عام ، قبل أن يبدأ موسم التصدير بالنسبة لاهم السلع وهى السلع الزراعية ، فانها تعيد النظر في الحصيلة المستهدفة بعد مدة قصيرة من بدء الميزانية النقدية . وعندئذ فانها تضع في اعتبارها : ما تم تصديره فعلا منذ بدء الميزانية ، وكميات وقيمة السلع التي تم الارتباط على تصديرها من واقع العقود والارتباطات الفعلية خلال الموسم ، وتغيرات كمية الفائض من السلع المتاح للتصدير نتيجة لعدم توافر الانتاج أو نتيجة لتغير احتياجات المصانع المحلية ، وتغيرات أسعار التصدير بالنسبة لبعض السلع في الاسواق الخارجية أى دراسة السلع التي يمكن تصديرها للخارج مع النظر لتغيرات حاجة الاستهلاك المحلى . باختصار تتم مقارنة ما تم تحصيله بما هو مستهدف التحصيل مع مراعاة أن بعض ما يتم تحصيله قد يكون عن عمليات تصدير سابقة على الميزانية النقدية .

وهكذا تصل خطة التصدير الى صورتها النهائية في الاعداد . وعلى سبيل المثال فلقد كانت هذه الصورة بالنسبة لاهداف الصادرات الصناعية في عام ٦٧/٦٦ كما يلي :

أهداف التصدير بملايين الجنيهات

المجموع	بمحاسبات الاتفاقيات	بالعملة الحرة	
٥٢	٣٨٩	١٣١	الغزل والنسيج
١٢١	٤٦	٧٥	السلع الغذائية
٤٨	٣٦	١٢	السلع الهندسية
٣٧	٢٤	١٣	السلع الكيماوية
٣٥	٢٦	٩	السلع التعدينية
٢٦	١٦	١٠	مواد البناء والحراريات

تنفيذ الخطة :

يتصدى لتنفيذ خطة التصدير كل من القطاع العام والقطاع الخاص . ومن ثم تعدد الأجهزة التى تتولى التصدير . ولقد استطاع القطاع الخاص أن يحقق نجاحا فى عمليات التصدير التى تتسم بالسرعة وصغر الحجم ، مثلا فى تصدير الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية غير التقليدية من أثاث ومصنوعات جلدية وملابس وسجاد .

بيد أن أغلب التصدير يتم على أيدي أجهزة القطاع العام ، حيث ثار لأمد طويل هذا السؤال : هل تقوم بالتصدير أجهزة الإنتاج أم أجهزة التجارة الخارجية ؟ وانعكس هذا السؤال فى صورة أجهزة عديدة تقوم بالتصدير ، من أجهزة تابعة لوزارة الصناعة أهمها مكتب بيع الاسمنت وصندوق الغزل والمنسوجات ومؤسسة البترول ، وأجهزة تابعة لوزارة التموين ، وأجهزة تابعة لوزارة الزراعة ، وأجهزة تابعة لوزارة الصحة الى أجهزة تابعة لوزارة الاصلاح الزراعى وأجهزة تابعة لوزارة الثقافة .

أما أجهزة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فظلت تناضل باسم التخصص للاعتراف بها . وفى البداية تكونت المؤسسة العامة للتجارة أخذا بالتخصص النوعى بين المؤسسات العامة . وتشكلت من ثم مجالس سلعية مبتدئة ، مهمتها تنسيق تصدير السلع الزراعية فحسب . وأدى تطور الامور الى ضرورة الاعتراف لمؤسسة التجارة والمجالس السلعية وشركات التجارة بدور أكبر فى التصدير . وفى سنة ١٩٦٧ حددت اختصاصات واضحة لكل من مؤسسة التجارة والمجالس السلعية وشركات التجارة ، لكنها ما زالت اختصاصات فى تنفيذ خطة التصدير لا فى اعدادها ، بينما يؤخذ رأى شركات الإنتاج فى اعداد خطة التصدير .

أولا - مؤسسة التجارة :

تختص مؤسسة التجارة فى الواقع بالدراسات والبحوث التى تتعلق بحصر امكانيات التصدير المتاحة ، وتحديد الاسواق التى يمكن أن تستوعب السلع المعدة للتصدير ، والربط بين أهداف التصدير والاستيراد ، وتوجيه التصدير الى البلاد التى يمكن الحصول منها على سلع ضرورية كالمخامات ومستلزمات الانتاج والمواد التموينية . وفى هذا كله فان مؤسسة التجارة تتولى توجيه شركات التجارة والتنسيق فيما بينها ، وتقوم بصفة خاصة بالدراسات التمهيدية للاسواق الخارجية .

وعندما تتصدى مؤسسة التجارة لتنفيذ خطة التصدير ، فانها اذ تبلى بالميزانية النقدية تقوم باخطار القطاعات فى حدود ما يخصها ، ثم تخطر المجلس السلعية للتنفيذ . وكان المفروض أن المجلس السلعية اذ تتلقى طلبات القطاعات تقوم بارسال نتيجة دراساتها الى المؤسسة لتقوم هى باعداد مشروع الخطة السنوية للاستيراد والتصدير . غير ان مهمة المؤسسة وقفت عند حد الاشراف على التنفيذ الذى تتولاه شركات التجارة من خلال المجلس السلعية .

ثانيا - المجلس السلعية :

حلت المجلس السلعية محل مكاتب تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية والسلع الصناعية والمنجمية فيما عدا القطن والبتروى والادوية . وقد كانت الفكرة فى الأصل أن تقوم المجلس السلعية بدور تخطيطى، بأن تتلقى البيانات الخاصة بتوقعات التصدير من القطاعات المختلفة ، فتوزعها على مختلف السلع وعلى مختلف بلاد العالم ، ثم ترسل نتيجة دراساتها الى المؤسسة التى تقوم باعداد مشروع خطة التصدير والاستيراد . فما لبثت أن انتهت الفكرة فى عام ١٩٦٧ الى أن تقوم المجلس السلعية بدور تنفيذى ، بان تقوم بالتعاون مع القطاعات المختلفة التى تضمها المجلس ، بتوزيع أهداف التصدير المقررة فى الميزانية النقدية حسب البلاد من جهة وبين أجهزة الانتاج المصدرة والشركات التجارية المصدرة من جهة اخرى .

من هنا تحددت اختصاصات المجلس السلعى من حيث التصدير فيما يلى:

(أ) الالتزام بتصدير بعض السلع لا كلها .

(ب) وضع البرنامج التنفيذى لتصدير كل سلعة فى حدود اختصاصه النوعى .

(ج) دراسة طلبات التصدير واختيار أنسبها من حيث الاسعار وظروف التعامل .

(د) اعادة تقدير الحصة النقدية المقررة تصديرا ، من حيث صحة رقم الفائض المعد للتصدير .

ولقد دلت التجربة على فاعلية المجالس السلعية واهميتها الحيوية كنواة لتخطيط قطاع التجارة الخارجية ، وان كشفت في الوقت ذاته عن ضرورة تحقيق بعض المتطلبات العاجلة وفي مقدمتها : تفرغ رئيس المجلس السلعي ، تنمية دور الامانات الفنية للمجالس السلعية ، توفير الوجود الكامل للمجلس السلعي ، تمثيل وزارة التخطيط في كل مجلس سلعي للربط المباشر بين خطة التجارة الخارجية والخطة العامة للدولة ، تطوير دور المجلس السلعي ليصبح في النهاية هو التخطيط لقطاع التجارة الخارجية في مجاله النوعي .

ثالثا - شركات التجارة :

تتولى الشركات التابعة للمؤسسة العامة للتجارة - وهي ثلاث عشرة شركة - عمليات التصدير ، وذلك الى جانب شركات تصدير القطن التابعة للمؤسسة العامة للقطن ، والى جانب بعض الشركات الانتاجية الصناعية . ومن الطبيعي ان تكون شركات التجارة هي اهم الوحدات التنفيذية في مجال التصدير ، سواء لتصدير الحاصلات الزراعية او لتصدير المنتجات لكن المشكلة تكمن بالضبط هنا . اذ تقف مهمة شركات التجارة عند حد تنفيذ اهداف كمية ونقدية قررتها جهات غيرها ، وهي جهات اقل ما يقال عنها انها لا صلة لها بالسوق العالمية . وهكذا يقع التناقض الاكبر في عملية تخطيط التصدير والاستيراد على السواء .

ويتم تصدير الحاصلات الزراعية اما بأسلوب البيع عن طريق بضاعة الامانة او عن طريق البيع القطعى . والبيع بطريق بضاعة الامانة يعنى تصدير السلعة للمستورد وهو عميل او وكيل او تاجر بالعمولة حيث تودع لديه كأمانة ويتحدد ثمن البيع مؤخرا بالثمن الذى يبيع به المستورد فعلا طبقا لظروف السوق أى انه يبيع لحساب المصدر مقابل عمولة . اما البيع القطعى فيتم التصدير بثمن صاف مسبق متفق عليه ، ويتحمل المستورد تقلبات الثمن بالزيادة والنقصان . والمألوف في تصدير الحاصلات الزراعية ان يتم بأسلوب بضاعة الامانة ، وقد يتبع هذا الاسلوب في بعض السلع الصناعية الباهظة الثمن البطيئة التصريف كالسيارات .

اما تصدير المنتجات الصناعية فيجرى عادة بأسلوب البيع القطعى ، نظرا لضالة ما تتعرض له من تقلبات في الاسعار ، ويجب أن نوضح هنا أن شروط التصدير ليست تنحصر في السعر وحده . فهناك أيضا وضع المستورد ، مركزه المالى ومكانته الاقتصادية داخل سوقه . وبمناسبة تصدير المنتجات الصناعية نعرض اهم عمليات التصدير ، حيث نصادف عمليات المبادلة واعادة التصدير والسماح المؤقت والعمليات الدولية .

١ — تتناول عمليات المبادلة تصدير سلع تكون في العادة غير تقليدية وتخصص قيمتها لاستيراد سلع تحتل الزيادة في أسعارها في السوق الداخلية ولذلك تكون سلعاً غير غذائية وإنما تكون في العادة من مستلزمات الانتاج التي تحتاج إليها السوق المحلية . وغالباً ما تكون قيمة السلعة المصدرة عند بيعها في السوق الخارجية أقل من قيمة شرائها في السوق المحلية ، ومن ثم تتحمل الواردات بالفرق .

٢ — وتمكن عمليات إعادة التصدير والسماح المؤقت من القيام بتصنيع ما للخامات التي تستورد مع أعادتها الى بلاد تصديرها . وغالباً ما يتم تمويل هذه العمليات بتسهيلات ائتمانية . ومثالها عملية تصنيع أوتوبيسات الكويت بمصانع شركة النصر للسيارات ، حيث قامت شركة النصر للتصدير والاستيراد بتمويل استيراد المعدات وقطع الغيار اللازمة للانتاج ، وتمكنت بالتالى من تحقيق فائض يمثل عائد التشغيل الذى تم بالمصانع المصرية .

٣ — وتجرى العمليات الدولية في صورة عمليات ثلاثية عن طريق الاستيراد من بلد والتصدير الى بلد آخر ، مما يسمح بتسوية فروق الميزان التجارى مع بعض البلاد وتوفير جانب من العملة الحرة .

وتسمح أنظمة التجارة الخارجية بوجود كثير من الوسطاء في القطاع الخاص يقومون بالوساطة لاتمام الصفقات التجارية وبخاصة صفقات التصدير لصالح شركات التجارة لقاء عمولات .

والمعروف أن شركات التجارة تلقى المعاونة في نشاطها من قبل أجهزة عديدة المفروض أن تنصب جهودها جميعاً على انجاح خطة التصدير ، من أجهزة مصرفية وشركات تأمين وشركات نقل ومكاتب تسويق . ومكاتب التسويق هي المكاتب التي توجد في الخارج وتتولى عرض المنتجات ليس فقط على المستوردين بل على المستهلكين أيضاً وقد تقوم باستلام عروض الشراء مستخدمة أساليب ترويج السلعة من تقديم العينات والاعلان العام والاتصال الشخصى . وهناك هيئات تعاون في التصدير مباشرة ، كاللجنة الدائمة لمراقبة تصدير الارز . فهي تقوم باستلام الكميات المعدة للتصدير من المضارب وتتولى تخزينها ونقلها الى البواخر ، وتسلمها بالتالى الى شركات تصدير الحاصلات الزراعية بموانئ الشحن استعداداً للتصدير الذى تتولاه الشركات نفسها . ولذلك فان اللجنة تتقاضى مبلغاً معيناً عن كل طن يتم تصديره ، ولقد كان من الطبيعى أن تتبع في النهاية مؤسسة التجارة . وهناك جمعية منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية التى تعد دراسات تمهد للتصدير والتى تتابع عملية التصدير في الخارج من اشراف على أسعار البيع ، والتفريغ واصدار شهادات المراجعة وتقارير التحكيم والتعاقد باسم مكاتب التسويق والوكالة عن المصدرين ، وتحرض الجمعية على صفتها كهيئة غير حكومية تقدم خدماتها للقطاعين العام والخاص .

وتحرص شركات تصدير الحاصلات الزراعية على أن تتزود مقدما بالحاصلات القابلة للتصدير . ولذلك تعتمد الى حد كبير على نظام التسويق التعاوني للحصول على أغلب احتياجات التصدير وعندئذ تواجه المتاعب المعروفة من بيروقراطية التسويق التعاوني . ومن ثم تعتمد أيضا الى الانتاج المباشر . فشركة النيل تقوم بزراعة الطماطم في مزارعها الخاصة ، وتصدرها الى ايطاليا والمانيا الغربية وسويسرا وبينما تقوم شركة الوادي بتسويق محصول البطاطس تعاونيا من الجمعيات التعاونية الزراعية ، تتولى شركة النيل زراعته مباشرة بالافادة من الخبرة الفرنسية والتسويق في فرنسا . كما تقوم شركة النيل بتجفيف البصل والثوم الطازجين في مصنع تملكه وتخصص أغلب انتاجه للتصدير .

متابعة التنفيذ :

المفروض أن تقوم المراقبة العامة للميزانية النقدية بعملية متابعة تنفيذ خطة التصدير من خلال متابعة تنفيذ الميزانية النقدية، أنها تحصر ما تم تصديره فعلا من واقع استثمارات التصدير موزعة على أهم السلع المصدرة ، وتحلل أسباب العجز أو الزيادة . والواقع ان استثمارات التصدير تعتبر عندئذ صادرات فعلية ، مع أنه قد يتم عمليا إلغاء بعض الاستثمارات فلا يتم التصدير . وانما يجب القول بأن أرقام استثمارات التصدير أدق من أرقام الجمارك لتأخرها بعض الوقت .

غير أن متابعة تنفيذ التصدير انما تعنى في الواقع متابعة أسباب القصور في تنفيذ خطة التصدير . انها تتعلق اذن بمتابعة مشاكل التصدير في التطبيق . مثل هذه المشاكل لا تخرج عادة عن مشاكل ترجع الى طبيعة السوق العالمية، الى حقيقة تقسيم العمل الدولي المفروض منذ نهاية القرن الماضي على البلدان المتخلفة . مما يتطلب اعادة النظر في تقسيم العمل الدولي الراهن بحيث يتيح للبلاد النامية تخصصات انتاجية أكثر تقدما في اطار السوق العالمية . وهذه المشاكل تتجاوز بالطبع حدود المتابعة العادية للتنفيذ . وانما هناك مشاكل ترجع للسوق المحلية ، وتكون الظروف أكثر مواتاة لمتابعتها من أجل التغلب عليها .

اولا - مشاكل حجم الانتاج :

فقد كشفت تجربة الخطة الخمسية الاولى عن أنه لا تتيسر زيادة انتاج الخدمات بمعدل أسرع كثيرا من زيادة الناتج القومي الا بزيادة في انتاج السلع الاستهلاكية بمعدلات تفوق كثيرا معدلات زيادة الصادرات . وتلك حقيقة تكشف عن التناقض بين الاستهلاك والتصدير ، عندما توجه خطة التنمية لمواجهة مطالب الاستهلاك الملحة لطبقة أو أكثر ، فتؤدي زيادة الاستهلاك الى تخفيض اهداف التصدير . وعندئذ فان تذبذب فائض الانتاج المعد للتصدير يجعل من العسير رسم سياسة تصدير مستقرة . ففي موسم ٦٤/٦٣

مثلا أدى نقص الانتاج من الفول السودانى الى تخفيض هدف التصدير من ١٦ ألف طن الى ٣ ألف طن . وتكرر الوضع بعد ذلك بالنسبة للارز والكتان والاسمنت والسكر والاطارات . وعندما زاد انتاج الفول السودانى فيما بعد انخفضت صادراته أيضا نتيجة لحظر استيراد اللب السودانى . وبالمثل تم التوسع فى زراعة الفواكه والخضروات نظرا لارباحها المحلية المرتفعة ، لكن على حساب القطن المطلوب للتصدير ولا تقل أهدافه عن ٦ مليون قنطار سنويا . وبالتالي كشفت تجربة الخطة الخمسية الاولى عن حقيقة أخرى هى تفضيل المنتجين وبخاصة فى قطاع الزراعة للبيع فى السوق المحلية على السوق الخارجية . وكل هذا انما يكشف فى النهاية عن ضرورة تحديد الهيكل الامثل للانتاج الزراعى بأكمله .

ثانيا — مشاكل جودة الانتاج :

هنا مشاكل تتعلق بالمواصفات المطلوبة فى السلع المعدة للتصدير . فالسلع الزراعية مثل الفول السودانى والموز والموالح والبطاطم والبطاطس . ناهيك عن السلع الصناعية ، تفترض لتصديرها مواصفات غدت عالمية . وفى مقدمة هذه المواصفات جميع المواصفات التى تتعلق بتجهيز السلعة للتصدير فعلا . لكن قد تتعلق المواصفات أيضا بمواصفات الانتاج نفسه . فالسلع الغذائية تفتقد كلا من مواصفات الجودة والتعبئة . والمواد النجمية يعيبها انخفاض نسبة المعدن الخام . والادوات الصحية تتصف بسوء الجودة . والمنتجات الصناعية متخلفة عن التطور الفنى الحديث فى عالم تقوده ثورة علمية وتكنولوجية لم يسبق لها مثيل .

وتوجد بالطبع أجهزة مسئولة عن مراقبة جودة وسلامة الصادرات ، مثل المؤسسة المصرية لاختبار رطوبة القطن والادارة العامة لمراقبة الصادرات ومصلحة الرقابة الصناعية وصندوق دعم الفزل والمنسوجات . ومع ذلك مازالت اغلب السلع الزراعية وبعض السلع الصناعية تصدر لترفض فى ميناء المستورد نتيجة لانعدام الرقابة عند التصدير وكان مهمة المصدر قد انتهت بنجاحه فى شحن أى بضاعة على أى باخرة فى ميناء التصدير . انها النظرة الى التصدير كعملية تجرى مرة واحدة للتخلص من بضاعة محلية على حساب عميل اجنبى من المشروع خداعه . فسرعان ما يثبت فشل هذه النظرة وتعود الصفقة وبالا على المصدر نفسه . لهذا يجب البحث عن وسيلة لفرض رقابة جدية على جميع الصادرات .

وتوجد فى الهند فعلا رقابة اجبارية على الجودة بالنسبة للسلع التى تعتبرها الدولة على جانب من الاهمية قبل شحنها ولقد كونت لهذا الغرض (المجلس الهندى للرقابة على الصادرات) .

ثالثا — مشاكل التوقيت للتصدير :

فلا بد من ظهور الانتاج فى الوقت المناسب للتصدير ولا بد أيضا من اعداد الصادرات للتصدير فى الوقت المناسب ، والا ضاعت فرصة التصدير .

ويصدق هذا بصفة خاصة على الحاصلات الزراعية وبخاصة تلك القابلة للتلف كالخضروات وكالبصل . وهناك أوقات مناسبة لتصدير بعض الحاصلات الزراعية بالنظر الى السوق الخارجية . فأنسب وقت لتصدير الموالح هو شهر نوفمبر وقت انتهاء البرازيل والارجنتين وأفريقيا الجنوبية من التصدير، بينما لا يكون موسم التصدير في دول البحر المتوسط (اسبانيا وإيطاليا وشمال أفريقيا) قد بدأ بعد . وأفضل وقت لتصدير البصل هو أواخر فبراير لى يبلغ أوروبا في أوائل مارس وهى خالية من البصل . وليست مشاكل الوقت المناسب خاصة فقط بالحاصلات الزراعية . فالصادرات الصناعية مثل السلع الكيماوية يمكن أن تشكو من عدم انتظام عرضها الصالح للتصدير . ولذلك يتبع التوقيت المناسب وضع سياسة ملائمة للتخزين ، لضمان استمرار تدفق الإنتاج لأغراض التصدير .

ويتعلق بانتظام التصدير الحرص على انتظام السوق الخارجية ، وذلك باحترام التعاقدات الخاصة بالتصدير ، سواء فيما بين المنتج والمصدر أو فيما بين المصدر والمستورد الاجنبى مما يعنى تجنب رفع السعر بعد التعاقد أو عدم تنفيذ رصيد التعاقد أو تغيير مواعيد أو طرق الشحن أو تعديل المواصفات المتعاقد عليها أو عدم المرونة فى تسوية التعويضات أو عدم الدقة فى ارسال المستندات .

ويتعلق بالتوقيت أخيرا تذليل الصعوبات التى تعترض سبيل أعمال الشحن والنقل الخارجى بانتظام الى الاسواق الاجنبية ، وهى صعوبات أدت حتى الان الى الاضرار بعلاقتنا التجارية الدولية ، وتطرح بالحاح مسألة تدعيم الاسطول التجارى .

رابعا - مشاكل أسعار التصدير :

هناك فى الحقيقة مشاكل ارتفاع أسعار السلع المعدة للتصدير نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج . وقد يكون من الضرورى التزام سياسة سعرية سليمة تقوم على محاسبة تكاليف دقيقة على أسس موضوعية مستقرة . غير أن البلاد تجتاز مرحلة التنمية الاقتصادية وتواجه بالضرورة ارتفاعا لا مفر منه فى تكاليف الإنتاج ، وبخاصة الإنتاج الصناعى . ومن ثم يتعذر اعتبار التصدير فيها معيارا لكفاءة الإنتاج .

ولقد يكون من الضرورى عندئذ منح الصادرات نوعا من الإعانة لتمكين من القدرة على التصريف فى السوق الخارجية . ولقد يواجه البلد عندئذ من أجل تصدير السلع الصناعية مشكلة تنويع الاسعار بحسب الاسواق التى يتم التصدير اليها . أما السلع الزراعية فتبدأ المشكلة عند المنتج . فهو يبيع لمن يدفع الثمن المناسب ، بغض النظر عن حاجات الاستهلاك أو أهداف التصدير . وغالبا ما تحمل أجهزة التصدير لذلك بأعباء تجاوزت اعتبارات

للتصدير البحتة . ولهذا تطرح احيانا فكرة خلق جهاز للتسويق السداخلي للمحاصيل الزراعية يرفع عن كاهل كل من المنتج والمصدر الاعباء الناجمة عن تقلبات السوق المحلية . وأهم من هذه الفكرة ان نتوصل الى اقامة توازن ضرورى فيما بين المحاصيل الزراعية وكذلك فيما بين اسعارها النسبية .

وفى جميع الاحوال يجب ان تتجه الجهود نحو وضع حد للزيادة فى التكاليف التى تتحمل بها السلعة المعدة للتصدير عدا تكاليف انتاجها . ونعنى بذلك مواجهة تكاليف التصدير الفعلية من تعبئة وشحن ونقل وتأمين . فعادة ما تكون مواجهتها اسهل من مواجهة تكاليف الانتاج .

ان طرح مشاكل تنفيذ خطة التصدير على هذا النحو يتيح لنا أخيرا ان نطرح المشكلة التى تكمن فى النهاية وراء التنفيذ وهى مشكلة كفاءة التصدير .

كفاءة التصدير :

لا يمكن انكار ان الصعوبات فى وجه التصدير الى السوق الخارجية انما تعتبر عن التفاوت فى النمو بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد المتقدم . وبالتالى يجب أن نتفق على معيار موضوعى لقياس كفاءة التصدير عندنا . فمتى تعتبر خطة التصدير قد نفذت بنجاح ؟ فى الاجابة على هذا السؤال ، نجد أكثر من معيار . فهناك معيار ربحية الصادرات لقياس كفاءة التصدير . وهناك معيار العائد الصافى من النقد الاجنبى . وهناك أخيرا معيار معدل التنمية الاقتصادية .

أولا — معيار ربحية الصادرات :

هنا نقاس كفاءة الصادرات وفعاليتها من حيث ايرادها من عملات أجنبية وسلع بالنسبة لتكاليف الانتاج ، فمعيار ربحية الصادرات يقيس كفاءة التصدير بالفائض الايجابى من مقارنة حصيلة الصادرات بتكاليف انتاجها . انه المعيار العادى لقياس الربح بالفرق بين ثمن البيع وثمان الشراء . وبالطبع يجرى قياس ربحية كل سلعة صدرت ، غير أن العبرة بقياس ربحية مجموع السلع المصدرة ، فهو أدق تعبيراً عن حركة التصدير ذاتها . بعبارة أخرى يمكن القول بأن هناك قانونا للغلة الناجمة عن التصدير ، فلا بد من الحصول على أكبر ربحية من الصادرات بأقل تكلفة فى انتاجها .

هذا المعيار يؤكد بالطبع على ضرورة تحقيق الربح من التصدير . ومن ثم يضع الاولوية للسوق الخارجية التى تحدد السلعة التى يمكن تصديرها ، والتى يجب من البداية انتاجها . كما يبدو خطأ التركيز على انتاج السلع التى تتمتع بميزة طبيعية أو اجتماعية دون النظر الى حاجة السوق العالمية لها . فلقد يؤدى مثل هذا التركيز عندئذ الى تعطيل قوى انتاجية أو الى انتاج سلع توجه للتخزين لا للتصدير .

ثانياً — معيار العائد الصافي من النقد الاجنبى :

هنا تقاس كفاءة التصدير بمقدار العائد الصافي من النقد الاجنبى الذى تحققه الصادرات . بعبارة اخرى تكون العبرة هنا بقدرة الصادرات على تغطية الواردات . ونظرا لان الصادرات فى ظروفنا لا يمكن ان تكفى لتغطية الواردات ، فان كفاءة التصدير يمكن ان تقاس عندئذ بقدرة الصادرات على ان تغطى الواردات الجارية ، أى الواردات من سلع استهلاكية ووسيلة ، على اساس افتراض خضوع هذه الواردات جميعا لقدر من التخطيط . يمثل هذا المعيار يمكن ان نحصل على النتيجة التالية لكفاءة صادراتنا .

بملايين الجنيهات

٦٨/٦٧	٦٧/٦٦	٦٥/٦٤	
٢٤٦ر٥	٢٦١ر٣	٢٦٥ر٢	صادرات
٢٦٦ر٢	٢٩٠ر١	٣٠٥ر٥	واردات
١٩٧—	٢٨٨—	٤٠٣—	الرصيد

من الواضح ان معيار العائد الصافي من العملة الاجنبية يضع التأكيد على البحث عن العملة الاجنبية . وبالطبع لابد من البحث عن العملة الاجنبية غير أن طرق كافة الأبواب بلا حذر لضمان الحصول على العملة الاجنبية ، قد ترتبت عليه نتائج ضارة حقا .

(١) فمن جانب أدى البحث عن العملة الاجنبية الى تصدير السلع الى بلاد العملة الحرة بأسعار غير مناسبة . بالطبع هناك سعر عالى للسلعة . فلا تشتري سلعة بأدنى ولا تباع بأعلا من السعر العالى . غير أن ظروفنا معينة قد تؤدى للبيع أو الشراء بغير السعر العالى . أن أسعار تصدير القطن لدول السوق الاوربية المشتركة كانت أقل بصفة عامة من أسعار تصديره لبقية بلاد العالم وبخاصة بلاد الاتفاقيات . ولقد أدى البحث عن العملة الحرة الى تصدير بعض المنسوجات الخفيفة بأسعار تقل عن نفقة الانتاج وتقل حتى عن أسعار الغزل . كما أدى الى تصدير بعض السلع الهندسية بأقل من نصيبها فى تكلفة الآلات والمواد المستوردة لانتاجها بالعملة الصعبة . وبحساب العائد الناتج من تصدير السلع الهندسية ، وجد أن فرق السعر الذى دفع على الجنيه بالنسبة لها فى الخارج قد بلغ ٧٠٪ لذلك كان الافضل بيع هذه السلع بوسيلة اخرى أو الحصول على العملة الحرة بوسيلة اخرى غير تصدير هذه السلع .

(ب) ومن جانب آخر أدى تعذر الحصول على العملة الاجنبية الى تعطيل مشروعات انتاجية وتعريض أعمال بدأ تنفيذها للتوقف . تعطلت طاقة صناعة

المنسوجات القطنية لنقص في مواد الصباغة . وتعطلت طاقة الحديد والصلب بسبب نقص بعض المواد الأولية . وتعرضت بعض الترع التي شقت للردم . وتحولت العملة الأجنبية الى مصدر اختناق للانتاج ، نتيجة للتركيز غير العادى على أهمية البحث عن العملة الأجنبية . وفى النهاية تحولت جميع العملات الأجنبية ، سواء كانت حرة أو حسابية ، الى مصدر اختناق ، نتيجة لاستنفاد حدود المديونية الاتفاقية .

ثالثا — معيار معدل التنمية الاقتصادية :

طبقا لهذا المعيار تقاس كفاءة التصدير بمدى مساهمة الصادرات فى تكوين رأسمال المجتمع حجما ونوعا باعتبار أن رأس المال هو ما يحتاجه المجتمع للقيام بالتنمية الاقتصادية (١) .

هنا ينظر للصادرات فى مقارنتها بالواردات التى تزيد من معدل التنمية الاقتصادية . فمن البداية لا تعتبر الصادرات هدفا فى حد ذاتها . وفى الوقت نفسه لا ينظر الى الواردات باعتبارها الهدف . وإنما تقاس الصادرات بالتنمية الاقتصادية الشاملة .

ونقطة البدء فى هذا التحليل هى أنه لا توجد دولة تستطيع أن تتصور القدرة على الاكتفاء الذاتى . لا توجد دولة تستطيع أن تنعزل باقتصادها عن بقية العالم . وحتى الولايات المتحدة الأمريكية — وهى شبه قارة فيها كل أنواع المناخ تقريبا وفيها طبيعة متنوعة الى حد بعيد وموارد ضخمة — لا يمكن أن تكتفى بذاتها وتكف عن الاستيراد والتصدير . وتتفاقم المشكلة بالطبع بالنسبة للبلد المتخلف الذى يبدأ التنمية الاقتصادية وهو مثقل بأعباء تخلفه من عدم مرونة عرض أغلب الخامات والمواد الأولية وعجز السوق الداخلية عن استيعابها وانعدام الرونة لبدء خطوط انتاج جديدة . أن التجارة الخارجية لا تعنى عندئذ شيئا آخر بمعزل عن التنمية الاقتصادية .

ومن ثم فإن كفاءة التصدير إنما تقاس بمدى فاعليته فى رفع معدل التنمية الاقتصادية . هنا لا تؤخذ المزايا الطبيعية كمقدسات ، إنما هى تتحدد بكفاءة المجتمع فى استغلالها . فتقسيم العمل الدولى الراهن المفروض علينا إن هو إلا نتيجة تاريخية يمكن تغييرها عن طريق التنمية الاقتصادية التى تقوم على مشروعات احلال الاستيراد وتشجيع التصدير معا ، على أن تكون الاولوية لمشروعات تشجيع التصدير على مشروعات احلال الاستيراد ، باعتبارها تلبى احتياجات التنمية المخططة .

بعبارة أخرى يتم حساب كفاءة التصدير فى علاقتها بالتنمية الاقتصادية عن

(١) انظر ايجناسى زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة ، بالانجليزية لندن ١٩٦٥ .

طريق حساب كفاءة الاستيراد . هنا توضع الصادرات في علاقة مباشرة بالواردات ، وتوضع التجارة الخارجية في علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية . وكل هذا يستدعى في النهاية تحديد معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات ومعدل نمو للانتاج القومى من انتاج زراعى وصناعى ومن انتاج تصديرى . ويكون من الضرورى عندئذ تحديد معدل التغير في هيكل الواردات (١) .

في هذا الاطار ، يمكن تطوير النظرة الى الواردات ، حتى الواردات الاستراتيجية . وعلى سبيل المثال فان البلاد التى تورد لنا المصانع تقترض علينا المواصفات الخاصة بها وتفرض علينا بالتالى خبرة فنية لا يمكن أن نحيد عنها ، بحيث نكون مضطرين دائما الى استيراد قطع الغيار وحتى الخامات من البلاد التى استوردت منها المصانع . ان هذه الواردات اذ توضع في اطار التنمية الاقتصادية ، توجب مثلا تمصير المواصفات الفنية حتى لا تكون عبئا لا داعى له على صادراتنا .

وبالمثل يمكن تطوير النظرة الى الانتاج . وعلى سبيل المثال فان التوسع في خط اقطاننا في الانتاج المحلى بالالياف الصناعية بنسبة تصل الى ٦٦ ٪ يمكن ان يوفر في استخدام القطن ويحقق ارباحا هامة ويضمن بيع المنسوجات بسعر منخفض وكل هذا يسمح بزيادة صادراتنا من الاقطان .

وفي الوقت ذاته يمكن أن تتطور النظرة الى نفقات الانتاج . هنا يتم تحليل عناصر نفقات انتاج السلع المعدة للتصدير من أجل التمييز بين المكون الاجنبى وبين المكون المحلى المستخدم في انتاجها ، فان تصدير سلعة بأقل من تكلفة انتاجها انما يعنى عملية مستترة لتخفيض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة لهذه السلعة عند تصديرها . والتفاوت بين سعر التصدير وبين التكلفة يعنى تفاوتنا في التخفيض بالنسبة لكل سلعة مصدرة . ولذلك لا يجوز بأى حال تصدير سلعة يكون المكون الاجنبى المستخدم في انتاجها أكبر من القيمة التصديرية لها (٢) .

بيد أن هذا كله يفترض التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والتخطيط السليم للتجارة الخارجية اهدافا وأجهزة كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية الشاملة . وعندئذ يصبح التخطيط الشامل هو نقطة البدء في تنمية الصادرات .

ولا تتوقف مساعى تنمية الصادرات عند حد اعطاء الأولوية في الاستثمارات

(١) أوستروفسكى وسادوفسكى ، التنمية الاقتصادية وتوازن التجارة الخارجية ، في التجارة الدولية والتنمية نظرية وسياسات ، بالانجليزية ، وارسو ١٩٦٦ .

(٢) تخطيط القطاع الخارجى ، التكيف والمشاكل والسياسات ، سابق الذكر ، هيئة الامم المتحدة ، نيويورك ١٩٦٧ .

لمشروعات تشجيع التصدير على مشروعات بدائل الاستيراد . انها يمكن ان تتوسع في بلادنا لتشمل اساليب عديدة نذكر أهمها فيما يلى :

- أولا — تزويد الصناعات التصديرية بمدخلات الانتاج بأسعار معانة .
- ثانيا — منح الصناعات التصديرية اعفاءات ضريبية أو جمركية .
- ثالثا — التوسع في اتفاقات التجارة والدفع ، أو عقد اتفاقات دولية للائتاج المشترك أو لتوزيع الأسواق .

رابعا — اتباع نظام تعدد سعر الصرف ، على سلع يمكن ان يتوسع عرضها المحلى ، عن طريق السماح لبعض المصدرين بالاحتفاظ كعلاوة بجزء من حصيلة العملة الأجنبية . اما الالتجاء الى تخفيض سعر الصرف كوسيلة لتشجيع التصدير فلا يفلح في ظروفنا حيث الطلب العالمى على سلعنا غير مرن وحيث العرض المحلى لها غير مرن ايضا ، ان التخفيض عندئذ يقدم ميزة للسوق العالمية بلا مقابل .

خامسا — انشاء صناديق موازنة الاسعار لمواجهة تقلبات اسعار الصادرات المعرضة لمنافسة خطيرة في الاسواق العالمية ، وبالذات تقلبات اسعار الصادرات الزراعية . وتكون مهمة صندوق موازنة الاسعار عندئذ هى موازنة اسعار السلع المصدرة فيما بينها بحيث تحمل السلع الخاسرة على السلع الربحية . وقد تتم الموازنة بين سعر السوق المحلية وسعر السوق الخارجية مع السماح ببيع السلعة المصدرة في السوق المحلية ايضا . وقد تتخذ الموازنة صورة أخرى هى صورة عدم تحميل السلعة المصدرة بتكاليف النقل والتأمين لتخصص من ارباح التصدير عامة .

سادسا — منح الصادرات ذاتها اعانات مباشرة . والاعانات مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة بالسعر العالمى في السوق الخارجية وهو سعر قد لا يحقق لهم الربح . هنا لا يحقق المصدر ربحا اقتصاديا وانما ربحا اداريا . ولذلك فالاعانة هى حماية بغير رسوم جمركية . كل ما هنالك أنه يجب تحديد مدى تحمل المستهلك المحلى لهذه الاعانات التى تتخذ عادة صورة رفع سعر السلعة نفسها في السوق المحلية ، مما يضر باعتبارات الدقة في حساب التكاليف (١) .

هناك مثلا صندوق دعم الغزل والمنسوجات الذى يمنح الغزل والمنسوجات القطنية اعانة دعم تتراوح بين ٣٠ ٪ الى ٥٠ ٪ ، ويمول من رسم تدفعه

(١) انظر مثلا عبد الرازق حسن ، اعانة الغزل والنسيج وأثرها في تشجيع صناعة الغزل والنسيج في ج.ع.م ، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٤ ، حيث يذكر ان هذه الاعانة تحمل المستهلك المحلى لاكثر من ٨٠ ٪ .

مصانع غزل القطن واعانة من الدولة . والغرض منه أن يتم التصدير بالأسعار العالمية وعدم قيام المنافسة بين الشركات المصدرة في السوق الواحدة . ومن ثم يصرف للمصانع عما تصدره تعويض عن فروق أسعار القطن التي دفعتها محليا عند شرائه وعن مقدار الاعانة التي دفعتها للصندوق . وتقتصر الاعانة حاليا على الخيوط والاقمشة السميكة .

وهناك مكتب بيع الاسمنت الذى يمنح اعانة دعم للتصدير تقدر بالفرق بين سعر التصدير وسعر التكلفة وتبلغ في المتوسط ٢٥ ٪ .

وهناك صندوق دعم المحاصيل الزراعية من أجل تدعيم صادرات الفول السوداني والموالح والفواكه والبطاطس .

وغنى عن البيان أن الاساليب المختلفة التي ذكرناها لتنمية الصادرات هي دليل في النهاية على أهمية قياس كفاءة وفعالية التصدير لا بربحية الصادرات ولا بالعائد الصافي من العملة الأجنبية وانما بالقدرة على استيراد منتجات نهائية تضيف الى رأس المال في المجتمع ، أى ترفع من معدل التنمية الاقتصادية الشاملة ، وهذا وحده هو الذى يمكن أن يسمح بقبول التضحيات على مستوى المجتمع كله في سبيل تنمية الصادرات .

ولذلك نطرح في الظروف الراهنة أساليب أخرى لتنمية الصادرات تعتمد أساسا على تنمية حافز التصدير لدى المنتجين مثل :

أولا — تعلقة قيمة الصادرات بالنسبة للوحدات الصناعية المنتجة بالفرق بين سعر البيع للتصدير وسعر البيع المحلى مضافا اليه نسبة ١٠ ٪ للتصدير بالعملات الحرة .

ثانيا — السماح لكل وحدة انتاجية أو تجارية تزيد من صادراتها عن الهدف المقرر بأن تحصل على ٥٠ ٪ من النقد الأجنبى الناتج عن الزيادة تستخدمها في استيراد سلع ضرورية تحدد لها — مع الحذر من أن يتحول هذا الى سبيل سهل لتهريب العملة الأجنبية .

وعلى العموم فان العرض السابق بأكمله انما يدخل في باب التطوير التدريجى لما يمكن أن يكون تخطيطا للتصدير ، ويبقى البحث بعد ذلك عن التغيير الشامل لهذا التخطيط .

الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى

ومشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم

الدكتور أحمد جامع

مدرس الاقتصاد

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

تمهيد :

لعلنا لا نبالى كثيرا اذا قلنا ان موضوع الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى (١) هو اكثر الموضوعات مثارا للجدل والخلاف فى كتابات الاقتصاديين الاشتراكيين فى الوقت الحاضر . ولا غرابة فى هذا فى الواقع ، فهذا الموضوع هو أعقد للموضوعات وأهمها على الإطلاق فى أية دراسة نظرية تحليلية للاقتصاد الاشتراكى . ومن اليسير الاقتناع بهذا الرأى اذا علمنا أن المشكلة الرئيسية التى يواجهها الاقتصاد القومى فى أى بلد هى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، من عمل ورأس مال ومصادر ثروة طبيعية ، على مختلف الاستعمالات الممكنة على احسن نحو ممكن ، أى على النحو الذى يحقق أقصى فعالية للانتاج الاجتماعى بعبارة أخرى .

وتوجد وسيلتان فنيان من الممكن اتباعهما لتحقيق هذه الغاية : الأولى هى التخطيط الاقتصادى الشامل والثانية هى جهاز السوق والأثمان ، أو بتعبير آخر : اقتصاد التخطيط واقتصاد السوق . وفى كل من اقتصاد التخطيط واقتصاد السوق توجد أثمان فى الاقتصاد القومى تتم على أساسها كافة أنواع المبادلات الاقتصادية ، لكنه شتان ما بين نظام الأثمان فى كل من هذين الاقتصاديين وخاصة فيما يتعلق بكيفية تكوينها ودورها فى الحياة الاقتصادية للمجتمع .

ولقد اتبعت الدول الاشتراكية حتى الآن ، باستثناء يوغوسلافيا الى حد كبير ، اقتصاد التخطيط كوسيلة فنية لحل المشكلة الرئيسية المشار إليها بما يميزه من نظام للأثمان خاص به ، وهو ما سيكون موضوع دراستنا الآن . لكن التقدم الاقتصادى الذى وصلت اليه بعض الدول الاشتراكية فى الوقت

(١) نود التنبيه الى أن موضوع هذه الدراسة ليس هو اقتصاد الفترة الانتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية التى يطلق عليها أحيانا اسم التحول الاشتراكى ، فهذه الفترة تبدأ بعد نجاح الثورة الاشتراكية فى المجتمع وتنتهى بتبهايم بناء الاشتراكية فيه ولا يعتبر اقتصاد المجتمع فيها بالنسالى اقتصادا اشتراكيا بالمعنى الفنى والكامل للكلمة . انها موضوع هذه الدراسة هو الاقتصاد الاشتراكى الذى يعرفه المجتمع بعد انهام خلق الاسس المادية والفنية الضرورية لبناء الاشتراكية وأهمها بطبيعة الحال تلك المجتمع لوسائل الانتاج الموجودة فى الاقتصاد القومى فى شكل ملكية اجتماعية أو اشتراكية والغاء تلك الامراد لها . وعلى هذا فان الاقتصاد السوفيتى ، بصفة خاصة ، واقتصاد الدول الاشتراكية الاوربية الاخرى هو وحده الذى يمثل الاقتصاد الاشتراكى موضوع هذه الدراسة .

الحاضر ، وهو تقدم تم بفضل اقتصاد التخطيط نفسه ، قد غير من أوضاعها المادية وظروفها الموضوعية تغييرا كبيرا بحيث لم يعد اقتصاد التخطيط هو أنسب الوسائل الفنية لحل مشكلة توزيع الموارد وبحيث أصبحت هذه الدول تواجه الآن مشكلة كبرى يرجع سببها في التحليل الأخير الى استمرارها في اتباع اقتصاد التخطيط . ولهذا فان التساؤل الكبير الآن هو عن اتجاه المستقبل في هذه الدول ، وهل سيكون الى اقتصاد السوق بما يميزه من نظام للأثمان خاص به ؟

وقد أدرك الحزب الشيوعى السوفيتى منذ عام ١٩٢٧ الأهمية البالغة لمشكلة الأثمان في الاقتصاد الاشتراكى وعبر عن ذلك أحسن تعبير في « الاعلان حول الأثمان » الذى وافق عليه في مؤتمره الموسع الذى عقده في فبراير من ذلك العام والذى ورد فيه أنه « في مشكلة الأثمان تتقابل كافة المشكلات الاقتصادية ، وبالتالي السياسية ، الكبرى للدولة السوفيتية . فوسائل تحديد الروابط الصحيحة بين طبقة الفلاحين والطبقة العمالية ، وتوزيع الدخل القومى ، والمشكلات المتصلة بتصنيع الاتحاد السوفيتى . كل هذه انما تتوقف على مشكلة الأثمان . وتحدد سياسة الأثمان ، وهى جوهر السياسة الاقتصادية للدولة السوفيتية ، في التحليل الأخير ما يأتى : (أ) معدلات نمو الصناعة واتجاهاته وطاقات استيعاب السوق لمنتجاتها ؟ (ب) معدل نمو الإنتاج الزراعى . (ج) معدل التراكم الاشتراكى . (د) حدود التراكم في القطاع الرأسمالى الخاص . (هـ) القوة الشرائية للنقود . (و) الأجور الحقيقية ، وغير ذلك » (٢) .

تقسيم البحث : ينقسم هذا البحث الى ثلاثة أبواب : الأول في الحساب الاقتصادى ودور الأثمان في الاقتصاد الاشتراكى ، والثانى في نظام الأثمان الاشتراكى ، والثالث في نقد نظام الأثمان والجدل حول قانون القيمة . وينتهى البحث بباب ختامى في مشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم : اقتصاد التخطيط أم اقتصاد السوق ؟ .

الباب الأول

الحساب الاقتصادى ودور الأثمان في الاقتصاد الاشتراكى

نتناول في هذا الباب دراسة الخلاف النظرى الذى ثار على الأخص في فترة ما بين الحربين العالميتين حول امكانية تحقيق الحساب الاقتصادى في

Le Parti Communiste de l'Union Soviétique : résolutions et décisions, (٢) recueil de documents officiels, t. II, p. 345 et s., in Henri Denis et Marie Lavigne, Le problème des prix en Union Soviétique, Editions Cujas, Paris, 1965, p. 80.

الاشتراكية ، ثم نتعرض بعد هذا لدراسة الدور الذى تؤديه الأثمان في الاقتصاد الاشتراكي كما طبق في الواقع ، أى في اقتصاد التخطيط الاشتراكي . وهكذا ينقسم هذا الباب الى فصلين : الأول في الحساب الاقتصادى في الاشتراكية ، والثانى في دور الأثمان في الاقتصاد الاشتراكي .

الفصل الأول

الحساب الاقتصادى في الاشتراكية

من المفيد في مستهل دراستنا للأثمان في الاقتصاد الاشتراكي أن نشير باختصار الى الخلاف الذى شغل الاقتصاديين ، سواء أعداء الاشتراكية والماركسية أم أنصارهما ، وقتا من الزمن وموضوعه إمكانية إجراء الحساب الاقتصادى في النظام الاشتراكي ، أى تحقيق أحسن النتائج الاقتصادية بأقل النفقات الممكنة مع غياب الملكية الفردية لرؤوس الأموال ودافع الربح والمنافسة بعبارة أخرى .

فمن المعروف أن ماركس لم يتعرض بالبحث لكيفية سير المجتمع الاشتراكي عملا ولم يسمح لأنصاره بالأقدام على مثل هذا البحث وذلك طالما أن المجتمع الاشتراكي لم يتحقق في الواقع وبالتالي لا يمكن معرفة الأوضاع والظروف الخاصة بهذا المجتمع . وبدون هذه المعرفة لن يكون لمثل هذا البحث أية قيمة علمية ، وهى الصفة التى أراد ماركس دائما أن تحتفظ الماركسية بها .

وقد كان الذى آثار مسألة إمكان إجراء الحساب الاقتصادى في ظل الاشتراكية هم الكتاب غير الماركسيين في أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى وعلى الأخص الاقتصادى الألمانى رائد نظرية المنفعة الحدية هـ. جوسين في عام ١٨٤٥ والاقتصادى الإيطالى فيلفريدو باريتو في عام ١٨٩٦ والاقتصادى الهولندى ن.ج. بيرسون في عام ١٩٠٢ والاقتصادى الفرنسى موريس بورجين في عام ١٩٠٤ (٢) . وقد رأى هؤلاء الاقتصاديون أن نظام الملكية الفردية وما يرتبط به من ربح ومنافسة وأثمان هو وحده القادر على إعطاء مقياس يمكن على أساسه تحديد الكميات التى يتعين إنتاجها من مختلف المنتجات من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع . ولهذا يمكن في ظل هذا النظام فقط تحقيق النشاط الاقتصادى الرشيد لأنه يمكن تحقيق شرطه الضرورى وهو الحساب الاقتصادى . ولما كانت الاشتراكية

(٣) H.H. Gossen; Vilfredo Pareto; N.G. Pierson; Maurice Bourguin.

وراجع في مؤلفات هؤلاء الكتاب

T.J.B. Hoff, *Economic Calculation in the Socialist Society*
(translated from the Norwegian), William Hodge and Company
Limited, London, Edinburgh, Glasgow, 1949, p. 1.

لا تعرف الملكية الفردية ، فقد انتهى هؤلاء الكتاب الى استحالة اجراء الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية وبالتالى استحالة تحقيق النشاط الاقتصادى الرشيد فى المجتمع الاشتراكى .

وبنجاح الثورة الاشتراكية فى عام ١٩١٧ وقيام الاتحاد السوفيتى كأول دولة اشتراكية فى العالم لم تعد للخلاف حول امكانية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية أهمية نظرية فحسب بل أهمية عملية أيضا . وعلى أية حال فان تاريخ الخلاف الحديث حول هذا الموضوع انما يبدأ مع الاقتصادى الايطالى انريكو بارونى الذى كان أول من أثبت فى عام ١٩٠٨ امكانية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية ، ولكن من الناحية النظرية فحسب . الا أن الاقتصادى الألمانى لودفيج فون مايزس هو الذى دفع الخلاف الى المقام الأول فى مناقشات الاقتصاديين فى عام ١٩٢٠ بتأكيده استحالة الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية . وفى فترة ما بين الحربين العالميتين ساهم كتاب واقتصاديون كثيرون فى المناقشات التى دارت حول الموضوع ، فأيد الاقتصادى الألمانى الأصل فريتزفون هايك موقف مايزس بينما عارضه وأكد امكان الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية الاقتصادى البولندى أوسكار لانجه والاقتصادى الانجليزى ديكسون من ناحية والاقتصادى النمساوى الأصل بول م. سويسى والاقتصادى الانجليزى موريس دوب من ناحية أخرى . وسندرس فيما يلى وباختصار رأى بارونى أولا ، ثم رأى فون مايزس وفون هايك ثانيا ، ثم رأى لانجه وديكسون ثالثا ، ثم رأى سويسى ودوب رابعا وأخيرا .

أولا — رأى بارونى :

كتب انريكو بارونى مقالا فى عام ١٩٠٨ بعنوان « وزارة الانتاج فى الدولة الجماعية » (١) استهدف فيه الاجابة على التساؤل الخاص بكيفية ادارة الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى . وقد أجاب على هذا التساؤل مستعينا بأدوات التحليل الرياضية بأنه يمكن فى ظل الاشتراكية، ومن الناحية النظرية البحتة ، أن تحل القرارات المركزية التى تتخذها الحكومة محل قوى السوق الحرة فى تعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . وقد رأى بارونى أنه يمكن التعبير عن ملايين العلاقات المتبادلة القائمة فى المجتمع ما بين المستهلكين للمنتجات والمشروعات المنتجة لها فى شكل مجموعة ضخمة من المعادلات الآتية ذات التبعية المتبادلة ، وأثبت أن هذه المعادلات تتطابق تماما سواء كانت تعبر عن العلاقات الاقتصادية فى ظل المنافسة الكاملة فى الرأسمالية

Enrico Barone, *Il ministro della produzione nello stato collectivista*, (١) in «Giornale degli Economisti», II, 1908.

وقد ترجم هذا المقال الى الانجليزية ونشر مع عدة مقالات أخرى حول الموضوع فى F.A. von Hayek (edit.), *Collectivist Economic Planning* (1935), Routledge & Kegan Paul Ltd, 4th. imp. 1950, appendix A, pp. 245 - 290.

أو في ظل الاقتصاد الاشتراكي . ولا يتوقف الحل الشكلي لهذه المعادلات على من يمتلك الموارد الاقتصادية المتاحة أو حتى على من تستخدم أو توزع هذه الموارد وفقا لتفضيلاته واختياراته .

لكن بارونى انتهى بعد هذا التحليل النظرى الى أنه سيكون من الصعب عملا تطبيق مثل هذا الحل المركزى في الحياة الواقعية . ولا ترجع هذه الصعوبة فحسب الى ضخامة عملية جمع المعلومات وتوصيلها الى الهيئة المركزية التى تدبر الاقتصاد القومى ، وهى المعلومات الخاصة بحالة الطلب على المنتجات وحالة فنون الإنتاج وحالة عرض الموارد الاقتصادية وبالتغيرات التى تحدث فى كل هذه الحالات ، والى الأعداد الهائلة من الموظفين اللازمين للقيام بهذا العمل ، بل ترجع أيضا الى أنه سيكون من الضرورى حينئذ حل المعادلات على الورق وذلك بالإضافة الى رقابة عملية تنفيذ الخطة التى يتوصل اليها بعد هذا الحل . لكنه لا يمكن حل هذه المعادلات الا فى ظل افتراض ثبات المعاملات الفنية التقليدية للإنتاج . وحتى لو أخذنا بمبدأ افتراض ثبات معاملات الإنتاج من الناحية الفنية فان هذا لا يعنى ثبات هذه المعاملات من الناحية الاقتصادية أيضا . وبعبارة أخرى فان تساوى عدة طرق للإنتاج من الناحية الفنية لا يعنى تساويها حتما من حيث المزايا الاقتصادية التى تحققها . ولهذا السبب فان التجربة العملية للإنتاج وفقا لعدة طرق مختلفة هى وحدها التى يمكنها أن تحدد أمثل هذه الطرق من الناحية الاقتصادية ، أى أكثر المعاملات الفنية توفيرا للنفقات .

ولما كان الإنتاج وفقا لأقل النفقات ، أو الحساب الاقتصادى ، هو شرط ضرورى لتحقيق فعالية الإنتاج وللنشاط الاقتصادى الرشيد فان لامناص من قيام وزارة الإنتاج فى المجتمع الاشتراكي ببناء مشروعات انتاجية متعددة لإنتاج نفس السلعة بعضها سيهدم عندما يتبين عدم فعالية انتاجه والبعض الآخر والذى سيحقق هذه الفعالية سيبقى وسينمى مثله وسيتوسع فيه . وفى هذا كله تكلفة باهظة يتحملها الاقتصاد القومى تجعل من غير العملى ادارة الاقتصاد القومى بواسطة قرارات مركزية تحل محل قوى السوق الحرة ، أى بواسطة وزارة الإنتاج فى الدولة الجماعية أو المجتمع الاشتراكي بعبارة أخرى (٥) .

ثانيا : رأى فون مايزس وفون هايك :

حاول فون مايزس فى مقاله «الحساب الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكي» عام ١٩٢٠ (٦) أن يثبت وجود استحالة منطقية تمنع من تحقيق الحساب

(٥) راجع على الاخص

Heinz Koehler, *Welfare and Planning*, John Wiley and son, Inc., New York, London, Sidney, 1966, pp. 67 - 68.

(٦) Ludwig von Mises, *Die Wirtschaftsrechnung in sozialistischen Gemeinwesen* in «Archiv für sozialwissenschaft», vol. 47, 1920.

وقد ترجم هذا المقال بدوره الى الانجليزية ونشر فى

Von Hayek (edt.), *Collectivist...*, op. cit., pp. 78, 130

الاقتصادى ، ومن ثم النشاط الاقتصادى الرشيد ، فى المجتمع الاشتراكى وأن كان من الممكن قيام المجتمع الاشتراكى نفسه . وبهذا المقال بدأت نظرية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية فى التكوين .

والحجة الأساسية عند مايزس هى أنه لا توجد أسواق حقيقية لعوامل الانتاج من رأس مال وأراض فى المجتمع الاشتراكى وذلك بسبب الملكية العامة لأموال الانتاج وعدم امكان بيعها أو شرائها ، وبالتالي لن يمكن فى هذا المجتمع تقدير أى ثمن لعوامل الانتاج أو لخدماتها . وبدون أثمان لأموال الانتاج لن تكون لدى السلطات المركزية المعلومات اللازمة لتقدير ما اذا كانت التضحيات التى تستلزمها عمليات الانتاج فى المجتمع مساوية للنتائج التى تحققها أم أكثر أم أقل . وهكذا سيكون من المستحيل التوصل الى أى حساب حقيقى للنفقات فى شكل نقدى ، وبدون مثل هذا الحساب لن يكون هناك استخدام رشيد للموارد الاقتصادية ولن يكون هناك بالتالى أى نشاط اقتصادى رشيد . أن كل ابتعاد عن الملكية الفردية لأموال الانتاج ، فى رأى فون مايزس . خطوة بعيدة عن الاقتصاد الرشيد ، ولهذا فانه يقول : أن الاشتراكية هى الغاء الاقتصاد الرشيد .

وبطبيعة الحال فان فون مايزس لا ينكر امكان قيام النظام الاشتراكى عملاً ، فقد وجد الاتحاد السوفيتى فعلاً منذ عام ١٩١٧ كأول دولة اشتراكية، لكنه يعتقد أن النشاط الاقتصادى الرشيد لا يمكن تحقيقه فى ظل الاشتراكية وأن الاقتصاد الاشتراكى هو بالضرورة أقل نجاحاً فى تحقيق فعالية الانتاج وبالتالي الرفاهية الاقتصادية من الاقتصاد الرأسمالى التنافسى (٧) .

وقد أيد فون هايك فى مقالات متعددة عام ١٩٣٥ (٨) وما بعدها ما ذهب اليه فون مايزس من عدم كفاءة الانتاج أو فعاليته فى المجتمع الاشتراكى . وهو يقول فى هذا أنه ليست امكانية التخطيط الاقتصادى فى ذاتها هى محل التساؤل وانما امكانية التخطيط الناجح الذى يكفل تحقيق الاهداف التى

(٧) راجع على الاخص .

George N. Halm, *Economic Systems*, Holt Rinehart and Winston, New York, 1960, pp. 162 - 163; Abram Bergson, *Socialist Economics*, in *A Survey of Contemporary Economics*, vol. I (1948), (Howard S. Ellis, ed.), Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 10th printing, 1964, pp. 445 - 446; Koehler, *Welfare...*, op. cit., pp. 68 - 69; Hoff, *Economic*, op. cit., pp. 129 - 130.

(٨) واهم هذه المقالات هى

F.A. von Hayek, *The Nature and History of the Problem*, in *Collectivist...*, op. cit., pp. 1 - 40; *The Present State of the Debate*, in *ibid*, pp. 201, 243; *Socialist Calculation: The Competition Solution*, «Economica», vol. VII, No. 26 (New Ser.; May 1940)

وقد أعيد نشر المقال الآخر فى

F. A. von Hayek, *Individualism and Economic Order*, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1949, pp. 181 - 208.

وفى هذا المقال يرد فون هايك على آراء أوسكار لانجه وديكسون التى سنشير إليها حالا .

استهدفها المخططون . ولا يوجد سبب ، في رأى فون هايك ، يجعلنا نتوقع أن يتوقف الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي أو أن تجد السلطات العامة صعوبة في استخدام كافة الموارد المتاحة للمجتمع بطريقة أو باخرى أو حتى أن يكون حجم الانتاج على الدوام أقل مما كان عليه قبل أن يبدأ التخطيط . إن مايتوقعه فون هايك هو أن يكون الانتاج في حالة تقرير كيفية استخدام الموارد المتاحة بواسطة سلطة مركزية أقل منه في حالة توجيه قرارات الانتاج وفقا لجهاز الثمن في سوق حرة تعمل في نفس الظروف والاضاع (٩) .

ثالثا : رأى لانجه وديكنسون :

تولى أوسكار لانجه مهمة الرد على فون مايزس بمقالين نشرنا في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ (١٠) وأتى بنموذج يدار وفقا له الاقتصاد الاشتراكي عرف بأسماء متعددة : الاشتراكية التنافسية ، الحل التنافسي ، الاشتراكية التحررية ، وأخيرا الاشتراكية الديمقراطية . وفي بداية كلامه اعترف لانجه بالجميل الذي اسداه فون مايزس الى الاشتراكيين لأن تحديه القوى هو الذي أجبرهم على الاعتراف بأهمية اقامة نظام سليم للمحاسبة الاقتصادية توجه على أساسه أعمال توزيع الموارد المتاحة للمجتمع الاشتراكي على مختلف الاستعمالات الممكنة . وقد ذكر لانجه أنه قد يتعين ، تعبيرا عن الاعتراف بالخدمة الجليلة التي أداها فون مايزس وبالأهمية القصوى للمحاسبة الاقتصادية السليمة ، أن يحتل تمثال لفون مايزس مكانا بارزا في الصالة الكبرى لجهاز التخطيط في الدولة الاشتراكية ، ولو أن فون مايزس نفسه قد لا يرحب كثيرا بهذا ! (١١) .

وفي النموذج الذي قدمه لانجه يوجد المستهلكون الذين يتمتعون بالحرية الكاملة في توزيع دخولهم على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ولكل فرد الحرية الكاملة في اختيار العمل الذي يريده . لكنه لا توجد ملكية فردية لأموال الانتاج بطبيعة الحال وبالتالي لا يوجد منظّمون فرديون ، وتقوم بالانتاج

(٩) راجع Von Hayek, *The Present...* op. cit., pp. 203-204

ويؤيد الاقتصادى الانجليزى ليونيل روبنز النتيجة التى انتهى اليها كل من فون ميزس وفون هايك ولنفس الاسباب وذلك فى كتابه :

Lionel von Robbins, *The Great Depression*, Macmillan & Co. Ltd, London, 1935.

Oskar Lange, *On the Economic Theory of Socialism, I*, «Review of (١٠) Economic Studies» vol. IV, No. 1, Oct., 1936; *On the Economic Theory of Socialism, II*, the same review, vol. IV, No. 2, Feb. 1937.

وقد أعيد نشر الماتلين مع بعض الاضافات والتعديلات فى

Oskar Lange and Fred M. Taylor, *On the Economic Theory of Socialism* (Benjamin E. Lippincott, ed.). The University of Minnesota Press, 1938, pp. 57-142.

ونستشر فيما يلى الى الطبعة الرابعة من هذا الكتاب فى عام ١٩٥٦ Lange, *On the Economic...*, op. cit., pp. 57-58. (١١) راجع

المشروعات العامة الاشتراكية بإدارة مديرين يتقاضون مرتباتهم من الدولة . ولا تختلف القواعد التى تحكم سلوك كل من المستهلكين والعمال ومديرى المشروعات الاشتراكية فى نموذج لانجه عن القواعد المعروفة فى الاقتصاد الرأسمالى التنافسى ، اذ يلتقى الجميع فى السوق ويتبادلون السلع والخدمات فيها وفقا لأثمان تتحدد على النحو الذى سنراه بعد قليل . أما قرارات توزيع الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة ، أى قرارات الانتاج بعبارة أخرى ، فانها تتخذ وفقا لتفضيلات المستهلكين . فقط لا تذهب أرباح المشروعات الى أى فرد نظرا لعدم وجود الملكية الفردية لرؤوس الأموال الانتاجية .

وهناك فى الاشتراكية التنافسية الى جانب كل هذا جهاز جديد لا يعرفه الاقتصاد الرأسمالى ، وهو الجهاز المركزى للتخطيط الذى يقوم بثلاث وظائف هامة :

الأولى : هى تحديد معدل الاستثمار ، أى تقسيم الانتاج ما بين السلع الانتاجية والاستهلاكية . لكن الجهاز لا يحدد اتجاه الانتاج ، أى لا يحدد أنواع المنتجات سواء الانتاجية أم الاستهلاكية التى يتعين على المشروعات انتاجها ، فهذه تحددتها المشروعات باعتبارها وحدات انتاجية مستقلة وفقا لقوى الطلب فى السوق ، أى وفقا لتفضيلات المستهلكين فى التحليل الأخير (١٢) . وهكذا تقوم عملية الانتاج على أساس لا مركزى تحدد فيه كل وحدة انتاجية نوع وكمية انتاجها وفقا لمدى الحاجة اليه كما تظهر من خلال علاقات السوق .

وتتكون مصادر تمويل الاستثمارات من الادخار الذى يقوم به الأفراد ، وماتحصل عليه الدولة من فوائد على رؤوس الأموال التى تمنحها للمشروعات وريع وأرباح تحققها هذه المشروعات ، وما قد تفرضه من ضرائب على دخول الأفراد ، وما قد تلجأ اليه الدولة من اصدار نقدى يؤدى الى انقاص القوة الشرائية فى يد السكان ، وأخيرا من أقساط استهلاك الأصول الانتاجية للمشروعات . أما تسوزيع أموال الاستثمارات على مختلف المشروعات الراغبة فى الحصول عليها فانه يتم عن طريق سعر الفائدة الذى تقرره الدولة على نحو يكفل اقامة التوازن بين عرض هذه الأموال

(١٢) ومع أن لانجه يرى إمكان تولى الجهاز المركزى للتخطيط فى الاقتصاد الاشتراكى مهمة تحديد أنواع وكميات المنتجات التى يتعين انتاجها وتوزيع المنتجات الاستهلاكية عن طريق التقنين وتعيين العمل بالنسبة الى كل فرد ، أى إلغاء تفضيلات المستهلكين وحرية الاستهلاك وحرية اختيار جميعها بعبارة أخرى ، فانه لا يجذب الاخذ بهذا النظام وذلك لما يتضمنه من فرض البيروقراطيين فى جهاز التخطيط لتفضيلاتهم على السكان ولطابعه غير الديمقراطى الذى يتعارض مع مثل الحركة الاشتراكية . راجع Ibid., pp. 90 - 91, 94.

ومن المعروف أن لانجه قد غير رأيه فيما بعد ووافق على ضرورة تحديد جهاز التخطيط المركزى فى الاقتصاد الاشتراكى لأنواع وكميات المنتجات ، أى توجيه الانتاج وتوزيع الموارد وفقا لتفضيلات المخططين وليس المستهلكين ، وذلك عند ما أصبح نائبا لرئيس الوزراء ورئيسا للجنة الدولية للتخطيط فى بولندا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى وفاته منذ بضعة أعوام .

والطلب عليها . وهكذا يدفع كل مشروع فائدة الى الدولة في نظير رؤوس الأموال التي يستخدمها مما يحفزها على عدم طلبها الا اذا تأكد من أن الإيراد المتحقق من الاستثمار الذي يريد القيام به سيكفى لتغطية جميع النفقات ومن بينها الفائدة التي يتعين دفعها الى الدولة . وتستطيع الدولة أن تستخدم التغيرات التي تقررهما في سعر الفائدة كوسيلة للتحكم في معدل الاستثمار في الاقتصاد القومي .

والثانية : هي تحديد أثمان كافة المنتجات وعوامل الإنتاج بحيث تتم إقامة التوازن بين عرضها والطلب عليها . أما الطريقة المستخدمة لتحديد الأثمان على هذا النحو فهي بكل بساطة طريقة التجربة والخطأ ، تماماً كما في الاقتصاد الرأسمالي التنافسي . ووفقاً لهذه الطريقة يستطيع الجهاز أن يبدأ عمله الخاص بتحديد الأثمان بمجموعة معينة لأثمان السلع والخدمات يختارها كيفما اتفق ، ولو أنه عملاً ستكون هذه الأثمان هي تلك التي تكونت تاريخياً قبل قيام الاشتراكية . وكل ما هو مطلوب بعد ذلك أن يتخذ المستهلكون والمنتجون قراراتهم وفقاً لهذه الأثمان . ونتيجة لهذا ستحدد الكميات المطلوبة والمعروضة من كل سلعة . وفي حالة عدم تحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة على أساس هذه الأثمان يقوم الجهاز بتعديلها في الاتجاه الذي يحقق هذا التوازن ، فيزيدها لو كانت الكميات المطلوبة أكثر من المعروضة وينقصها في الحالة العكسية ، وبذلك يتحقق التوازن المطلوب بعد سلسلة من التعديلات المتعاقبة في هذه الأثمان . واذن لاتدعو أية حاجة الى قيام جهاز التخطيط بالبحث عن حل للملايين المعادلات الآنية المتبادلة كما أشار الى ذلك بارونى وغيره من الكتاب ، فهذه المعادلات يتولى حلها ، كما هو الحال في الرأسمالية التنافسية ، المستهلكون أنفسهم عندما يقررون وفقاً للأثمان المعطاة توزيع دخولهم على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية على النحو الذي يعظم من رفاهيتهم ، وعندما يقرر العمال وفقاً للأجور المعطاة قبول الأعمال التي تعطيهم أكبر أجر ممكن وأفضل شروط ممكنة ، وعندما يقرر مديرو المشروعات وفقاً للأثمان المعطاة للمنتجات ولعوامل الإنتاج انتاج تلك الأنواع والكميات من السلع التي تخفض من نفقات الإنتاج الى أدنى حد ممكن وتزيد من إيرادات المبيعات الى أقصى حد ممكن وبالتالي تعظم من أرباح مشروعاتهم . وهكذا تتكون الأثمان على أساس قوى العرض والطلب في السوق وحدها ، ويقتصر دور الجهاز المركزي للتخطيط على القيام بمهمة تحديد هذه الأثمان وفقاً لقواعد السوق التنافسي المعروفة . وبهذا تتحقق فعالية الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي بنفس الدرجة التي تتحقق بها في الاقتصاد الرأسمالي التنافسي .

والثالثة والأخيرة : هي تحديد أنواع وكميات المنتجات من السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك الجماعي مثل تلك اللازمة للدفاع الوطنى ولإدارة مرافق الدولة التعليمية والصحية وغيرها . ويهول انتاج هذه السلع والخدمات من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة في صور تحويلات من أرباح المشروعات وضرائب وغيرها من أنواع إيرادات الدولة السابق الإشارة

اليها . ومن الممكن أن تزيد إيرادات الدولة الكلية عن مجموع نفقاتها سواء الموجهة لتمويل الاستثمارات الجديدة أم لتمويل الاستهلاك الجماعى ، وفى هذه الحالة يتلقى كل فرد من المواطنين نصيبا من هذه الزيادة يعتبر بمثابة عائد على ملكيتهم لأموال الانتاج ملكية اشتراكية (١٣) .

ويتفق ديكسون فى الحل الذى يأتى به لمشكلة الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية مع نموذج لانجه ، فهو يترك لمديرى المشروعات الاشتراكية مهمة اتخاذ قرارات الانتاج وللمستهلكين حرية اتخاذ قرارات الاستهلاك فى ضوء الأثمان التى تتكون وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق . لكن ديكسون ، على خلاف لانجه ، لا يرى داعيا لتولى جهاز التخطيط المركزى وظيفة تحديد هذه الأثمان بل يترك هذه المهمة للمشروعات نفسها التى تقوم مباشرة بتحديد أثمان منتجاتها فى ضوء حالة الطلب عليها وحالة نفقات انتاجها (١٤) .

رابعا : رأى دوب وسوزى :

تولى بعض الاقتصاديين الاشتراكيين الرد على منكرى امكانية الحساب الاقتصادى فى الاشتراكية بتقديم أسلوب جديد لإدارة الاقتصاد الاشتراكى يختلف كلية عن النموذج الذى قدمه لانجه ويعرف باسم أسلوب التخطيط المركزى . وأهم هؤلاء بول م. سوزى وموريس دوب . وفى واقع الأمر فإن هذا الأسلوب لم يكن كشفا نظريا جديدا تم على يد هؤلاء الكتاب بل كان بالأحرى تصويرا لما جرى عليه العمل فعلا فى إدارة اقتصاد أول بلد اشتراكى فى العالم .

والفكرة الأساسية فى هذا الأسلوب هى ألا تقتصر مهمة الجهاز المركزى التخطيط على تحديد الأثمان وفقا لقواعد السوق التنافسى كما فى نموذج لانجه ، بل تتعدى هذا بكثير لتشمل اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والاستثمار فى الاقتصاد القومى . ذلك أن المشكلة الأساسية فى الاقتصاديات الحديثة هى مشكلة الاستثمار وليست مشكلة تفضيلات المستهلكين . ولما كان السبب الرئيسى فى النشاط الاقتصادى غير الرشيد الذى تتميز به اقتصاديات الرأسمالية هو تشتت قرارات الاستثمار التى تتولاها آلاف الوحدات الانتاجية بصفة مستقلة، فإن تركيز هذه القرارات فى يد هيئة واحدة

(١٣) راجع على الاخص

Ibid, III (The trial and error procedure in a socialist Economy), pp. 72 - 90.

(١٤) وقد عرض ديكسون آراءه أولا فى مقاله

H. D. Dickinson, Price Formation in a Socialist Economy,
«Economic Journal», vol. XLIII, Dec. 1933.

ثم فى شكل أحسن وأوفى فى كتابه

Economics of Socialism, Oxford University Press London, 1939

يصبح ضرورة حيوية في الاقتصاد الاشتراكي وبالتالي يصبح أسلوب التخطيط المركزي هو الأسلوب الحتمي الذي يتعين أن يتم على أساسه تسيير هذا الاقتصاد .

وهكذا فانه في حين لا يوجد أى تحديد سابق لأنواع وكميات المنتجات سواء الاستثمارية أم الاستهلاكية في الاشتراكية التنافسية حيث يفترض أن يستجيب مديرو المشروعات بواسطة قرارات الانتاج التى يتخذونها بصفة مستقلة للتغيرات في طلبات المستهلكين ، فان جهاز التخطيط في أسلوب التخطيط المركزي هو الذى يحدد مقدما أنواع وكميات المنتجات بنوعيتها في شكل خطة اقتصادية مركزية ملزمة لادبرى المشروعات قدرا يذكر من الحرية فيما يتعلق باتخاذ قرارات الانتاج . وفي حين تقوم الأثمان التى تتكون في السوق بوظيفة توجيه الانتاج في الاشتراكية التنافسية ، فانها تفقد هذه الوظيفة في أسلوب التخطيط المركزي وتصبح مجرد وسيلة لتنفيذ قرارات الخطة المركزية الملزمة . وهكذا تتخذ القرارات الهامة المتعلقة بالانتاج وبتجاهات الاستثمار بغض النظر عما تمليه هذه الأثمان .

ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية لدوب والتي عرضها في عام ١٩٣٣ (١٥) ثم بشكل أوفى عام ١٩٤٨ (١٦) فيما يلى :

أولا : ان هناك مبالغة كبيرة في أهمية توجيه المستهلكين لقرارات الانتاج سواء عند الكتاب البورجوازيين أو الكتاب الاشتراكيين . لكن الواقع هو انه في حين يمكن توزيع السلع والخدمات الاستهلاكية على المستهلكين على أساس حرية اختيار هؤلاء المستهلكين في توزيع دخولهم على مختلف السلع والخدمات المعروضة ، فانه لا توجد حاجة تدعو الى توجيه الانتاج وفقا لرغبات هؤلاء المستهلكين . ومن الممكن اذن ، بل من الواجب ، أن تُلغى سيادة المستهلك .

ثانيا : أن مشكلة الاختيار بين مختلف أوجه الانتاج الممكنة ليست بالضخامة التى تبدو عليها في كتابات الكتاب البورجوازيين . ذلك أنه لا يوجد عدد لانتهائى من هذه الأوجه يتعين على جهاز التخطيط أن يختار الأمثل من بينها ، وانما هناك فقط عدد محدود منها وذلك بفضل الظروف والقيود التاريخية والاجتماعية والفنية الموجودة مما يسهل من مهمة جهاز التخطيط المركزي الى حد كبير .

(١٥) وذلك في مقاله

Maurice Dobb, *Economic Theory and the Problem of a Socialist Economy*, «Economic Journal», vol. XLIII, Dec. 1933.

وقد أعيد نشر هذا المقال في

Maurice Dobb, *On Economic Theory and Socialism*, Collected Papers, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1955 pp. 34 - 41.

(١٦) وذلك في كتابه Maurice Dobb, *Soviet Economic Development since 1917* (1948), Routledge and Kegan Paul Ltd, London, 1960.

ثالثا : أنه كلما طالت فترة الخطة كلما تعددت أوجه الاستثمار الممكنة . وفى مثل هذه الظروف لا يمكن ترك مهمة اتخاذ قرارات الاستثمار الى الوحدات الانتاجية بصفة مستقلة لأن هذه القرارات انما تتعلق بتنمية صناعات توجد رابطة تبعية متبادلة بينها مما يتحتم معه تركيز قرارات الاستثمار فى الاقتصاد القومى فى يد هيئة مركزية واحدة تتجمع لديها كافة المعلومات الخاصة بهذه الصناعات .

رابعا : أن تنمية الاقتصاد القومى على أساس تخطيط طويل الأجل وحركى ، أو ديناميكى ، هو أهم كثيرا من التساؤل الخاص بكيفية تحقيق التوازن الأمثل ، لكن فى حالة السكون .

خامسا : أنه من الممكن تحقيق توازن الاقتصاد القومى اثناء نموه عن طريق الموازن التى تكفل قيام التناسق الداخلى فى الخطة القومية بصفة مستمرة .

سادسا وأخيرا : أنه يمكن بواسطة هذه الموازن معرفة العلاقات المتبادلة ما بين مختلف الصناعات معرفة سابقة على عملية الانتاج وبالتالي تخطيطها على النحو المطلوب والذى يحقق تنمية الاقتصاد القومى قبل كل شئ ، وذلك على خلاف الطريقة التى يتم بها التناسق فى الاقتصاد الرسمى بواسطة جهاز السوق والتمن ، فهذا التناسق لاحق على الانتاج . ويتعين على أية حال متابعة تنفيذ الخطة عملا متابعة متواصلة وادخال التعديلات التى تستلزمها الظروف الواقعية عليها . وهنا فقط يمكن استخدام طريقة التجربة والخطأ وتكتسب اللامركزية أهمية فى تسيير الاقتصاد القومى (١٧) .

أما سويزى فقد عرض افكاره عن التخطيط المركزى فى عام ١٩٤٩ (١٨) وصور المهمة التى يجب أن يضطلع بها جهاز التخطيط فى أسلوب التخطيط المركزى قائلا أنه بعد أن تقوم الحكومة باتخاذ القرارات الخاصة بتحديد معدل الاستثمار وبتعيين اتجاه الاستثمارات لمدة معينة مقبلة فان الجهاز يتولى مهمة وضع خطة للاستثمار من شأنها تنفيذ هذه القرارات عملا . وعند الانتهاء من وضع الخطة ومن تقدير مختلف الموارد المادية والبشرية المتاحة للاقتصاد القومى فانه يقوم بوضع خطة الانتاج من المنتجات الاستهلاكية ثم يضم الخطتين معا ، خطة الاستثمار وخطة الاستهلاك ، فى شكل خطة اقتصادية قومية متكاملة للمدة محل البحث . وحالا تتم الموافقة

(١٧) راجع فى تفاصيل أوفى

Halm, *Economic Systems*, op. cit., pp. 225 - 236.

(١٨) وذلك فى كتابه

Paul M. Sweezy, *Socialism*, Mc Graw - Hill Book Company, Inc., 1949

على هذه الخطة فانه لا يكون هناك من سبيل أمام مديري المشروعات الاشتراكية الا تنفيذ ما يعينه لها جهاز التخطيط من مهام انتاجية محددة سواء في مجال الاستثمار أم في مجال الاستهلاك بحيث يكون مجموع المهام الانتاجية لكافة المشروعات هو بالذات الخطة الاقتصادية القومية المقررة .

ولا يميل سويزي الى ترك مهمة تنفيذ الخطة الى جهاز السوق والتمن ، فتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الاستعمالات الممكنة هو توزيع كمى أما أهداف الانتاج فانهما تحدد في شكل مادي أو عيني ، وستكف الأثمان عن القيام بوظيفة توجيه عملية الانتاج كما هي في نموذج لانجه وستحل محلها قرارات مخططة الجهاز المركزى للتخطيط التى يتخذونها في ضوء الاختيارات الأساسية والتوجيهات التى تضعها الحكومة فيما يتعلق بالاستثمار والانتاج . وستبقى النقود محتفظة بوظيفتها كوحدة محاسبية للتعبير عن مختلف السلع والخدمات تعبيرا موحدا . فضلا عن هذا فسيستبح استخدام النقود فرصة كبرى لمراقبة تنفيذ الخطة بالنظر الى التزام المشروعات كلها بتسوية معاملاتها عن طريق حساباتها التى تحتفظ بها لدى بنك الدولة . وأخيرا فانه يمكن أن توجد أسواق حقيقية للمنتجات الاستهلاكية والعمل ويتعين على جهاز التخطيط أن يتأكد دائما من أن الكميات المعروضة من هذه المنتجات مضروبة في أثمانها تساوى مقدار القوة الشرائية في يد السكان والمخصصة لشراء هذه المنتجات بالذات (١٩) ، (٢٠) .

الفصل الثانى

دور الأثمان في الاقتصاد الاشتراكي

قام النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتى على أساس اقتصاد التخطيط . وهكذا حسمت التجربة التاريخية السوفيتية في بناء الاشتراكية الخلاف النظرى الذى ثار حول امكانية الحساب الاقتصادى في الاشتراكية وأثبتت عملا إمكان تسير الاقتصاد القومى وفقا لأسلوب جديد هو أسلوب التخطيط المركزى . ولا زال الاقتصاد الاشتراكي في أول دولة اشتراكية في العالم

Halm, *Economic Systems* op. cit., pp. 220 - 222.

(١٩) راجع

(٢٠) راجع في موضوع الجدل الذى ثار حول الحساب الاقتصادى في الاشتراكية بصنة

عمامة :

Burnham P. Beckwith, *The Economic Theory of a Socialist Economy*, Stanford University Press, Stanford, California (1949), second printing, 1952; Maurice Dobb, *A Review of the Discussion Concerning Economic Calculation in a Socialist Economy*, in Dobb, *On Economy...* op. cit., pp. 55 - 92; *Economists and the Economics of Socialism*, in *ibid*, pp. 239 - 246; Hoff, *Economic...* op. cit., Bergson, *Socialist Economics*, op. cit.

ومعها الدول الاشتراكية الأخرى ، باستثناء يوغوسلافيا الى حد كبير ، قائما على أساس اقتصاد التخطيط .

وفي ظل اقتصاد التخطيط الاشتراكى توجد الأثمان ولها دور تؤديه ، اى وظائف تقوم بها . لكن دور الأثمان فى هذا الاقتصاد يختلف اختلافا جوهريا عن دورها فى ظل اقتصاد السوق ، سواء الرأسمالى التنافسى أو الاشتراكى التنافسى كما فى نموذج لانجه وديكنسون . وما هذا الا بسبب اختلاف طبيعة الأثمان وطريقة تكوينها فى كل من هذين الاقتصادين . ففى اقتصاد التخطيط ، وعلى خلاف اقتصاد السوق ، لا تعبر الأثمان عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الإنتاج فى الاقتصاد القومى ، وهى لا تتكون نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب فى السوق بل بواسطة قرارات المخططين المركزيين . ولهذا فانها ، أى الأثمان ، لا تستخدم فى اقتصاد التخطيط كموجه لتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الاستعمالات الممكنة وكأساس لتحديد أنواع وكميات المنتجات سواء الاستثمارية ام الاستهلاكية وكأداة لتحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من مختلف السلع والخدمات وذلك كما هى الحال فى اقتصاد السوق ، فهذه المهام كلها يتولاها المخططون وفقا لتوجيهات السلطات السياسية فى الدولة وذلك بدلا من الأثمان . فهؤلاء المخططون هم الذين يوجهون أعمال توزيع الموارد فى الاقتصاد القومى على أساس كمى ، أى فى شكل كميات مادية من السلع والخدمات ، وهم الذين يحددون أنواع وكميات المنتجات فى شكل أهداف مخططة ملزمة للوحدات الانتاجية ، وهم يستخدمون فى سبيل تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع والخدمات بصفة أساسية أداة فنية معينة هى الموازين الاقتصادية سواء التركيبية ام السلعية (٢١) .

أما الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى كما طبق عملا حتى الآن ، أى اقتصاد التخطيط ، فهى مجرد أداة من أدوات التخطيط مثلها فى ذلك مثل أدوات فنية أخرى عديدة تكون وتستخدم مركزيا بواسطة المخططين من أجل بلوغ الأهداف المخططة . وفيما يتعلق بالأثمان فانها تستخدم على الاخص لتحقيق الأهداف المخططة فى مجالات توزيع الدخل القومى ، وتكوين وتوجيه الأموال المخصصة للقيام بالاستثمارات اللازمة لتنمية الاقتصاد القومى تنمية سريعة ، وتكوين وتوجيه الأموال المخصصة للقيام بالانتاج الاستهلاكى من أجل تلبية حاجات السكان بصفتهم مستهلكين . وتستخدم لتحقيق هذه الأهداف الى جانب الأثمان أداة فنية أخرى هى الأجور ، لكنه يمكن اعتبار الأجور نفسها ثمنا لقوة العمل باعتبارها عنصر الإنتاج الأول .

لكن هذا لا يعنى ان الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى هى أداة سلبية بحت ، بل على العكس يوجد لها دور ايجابى تؤديه ، فقط يتحدد هذا الدور

(٢١) راجع فى كل ما يتعلق بهذه الموازين مقالنا : تناسق الخطة القومية فى الاقتصاد الاشتراكى ، « مصر المعاصر » ، يناير ١٩٦٩ ، ص ٤٧ — ٦٧ .

على أساس طبيعتها في هذا الاقتصاد . وهكذا يتمثل دور الأثمان في الاقتصاد الاشتراكي في القيام بعدة وظائف يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : على الرغم من أن أهداف الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي انها تحدد سلفاً في شكل كميات مادية من السلع والخدمات فانه يلزم أن يوجد ثمن لكل وحدة من وحدات الإنتاج المادي سواء كانت وحدة وزن أو قياس أو عدد وذلك حتى يمكن التوصل الى القيمة النقدية لهذه الوحدة . ومن الضروري التوصل الى هذه القيمة النقدية حتى يمكن التعبير في شكل موحد عن مجموع قيم الإنتاج من عدد من المنتجات غير المتجانسة سواء انتجتها وحدة إنتاجية فردية أو فرع إنتاجي أو الاقتصاد القومي بأكمله ، وذلك بواسطة جمع القيم النقدية لهذه المنتجات الى بعضها والتعبير عنها في شكل نقدي موحد . وبعبارة أخرى فانه لما كان من غير الممكن جمع قيم المنتجات غير المتجانسة في شكل وحدات مادية وكان من الممكن التوصل الى ذلك فقط في شكل وحدات نقدية فانه يلزم التعبير عن قيمة كل سلعة أو خدمة من المنتجات في شكل عدد من الوحدات النقدية ، أي اعطاها تقديراً نقدياً . وهكذا يكون من الضروري وجود ثمن لكل سلعة أو خدمة .

لكنه يلاحظ أن استخدام تعبير « الثمن » في هذا المجال لا يعني أننا بصدد أثمان بالمعنى المعروف في اقتصاد السوق ، أي موجه لتوزيع الموارد المتاحة للمجتمع ، فهذا التوزيع يتم في اقتصاد التخطيط ، كما سبق أن رأينا ، وفقاً لقرارات المخططين وبغض النظر عن « الأثمان » الموجودة ، بل أن هذه الأثمان في هذا المجال هي بالأحرى مجرد وحدات محاسبية تمكن من تجميع قيم المنتجات غير المتجانسة في الاقتصاد القومي (٢٢) .

ثانياً : تستخدم الأثمان ، سواء كانت للمنتجات تامة الصنع أو الوسيطة أو للمواد الأولية ، كوسيلة فعالة للرقابة المركزية على نشاط المشروعات الاشتراكية ولتقدير نشاطها ، وبصفة خاصة للتأكد من أن إدارة المشروع انها تعمل وفقاً للخطة المقررة له ولتقييم عمل الإدارة وهي بصدد تحقيق الأهداف التي يتعين على المشروع بلوغها . وهكذا تمكن أثمان أموال الإنتاج في مجال الصناعة الثقيلة بالذات من إيجاد رقابة نقدية حاسمة على إنتاج المشروع وعلى استخدامه للموارد المادية الموضوعة تحت تصرفه ولتشجيع استقلاله المالي ولحثه على تخفيض نفقاته .

(٢٢) راجع

Jerrey Felker, *Soviet Economic Controversy*, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Massachusetts and London, England, 1966, p. 102; Bela A. Belassa, *The Hungarian Experience in Economic Planning*, New Haven, Yale University Press, 1959, pp. 92 - 93.

وتهدف الرقابة الثمنية بصفة عامة الى التأكد من فعالية الفن الانتاجى المستخدم فى المشروع ومقدار تلافيه لمختلف أوجه الضياع فى الموارد ومدى استخدامه لكامل قوة العمل والتجهيزات الفنية فيه من أجل تنفيذ خطة الانتاج وتجاوزها . وقد استلزم قيام الأثمان بوظيفة الرقابة على نشاط المشروع وتقديره أن تكون هذه الأثمان ثابتة لمدة طويلة وأن تتساوى مع المتوسط المخطط لنفقات الانتاج فى كافة المشروعات العاملة فى فرع انتاجى معين أو تقترب منها .

أما ثبات الأثمان فإنه يساعد على احكام الرقابة على نفقات الانتاج وذلك بتسهيله مهمة المقارنة بين انتاج المشروع ونفقاته من سنة الى أخرى . وأما متوسط النفقة فى الفرع الانتاجى ، أو الصناعة بعبارة أخرى ، فإنه يقدم مقياسا موضوعيا يمكن بواسطته تقدير مدى ابتعاد نفقات مشروع معين عن المتوسط السائد فى الفرع الذى ينتمى اليه وما اذا كانت توجد عوامل موضوعية خاصة بالمشروع تبرر هذا الابتعاد ، كحالة تجهيزاته الفنية والظروف الطبيعية التى يعمل فيها ، أم أن الأمر مرجعه الى سوء ادارة المشروع ، أو امتيازها ، فحسب . وفضلا عن هذا فإن ابقاء أثمان منتجات المشروعات العاملة فى صناعة معينة عند مستوى قريب من متوسط الانتاج فى هذه الصناعة انها يسمح لغالبية هذه المشروعات بتحقيق أرباح قليلة ، أو حدية ، فقط وبالتالي يدفع ادارتها الى العمل على تخفيض نفقاتها عن طريق زيادة فعالية الانتاج فى مشروعاتهم . ذلك أن الأرباح الكبيرة انما تغنى المشروع عن طلب الائتمان من بنك الدولة ومن ثم لا تتيح استخدام صورة فعالة من صور الرقابة على نشاط المشروعات ، أما الخسارة فانها تثبط همة ادارة المشروع عن محاولة اصلاح نظامه المالى وتدفعها على العكس الى تركيز اهتمامها فى تحقيق أهداف الانتاج للمشروع وصرف المكافآت المستحقة لذلك على حساب تخفيض نفقات المشروع .

وتسمح هذه الوظيفة للأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى بتفسير ما قد يوجد من غرابة وانعدام منطق فى تكوين نفقات المشروع فى هذا الاقتصاد . فمثلا لا تعتبر الفائدة نظير استخدام الاصول الانتاجية عنصرا من عناصر نفقة المشروع ، وما ذلك الا لأن هذه الأصول لا تعتبر من عوامل الانتاج التى توضع تحت تصرف المشروع للتأليف فيما بينها وانتاج منتجات جديدة . وهكذا لا يغير تقرير فائدة رأس المال فى أعمال الرقابة على نشاط المشروع . وقد يحدث ، بطبيعة الحال ، أن تسوء ادارة المشروع استخدام أموال الانتاج الموضوعية تحت تصرفها اذا لم تتحمل بأى عبء نتيجة استعمالها لهذه الأصول ، لكن هذه مشكلة أخرى منفصلة من مشكلات الرقابة على نشاط المشروع الاشتراكى . وقد قرر الاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥ (٢٣) الزام المشروعات التى تدفع الضريبة على رقم الأعمال بدفع

(٢٣) راجع فى كل ما يتعلق بهذا الاصلاح مقالنا : مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى والاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥ ، « مصر المعاصرة » ، أبريل ١٩٦٩ ، ص ٥ - ٧٠ .

مقابل لاستخدام رأسمالها كوسيلة لدفعها الى حسن استخدام رؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرفها (٢٤) .

ثالثا : تؤدي الأثمان في الاقتصاد الاشتراكي عدة وظائف ترتبط كلها بإنتاج واستهلاك المنتجات الاستهلاكية . ذلك أن أجور العمال المشتغلين في القطاع الاشتراكي لا توزع في شكل عيني بل في شكل نقدي أساسا . ويحتم هذا الشكل النقدي للدخول وجود نظام للأثمان للمنتجات التي ينتجها هذا القطاع الاشتراكي نفسه والمخصصة لأشباع حاجات هؤلاء العمال وعائلاتهم بصفته مستهلكين . وفي حين تستخدم أثمان الأموال الإنتاجية في أغراض الحساب الداخلي بين المشروعات الاشتراكية ، فإن أثمان المنتجات الاستهلاكية إنما تستخدم من أجل توزيع ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص للاستهلاك على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية ، فعن طريق هذه الأثمان يستطيع كل فرد أن يختار الطريقة التي يوزع بها دخله على المنتجات الاستهلاكية المتاحة في السوق .

وفضلا عن هذا تؤدي هذه الأثمان وظيفة أخرى هامة باعتبارها أداة من أدوات تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة والعروضة من المنتجات الاستهلاكية ، ليس فقط بصفة إجمالية ، أي بالنسبة الى هذه المنتجات ككل ، بل بصفة فردية أيضا ، أي بالنسبة الى كل سلعة أو خدمة استهلاكية معينة ، وكذلك بصفة إقليمية ، أي بالنسبة الى كل إقليم من أقاليم الدولة ، وبصفة زمنية ، أي بالنسبة الى كل فترة زمنية من فترات العام .

والأداة الفنية المستخدمة في هذا الخصوص هي ، كما هو معروف ، ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان (٢٥) . ذلك أنه يتعين أن يتأكد المخططون من أن القيمة الكلية لدخول السكان المخصصة لشراء المنتجات

(٢٤) راجع

John Michael Montias, **Producer Prices in a Centrally Planned Economy - The Polish Discussion**, in *Value and Plan* (Gregory Grossman, ed.), University of California Press, 1960, p. 48; Y. Malishev, **Some Problems of Price Formation in a Socialist Economy** (Voprosy Ekonomiki, No. 3, 1957) in *International Economic Papers*, No. 10, 1960, pp. 163 - 164; Gregory Grossman, **Industrial Prices in the USSR**, in «*American Economic Review*», *Papers and Proceedings*, vol. XLIX Mai 1959, p. 57; Alec Nove, **The Soviet Economy**, George Allen and Unwin, London, 1961, p. 218; Belassa, **The Hungarian...**, op. cit., p. 93 - 94 Felker, **Soviet...**, op. cit., pp. 102 - 103.

(٢٥) راجع في كل ما يتعلق بهذا الميزان مقالنا : تناسق ... ، السابق الإشارة اليه ، ص ٥٢ - ٥٩ .

الاستهلاكية ، وهذه تتحدد على أساس الأجور والتحويلات النقدية المتنوعة ، إنما تساوى القيمة الكلية للسلع والخدمات الاستهلاكية المروضة في السوق ، وهذه تتحدد على أساس الانتاج منها ، وذلك حتى يتجنبوا حدوث تضخم يؤدي الى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية . واما أم يتحقق هذا التساوى من تلقاء نفسه فيتعين القيام بعمل ما لتحقيقه . وقد يكون هذا العمل هو اجراء تغيرات مناسبة في دخول الأفراد ، أو في الانتاج من السلع والخدمات الاستهلاكية ، أو أخيرا ، وهذا هو ما يهمننا هنا بصفة خاصة ، في ائمان هذه السلع والخدمات . وهكذا تعتبر الأئمان أداة فعالة في اقامة التوازن بين الطلب والعرض في مجال المنتجات الاستهلاكية .

وبالإضافة الى هذا فان ائمان المنتجات الاستهلاكية تقدم الوسيلة التي يمكن بها تحويل جزء من الناتج الاجتماعى الى إيرادات ميزانية الدولة وبالتالي تكوين الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة . ذلك ان هذه الموارد إنما تأتى من مصدرين أساسيين : الأول هو الاقتطاع من أرباح مشروعات الدولة والثانى هو الضريبة على رقم الأعمال . وقد أضيف أخيرا الى هاتين القناتين الأساسيتين وبمقتضى الإصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥ قناة ثالثة هى مقابل استخدام رأس المال الذى تدفعه المشروعات . والذى يهمننا في هذا المجال هو الضريبة على رقم الأعمال . فهذه الضريبة إنما تتضمنها ائمان المنتجات الاستهلاكية بصفة عامة ، وتقوم المشروعات بتحويل قيمتها الى إيرادات ميزانية الدولة . وهكذا تكون هذه الأئمان ، المتضمنة الضريبة على رقم الأعمال ، أحد الأدوات الفنية المناسبة التى يتم بها تحويل ذلك الجزء من الناتج الاجتماعى المخصص لتغذية الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة الى هذه الميزانية .

وأخيرا فان الدولة تؤثر بواسطة الأئمان الزراعية في كيفية توزيع الدخل القومى ما بين المدينة والريف . ويقصد بالأئمان الزراعية ، كما سنرى فيما بعد ، تلك التى تدفعها الدولة في مقابل المنتجات الزراعية التى تحصل عليها من المزارع الجماعية . وتستطيع الدولة عن طريق التغيرات في هذه الأئمان صعودا أو نزولا أن تزيد أو أن تنقص من الدخل التى يحصل عليها أعضاء المزارع الجماعية مؤثرة بهذا في صورة توزيع الدخل القومى ما بين سكان الريف ، أى الفلاحين ، وسكان المدن ، أى العمال (٢٦) .

(٢٦) راجع

Basic Principles and Experience of Industrial Development Planning in the Soviet Union, United Nations, New York, 1965, p. 128; Oskar Lange, **Role of Planning in Socialist Economy**, in **Problems of Political Economy of Socialism** (Oskar Lange, ed.), Peoples Publishers House, New Delhi, 1962, p. 28; Charles Bettelheim; Jacques Charrière, et Hélène Marchisio, **La Construction du Socialisme en Chine**, François Maspero, Paris, 1965, p.108; Belassa, **The Hungarian...** op. cit., p. 94; Felker, **Soviet...**, op. cit., p. 103, Nove, **The Soviet Economy**, op. cit., p. 219.

رابعاً : نظراً لحرية العمل في الاقتصاد الاشتراكي ، أى حرية الأفراد في اختيار نوع العمل وفي التنقل ما بين اقاليم الدولة المختلفة ، فإنه يلزم أن تستخدم الدولة الأجور ، وهى ثمن قوة العمل ، من أجل توجيه العمل وتوزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك على المناطق المختلفة في الدولة . وتتشابه وظيفة الأجور في سوق العمل مع وظيفة أثمان المنتجات الاستهلاكية في سوق الاستهلاك ، فكلاهما من أدوات توزيع الكميات المتاحة من قوة العمل ومن المنتجات الاستهلاكية على مختلف الجهات الطالبة ، أى المشروعات الاشتراكية والمستهلكين . وهكذا تستخدم الدولة حوافز الأجور لجذب قوة العمل الى الصناعات والمناطق المحتاجة اليها ، ولهذا فإن الأجور في الاقتصاد الاشتراكي إنما تختلف تبعاً لظروف العمل وكذلك تبعاً لحالة عرض العمل والطلب عليه في مختلف الصناعات والاقاليم (٢٧) .

خامساً : تستخدم الأثمان على المستوى الجزئى ، أى على مستوى المشروع ، كأساس أو كموجه لإدارة المشروع وهى بصدد اتخاذ بعض القرارات التفصيلية المتعلقة بصفة خاصة بالاختيار ما بين الطرق الفنية للانتاج وذلك حتى تتمكن من تنفيذ المهام الانتاجية المحددة لها بأقل قدر من النفقات الممكنة . والواقع أن امكانيات احلال بعض عوامل الانتاج محل البعض الآخر وكذلك علاقات التكامل في الانتاج هى من الضخامة والتعقد بحيث يستحيل عملاً على جهات التخطيط العليا أن تحدد لكل وحدة انتاجية على وجه الدقة وبالنسبة الى كل نوع من أنواع المنتجات التى تنتجها مهما كانت أهميتها طريقة الانتاج الفنية التى يتعين عليها اتباعها في كل تفاصيلها . ولهذا السبب فإنه يجب ترك قدر ولو بسيط من الحرية للمشروعات الانتاجية كي تختار بنفسها أنسب طرق الانتاج الممكنة لتفصيل تحقيق الاهداف المقررة لها . وتعتمد ادارة المشروع في هذا الاختيار على الأثمان المحددة لمختلف عوامل الانتاج . وهكذا تكمل الأثمان قرارات المخططين ، في هذا الخصوص ، في توجيه ادارة المشروع الى أحسن طرق الانتاج الممكنة لتحقيق الاهداف المخططة (٢٨) .

سادساً : يحتم قيام علاقات تجارية خارجية بين الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاديات الأجنبية استخدام الأثمان وذلك حتى يمكن المقارنة بين الصادرات والواردات في شكل قيمي في ميزان المدفوعات للدولة . ويلاحظ

(٢٧) راجع

John Michael Montias, *Price-Setting Problems in the Polish Economy*, «The Journal of Political Economy», vol. LXV, No. 6 - Dec. 1957, p. 488; Belassa, *The Hungarian...* op. cit., pp. 94-95; Felker, *Soviet...* op., cit., p. 103.

(٢٨) راجع

Montias, *Price-Setting* op., cit. p. 488; Nove, *The Soviet Economy*, op. cit., pp. 218 - 219; Felker, *Soviet...* op. cit., p. 103; Belassa, *The Hungarian...* op. cit., p. 94.

انه في حالة ما اذا كانت الدولة تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية فانه سيتعذر الى حد كبير على المخططين وضع خطة الصادرات والواردات بالاعتماد فقط على الموازين السلعية للمنتجات الداخلة في التجارة الخارجية، بل انه يتعين النظر الى الفائض والعجز في هذه الموازين في ضوء الفرص التي تفتتحها التجارة الخارجية أمام الدولة لاستيراد ما تحتاجه من منتجات في مقابل تصدير منتجات وطنية أخرى . وفي هذا المجال فانه يمكن استخدام الأثمان من أجل تقدير مختلف امكانيات التصدير المتاحة واختيار أنسبها للاقتصاد القومي (٢٩) .

سابعاً : وأخيراً فقد استخدمت الأثمان حديثاً كوسيلة لحث المشروعات على تحسين نوع السلع المنتجة وزيادة درجة جودتها . وهكذا فقد حددت أثمان بعض السلع الجديدة في بلغاريا بحيث تتناسب تناسباً دقيقاً مع درجة جودتها . فالسلع ذات الدرجة الأولى تتحدد أثمانها على أساس تغطية نفقات الانتاج المخططة بالإضافة الى معدل الأرباحية المتوسطة المقررة للفرع المنتج والى معدل أرباحية اضافية قدره ١٠ ٪ . والسلع ذات الدرجة الثانية تتحدد أثمانها بنفقة الانتاج المخططة بالإضافة الى معدل الأرباحية المتوسطة للفرع محسوب . أما السلع ذات الدرجة الثالثة فتحدد أثمانها بنفقة الانتاج المخططة بالإضافة الى الأرباحية المتوسطة للفرع مخصوماً منها ١٠ ٪ (٣٠) .

الباب الثاني

نظام الأثمان الاشتراكي

يقصد بنظام الأثمان الاشتراكي تكوين الأثمان في الاقتصاد الاشتراكي ، أى تحديدها عند مستوى معين بواسطة الجهات المختصة ، وكذلك سياسة الأثمان في هذا الاقتصاد ، أى الأهداف التي تستخدم الأثمان في سبيل تحقيقها . ويحتل نظام الأثمان مكانة هامة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة الاشتراكية ، وهو يعتبر جزء لا يتجزأ من هذا التخطيط . ويرتبط نظام الأثمان في الاقتصاد الاشتراكي بصفة أساسية بحجم الانتاج في هذا الاقتصاد وهيكله ، وبأنواع المنتجات فيه وحجم المنتج منها ، وبالدخل القومي وتوزيعه ، وأخيراً بنفقات الانتاج والتوزيع .

(٢٩) راجع

Montias, Price-Setting..., op. cit; pp. 488 - 489; Belassa, The Hungarian..., op. cit., p. 95

(٣٠) راجع

Mitrofanova (N.) Les prix et les stimulants à une plus grande efficacité de la production (Plan Khoz. No. 10, 1965), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol VII, No. 4, 1966, p. 895.

ويمكن القول أن المبادئ التي ظلت تحكم نظام الأثمان في الاتحاد السوفيتي ، وكذلك باقى الدول الاشتراكية الى حد كبير ، قد أرسيت بالقرار الذى أصدره الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي في ٢١ فبراير ١٩٢٧ ، أى فى أواخر فترة النيب . وهكذا يبدو نظام الأثمان السوفيتي كنتاج تاريخي حقيقي . وبطبيعة الحال فقد تحمل نظام الأثمان طوال هذه الفترة تعديلات وتغييرات متعددة وهامة ، ولكنها جزئية غالبا ولا تمس القواعد التاريخية للأثمان التى حددتها اللجنة المركزية للحزب فى قرارها المشار اليه (٣١) .

وسنتولى دراسة نظام الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكي فى فصلين : الأول فى تكوين الأثمان ، والثانى فى سياسة الأثمان .

الفصل الأول

تكوين الأثمان

يرتبط التساؤل الخاص بكيفية تكوين الأثمان ، أى تحديدها عند مستوى معين ، ارتباطا وثيقا بالوظيفة التى تؤديها هذه الأثمان . وفى الاقتصاد الاشتراكي لا تؤدي الأثمان كما سبق أن رأينا ، وظيفة توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستعمالات الممكنة ، بل انه يقوم بهذه الوظيفة المخطون بواسطة قرارات توزيع الموارد توزيعا كميا على مختلف الاستخدامات الممكنة . ولهذا فان الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكي لا تتحدد وفقا لقوى السوق ، أى العرض والطلب ، بل وفقا لقرارات المخططين انفسهم الذين يقومون بأعمال توزيع الموارد .

وفى اقتصاد التخطيط الاشتراكي يتفق الكتاب والمخطون وقادة الحزب جميعا على القاعدة الأساسية فى تكوين الأثمان : يجب أن تتناسب أثمان المنتجات مع النفقات الاجتماعية اللازمة لانتاجها بحيث يعبر ثمن السلعة عن قيمتها/وبحيث يكون الثمن هو التعبير النقدي عن القيمة . وهكذا ينص برنامج الحزب الشيوعى السوفيتي لعام ١٩٦١ على أنه « يجب أن تعكس

(٣١) راجع فى نبذة عن تاريخ نظام الأثمان السوفيتي

- D. Kondrashev, *The Development of Price Formation in the U.R.S.S.* (Planovoe Khoziaistvo, No. 8, 1967) «Problems of Economics» vol. X, No. 11, March, 1968 pp. 30 - 37; Also in Kondrashev (D), *Le développement de l'organisation des Prix en U.R.S.S.* (Plan, Khoz., No. 8, 1967), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. IX, No. 3, pp 684 - 688 ; Charles Bettelheim, *La transition vers l'économie socialiste*, François Maspero, Paris, 1968, pp. 199 - 201.

الأثمان ، الى حد أكبر ، نفقات العمل الاجتماعية الضرورية وأن تضمن تغطية نفقات الانتاج والتوزيع بالإضافة الى بعض الربح لكل مشروع يسير سيرا عاديا » (٢٢) . وهذه القاعدة الأساسية في تحديد الأثمان ان هى الا ترديدا مخلصا لما سبق أن قرره ماركس من « أن الذى يحدد مقدار قيمة اية سلعة هو كمية العمل الاجتماعى الضرورى ، أو وقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها . ولهذا فان السلع التى تتجسد فيها كميات متساوية من العمل ، أو التى يمكن أن تنتج فى وقت متساو ، لها نفس القيمة » (٢٣) .

لكنه فى نفس الوقت الذى يردد فيه الجميع هذه القاعدة كموجه للمخططين عند تحديد الأثمان فانهم يؤكدون أيضا أنها ليست قاعدة لايمكن المساس بها، بل أنه يمكن أن تبتعد الأثمان عن القيمة وذلك حتى تتحقق على أفضل نحو ممكن أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقررة . وقد يكون هذا الابتعاد ضروريا فى بعض الحالات . الا أنه يتعين فى كافة الحالات التى يتم فيها تحديد الثمن بعيدا عن القيمة أن يجرى ذلك بكل دقة وفى نطاق الخطة وليس على الإطلاق بطريقة عفوية أو غير مخططة . وهكذا فانه بينما تقدم قاعدة تحديد أثمان المنتجات على أساس قيمتها مبدأ عاما موحدا يوجه المخططين فى عملهم ، فان تطبيقات هذا المبدأ عملا يمكن أن تحيد عنه بدرجة أو بأخرى .

وفىما يتعلق بأنواع الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى فانه يلاحظ أن طابع علاقات الانتاج فى هذا الاقتصاد ، والتى تتمثل فى الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية لأموال الانتاج ، انما تنعكس فى مجال المبادلات والأثمان وتؤثر ليس فحسب فى أنواع المبادلات الموجودة فى الاقتصاد القومى وانما أيضا فى طريقة تكوين الأثمان التى تتم على أساسها هذه المبادلات . ومن الممكن التمييز بين أنواع أربعة رئيسية من المبادلات فى الاقتصاد السوفيتى يتناسب مع كل منها نوع محدد من الأثمان : أولا مبادلات ما بين مشروعات الدولة والمشاريع الاشتراكية وتتم على أساس ما يعرف بأثمان الجملة ، وثانيا مبادلات ما بين المزارع الجماعية والدولة وتتم على أساس ما يعرف بالأثمان الزراعية ، وثالثا مبادلات ما بين هيئات التوزيع بالتجزئة والسكان وتتم على أساس ما يعرف بأثمان التجزئة ، ورابعا وأخيرا مبادلات مباشرة ما بين المزارع الجماعية وأعضاءها وبين السكان وتتم على أساس ما يعرف بأثمان أسواق الكولخوز .

وستتناول فيما يلى وفى مبحث مستقل دراسة تكوين كل نوع من أنواع هذه الأثمان الأربعة ، ثم نخصص مبحثا خامسا وأخيرا لدراسة موضوع الجهات المختصة بتكوين الأثمان .

In Price and Price Formation (Ekonomicheskaja gazeta, March 9, (٢٢)
1963), «Problems of Economics», vol. VI, No. 12, Avril 1964,
p. 26.

Karl Marx, Capital, vol. I (1867); F.L.P.H., Moscow, p. 39. (٢٣)

المبحث الأول

تكوين أثمان الجملة

يقصد بأثمان الجملة تلك التى تقوم مشروعات الدولة الصناعية والزراعية على أساسها ببيع أو تسليم المنتجات من سلع وخدمات التى تنتجها الى غيرها من المشروعات الاشتراكية سواء كانت مشروعات الدولة أم مشروعات جماعية تعاونية (مزارع جماعية وتعاونيات انتاجية واستهلاكية) . ولما كانت الغالبية العظمى من مشروعات الدولة الانتاجية انما تعمل فى الصناعة فانه يطلق على أثمان الجملة أحيانا اسم الأثمان الصناعية . لكنه من المفهوم أن الأثمان التى تسلم بمقتضاها المزارع الحكومية منتجاتها انما تحكمها نفس الأسس التى تحكم الأثمان الصناعية . وهكذا تنطبق أثمان الجملة على المنتجات الصناعية كما تنطبق على المنتجات الزراعية .

ايضا فان أثمان الجملة تنطبق على منتجات مشروعات الدولة سواء كانت أموالا انتاجية (آلات ومواد وسيطة صناعية وزراعية) أم كانت أموالا استهلاكية (سلع استهلاكية مصنوعة ومنتجات غذائية زراعية) . غاية ما هناك أنه عند مرحلة معينة من مراحل تكوين أثمان الجملة يختلف تكوين أثمان أموال الانتاج عن تكوين أثمان أموال الاستهلاك . ذلك أنه يوجد ، فى الواقع ، نوعان من أثمان الجملة : أثمان الجملة للمشروع وأثمان الجملة للصناعة . ولا يوجد فارق فيما يتعلق بتكوين أثمان الجملة للمشروع ما بين أثمان الأموال الانتاجية وأثمان الأموال الاستهلاكية، لكنه يوجد فارق جوهري فيما يتعلق بتكوين أثمان الجملة للصناعة ما بين أثمان هذين النوعين من الأموال . وسوف يتضح هذا عند دراسة نوعى أثمان الجملة فيما يلى : أثمان الجملة للمشروع أولا ثم أثمان الجملة للصناعة ثانيا .

أولا — أثمان الجملة للمشروع :

يقصد بهذه الأثمان تلك التى يتخلى فى مقابلها مشروع الدولة عن منتجاته الى غيره من المشروعات الانتاجية أو مشروعات الانشاءات أو هيئات تصريف المنتجات . ولا يوجد فارق ، كما ذكرنا ، فيما يتعلق بتكوين هذه الأثمان بين أموال الانتاج وأموال الاستهلاك ، اذ تتحدد هذه الأثمان على أساس واحد وعام هو تمكين المشروع من استرداد نفقات انتاجه بالإضافة الى تحقيق هامش بسيط من الربح . وهكذا تتكون هذه الأثمان من عنصرين اثنين هما نفقة الانتاج والربح .

ولا يقصد بنفقة الانتاج فى هذا المجال نفقة المشروع المنتج للسلعة ، بل متوسط نفقة كافة المشروعات المنتجة للسلعة محل البحث والتى تضمها صناعة معينة على مستوى الدولة كلها أو على الأقل على مستوى إقليم معين . ويتوصل الى متوسط النفقة فى الصناعة ، وهى العنصر الأولى

والجوهري في تحديد ثمن السلعة ، عن طريق تقديم المشروعات الرئيسية العاملة فيها لحساباتها المتعلقة بانتاج السلعة خلال فترة ممتدة من الزمن ثم يستخرج من هذه الحسابات متوسط النفقة لهذه المشروعات بعد استبعاد المبالغ التي تكون جزء من النفقات ولكن بصفة مؤقتة فحسب من جهة وحساب المبالغ التي ينتظر أن تصرف في المستقبل كجزء من النفقات من جهة أخرى . كذلك فإنه يؤخذ في الاعتبار عند تحديد متوسط النفقة التغيرات المتوقعة حدوثها في المستقبل في اثمان المواد الأولية وغيرها من عناصر نفقة الانتاج .

وتشتمل نفقات الانتاج بصفة عامة على تكلفة المواد الأولية والوسيلة والنهائية المستخدمة في الانتاج ، وكذلك الوقود والطاقة والخدمات المقدمة من المشروعات الانتاجية الأخرى ، واستهلاك الأصول الانتاجية للمشروع ، والأجور والنفقات الادارية ، وفوائد القروض المعقودة مع بنك الدولة ، وأخيرا متوسط تكاليف نقل السلعة الى الجهة التي تستخدمها اذا تم تصريف المنتجات بواسطة المشروع المنتج مباشرة . لكنه يستبعد من حساب هذه النفقات الربح والفائدة على رأس المال الثابت . ومن المفترض أن يترتب على انخفاض متوسط نفقة الانتاج انخفاض ثمن الجملة للمشروع ، وان كان هذا التخفيض لا يحدث الا على فترات متباعدة .

ولا تعتبر قاعدة متوسط النفقة في الصناعة كأساس لتكوين الاثمان قاعدة مطلقة ، بل انه توجد عدة استثناءات منها ، فمثلا تحدد اثمان منتجات الصلب الرئيسية على أساس نفقات الانتاج في المشروعات الأكثر تقدما العاملة في الصناعة . كذلك فإنه يحدث في بعض الأحيان أن يكون أساس تحديد الاثمان هو نفقات المشروعات الأقل تقدما في الصناعة وذلك حتى يمكن ضمان تغطية هذه المشروعات لنفقاتها من اثمان بيع منتجاتها .

وبعد تحديد متوسط النفقة في الصناعة تضاف نسبة معينة منه تتراوح عادة ما بين ٣ و ٥ ٪ كربح للمشروعات المنتجة للسلعة ، وان كانت هذه النسبة ترتفع عن ذلك عملا في كثير من الصناعات . وبهذا يتكون نهائيا ثمن الجملة للمشروع الذي يتم على أساسه تصريف المشروع لمنتجاته .

ونظرا الى أن جزء من أرباح المشروع يخصص لزيادة رأسماله الجارى فان أحد العوامل التي يتوقف عليها تحديد نسبة الربح التي تضاف الى متوسط النفقة هو مدى الحاجة أو الرغبة في تمكين المشروع من تحقيق هذه الزيادة الخاصة دون الاعتماد في ذلك على الموارد الخارجية . أما العامل الآخر فهو نظام الحوافز المادية المقرر في المشروعات العاملة في صناعة معينة . وبلا حظ أن الأرباح المحققة على هذا النحو لا تمثل كل الناتج الاجتماعي الصافي المترتب على النشاط الانتاجي للمشروع بل تمثل جزء منه فقط ، أما الجزء الآخر فإنه يتحقق في مرحلة أخرى من مراحل تكوين ثمن السلعة تالية لمرحلة اثمان الجملة للمشروع وذلك على النحو الذي سنراه عند دراسة اثمان الجملة للصناعة .

ولما كان حساب ثمن الجملة للمشروع انما يقوم على أساس متوسط النفقة لكل المشروعات العاملة في الصناعة وكانت الصناعة تضم مشروعات تختلف فيما بينها من حيث النفقات الفعلية التي يتحملها كل مشروع في سبيل انتاج السلعة محل البحث فانه يكون من الطبيعي أن تتفاوت نسبة الأرباح المحققة من مشروع الى آخر ، بل وأن تحقق بعض المشروعات خسارة . ويتوقف الأمر في النهاية على مقارنة النفقات الفعلية للمشروع بالثمن الذي يتحدد على أساس متوسط النفقة في الصناعة كلها بالإضافة الى هامش الربح المقرر فيها ، فالمشروعات المتقدمة وذات النفقة المنخفضة تحقق ربحا والمشروعات الأقل تقدما وذات النفقة المرتفعة تحقق خسارة ، لكنها خسارة مخططة في هذه الحالة ، أى متوقعة عند وضع خطة الانتاج للمشروع . وكمثال على هذا فان المشروعات العاملة في وزارة المعادن الحديدية قد حققت ربحا متوسطا في عام ١٩٥٦ قدره ٧٪ ، لكن ثلث هذه المشروعات حقق خسارة مخططة ولم يتمكن بالتالى من تغطية نفقات انتاجه من ائتمان تصريف منتجاته . وبطبيعة الحال فقد حققت بعض المشروعات الأخرى في الوزارة أرباحا يزيد معدلها كثيرا عن ٧٪ .

وتوجد وسيلتان تتمكن بهما المشروعات التي تنتج بخسارة مخططة من تكملة إيراداتها الى الحد اللازم لتغطية نفقاتها : الأولى هي أن تتولى المشروعات ذات النفقة المنخفضة ، وبالتالي ذات معدلات الربح المرتفعة ، تغطية الخسارة التي تحققها المشروعات ذات النفقة المرتفعة والعاملة في نفس الصناعة . وتقوم الادارة المشرفة على الصناعة محل البحث بتنسيق هذه العملية . والوسيلة الثانية هي أن تتولى ميزانية الدولة نفسها تغطية الخسارة المخططة عن طريق اعانات مباشرة للمشروعات التي تحققها . ويلاحظ انه تجرى مراجعة شاملة لائتمان الجملة للمشروع بصفة دورية كل حوالى خمس سنوات ، اللهم الا اذا حدثت خلال هذه الفترة تغيرات بالغة الأهمية في فنون الانتاج أو في متاجية العمل . أما بالنسبة الى السلع الجديدة ، أى التي يبدأ انتاجها في الفترة التي تثبت فيها الائتمان ما بين مراجعتين شاملتين ، فانها تحدد بمراعاة مستوى الائتمان السائد . وهذا يعنى أن نفقات الانتاج الفعلية لهذه السلع ، وهى مرتفعة غالبا ، لا تتخذ أساسا لتحديد ائتمانها بل أن نفقات انتاج السلع الماثلة للسلع الجديدة هي التي تتخذ أساسا لهذا التحديد . وعادة ما تعرف ائتمان السلع الجديدة باسم الائتمان المؤقتة . كما يلاحظ أن ائتمان الجملة للمشروع هي التي تقصد عادة عند الكلام على ائتمان الجملة دون تحديد (٢٤) .

(٢٤) راجع في تكوين ائتمان الجملة للمشروع

Jini Typolt, **Prices and Price Policy under Planned Economy**, State Planning Commission, Prague, 1968, pp. 10 - 13; Hans Hirsch; **Quantity Planning and Price Planning in the Soviet Union**, Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1961, pp. 162 - 164; **Planification et Gestion de l'Economie**, «Cahiers de l'I.S.E.A.», G. 18, Août 1963, pp. 50 - 51, Abram Bergson, **The Economics of Soviet Planning**, New Haven and London, Yale University Press ; 1964 pp. 162 - 166 ; William N. Loucks,=

ثانياً - أثمان الجملة للصناعة :

يقصد بهذه الأثمان تلك التى تباع مشروعات الدولة أو هيئات التوزيع بالجملة فى الصناعة على أساسها منتجات هذه المشروعات الى غيرها من مشروعات الدولة والى الهيئات القائمة بتوزيع المنتجات سواء كانت تابعة للدولة أم للجمعيات الاستهلاكية . وإذا كان لا يوجد فارق فيما يتعلق بتكوين أثمان الجملة للمشروع ما بين أثمان أموال الانتاج وأثمان أموال الاستهلاك ، فإنه يوجد على العكس من ذلك فارق كبير فيما يتعلق بتكوين اثمان الجملة للصناعة ما بين هذين النوعين من الأثمان .

ونقطة البداية فى تكوين أثمان الجملة للصناعة فى كافة الحالات هى أثمان الجملة للمشروع السابق تحديدها ، اذ تضاف الى هذه الأثمان الاخيرة نسبة معينة منها فى مقابل نفقات التوزيع التى تتحملها هيئة التوزيع بالجملة التابعة للصناعة محل البحث ونسبة أخرى كربح لهذه الهيئة . وفى حالة ما اذا قام المشروع المنتج نفسه بتصريف منتجاته مباشرة وليس عن طريق هيئة التوزيع المذكورة فان تكاليف نقل المنتجات تدخل ضمن نفقات انتاج المشروع على النحو السابق الإشارة اليه عند الكلام عن تكوين اثمان الجملة للمشروع . وتشمل نفقات التوزيع أساسا أجور العمال المشتغلين فى المخازن والتأمين على عملية توزيع المنتجات بالإضافة الى تكاليف نقل هذه المنتجات الى الجهات المستخدمة لها . وتكون تكاليف النقل الجزء الأكبر من نفقات التوزيع ، اذ تبلغ فى المتوسط حوالى ثلثى النفقات الكلية التى تتحملها هيئات توزيع المنتجات .

لكنه فى حين تحدد أثمان الجملة للصناعة بالنسبة الى أموال الانتاج على أساس أثمان الجملة للمشروع مضافا اليها نفقات هيئات التوزيع بالجملة فى الصناعة والربح المخطط لها فحسب ، فإنه يضاف بالنسبة الى أموال الاستهلاك فضلا عن هذا عنصر آخر هام هو الضريبة على رةم الأعمال ، اذ تفرض هذه الضريبة على السلع الاستهلاكية وتضمن فى أثمان الجملة للصناعة الخاصة بها كى يتحملها فى نهاية الأمر الأفراد المستهلكون لها وذلك بغض النظر عن نتيجة نشاط المشروع المنتج لها سواء كانت ربحا أم خسارة . وفى حالة ما اذا خصصت نفس السلعة للاستهلاك وكذلك لاستخدام مشروعات الدولة ، كالسيارات وبعض مواد البناء والملح مثلا ، فان الضريبة لا تفرض الا على السلع المخصصة للاستهلاك فحسب . وهكذا يوجد فى هذه الحالة ثمان للجملة للصناعة بالنسبة الى نفس السلعة وذلك بحسب الجهة المستخدمة لها الدولة أم الأفراد . وكثيرا ما تلحق المزارع الجماعية

= Comparative Economics Systems, 6th edition, Harper and Brothers publishers, New York, 1961 p. 528; Grossman, Industrial..., op. cit., p. 580, Denis et Lavigne. Le problème..., op. cit. pp. 43 - 44; Felker, Soviet... op. cit., 104 - 105; Nove, The Soviet Economy, op. cit., pp. 129 - 133.

بالأفراد ، وليس بالدولة ، فيما يتعلق بدفع الضريبة على رقم الأعمال على السلع التى تشتريها من مشروعات الدولة . وهناك استثناء هام من مبدأ عدم تحمل أموال الانتاج بالضريبة على رقم الأعمال ويتمثل فى فرض الضريبة على البترول وكذلك الغاز والكهرباء .

وتمثل الضريبة على رقم الأعمال جزء من الناتج الاجتماعى الصافى المترتب على النشاط الانتاجى للمشروع ، أما الجزء الآخر فهو ، كما سبق ان رأينا ، الأرباح التى يحققها المشروع . وتعتبر الضريبة عنصرا من العناصر المحددة لثمن السلعة ، وهى لا ترتبط بأية علاقة بأى عنصر من العناصر الأخرى التى تدخل فى تكوين الثمن والسابق الإشارة إليها ، كما أنها تنسب الى الثمن النهائى الذى تباع به السلعة للمستهلك مضافا اليه مبلغ الضريبة نفسها وليس الى النفقات الكلية للسلعة قبل فرض الضريبة كما هى الحال فى الدول غير الاشتراكية . وتعد الضريبة هى الوسيلة الأساسية التى تحصل بها الدولة على المبالغ التى تحتاجها من الأفراد المستهلكين وتحولها الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة لمواجهة احتياجات المجتمع ككل وخاصة التوسع فى الاستثمارات لزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى .

ويتبين من تكوين اثمان الجملة للصناعة أن اثمان أموال الاستهلاك تحدد عند مستوى أعلى من المستوى الذى تحدد عنده اثمان أموال الانتاج . وتكون الضريبة على رقم الأعمال الفرق الموجود فى الاقتصاد الاشتراكي بين مستوى اثمان السلع الانتاجية واثمان السلع الاستهلاكية . والسبب فى هذا انما يرجع الى السياسة الضريبية للدولة والتى تقضى بتحصيل الضريبة على رقم الأعمال على أموال الاستهلاك فحسب ، مع ملاحظة الاستثناء المشار اليه والخاص بالبترول والغاز والكهرباء . فالدولة تختار أن تحصل على الجزء من الناتج الصافى للمشروع والذى لا يتمثل فى الربح الذى يحققه هذا المشروع بمناسبة بيع أموال الاستهلاك الى مستهلكيها من الأفراد لا بمناسبة بيع أموال الانتاج الى مستخدميها من مشروعات الدولة .

كما يتبين من تكوين هذه الأثمان أيضا انه لا يوجد فرق كبير بين اثمان الجملة للمشروع واثمان الجملة للصناعة بالنسبة الى أموال الانتاج ، اذ يتمثل هذا الفرق فى زيادة الأثمان الثانية عن الأولى بنسبة ضئيلة تضاف الى الأثمان الأولى فى مقابل نفقات التوزيع والربح الذى تحصل عليه الهيئة القائمة بتوزيع المنتجات بالجملة فى الصناعة . وفى بعض الأحيان لا يوجد فرق بين الثمنين على الإطلاق فى حالة قيام المشروع بنفسه بتصريف منتجاته الى المشروعات المستخدمة لها . وعلى العكس من ذلك يوجد فرق كبير بين

أثمان الجملة للمشروع وأثمان الجملة للصناعة بالنسبة الى اموال الاستهلاك ، وكذلك بالنسبة الى البترول والغاز والكهرباء ، ويتمثل في الضريبة على رقم الأعمال المفروضة على هذه الاموال (٢٥) .

المبحث الثانى

تكوين الأثمان الزراعية

يقصد بالأثمان الزراعية تلك التى تشتري الدولة على أساسها المنتجات الزراعية ، سواء كانت موادا أولية أم موادا غذائية ، التى تنتجها المزارع الجماعية . وأول ما يلاحظ على هذه الأثمان هو أنها تؤثر في كيفية توزيع الدخل بالنسبة للمنتجين ، أى أعضاء المزارع الجماعية ، على نحو لا يوجد بالنسبة الى أى نوع آخر من أنواع الأثمان . فنظرا الى أن الأثمان الزراعية التى تدفعها الدولة الى المزارع الجماعية إنما تكون جزء كبيرا من دخول أعضاء هذه المزارع فإن أى تغيير من جانب الدولة في هذه الأثمان إنما ينعكس مباشرة في شكل نقص أو زيادة في دخول هؤلاء الأعضاء والذين يمثلون الغالبية العظمى من سكان الريف . وهكذا تؤثر الأثمان الزراعية في كيفية توزيع الدخل ما بين المدينة والريف على النحو السابق الإشارة اليه عند الكلام عن وظائف الأثمان في الاقتصاد الاشتراكى . ولهذا السبب فإن تحديد الأثمان الزراعية كان ، ولا يزال ، دائما من المسائل ذات الأهمية السياسية القصوى في الاتحاد السوفيتى . وتعكس قرارات الدولة في مجال الأثمان الزراعية سياستها بالنسبة الى الفلاحين كطبقة وكذلك بالنسبة الى المشكلات الخاصة بكيفية تحقيق التراكم الضرورى لتنمية الاقتصاد القومى .

وقد حدث في عام ١٩٥٨ تغيير كبير في تكوين الأثمان الزراعية في الاتحاد السوفيتى ومن ثم فإنه يتعين دراسة تكوين هذه الأثمان قبل ذلك التاريخ وبعده . وفيما يتعلق بتكوين الأثمان الزراعية قبل عام ١٩٥٨ فإنه يلاحظ أن نظام شراء الدولة لمنتجات المزارع الجماعية قد تحدد حوالى عام ٢٩/١٩٢٨ عندما بدأت نهاية مرحلة النيب وعندما شرعت الدولة في تحويل الملكيات الزراعية الى نظام المزارع الجماعية . وقبل هذا التاريخ كانت أثمان المنتجات الزراعية تتكون بحرية وفقا لقواعد السوق ، وإن كانت الدولة قد تدخلت اعتبارا من عام ٢٥/١٩٢٤ بوضع حدود عليا لأثمان الحبوب الغذائية عند مستوى أقل من الذى يتحقق عنده التوازن بين عرض

(٢٥) راجع في تكوين أثمان الجملة للصناعة

Felker, Soviet..., op. cit. pp. 105 - 107, Denis et Lavigne, Le problème..., op. cit., pp. 40, 44 - 45; Nove, The Soviet Economy op. cit., pp. 133 - 134; Loucks, Comparative..., op. cit., pp. 528 - 529.

هذه الحبوب والطلب عليها مما تسبب في أحداث أزمة في عام ١٩٢٧/٢٨ فيما يتعلق بعرض الحبوب الغذائية واضطرار الدولة الى فرض عقوبات جنائية على المزارعين الذين يحتفظون بمنتجاتهم من هذه الحبوب ويرفضون تسويقها على أساس الأثمان المحددة والمنخفضة عن اثمان التوازن . وعلى أية حال فقد كانت هذه الإجراءات من جانب الحكومة مجرد مقدمة لاجراءات أعنف بكثير استهدفت تحويل الملكيات الزراعية الى مزارع جماعية اعتبارا من عام ١٩٢٨/٢٩ .

وقد كانت الأسس الرئيسية لنظام الأثمان الزراعية من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٨ تتلخص في الزام المزارع الجماعية بتسليم حصة معينة من منتجاتها لتحدها الدولة على أساس اثمان تقررها الدولة أيضا ، وكانت هذه الأثمان منخفضة جدا الى درجة انها لم تكن تكفى في كثير من الأحيان حتى لتغطية نفقات نقل المنتجات من المزارع الى مراكز تسليمها الى هيئات الدولة المختصة بهذا الاستلام ، وهى نفقات كانت تتحملها المزارع نفسها . وهكذا كانت هذه « الأثمان » في واقع الأمر رمزية أكثر منها حقيقية ، وكانت الحصص التى تلتزم المزارع « ببيعها » مجرد ضريبة عينية مفروضة على المزارع الجماعية لا أكثر .

وفي واقع الأمر فان الأثمان الزراعية في ذلك الوقت لم يكن مقصودا بها تغطية نفقات الإنتاج التى تتحملها المزارع الجماعية بل كانت وسيلة لتحويل جزء من الناتج الاجتماعى الصافى للزراعة الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة ، وهو جزء يتحدد بالفرق بين قيمة المنتجات التى تتسلمها الدولة والأثمان التى تدفعها في مقابلها ، وهو فرق سلبي دائما . وقد كان من الضروري تحويل هذا الجزء الى ميزانية الدولة حتى يمكن تحقيق التراكم الضرورى للتنمية السريعة وبالذات لتصنيع الاقتصاد القومى في أقصر وقت ممكن .

الا انه يلاحظ أن بعض المواد الأولية الزراعية المخصصة للاستخدام في الصناعة قد خضعت لنظام يختلف عن نظام الحصص الاجبارية ويحقق مصالح المزارع الجماعية بدرجة أكبر بكثير . فقد اتبعت بالنسبة لتلك المواد طريقة التعاقد على كميات محدودة بين المزارع والدولة وأعطيت للمزارع في مقابلها اثمان أكثر ارتفاعا من الأثمان السائدة فيما يتعلق بالمواد الزراعية التى تخضع للحصص الاجبارية . وبطبيعة الحال فانه لا يمكن للمزارع الجماعية تصريف المواد الأولية التى تنتجها في السوق الحر وذلك على خلاف الحال بالنسبة الى المنتجات الغذائية ، كذلك فان المشتري الوحيد لها هو الدولة . ومن هنا كانت الأثمان الأكثر ارتفاعا التى تدفع في مقابلها وذلك حتى تضمن الدولة كفاية حاجة مشروعاتها الصناعية منها .

أما كميات المنتجات التى ترغب الدولة في الحصول عليها بالإضافة الى كميات الحصص الاجبارية أو الكميات المتعاقد عليها فقد تقررت بالنسبة لها اثمان

أكثر ارتفاعاً بكثير من الأثمان المقررة للحصص وللعقود . وقد اختلفت سياسة الدولة بالنسبة الى أثمان الكميات الإضافية من سلعة الى أخرى وانعكس هذا في تفاوت كبير في كيفية تحديد هذه الأثمان وفي نسبة ارتفاعها عن أثمان كميات الحصص والعقود . ففى بعض الأحيان كان هناك حد أقصى لأثمان الكميات الإضافية ، وفي أحيان أخرى كانت هذه الأثمان محددة عند مستوى معين . وبالنسبة الى الحبوب الغذائية بالذات فقد كانت أثمان الكميات الإضافية أعلى بقدر ضئيل فحسب من أثمان الحصص الإلزامية وذلك حتى لا يوجد دافع لدى المزارع على بيع أية كميات إضافية الى الدولة .

ولم يقتصر تعقد نظام الأثمان الزراعية قبل عام ١٩٥٨ على هذا الحد ، بل زادت منه السياسة التى اتبعتها الدولة مع المزارع الجماعية والتي كانت تقضى ببيع الدولة بعض السلع الصناعية التى تحتاج المزارع اليها بأثمان منخفضة او اعطائها أولوية فى تسلم هذه السلع فى حالة ندرتها ونقص المعروض منها وذلك فى مقابل تسليم المزارع للدولة كميات محددة من مواد زراعية معينة . وقد هدفت الدولة من هذه السياسة الى تشجيع المزارع على التخصص فى إنتاج منتجات معينة من جهة وتشجيعها على إنتاج المواد الزراعية التى تحتاجها المشروعات الصناعية بصفة خاصة من جهة أخرى .

ويلاحظ أنه قد تقرررت عدة زيادات فى الأثمان الزراعية فى فترات متباعدة قبل عام ١٩٥٨ كان أهمها ما حدث فى عام ١٩٥٣ . على اثر اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى سبتمبر من ذلك العام . وقد زيدت اثمان الكثير من المنتجات زيادة كبيرة وعلى الاخص الحبوب والسكر واللحوم . كذلك فقد تقرر فى ذلك العام تخفيض كميات الحصص الإلزامية التى تلتزم المشروعات بتسليمها على اساس اثمان منخفضة مما يعنى زيادة الكميات الإضافية ذات الأثمان الأكثر ارتفاعاً . وقد زيدت الأثمان الزراعية فى المتوسط الى حوالى ثلاثة أضعافها فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٨ .

وفى ديسمبر ١٩٥٨ قررت اللجنة المركزية للحزب بقيادة خروشوف اجراء تعديل جوهري فى نظام الأثمان الزراعية فى صالح المزارع الجماعية بحيث تحدد الأثمان على أسس اقتصادية واضحة وبطريقة تمكن المزارع من تغطية نفقات انتاجها مع مراعاة ظروف مناطق الانتاج المختلفة والزيادة فى انتاجية العمل والانخفاض فى نفقات الانتاج وضرورات التوسع فى الانتاج سواء الزراعى أو الإقتصادى القومى بصفة عامة . وبمقتضى النظام الجديد للأثمان الزراعية ألغيت الأثمان المتعددة لنفس المنتجات والتي كانت موجودة من قبل وأصبحت الدولة تشتري هذه المنتجات من المزارع بثمن موحد لكل سلعة مع اختلافات فى بعض الأحيان ما بين مناطق الانتاج مراعاة للظروف الطبيعية المختلفة الخاصة بكل منطقة وبالتالي مدى النفقات التى تتحملها فى سبيل الانتاج . وهكذا تحدد أعلى الأثمان بالنسبة الى المناطق ذات ظروف الانتاج

القاسية ، وبالتالي ذات النفقات المرتفعة ، وأدى الائتمان بالنسبة الى المناطق ذات الظروف المواتية ، وبالتالي ذات النفقات المنخفضة .

وقد كانت الائتمان الزراعية الجديدة ، بصفة عامة ، أدنى بقليل من الائتمان التي كانت محددة للكميات الإضافية قبل عام ١٩٥٨ ، وبالتالي أعلى بكثير من الائتمان التي كانت محددة من قبل لكميات الحصص الإلزامية والعقود . وفي بعض الأحيان ، كما هي الحال بالنسبة لمنتجات اللحوم ، تحددت الائتمان الجديدة عند مستوى أعلى من الائتمان السابقة للكميات الإضافية نفسها . وهكذا زادت الدخول التي يحصل عليها أعضاء المزارع الجماعية وتحسن توزيع الدخول بين المدينة والريف لصالح الأخير .

ولا شك أنه قد أمكن تحقيق هذه النتيجة فقط بعد أن انتهت فترة التصنيع الثقيل اعتمادا على فائض الانتاج الزراعى طوال ثلاثين عاما من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٨ . ذلك أن الأوضاع المادية والظروف الموضوعية التي يمر بها الاقتصاد القومى فى كل مرحلة من مراحل تطوره هى وحدها التى تملئ السياسة الاقتصادية المناسبة التى يتعين اتباعها فى كافة المجالات ، ومنها مجال الائتمان الزراعية .

وقد تقرررت عدة زيادات فى الائتمان الزراعية منذ عام ١٩٥٨ حتى الان طبقا لسياسة الدولة فى هذا المجال والتى استهدفت ، كما عبر عنها اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى مارس ١٩٦٥ ، اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بازالة القصور والاطء فى تخطيط الانتاج الزراعى وفى نظام الحوافز المادية فيه وكذلك تغيير ظروف الانتاج والتسويق الزراعيين . وقد بلغت الزيادة فى الائتمان الزراعية ما بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٥ ٣٨٪ فى المتوسط و ٤٥٪ بالنسبة لمنتجات اللحوم بالذات (٢٦) .

(٢٦) راجع فى تكوين الائتمان الزراعية

- V. Boev, **Purchase Prices and the Profitability of Collective Farm Production** (Planovoe Khoziaistvo, No. 11, 1966), «Problems of Economics», vol. X, No. 1 May 1967, p. 28; Also in Boev (V), **Les prix d'achat des produits agricoles par l'Etat et la rentabilité de la production kolkhozienne** (Plan Khoz., No. 11, 1966), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. VIII, No. 4, 1967, pp. 906 - 908; **Soviet Financial System**, Soviet Financial Institute, Progress Publishers, Moscow, 1966, pp. 183 - 184; Denis et Lavigne, **Le problème...**, op. cit., pp. 63 - 73; Nove, **The Soviet Economy**, op. cit., pp. 136 - 141; Typolt, **Prices...**, op. cit., pp. 15 - 17.

المبحث الثالث

تكوين ائمان التجزئة

يقصد بائمان التجزئة تلك التى تباع بها هيئات التوزيع بالتجزئة التابعة للدولة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية السلع الاستهلاكية المصنوعة والمنتجات الغذائية الزراعية ، سواء كان مصدرها المزارع الحكومية ام المزارع الجماعية ، الى السكان والى المؤسسات غير الانتاجية . وتسمى هذه الائمان أيضا بالائمان النهائية وبائمان الاستهلاك .

وتتكون ائمان التجزئة من ائمان الجملة للصناعة بالنسبة لأموال الاستهلاك التى تنتجها مشروعات الدولة الانتاجية سواء الصناعية ام الزراعية ، والتى تشمل الضريبة على رقم الاعمال كما سبق أن رأينا ، وذلك بالإضافة الى نسبة معينة منها فى مقابل نفقات التوزيع والبيع للمستهلكين وأيضاً نسبة أخرى كربح للهيئات القائمة بهذا التوزيع . وهكذا تكون العناصر الاساسية فى ائمان التجزئة هى نفقة الانتاج من جهة والضريبة على رقم الأعمال من جهة أخرى .

أما ائمان التجزئة للمواد الغذائية الزراعية التى تتسلمها الدولة من المزارع الجماعية فى مقابل الائمان الزراعية السابق الإشارة إليها فانها تتكون من هذه الائمان الأخيرة مضافاً إليها نفقات التوزيع والبيع للمستهلكين وربح هيئات التوزيع والضريبة على رقم الاعمال . لكنه يلاحظ أنه قد ترتب على اصلاح الائمان الزراعية لعام ١٩٥٨ ، كما سبق أن رأينا ، زيادة كبيرة فى ائمان المنتجات الزراعية التى تشتريها الدولة من المزارع الجماعية . وبالنسبة الى بعض هذه المنتجات ، كالخضروات ومنتجات الالبان ، بلغت الائمان المدفوعة للمزارع الجماعية ، وبالإضافة الى نفقات التوزيع ، حداً يساوى ائمان التجزئة المقررة لها ، وبالتالي لم تتحمل هذه المنتجات بأية ضريبة على رقم الاعمال . بل أنه بالنسبة الى منتجات أخرى ، كاللحوم مثلاً ، زادت ائمانها المدفوعة الى المزارع الجماعية بالإضافة الى نفقات توزيعها عن ائمان التجزئة المقررة مما يعنى تحمل الدولة الفرق فى شكل اعانة خاصة بهذه المنتجات . وعلى أية حال فإنه لا زالت توجد ضريبة على رقم الاعمال بالنسبة الى الحبوب والدقيق والسكر وبعض المنتجات الزراعية الأخرى .

ويتبين من تكوين ائمان التجزئة أن الضريبة على رقم الاعمال تكون الفرق بين نفقات الانتاج والتوزيع والربح من جهة وائمان التجزئة من جهة أخرى . وفى عام ١٩٦٠ بلغت الضريبة حوالى ٤٠٪ من ائمان التجزئة فى المتوسط ، وهى تزيد عن هذا المعدل بالنسبة الى بعض السلع وتقل عنه ، بطبيعة الحال ، بالنسبة الى البعض الآخر . وتختلف ائمان غالبية السلع الغذائية طبقاً للمناطق الجغرافية . ويقسم الاتحاد السوفيتى عادة ، فى هذا الخصوص ، الى مناطق ثلاث . ويبلغ معدل الاختلاف من منطقة الى أخرى من ١٠ الى ٢٥٪

من الثمن وذلك بحسب نوع السلعة . وتوجد أدنى الأثمان في المنطقة الأولى والتي تشمل عادة الأقاليم التي تنتج فيها السلعة بوفرة. وإلى جانب هذا توجد أثمان أكثر ارتفاعا في المنطقة الثانية والتي تشمل عادة الأقاليم التي تستورد السلعة بكثرة لأنها لا تنتج فيها . وأخيرا فإنه توجد أعلى الأثمان في المنطقة الثالثة والتي تشمل أقصى الشمال وأقصى الشرق في الاتحاد السوفييتي .

كذلك فإنه ترتفع أثمان التجزئة بالنسبة إلى كافة السلع في الريف عنها في المدن وذلك بمعدل يتراوح ما بين ٧٥ ٪ وذلك مراعاة لنفقات التوزيع المرتفعة في الريف . ويدفع هذا الفارق سكان الريف إلى شراء الكثير من السلع من المدن مما يحد من نمو تجارة التجزئة في الريف ويزيد بالتالي من نفقاتها . وأخيرا فإنه يوجد فارق موسمي في أثمان بعض السلع كاللبن والبيض بصفة خاصة . ويبلغ الفارق بين أثمان الصيف وأثمان الشتاء بالنسبة إلى هذه السلع ٣٠ إلى ٥٠ ٪ . ويفسر هذا الفارق بضعف إمكانيات حفظ وتحويل مثل هذه المنتجات (٢٧) .

المبحث الرابع

تكوين أثمان أسواق الكولخوز

يقصد بأسواق الكولخوز ، ويطلق عليها أحيانا اسم الأسواق الحرة ، تلك التي تتولى فيها المزارع الجماعية وكذلك أعضاء هذه المزارع بصفتهم الفردية والمزارعين الفرديين بيع المنتجات الغذائية من زراعة وحيوانية لسكان المدن . وتتكون الأثمان في هذه الأسواق ، أي أثمان أسواق الكولخوز ، بحرية نتيجة لتلاقي قوى العرض والطلب على المنتجات المشار إليها دون تدخل من أية سلطة حكومية .

أما المنتجات التي تعرضها المزارع الجماعية فهي الكميات التي تقرر

(٢٧) راجع في تكوين أثمان التجزئة

Marshall I. Goldman, *Soviet Marketing*, Collier - Macmillan Ltd., London, 1963, pp. 84, 91-93; Jan M. Michal, *Central Planning in Czechoslovakia*, Stanford University Press, California, 1960, pp. 153 - 154; Denis et Lavigne, *Le problème...*, op. cit., pp. 25 - 30; Bergson, *The Economics...*, op. cit., pp. 64 - 67; Felker, *Soviet...*, op. cit., p. 106; Typolt, *Prices...*, op. cit., pp. 13 - 14; V. Tolkushkin, *Prices in Soviet Trade and Public Catering* (Ekonomicheskaya gazeta, Feb. 23, 1963), «Problems of Economics», vol. VI, No. 9, Jan. 1964, pp. 21 - 24.

ادارة المزرعة عرضها في السوق من انتاجها بعد الوفاء بكافة التزاماتها قبل الدولة وبعد توزيع جزء من الانتاج في شكل عائد عينى على اعضاء المزرعة . واما المنتجات التى يعرضها اعضاء المزارع الجماعية بصفتهم الفردية وكذلك المزارعون الفرديون فهى التى ينتجونها من قطعة الارض الصغيرة المملوكة لهم ملكية فردية ومن الحيوانات والدواجن القليلة المسموح لهم بامتلاكها .

وهناك في الاتحاد السوفيتى حوالى تسعة آلاف سوق للكلخوز ، وتوجد هذه الاسواق في المدن والقرى في بنايات مملوكة لجالس السوفيت المحلية وتدار بواسطتها . وتدفع المزارع الجماعية لهذه المجالس مبالغ بسيطة كايجار للسوق وكمساهمة في تحمل تكاليف الادارة والثلاجات والتجهيزات الاخرى الموجودة في السوق . وهكذا يستطيع السكان الحصول على المنتجات الغذائية اما من متاجر الدولة والتعاونيات الاستهلاكية في مقابل ثمن تحدده الدولة واما من أسواق الكلخوز في مقابل ثمن تحدده قوى العرض والطلب .

ومن الممكن أن تتولى المزارع الجماعية بيع المنتجات التى يرغب أعضاؤها في بيعها لحسابهم ، لكن هؤلاء الاعضاء يفضلون عادة الانتقال بأنفسهم لبيعها في السوق بالرغم من ضياع الوقت والجهد وذلك لاعتقادهم في امكان الحصول بأنفسهم على اثمان افضل لمنتجاتهم . وجدير بالذكر أن دخول اعضاء المزارع الجماعية من منتجاتهم التى يبيعونها في أسواق الكلخوز هى اهم جزء من دخولهم الكلية على الاطلاق .

ويبلغ رقم الاعمال في أسواق الكلخوز حوالى ٧٪ من رقم الاعمال الكلى لتجارة التجزئة في الاتحاد السوفيتى ، لكن مبيعات هذه الاسواق من المواد الغذائية في بعض المدن تكون حوالى ٣٥ أو ٤٠٪ من كافة المواد التى يشتريها السكان . اما اثمان المنتجات في أسواق الكلخوز فهى دائما أكثر ارتفاعا من اثمان المنتجات الماثلة في المتاجر الحكومية والتعاونيات الاستهلاكية . ويتراوح معدل هذا الارتفاع ما بين ٣٥ و ٦٠٪ . ويلجأ السكان الى الشراء من أسواق الكلخوز في حالة عدم وجود السلعة المطلوبة في متاجر الدولة أو التعاونيات الاستهلاكية ، أو اذا أرادوا الحصول على أنواع أحسن من السلعة أو خضروات أكثر نضرة . (٢٨)

(٢٨) راجع في تكوين اثمان الكلخوز

Goldman, *Soviet Marketing*, op. cit., pp. 88 - 89; Bergson, *The Economics...*, op. cit., pp. 53 - 55; Denis et Lavigne, *Le problème...*, op. cit., pp. 27, 66; Nove, *The Soviet Economy*, op. cit., p. 49 - 50 - 59, Loucks, *Comparative...*, op. cit., pp. 525 - 526.

المبحث الخامس

الجهات المختصة بتحديد الأثمان

يعتبر تحديد الأثمان في الاقتصاد الاشتراكي اختصاصا بالغ الأهمية ، ولهذا فقد كان التحديد وما زال يتم على نحو مركزي . وبالرغم مما قرره مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي في اجتماعه في ٣٠ مايو ١٩٥٨ من ادخال نوع من اللامركزية في تحديد الأثمان فإن الطابع المركزي لا زال هو الغالب في هذا الصدد . وتعد حكومة الاتحاد السوفيتي هي المسئولة بصفة عامة عن السياسة الخاصة بتحديد الأثمان ، وهي تمارس اختصاصاتها في هذا الشأن بواسطة التعليمات التي تصدرها الى جوسبلان الاتحاد وحكومات الجمهوريات الاتحادية ووزارات الاتحاد .

وفيما يتعلق بتحديد اثمان الجملة فإنه يتم بواسطة جهات على مستويات مختلفة بحسب أهمية السلعة محل البحث ، فتقوم جوسبلان الاتحاد بوصفها منفذة لسياسة حكومة الاتحاد بتحديد اثمان المنتجات الصناعية الاساسية وكذلك الهامش المخصص لنفقات التوزيع . وبعد هذا تقوم حكومات الجمهورية الاتحادية بتحديد اثمان بعض المنتجات الاخرى الأقل أهمية . وأخيرا تتولى مجالس السوفيت المحلية تحديد اثمان المنتجات المحلية البحتة . وهكذا تحدد اثمان جميع المواد المعدنية على أعلى مستوى وكذلك الحال بالنسبة الى مواد الوقود ماعدا المحلي منها . واذا كانت جوسبلان الاتحاد هي التي تحدد اثمان الآلات الزراعية فإن كل جمهورية تقوم بتحديد اثمان قطع الغيار الخاصة بهذه الآلات .

وبالإضافة الى هذا كله توجد عدة نظم خاصة فيما يتعلق بتحديد بعض الأثمان المعينة . فتقوم وزارة الصحة ، مثلا ، بتحديد اثمان الادوية والمهمات الطبية اللازمة للمستشفيات ، وتنفذ الاثمان التي تحددها بعد موافقة مجلس وزراء الاتحاد عليها . كذلك تقوم لجنة الدولة للطاقة والكهرباء بوضع تعريفات الطاقة الكهربائية . وتختص وزارة الثقافة بتحديد اثمان الجملة لخدمات المطابع وذلك فضلا عن اثمان تذاكر المسارح وغيرها من دور الثقافة .

وفي مواجهة هذه الجهات الادارية كلها التي تختص بتحديد اثمان الجملة فإنه يكون من الضروري اقامة نوع من التناسق في مجال تحديد هذه الأثمان . ويتولى هذه المهمة جهازان : الاول هو اللجنة الدائمة للأثمان التابعة لمجلس وزراء الاتحاد والتي تختص باقامة التناسق الاجمالي بين مختلف الأثمان وذلك عن طريق العمل على كفالة الاستقرار العام للأثمان ورقابة الروابط ما بينها في مختلف الاقاليم وفيما بين مختلف مجموعات السلع من أجل تجنب كل تباعد أو تفاوت في الأثمان لا مبرر له . لكن الجهاز الأهم في هذا الصدد هو مكتب الأثمان التابع لجوسبلان الاتحاد والذي يضمن الوحدة

المنهجية فيما يتعلق بتكوين الاثمان والذي يصدر التعليمات الى مختلف الجهات حول قواعد حساب الاثمان التى يتعين اتباعها .

وبالنسبة الى اثمان التجزئة فان مجلس وزراء الاتحاد هو الذى يختص أيضا بتحديد السياسة العامة فى هذا المجال ، وبعد هذا تقوم جوسبلان الاتحاد بتحديد اثمان مجموعات السلع الاساسية كالخبز وأنواع اللحوم الاساسية وزيوت الطعام والسكر والسلع الاستهلاكية المعمرة وكافة السلع المستوردة وغير ذلك . وتستشار وزارة المالية فى كل تعديل هام فى هذه الاثمان وذلك بالنظر الى الاثار المالية المترتبة على تحديد اثمان التجزئة والخاصة بالضريبة على رقم الأعمال بصفة خاصة .

وتقوم حكومات الجمهوريات الاتحادية بتحديد اثمان باقى السلع مثل اللبن والمنسوجات والنبذ وغيرها . وتشمل هذه السلع حوالى ٤٥ ٪ من كافة السلع الاستهلاكية . وأخيرا فان السلطات المحلية هى التى تقرر اثمان السلع التى تقوم بانتاجها الجمعيات التعاونية الانتاجية المحلية (٢٩) .

الفصل الثانى

سياسة الاثمان

يرتبط التساؤل الخاص بالكيفية التى يتعين أن تكون أو تحدد بها الاثمان فى نظام اقتصادى ما ارتباطا وثيقا بالاهداف والغايات المراد تحقيقها بواسطة هذه الاثمان . وفى اقتصاد التخطيط الاشتراكى لا تستهدف الاثمان توجيه النشاط الاقتصادى ولا توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع على مختلف الاستعمالات الممكنة ، اذ تقوم بهذه الوظيفة الخطة الاقتصادية القومية بما تضعه من أولويات محددة فى هذا الصدد . لكن للاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى وظائف أخرى سبق الكلام عنها ، وليس من بينها توزيع الموارد توزيعا رشيدا . وقد ترتب على هذه الحقيقة أن اتخذت سياسة الاثمان ، أى المبادئ التى تحكم كل ما يتعلق بتكوينها ، وجهة معينة فى الاقتصاد الاشتراكى كما طبق حتى الآن ، أى فى اقتصاد التخطيط بعبارة أخرى .

(٢٩) راجع فى الجهات المختصة بتحديد الاثمان

Felker, Soviet..., op. cit., pp. 111 - 113; Goldman, Soviet Marketing, op. cit., pp. 96 - 101; Bergson, The Economics... op. cit., pp. 55 - 58; Denis et Lavigne, Le problème..., op. cit., pp. 26 - 27, 42 - 43; Nove, The Soviet Economy, op. cit., pp. 128 - 129, 135 - 136; Planification..., op. cit., pp. 49 - 50; Tolkushkin, Prices..., op. cit., pp. 22 - 23.

وستتولى دراسة سياسة الائتمان في الاقتصاد الاشتراكي في مباحث ثلاثة: الأولى في السياسة العامة للائتمان ، والثاني في سياسة ائتمان أموال الإنتاج ، والثالث والآخر في سياسة ائتمان أموال الاستهلاك .

المبحث الأول

السياسة العامة للائتمان

من الممكن تحديد السياسة العامة للائتمان في الاقتصاد الاشتراكي في خمسة مبادئ رئيسية :

أولاً — التحديد المركزي للائتمان :

تكون الائتمان ، مثلها في ذلك مثل كافة الظواهر الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الاشتراكي ، جزءاً لا يتجزأ من نظام الإدارة المركزية المخططة للاقتصاد القومي . ولهذا فإن السلطات المركزية في هذا الاقتصاد هي التي تتولى بطريقة مباشرة تحديد الائتمان الإجبارية بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المنتجات سواء كانت سلعا أم خدمات . وهذا التحديد المركزي للائتمان هو درجة أعلى من مجرد التوجيه المركزي لها ، إذ أنه من الممكن ، في الواقع ، توجيه تطور الائتمان مركزياً دون أن يستلزم هذا بالضرورة أن تقوم السلطات المركزية بتحديد الائتمان مباشرة بواسطة قرارات تصدرها في هذا الصدد .

ويلاحظ أن التحديد المركزي للائتمان في الاقتصاد الاشتراكي لا ينطبق بالنسبة إلى بعض المنتجات التي تستخدم في إنتاجها مواداً أولية بحتة ، إذ تقوم هيئات الحكم المحلي بتحديد ائتمان هذه المنتجات . كذلك لا ينطبق التحديد المركزي بالنسبة إلى ائتمان المنتجات الزراعية الغذائية التي تباعها المزارع الجماعية وأعضاء هذه المزارع والمزارعين الفرديين في أسواق الكولخوز .

ثانياً — ثبات الائتمان :

يعنى هذا المبدأ الثاني من مبادئ السياسة العامة للائتمان أن الائتمان التي تقررها السلطات المركزية تبقى ثابتة دون تغيير خلال مدة معينة تبلغ في العادة عدة سنوات وإذا حدث استثناء أو وقع تغير في الائتمان خلال مدة ثباتها فإنه يتم أيضاً بقرارات تصدرها السلطات المركزية . وبطبيعة الحال فإن عدم تغير الائتمان وثباتها خلال مدة معينة هو مسألة نسبية ، إذ تختلف مدة الثبات من سلعة إلى أخرى ومن دولة اشتراكية إلى أخرى . ويعكس مبدأ ثبات الائتمان ، في واقع الأمر ، فكرة أن الائتمان المخططة لا تتأثر تلقائياً بقوى العرض والطلب في السوق ولا بالتغيرات التي تحدث في نفقات الإنتاج . وقد جرت العادة على إجراء بعض التخفيضات في ائتمان التجزئة مرة كل عام ، أما ائتمان الجملة فإنه يعاد النظر فيها كل خمس أو سبع سنوات .

وجدير بالذكر أن مبدأى التحديد المركزى للاثمان وثباتها لا يعتبران مبدأين غير قابلين للانفصال ، كما قد يبدو لأول وهلة ، اذ يمكن فى الواقع أن تحدد الاثمان مركزيا ومع هذا تكون اثمانا متغيرة بتغير الظروف الخاصة بعرض السلعة أو بالطلب عليها . وبالفعل فقد تخلت بعض الدول الاشتراكية ، مثل بولندا ، منذ فترة من الزمن عن التطبيق الدقيق لمبدأ عدم تغير الاثمان ولجأت الى احداث تغييرات فيها من وقت لآخر بهدف اكسابها قدرا متزايدا من المرونة مسترشدة فى ذلك بالاوضاع الفعلية السائدة فى السوق والمتغيرة بدورها من وقت لآخر . كذلك بدأت تشيكوسلوفاكيا فى اتباع مثل هذه السياسة مقتدية فى ذلك بالتجربة البولندية . وفى كلتا الحالتين ، أى فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، لم يتأثر مبدأ التحديد المركزى للاثمان بالنسبة الى الغالبية العظمى من المنتجات . ومن الجهة المقابلة فان الاثمان التى لا تتحدد بواسطة السلطات المركزية يمكنها أن تظل ثابتة لمدة طويلة دون تغيير وذلك طالما كانت تحقق التوازن بين العرض والطلب ، وفى هذه الحالة تعبر الاثمان عن توازن طبيعى أو تلقائى .

ولاشك فى أن عدم تقلب الاثمان وثباتها نسبيا لمدة معينة هو أمر مرغوب فيه . لكنه قد يحدث فى نظام تحديد الاثمان بواسطة قرارات من السلطات المركزية ، كما هى الحال فى ظل اقتصاد التخطيط ، الا تعبر الاثمان الثابتة عن أى توازن حقيقى وأن يخفى الاستقرار الظاهرى للاثمان ابتعادا كبيرا عن التوازن الاقتصادى الفعلى .

ثالثا — وجود مستويين للاثمان :

يعنى هذا المبدأ أن يوجد فارق كبير بين مستوى اثمان اموال الانتاج ومستوى اثمان اموال الاستهلاك . ففى حين لا تشتمل اثمان الجملة الا على نفقات الانتاج بالاضافة الى قدر ضئيل فحسب من الناتج الاجتماعى الصافى الذى تقوم بخلقه المشروعات العاملة فى القسم الاول من قسمى الانتاج الاجتماعى ، أى المنتجة لاموال الانتاج بعبارة أخرى ، ويتمثل فى معدل ربح يتراوح ما بين ٣ و ٥ ٪ ، فان اثمان التجزئة تشتمل بالاضافة الى نفقات الانتاج على قدر كبير من الناتج الاجتماعى الصافى ويتمثل فى معدل ربح للمشروعات العاملة فى القسم الثانى من قسمى الانتاج الاجتماعى ، أى المنتجة لاموال الاستهلاك ، وكذلك فى الضريبة على رقم الاعمال التى تضاف الى نفقات الانتاج والربح مكونة اثمان التجزئة لهذه الاموال . بل قد يصل الامر فى بعض الأحيان الى تحديد اثمان الجملة لبعض اموال الانتاج عند مستوى اقل من نفقات الانتاج وبهذا يحقق المشروع المنتج لهذه الاموال خسارة مخططة غالبا ما تتولى ميزانية الدولة تغطيتها بواسطة منح غير قابلة للرد . وهكذا تكون النتيجة النهائية أن يوجد مستويان مختلفان للاثمان أحدهما لاموال الانتاج والثانى لاموال الاستهلاك ، وان تحدد اثمان اموال الانتاج عند مستوى أكثر انخفاضا من المستوى الذى تتحدد عنده اثمان اموال الاستهلاك .

وستتولى بعد قليل دراسة سياسة اثمان اموال الانتاج ثم سياسة اثمان

أموال الاستهلاك بشيء من التفصيل في المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل، ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن وجود ملكية الدولة باعتبارها الشكل المسيطر للملكية في الاقتصاد الاشتراكي كفيلاً بأن يحوي إلى حد ما الفارق بين تحقيق الناتج الاجتماعي الصافي للمشروعات الاشتراكية بواسطة الربح فقط في حالة إنتاج أموال الإنتاج وبواسطة الربح والضريبة على رقم الأعمال في حالة إنتاج أموال الاستهلاك . ذلك أن هذا الناتج أيا كان الشكل الذي يتحقق فيه إنما يذهب في الجزء الأكبر منه إلى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة ، هذه الدولة التي تمثل المجتمع كله . وهكذا تعتبر الضريبة مجرد قناة ، إلى جانب الاقتطاع من الأرباح ، لتحويل الجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي الصافي إلى ميزانية الدولة .

رابعاً — التخفيض الدوري لأثمان أموال الاستهلاك :

لم يتكون هذا المبدأ من المبادئ العامة لسياسة الأثمان منذ وقت طويل ، إنما الذي حدث منذ أوائل السنوات الخمسين وحتى عام ١٩٦٠ هو سيطرة مفهوم معين مؤداه أن الاتجاه الوحيد الممكن لحركة أثمان التجزئة ، أي أثمان أموال الاستهلاك ، هو إلى الخفض المتواصل . ومن الناحية النظرية البحتة فإنه لم يعترف بإمكانية اتجاه حركة أثمان هذه الأموال إلى الارتفاع ، ولا حتى بالنسبة إلى بعض السلع المعينة . وبطبيعة الحال فإن تخفيض أثمان أموال الإنتاج بسبب ارتفاع إنتاجية العمل هو الشرط الضروري ، في التحليل الأخير ، لتحقيق تخفيض أثمان أموال الاستهلاك في الأجل الطويل . وبالمثل فإن ارتفاع إنتاجية العمل هو ، في التحليل الأخير أيضاً ، الشرط الضروري لتمكن تخفيض أثمان أموال الإنتاج في الأجل الأطول . وهكذا ينص برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي لعام ١٩٦١ على « أن التخفيض المنتظم للأثمان والقائم على أساس اقتصادي سليم ، بفضل الزيادة في إنتاجية العمل والتقليل من نفقات الإنتاج ، هو الاتجاه الرئيسي لسياسة الأثمان في فترة بناء الشيوعية » (٤٠) . وعلى أية حال فإن الذي حدث عملاً هو أنه أجريت عدة تخفيضات في أثمان التجزئة لغالبية السلع في فترة محددة كل عام ، وهذه الفترة في الاتحاد السوفيتي هي فترة الربيع ، وذلك طوال السنوات الخمسين . ومن ناحية أخرى فقد حدثت زيادات يعتد بها في أثمان بعض السلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى .

خامساً — ازدواج الأثمان الزراعية حتى عام ١٩٥٨ ثم وحدتها بعد هذا التاريخ :

ويتعلق المبدأ الخامس والأخير من مبادئ السياسة العامة للأثمان بنظام الأثمان الزراعية . وهنا حدث تطور كبير ، كما سبق أن رأينا ، في عام ١٩٥٨

في الاتحاد السوفيتي اذ الغى النظام الذى ظل مطبقا طوال ثلاثين عاما والذي كان يقضى بالزام المزارع الجماعية بتسليم حصة معينة من منتجاتها تحددها الدولة في مقابل ثمن زهيد وبشراء الدولة لما تحتاجه من كميات اضافية من هذه المنتجات في مقابل ثمن أكثر ارتفاعا بكثير . وقد كانت الاثمان الزهيدة المقررة للحصص الاجباريه ، كما سبق أن راينا ، مجرد وسيلة لتحويل جزء من الناتج الاجتماعى الصافى المتحقق في الزراعة الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة لمواجهة حاجات المجتمع ككل من تمويل لتنمية الاقتصاد القومى ولتمويل الخدمات الاجتماعية والثقافية والدفاع الوطنى . ومنذ عام ١٩٥٨ تقررر اثمان موحدة ، تقع ما بين المستويين القديمين للائتمان وان كانت أقرب الى المستوى الاعلى ، تشتري بها الدولة الكميات التى تحددها وفقا لعقود بينها وبين المزارع الجماعية . ويحتفظ النظام الجديد للائتمان الزراعية اذن بإمكانية تحويل جزء ، وان كان أقل من ذى قبل ، من الناتج الاجتماعى الصافى الذى تحققه الزراعة الى ميزانية الدولة . ويتمثل هذا الجزء في الضريبة على رقم الاعمال التى قد تتضمنها اثمان التجزئة للمنتجات الزراعية التى سبق أن اشترتها الدولة من المزارع الجماعية (٤١) .

المبحث الثانى

سياسة اموال الانتاج

استهدفت سياسة اموال الانتاج ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالالات والتجهيزات الفنية ، في الاقتصاد الاشتراكى حتى وقت قريب غاية اساسية وهى تسهيل مهمة ادخال فنون الانتاج الحديثة في الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى واتمام عملية التصنيع الاشتراكى على اساس استخدام أحدث الآلات والتجهيزات الفنية المعروفة . ولهذا السبب فقد حددت اثمان اموال الانتاج عند مستوى منخفض بها فيه الكفاية لدفع مديرى المشروعات الاشتراكية الى استعمال الآلات والتجهيزات الحديثة وكذلك تطبيق أحدث المخترعات الفنية في مشروعاتهم .

والواقع أن تحميل المشروعات الاشتراكية ، وخاصة في مراحل التصنيع الاشتراكى السريع ، باعباء كبيرة اذا ارادت استخدام الآلات الحديثة في عملية الانتاج من شأنه صرف هذه المشروعات عنها والتجائها الى طريق الانتاج المتخلفة التى لا تستلزم استخدام مثل هذه الآلات ، وبهذا تتعطل عملية التصنيع الاشتراكى بأكملها . ولاشك في أنه لو كانت اثمان اموال

(٤١) راجع بصفة خاصة في السياسة العامة للائتمان

O. Kyn, *Le rôle des prix dans l'économie socialiste*, Académie Bulgare des Sciences, 1964, pp. 5 - 10.

الانتاج قد حددت في السنوات الثلاثين في الاتحاد السوفيتي عند مستوى مرتفع لما أمكن أن يتحقق تصنيع الاقتصاد السوفيتي بمثل السرعة والكثافة الذين تم بهما فعلا . ولهذا فقد كانت الفكرة التي سادت طوال سنوات التصنيع السريع هي وجوب تخفيض ائتمان أموال الانتاج حتى عن نفقات انتاجها في بعض الاحيان ، وأنه لا توجد ضرورة نحتم أن نتحدد هذه الائتمان بحيث تكون تعبيراً دقيقاً عن قيمة العمل الاجتماعي الضروري الذي بذل في انتاجها .

وصحيح أن المشروعات المنتجة لأموال الانتاج ، أي العاملة في الصناعة الثقيلة بعبارة أخرى ، لن تحقق أرباحاً أو ستحقق معدلاً ضئيلاً فحسب لا يمثل بأية حال الناتج الاجتماعي الصافي الذي تقوم هذه المشروعات بخلقه في الحقيقة . ومعروف أن الناتج الاجتماعي الصافي هو ما يفيض من ثمن السلعة بعد دفع نفقات انتاجها من عمل حى في شكل أجور العمال وعمل مجهد أو مختزن في شكل ائتمان المواد الأولية والوسيلة ومقابل استهلاك الأصول الانتاجية . لكنه لا ضرر على الإطلاق في عدم تحقق الناتج الاجتماعي الصافي للمشروعات المنتجة لأموال الانتاج في ائتمان هذه الأموال ، فأموال الانتاج المنخفضة الثمن لن تتداول الا في داخل القطاع الاشتراكي فحسب ولن يشتريها أي مشروع أو فرد خارج هذا القطاع . وهكذا تكون ائتمان الجملة لأموال الانتاج هي تلك التي توزع على أساسها هذه الأموال ما بين مختلف المشروعات الاشتراكية وفقاً لخطة الإمدادات المادية والفنية المقررة . ولما كانت المشروعات المنتجة لأموال الاستهلاك هي مشروعات اشتراكية أيضاً وتستخدم أموال الانتاج في عملياتها الانتاجية فانه يترتب على ذلك أن تدخل الائتمان المنخفضة لأموال الانتاج كنفقة من نفقات انتاج أموال الاستهلاك وأن يتحقق بالتالي الناتج الاجتماعي الصافي للمشروعات المنتجة لأموال الانتاج في ائتمان أموال الاستهلاك . ونتيجة لهذا فان هذه الائتمان الأخيرة لا تتضمن فحسب الناتج الاجتماعي الصافي للمشروعات المنتجة لأموال الاستهلاك نفسها بل أيضاً الناتج الصافي للمشروعات المنتجة لأموال الانتاج . وكما هو معروف ، فان الجزء الأكبر من هذا الناتج الاجتماعي الصافي بنوعيه انما يحول الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة في شكل اقتطاع من الأرباح التي تحققها المشروعات المنتجة لأموال الاستهلاك وفي شكل ضريبة على رقم الأعمال وذلك لمواجهة حاجات المجتمع ككل وبصفة خاصة لتمويل تنمية الاقتصاد القومي والخدمات الاجتماعية والثقافية والدفاع الوطنى .

وهكذا يمكن ، في نهاية الامر ، تحقيق الهدف الاساسي من ائتمان أموال الانتاج وهو تصنيع الاقتصاد القومي على أساس من فنون الانتاج الحديثة وذلك بواسطة تحديد هذه الائتمان عند مستوى منخفض ، وفي نفس الوقت وبالرغم من هذا الحصول على الناتج الاجتماعي الصافي للمشروعات المنتجة لهذه الأموال كاملاً وذلك بتضمين هذا الناتج في ائتمان أموال الاستهلاك . غاية ما هناك ان الصناعة الثقيلة لن تحقق بنفسها التراكم اللازم للتوسع في انتاجها ، بل ستقوم بهذه المهمة المشروعات المنتجة لأموال الاستهلاك .

وستتولى الدولة ، مالكة كلا النوعين من المشروعات ، مهمة تحويل الموارد المالية الضرورية من المشروعات الأخيرة الى المشروعات الاولى (٤٢).

المبحث الثالث

سياسة اموال الاستهلاك

تتحصل الغاية الرئيسية من ائتمان اموال الاستهلاك في اقامة التوازن بين القوة الشرائية في يد السكان والتي تتحدد أساسا بالاجور والتحويلات النقدية المتنوعة من جهة وبين الكميات المتاحة من السلع والخدمات الاستهلاكية والتي تتحدد أساسا بالمنتج منها من جهة أخرى . وهكذا تتحدد ائتمان اموال الاستهلاك بصفة رئيسية على نحو يحقق تصريف المنتجات الاستهلاكية التي ينتقر انتاجها وتصفيتهما من السوق . ولا يمنع هذا من الاهتداء بعدة اعتبارات اجتماعية مختلفة عند تحديد ائتمان بعض السلع الاستهلاكية ، ومثال ذلك تحديد أسعار الفودكا عند مستوى مرتفع وائتمان الملابس وخاصة ملابس الاطفال عند مستوى منخفض .

ويمكن القول اذن ان سياسة اموال الاستهلاك تقوم أساسا على تحقيق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى الخاصين بهذه الاموال . لكنه ينبغي ملاحظة ان كلا من الطلب على اموال الاستهلاك وعرضها انما يتحددان بدورهما مسبقا بواسطة السلطات المركزية . فالطلب الكلى هو ، بصفة رئيسية ، دالة للدخول النقدية للسكان من اجور وتحويلات نقدية مختلفة تقررها الدولة ، كما ان العرض الكلى هو ، في التحليل الاخير ، نتيجة للقرارات الاساسية التي تتخذها الدولة فيما يتعلق بتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لانتاج اموال الانتاج من جهة واموال الاستهلاك من جهة أخرى . وهكذا فان ائتمان اموال الاستهلاك انما تتحدد من أعلى وليس من اسفل ، أى ان نقطة البداية في تحديد هذه الاثمان هى الكميات الكلية ، من دخول نقدية وانتاج استهلاكي ، وليس نفقة انتاج السلع الاستهلاكية مأخوذا كل سلعة منها على حدة .

وتكتسب هذه السياسة لاموال الاستهلاك أهمية خاصة في الاقتصاد الاشتراكي . ذلك ان الاولوية الممنوحة لانتاج اموال الانتاج تؤدي ، كما هو معروف ، الى توزيع دخول نقدية متزايدة دائما على السكان في شكل اجور دون ان يقابل هذا انتاج كاف أو متكافئ للمنتجات الاستهلاكية . وفي

(٤٢) راجع في سياسة اموال الانتاج

Malishev, Price..., op. cit., pp. 163 - 164, 169; Denis et Lavigne,

Le problème..., op. cit., pp. 81 - 88; Montias, Producer..., op. cit., p. 49.

مثل هذه الظروف لا يمكن أن تحدد أثمان المنتجات الاستهلاكية ، كما هي العادة ، بنفقات الانتاج والتوزيع وهامش الربح فحسب ، اذ سيؤدى هذا بكل تأكيد الى عجز القيمة الكلية لهذه الاثمان عن بلوغ مستوى القيمة الكلية للدخول النقدية للسكان وبالتالي عجز المنتجات الاستهلاكية المعروضة عن استيعاب القوة الشرائية النقدية الموجودة في السوق . وستكون النتيجة الحتمية طوابير طويلة من المشترين واعادة بيع السلع التى يفلح البعض فى شرائها مرة أخرى ولكن بأثمان أكثر ارتفاعا ، أى المضاربة على السلع الاستهلاكية ، وايضا ظهور اثمان تضخمية للمنتجات الاستهلاكية التى لاتخضع الاثمان فيها لتحديد السلطات المركزية ، مثل اثمان أسواق الكولخوز .

والوسيلة الوحيدة لتلافي كافة هذه الآثار الضارة هى قطع كل علاقة بين تكلفة انتاج المنتجات الاستهلاكية واثمان بيعها وتحديد هذه الاثمان على أساس آخر مختلف كل الاختلاف وهو استيعاب المنتجات الاستهلاكية التى يتقرر انتاجها فى فترة معينة للدخول النقدية الموزعة على السكان فى هذه الفترة نفسها وبالتالي خلق توازن بين عرض أموال الاستهلاك والطلب عليها . أما كيفية التوصل الى تحقيق هذه النتيجة فتتصل فنيا فى اضافة عنصرا آخر الى نفقات انتاج أموال الاستهلاك وتوزيعها والربح المقرر للمشروعات العاملة فيها ، وهذا العنصر الاخر هو الضريبة على رقم الاعمال .

ويتبين من سياسة أموال الاستهلاك هذه الدور الخطير الذى تؤديه الضريبة على رقم الاعمال فى هذا الخصوص . وذلك أن هذه الضريبة انما تمثل بالذات الفرق بين اثمان أموال الاستهلاك التى تحقق التوازن بين العرض والطلب على النحو المشار اليه وبين نفقات انتاج هذه الاموال مضافا اليها نفقات التوزيع وهامش الربح المقرر للمشروعات المنتجة لها وتلك التى تتولى توزيعها . ومن هذا يتضح ان الضريبة على رقم الاعمال انما تعدنتيجة لتحديد ثمن المنتجات الاستهلاكية عند مستوى معين ، هو مستوى التوازن ، وليس عنصرا محدد سلفا يضاف الى العناصر الاخرى المكونة لهذا الثمن بغض النظر عن أية اعتبارات اخرى مثل الضرائب غير المباشرة بمعنى الكلمة . ومعروف أن مبلغ الضريبة يحول كاملا الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة ولا تحتفظ المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك بأية نسبة منه ، وذلك بعكس الحال فيما يتعلق بهامش الربح الذى تحققه هذه المشروعات اذ تقتطع نسبة منه فحسب ، وان كانت كبيرة ، وتحول الى ميزانية الدولة .

ويترتب على هذا المفهوم للضريبة على رقم الاعمال ألا يكون معدلها ، وهو يحسب بنسبة مبلغها الى ثمن البيع الاجمالى بما فيه الضريبة نفسها ، واحدا فى كافة فروع الانتاج الاستهلاكي ولا حتى بالنسبة الى انتاج كافة المشروعات العاملة فى فرع انتاجى واحد والمنتجة لنفس السلعة . ان الامر كله انما يتوقف على المستوى الذى يتحدد عنده ثمن البيع من جهة ومستوى النفقات والربح فى المشروع من جهة أخرى . ولهذا السبب فان معدل الضريبة

يتراوح من عدة نسب مئوية بسيطة الى حوالى ٩٠ ٪ من ثمن السلعة .
ويترتب على هذا المفهوم أيضا الا يتأثر ثمن التجزئة تأثرا مباشرا وتلقائيا
بالتغيرات التى تحدث فى نفقات انتاج السلعة ، فهذا الثمن انما يتأثر فقط
بالسياسة المقررة لاثمان أموال الاستهلاك والتى تتمثل أساسا ، كما سبق
أن رأينا ، فى اقامة التوازن بين عرض هذه الاموال والطلب عليها . والوسيلة
الرئيسية لاحداث التأثير المطلوب فيه ، ارتفاعا أو انخفاضاً ، هى التغيير فى
معدل الضريبة ارتفاعا أو انخفاضاً .

وبالاضافة الى هذه الوظيفة الاساسية للضريبة على رقم الاعمال ، اى
تحقيق التوازن بين عرض أموال الاستهلاك والطلب عليها ، فان للضريبة
دورا آخر يتلخص فى استخدامها كأداة لتشجيع الطلب على بعض السلع
المعينة ، او على العكس لصرف الطلب عن هذه السلع ، فبالنسبة الى السلع
التي يتبين زيادة المعروض منها عن الطلب عليها يؤدى تخفيض معدل الضريبة
المفروضة الى تخفيض ثمنها وبالتالي الى زيادة الكميات المطلوبة منها
وتخليص السوق منها ، وبالعكس فان زيادة معدل الضريبة المفروضة على
السلع التي يزيد الطلب عليها عن الكميات المعروضة منها يؤدى الى زيادة
ثمنها وبالتالي الى انقاص الطلب عليها الى الحد الذى يحقق التوازن مع
المعروض منها .

وتؤدى الضريبة أيضا دورا هاما فيما يتعلق بتنظيم اربحية المشروعات
المنتجة لاموال الاستهلاك . ذلك انه يترتب على عدم تحقيق الناتج الاجتماعى
الصافى فى اثمان منتجات المشروعات المنتجة لاموال الانتاج وتحقيقه بمناسبة
بيع منتجات المشروعات المنتجة لاموال الاستهلاك على النحو السابق الاشارة
اليه ، يترتب على هذا أن تزيد اثمان الاموال الاخيرة زيادة ضخمة عن نفقات
انتاجها . واذا لم توجد الضريبة على رقم الاعمال فسيكون الشكل الوحيد
الذى يأخذه الناتج الاجتماعى الصافى هو الارباح التى تحققها المشروعات
المنتجة لاموال الاستهلاك ، وستكون هذه الارباح بالغة الضخامة لانها انما
تتكون فى الواقع من الناتج الصافى لكلا النوعين من المشروعات ، اى المنتجة
لاموال الانتاج ولاموال الاستهلاك . أكثر من هذا فانه نظرا لاختلاف ظروف
الانتاج من مشروع الى آخر اختلافا كبيرا فان النتيجة ستكون تفاوتا كبيرا
أيضا فى معدل الربح الذى يحققه كل مشروع .

ومثل هذه الحالة لا يمكن السماح بها ، اذ لا يمكن أن تزداد الارباح التى
تحققها بعض المشروعات زيادة كبرى على حساب البعض الآخر لمجرد أن
السياسة العامة للاثمان تقضى بوجود مستويين مختلفين أحدهما لاثمان
أموال الانتاج والآخر لاثمان أموال الاستهلاك . كذلك فانه لا يمكن ترك أرباح
بعض المشروعات تزداد زيادة كبيرة عن أرباح المشروعات الاخرى المنتجة
لنفس السلعة لجرد اشتغال الاولى فى ظل ظروف انتاجية احسن من الثانية
ولا دخل لادارة المشروع فى الحالين فيها . وهنا يظهر دور الضريبة على
رقم الاعمال كمنظم داخلى لارباح المشروعات ، فهى تقطع جزء كبيرا من

الناتج الاجتماعي الصافي الذي تحققه المشروعات المنتجة لأموال الاستهلاك، ثم أنها تفرض بمعدلات مختلفة بحسب الظروف التي يعمل فيها كل مشروع . وهكذا يمكن بفضل هذه الضريبة أن تحصل الدولة على الناتج الاجتماعي الصافي الذي تحققه المشروعات المنتجة لأموال الانتاج من جهة وترك نفس معدل الربح تقريبا لكل مشروع من المشروعات المنتجة لنفس السلعة من جهة أخرى (٤٣) .

الباب الثالث

نقد نظام الائمان والجدل حول قانون القيمة

كان نظام الائمان في الاقتصاد الاشتراكي ، سواء تعلق الأمر بتكوينها أم بسياستها ، محل نقاش كبير في الفكر الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية المتقدمة ، وعلى الاخص تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ، منذ منتصف الخمسينات على وجه الخصوص . وقد وجهت الى هذا النظام انتقادات متعددة اهمها فشل الائمان في التعبير عن قيمة السلع الحقيقية كما تحددها كمية العمال اللزوم اجتماعيا لانتاجها ، او النفقات الاجتماعية الضرورية لانتاجها بعبارة أخرى . وآية ذلك اشتغال فروع انتاجية بكاملها ، مثل مناجم الفحم واستخراج خامات الحديد وغيره من المعادن ، على أساس تحقيق خسارة مخططة . ويترتب على هذا ألا تكفي ائمان هذه السلع لتغطية حتى نفقات انتاجها ، وبالتالي تنعدم الرابطة تماما بين هذه الائمان وبين النفقات الاجتماعية الضرورية لانتاجها ، او قيمتها بعبارة أخرى . وقد أدى هذا النقد الاساسي لنظام الائمان الى اثاره جدل عنيف بين الكتاب الاشتراكيين ، منذ عام ١٩٦٢ على الاخص ، حول موضوع نظري ومنهجي هو موضوع قانون القيمة في الاقتصاد الاشتراكي .

وسنتولى دراسة نقد نظام الائمان في فصل اول ثم الجدل حول قانون القيمة في فصل ثان وأخير .

(٤٣) راجع في سياسة أموال الاستهلاك

Felker, Soviet..., op. cit., pp. 108 - 111; Goldman, Soviet Marketing, op. cit., pp. 87 - 88 - 94 - 95; Denis et Lavigne, Le problème ..., op. cit., pp. 24 - 26, 30 - 39; Grossman, Industrial..., op. cit., pp. 50 - 51; N. Kotelevskii, The Role of Prices in Regulating Demand and Supply of Consumer Goods (Nauchnye doklady vyssheishkoly, ekonomicheskienauhi, No. 5, 1963), «Problems of Economics», vol. VII, No. 3, July 1964, pp. 17 - 20.

الفصل الأول

نقد نظام الائتمان

وجه عدد من الكتاب الاشتراكيين عدة انتقادات عامة الى نظام الائتمان وذلك الى جانب انتقادات خاصة بائتمان أموال الإنتاج وأخرى خاصة بائتمان أموال الاستهلاك . وسنتناول بالدراسة كل نوع من هذه الانتقادات على حدة في مبحث مستقل . لكنه يتعين أن نوضح منذ الآن أن الانتقادات الرئيسية لنظام الائتمان الاشتراكي لا تراعى أننا في ظل اقتصاد التخطيط وأن دور الائتمان في هذا الاقتصاد ، كما سبق أن رأينا ، إنما يختلف اختلافا جوهريا عن دورها في اقتصاد السوق . والأمير الجوهري في هذا الصدد هو أن الائتمان في اقتصاد التخطيط لا تستخدم كموجه لتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف الاستعمالات الممكنة كما هي الحال في اقتصاد السوق ، بل أن قرارات المخططين التي يتخذونها في ضوء توجيهات السلطات السياسية في الدولة هي التي تقوم بهذه المهمة الحيوية في الاقتصاد القومى . ولهذا السبب فأننا لا نتفق في الراى مع الكتاب الذين ينتقدون نظام الائتمان وخاصة فيما يتعلق بالنقد العام للأئتمان ونقد ائتمان أموال الإنتاج .

المبحث الأول

النقد العام للأئتمان

يتحصل النقد العام الرئيسى للأئتمان في عدم امكان الاعتماد عليها كوسيلة يمكن للمخططين أن يستخدموها من أجل تقييم نتائج نشاط المشروعات وفعالية استخدام الموارد الاقتصادية على نحو دقيق . ويرجع السبب في هذا الى ابتعاد الائتمان عن القيمة ، أى عدم تعبير ائتمان المنتجات عن النفقات الاجتماعية الضرورية التى بذلت في سبيل انتاج هذه المنتجات . ويعنى هذا بكل وضوح أنه لا توجد قاعدة موضوعية تتكون الائتمان وفقا لها وبالتالي تكون هذه الائتمان محددة تحديدا تحكيميا بواسطة السلطات المختصة بذلك .

ويؤدى هذا الوضع الى عدم امكان استخدام الائتمان كأحد أدوات توجيه الاقتصاد القومى ولا لمقارنة النفقات التى بذلت في انتاج السلع المختلفة . وفى مثل هذه الحالة لا يمكن التأكد مما اذا كان وجهها معينا من أوجه الاستثمار أكثر فعالية من وجهة آخر أم لا ، وما اذا كان اجراء فنيا معينا أكثر فائدة للاقتصاد القومى من اجراء آخر أم لا . كذلك فانه لا يمكن معرفة ما اذا كان من الأفيد التوسع في انتاج سلعة معينة أم على العكس في سلعة أخرى .

بل قد يترتب على أخذ الائتمان في الاعتبار عند مقارنة عدة طرق فنية مختلفة للإنتاج في مشروع ما التوصل الى نتائج تتعارض تماما مع ما تمليه مصلحة

الاقتصاد القومي بكل وضوح في هذا الخصوص . وتقدم لنا الحسابات الفنية والاقتصادية في صناعات الوقود والطاقة مثلاً بارزاً على مثل هذه الحالة وذلك بسبب عدم تناسب اثمان مختلف أنواع الوقود مع النفقات الفعلية التي أنفقت على إنتاجها . ويتعلق الأمر هنا بمقارنة استخدام محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالوقود ما بين الفحم والبتروك كماً للوقود . فإذا ما أخذت اثمان بيع مواد الوقود في الاعتبار فإننا نصل إلى أفضلية استخدام الفحم لما يؤدي إليه ذلك من توفير في نفقات تشغيل المحطات وحتى لو تعلق الأمر بأردا أنواع الفحم المستخرج من أعماق المناجم وبأشق الجهود .

لكن هذه النتيجة ظاهرة فحسب ولا تعبر إطلاقاً عن واقع الحال . والسبب الوحيد في حدوثها هو الانخفاض الشديد في ثمن بيع الفحم والذي يقل كثيراً عن النفقات الاجتماعية التي بذلت في استخراجها . أما طريقة الإنتاج التي تحقق مصلحة الاقتصاد القومي فهي بلا شك استخدام البترول كماً للوقود . لكنه نظراً للارتفاع الذي يتعرض له ثمن البترول فإن المشروعات التي تتحول من استخدام الفحم إلى البترول وتحقق بهذا خطوة تقدمية في فنون الإنتاج لا شك فيها تجد مؤشرات نجاحها الكيفية ، أي نفقة الإنتاج والإرباح ، قد تحولت في الحال في غير صالحها (٤٤) .

كذلك انتقدت الأثمان لأنها لا تأخذ في الاعتبار مدى ندرة السلع أو مقدار المتاح من مختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية أو حجم النفقات الخاصة بتدريب العمال الفنيين وتمرينهم . وفي كثير من الأحيان تحدد اثمان بعض السلع دون تحليل سابق وكاف للعلاقة بين إنتاج هذه السلع والطلب عليها ودون مراعاة للأنواع الأخرى من السلع التي يمكن أن تحل محلها . وكمثال على هذا فإنه لم يؤخذ في الاعتبار عند تخطيط اثمان الخيوط الصناعية مدى تأثير هذه السلعة على التوازن العام بين إنتاج المواد الكيميائية والطلب عليها ولا بين إنتاج الخيوط الطبيعية والطلب عليها ، وكذلك لم تراعى ندرة تلك الخيوط الصناعية ولا قدرتها على الإحلال محل السلع الأخرى البديلة . وكثيراً ما يؤدي مثل هذا التخطيط للأثمان إلى اختلال التوازن بين عرض بعض أنواع السلع والطلب عليها (٤٥) .

(٤٤) راجع

S. Kvasov, *Improve the System of Pricing* (Pravda, Sep. 21, 1962),
«Problems of Economics», vol. VIII, No. 3, July, 1965, p. 14.

وراجع في مثال مشابه في المجر خاص باستخدام الأخشاب أو الاسمنت في البناء
Belassa, *The Hungarian ...*, op. cit., p. 121.

وراجع في أمثلة أخرى كثيرة في بولندا لاستخدام منتجات ذات قيمة كبيرة بدلاً من منتجات أخرى ذات قيمة أقل وذلك لمجرد انخفاض اثمان الأولى .
Montias, *Price Setting...*, op. cit., pp. 489 - 490.

N. Fedorenko, *Price and Optimal Planning* (Kommunist, No. 8, (٤٥)
1966); «Problems of Economics», vol. X, No. 7, Nov. 1967, p. 12.

ويلاحظ بعض منتقدي الاثمان من الكتاب الاشتراكيين في الجبر أن التحديد التحكمي للاثمان والتناقضات التي يعاني منها نظام الاثمان الاشتراكي إنما تبدو كلها كأوضح ما يكون عندما تقارن هذه الاثمان بتلك السائدة في السوق العالمية ، أى في ميدان التجارة الخارجية بعبارة أخرى (٤٦) .

المبحث الثانى

نقد اثمان أموال الانتاج

يتحصل الانتقاد الشائع الذى يوجهه الكتاب الاشتراكيون الى هذه الاثمان فى أنها تحدد عند مستوى أقل من قيمتها الحقيقية وفقا لسياسة اثمان أموال الانتاج المعروضة والسابق الاشارة اليها (٤٧) ويضاعف من انخفاض هذه الاثمان أن نفقات الانتاج ، وهى أهم عناصر تكوينها ، لا تتضمن سوى الاجور ومقابل الاستهلاك ولا تتضمن فائدة لرأس المال المستخدم فى المشروع ولا ريعا للأرض المقام عليها المشروع وللمناجم والمهاجر التى يجرى استغلالها (٤٨) .

وتؤدى سياسة أموال الانتاج هذه الى بخس شديد لقيم رؤوس الاموال والمواد الاولى المستخدمة فى عمليات الانتاج بالمقارنة بقيمة العمل . ومن شأن هذه الحالة الغاء كل فائدة لاثمان أموال الانتاج عند حساب فعالية الاستثمار على مستوى المشروعات الفردية . ذلك أن احدى وظائف الاثمان، كما سبق أن رأينا ، هى استخدامها على المستوى الجزئى كموجه لادارة المشروع عند اتخاذها بعض القرارات المتعلقة بالاختيار بين عدة مستخدمات بديلة وذلك حتى يمكنها تنفيذ المهام الانتاجية المخططة لها بأقل نفقة ممكنة . لكنه نظرا لانخفاض اثمان أموال الانتاج عن قيمتها الحقيقية واختلاف نسب هذا الانخفاض من مال انتاجى الى آخر فانه لا يمكن التأكد من أن قرارات المشروعات فى هذا الصدد ، والمعتمدة على اثمان أموال الانتاج هذه ، ستتنفق فعلا مع ما تمليه مصلحة الاقتصاد القومى . فقد تختار ادارة المشروع

Belassa, *The Hungarian...*, op. cit., p. 96.

(٤٦) راجع

(٤٧) راجع مثلا انتقادات عضو الاكاديمية نيمشينوف فى الاجتماع الذى نظمت عقده « المجلة الاقتصادية » عام ١٩٦٣ لبحث المشكلات المتعلقة بنظام الاثمان فى Price..., op. cit., p. 27,

(٤٨) راجع مثلا

Kondrashev (D), *Le problème du fondement économique des prix* (Finansy S.S.S.R., No. 1, 1960), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 1, 1961, p. 100; V. Sitnin, *The Economic Reform and the revision of the Wholesale Prices for Industrial Goods* (Kommunist, No. 13, 1966); «Problems of Economics», vol. IX, No. 8, 1966, p. 15.

استخدام مادة أولية معينة منخفضة الثمن بدلا من مادة أخرى ثمنها أكثر ارتفاعا في حين تكون القيمة الحقيقية للمادة المختارة أكبر من القيمة الحقيقية للمادة الأخرى . واذن لا يمكن في ظل نفقات أموال الانتاج السائدة أن نضمن أن ما يحقق مصلحة المشروع هو نفسه ما يحقق مصلحة الاقتصاد القومي ككل وذلك كما هو المفروض (٤٩) .

كذلك ينتقد بعض الكتاب قاعدة تأسيس اثمان أموال الانتاج على متوسط النفقة لكافة المشروعات العاملة في الفرع الانتاجي لما تؤدي إليه حتما من جعل عدد من المشروعات ، وهي العاملة في أسوء ظروف الانتاج ، تحقق خسارة نتيجة نشاطها وبالتالي تجد نفسها في وضع صعب لا دخل لها فيه علما بأن انتاج هذه المشروعات ضروري للاقتصاد القومي تماما مثل انتاج المشروعات التي تحقق أرباحا كبيرة (٥٠) . هذا فضلا عما يتسبب فيه مبدأ متوسط النفقة من تفاوت بالغ في معدلات الأرباح التي تحققها مختلف المشروعات العاملة في نفس الفرع الانتاجي والتي قد تبلغ في بعض المشروعات مئات أضعافها في مشروعات أخرى (٥١) .

وأخيرا فقد انتقدت اثمان الجملة لثباتها لمدد طويلة وعدم تأثرها بالتغيرات التي تحدث في أوضاع الانتاج في الاقتصاد القومي ، وهي تغيرات كبيرة كما هو معروف . ويحدث أحيانا أن تطول الفترة التي تظل فيها الاثمان ثابتة وقبل أن يحين ميعاد مراجعتها ، وهكذا فإن منذ آخر مراجعة شاملة لاثمان أموال الانتاج في الاتحاد السوفيتي في أول يوليو ١٩٥٥ لم تحدث مراجعة شاملة أخرى حتى عام ١٩٦٧ . وبطبيعة الحال فإن الكثير من الاثمان لا يمكنها أن تعبر بعد مضي مثل هذه الفترة الطويلة دون مراجعة شاملة عن واقع الحال في الاقتصاد القومي ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير نتائج عملية الانتاج تقديرا صحيحا ولا لتشجيع هذا الانتاج في الاتجاهات التي يحقق مصلحة هذا الاقتصاد أكثر من غيرها (٥٢) . ويبدو أنه تقرر

(٤٩) راجع

Felker, Soviet..., op., cit., pp. 115 - 116; Denis et Lavigne, Le problème..., op. cit., p. 85.

(٥٠) راجع مثلا

Fedorenko, Price..., op. cit., p. 12; Ginzburg (P.), Les prix planifiés de compte dans l'industrie Den'gi i Kred., No. 5, 1965), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. VII, No. 2, 1966, p. 388.

(٥١) راجع مثلا

Kondrashev (D.) Conditions méthodologiques de la réforme des prix de gros (Den'gi i Kred., No. 5, 1966), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol VIII, No. 2, 1967, p. 423.

(٥٢) راجع مثلا

Fedorenko, Price..., op. cit., p. 11; Bachurin (A.) et Jukov (V.), Problèmes du perfectionnement des prix de gros (Finansy S.S.S.R., No. 8, 1960), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 3, 1961, p. 101.

زيادة ائمان بعض اموال الانتاج اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٧ ، وان تبلغ هذه الزيادة فيما يتعلق بالفحم ٧٥ ٪ والطاقة الكهربائية ٢٥ ٪ (٥٢) .

المبحث الثالث

نقد ائمان اموال الاستهلاك

يتحصل النقد الاساسى الذى يوجهه الكتاب الى هذه الاثمان فى جمودها لمدة طويلة وعدم مرونتها الكافية وبالتالي فشلها فى التعبير دائما عن الاوضاع المتغيرة للانتاج ولظروف البيع ولاحوال الاستهلاك . فائمان الكثير من اموال الاستهلاك تظل ثابتة لفترات طويلة قد تبلغ عشرين عاما ، مع العلم بأنه تحدث خلال هذه الفترة دون شك تغيرات فى فنون الانتاج تنعكس حتما على نفقات الانتاج ، كما أنه تحدث تغيرات أخرى فى ظروف طلب المستهلكين للسلعة ، وتظهر بالتأكد سلع جديدة مماثلة فى السوق ، وغير ذلك من التغيرات . لكن الاثمان تظل ثابتة ولا تعكس هذه التغيرات ، وتكون النتيجة المنطقية لهذا ان تصبح بعض السلع ذات الطلب الكبير غير مربحة للمشروعات التى تنتجها وبالتالي لا تتوسع هذه المشروعات فى انتاجها . ومن الناحية المقابلة تواصل بعض المشروعات انتاج كميات كبيرة من أنواع أخرى من السلع بالرغم من أنه لا يوجد طلب كاف عليها ، لكنها تتميز بمعدلات ربح مرتفعة (٥٤) .

ولهذا السبب فقد اقترح اودينتسوف ، رئيس قسم الاثمان بوزارة التجارة بجمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية ، فى المؤتمر الذى عقدته « المجلة الاقتصادية » فى عام ١٩٦٣ لبحث مشكلات نظام الاثمان السابق الاشارة اليه ، بعد أن لاحظ ثبات الاثمان لمدة طويلة ، أن تراجع ائمان التجزئة مرة على الاقل كل ثلاث الى خمس سنوات وذلك حتى تعكس الاثمان على نحو سليم التغيرات فى فنون الانتاج ، وما يحدث من استخدام مواد أولية جديدة ، والتغيرات فى طلب السكان (٥٥) .

وبعد هذا يأتى نقد آخر مؤداه أن مستوى الاثمان الجارية غالبا ما يكون عقبة أمام انتاج أنواع جديدة ذات جودة أعلى من السلع تلبية لامتياجات

(٥٣) راجع

Stoljarov (S.), Les problèmes actuels de la formation des prix et des statistiques relatifs à ces derniers (Vest. Statist., No. 3, 1967), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. IX, No. 1, 1968, p. 164.

Kotelevskii, The Role..., op. cit., pp. 17 - 18.

(٥٤) راجع مثلا

(٥٥) راجع ما ذكره اودينتسوف فى المؤتمر بهذا الصدد فى

Price..., op. cit., pp. 36 - 37.

المستهلكين . ذلك أن اقدام المشروعات على انتاج هذه الانواع انما يستلزم نفقات اضافية مختلفة من شأنها زيادة نفقات الانتاج في المشروعات وخاصة في اول مراحل الانتاج . ولما كانت القاعدة المتبعة هي تحديد اثمان السلع الجديدة عند نفس مستوى اثمان السلع القديمة المماثلة فان المشروعات تتردد كثيرا قبل الشروع في انتاج منتجات جديدة لانها لن تحقق لها أرباحا وقد تتسبب في تحقيق خسارة غير مخططة تضع المشروع في مركز مالي حرج امام الجهات العليا التابع لها وامام بنك الدولة ووزارة المالية وتحرم العاملين فيه من الحصول على أية مكافأة في نهاية العام . ولهذا السبب فان الكثير من المشروعات ، على الرغم من الطلبات الملحة من هيئات التوزيع بالتجزئة المختلفة ، لا تقدم على انتاج انواع جديدة من السلع وتستمر في انتاج الانواع القديمة التي لم تعد مطلوبة بدرجة كبيرة ولكنها كفيلا بتحقيق أرباح للمشروع .

وبالرغم من أن الحل المنطقي لعلاج هذه الحالة هو تخفيض الضريبة على رقم الاعمال المفروضة حتى يمكن للمشروع تعويض الزيادة في نفقات الانتاج المترتبة على اخراج الانواع الجديدة وفي نفس الوقت بيعها بنفس أسعار الانواع القديمة المماثلة مما يؤدي الى زيادة الكميات المباعة من الانواع الجديدة نظرا لحاجة المستهلكين اليها وبالتالي تخفيض نفقات انتاجها في نهاية الامر وامكان عودة الضريبة مرة أخرى الى المستوى الذي كانت عليه ، بالرغم من هذا فقد اتجه المسؤولون في الاتحاد السوفيتي الى اتباع سياسة أخرى . فقد وافق مجلس وزراء الاتحاد في عام ١٩٦٣ على السماح للجمهوريات الاتحادية بتحديد اثمان مؤقتة مرتفعة لمدة لا تتجاوز العام لبعض انواع السلع الجديدة ذات الجودة الاعلى والطلب الاكبر من شأنها تعويض النفقات الاضافية المرتبطة بانتاج هذه الانواع وبالتالي تمكن المشروعات المنتجة لها من التوسع في انتاجها وفي نفس الوقت ضمان قدر معقول من الارحية لها من هذا الانتاج . وفي حانة ما اذا تبين أن الطلب غير كاف على هذه الانواع الجديدة في ظل اثمانها المرتفعة فانه يمكن تخفيض الاتمان المؤقتة والفناء جزء من الزيادة التي تقرر أو حتى الزيادة كلها بحسب الاحوال وذلك حتى قبل نهاية مدة العام (٥٦) .

الفصل الثاني

الجدل حول قانون القيمة

تميز الفكر الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية وبصفة خاصة بولندا بنشوب جدل وخلاف ما بين الكتاب الاقتصاديين حول

Felker, Soviet..., op. cit., pp. 117 - 118.

Kotelivskil, the Price..., op. cit., pp. 18 - 19.

(٥٦) راجع

وراجع أيضا

موضوع قانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى . وقد كان السبب المباشر لهذا الجدال هو الانتقادات التى وجهها عدد منهم لنظام الاثمان المتبع والتى تعرضنا لها حالا ، وهى انتقادات من شأنها جعل الاثمان عاجزة عن التعبير عن مقدار العمل الاجتماعى الضرورى الذى استلزمه انتاج السلع المختلفة وعن المساهمة فى توزيع الموارد الاقتصادية توزيعا رشيدا .

وقد تجلّى الاهتمام بمشكلة الاثمان فى المؤتمرات والندوات المتعددة التى عقدت فى الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٦٣ (٥٧) والتى دعت اليها هيئات علمية مختلفة لبحث موضوع نظام الاثمان والاصلاح الواجب ادخاله عليه . فضلا عن المؤتمر الذى عقدته « المجلة الاقتصادية » فى اوائل عام ١٩٦٣ والسابق الاشارة اليه (٥٨) فقد عقد المجلس العلمى لتكوين الاثمان التابع لأكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتى دورته الثانية الموسعة فى اواخر مارس ١٩٦٣ وحضرها ما يزيد على ٤٠٠ ممثل لمختلف المؤسسات المهمة بالاثمان وكان موضوع البحث فى هذه الدورة المشكلات المتعلقة بتحديد الخصائص المفيدة للسلع ، والعلاقة بين الطلب والعرض ، والعوامل الطبيعية والجغرافية فى تكوين الاثمان ، وكذلك استخدام الطرق الرياضية لحل المشكلات العامة المتعلقة بتكوين الاثمان (٥٩) . وفى عام ١٩٦٥ عقدت لجنة الدولة للاثمان بالاشتراك مع وزارة المالية للاتحاد السوفيتى والمجلس العلمى لتكوين الاثمان المشار اليه مؤتمرا لبحث المشكلات المتعلقة بتحسين طرق تكوين الاثمان (٦٠) . وفى عام ١٩٦٦ نظم قسم الاقتصاد السياسى بكلية الاقتصاد بجامعة موسكو مناقشة حول مشكلة تحسين نظام تكوين الاثمان المخططة باعتبار أن كافة المشكلات الاقتصادية والسياسية انما تنعكس على الاثمان (٦١) .

(٥٧) وقد عقدت مؤتمرات مماثلة فى الدول الاشتراكية المتقدمة الاخرى وخاصة فى بولندا .

(٥٨) راجع فى ملخص لآراء الاقتصاديين المشتركين فى هذا المؤتمر Price..., op. cit., pp. 27 - 45.

(٥٩) راجع فى ملخص للمناقشات التى جرت فى هذه الدورة

V. Chernysheva, Summary of Discussion on Problems of Price Formation (Voprosy ekonomiki, No. 7, 1963) Problems of Economics», vol. VIII, No. 4, August, 1964, p. 36 - 50.

(٦٠) راجع فى موجز لمساهمات الكتاب فى هذا المؤتمر

Problems of Planned Price Formation (Ekonomicheskaja gazeta. No. 45, 1965), «Problems of Economics», vol. IX, No. 5, Sep. 1966, pp. 15 - 36.

(٦١) راجع فى موجز للتقارير التى أعدت بهذه المناسبة

Problems of Political Economy (Vestnik Moskovskogo, Universiteta, No. 6, 1966), «Problems of Economics», vol. X, No. 3, July 1967, pp. 3 - 19.

وقد تركّز اهتمام الكتاب منتقدي نظام الائتمان المعمول به في البحث عن قاعدة موضوعية يستند إليها لتحديد الائتمان بدلا من التحديد التحكّمي بواسطة الجهات المختصة بتحديد الائتمان . وهكذا لم تعد الكتابات المتعلقة بالائتمان في الدول الاشتراكية تقتصر كما كان الحال من قبل على وصف ما يجري عليه العمل بالنسبة الى تكوين الائتمان وتقديم مبرراته وتحليل بعض نتائجه والاكتفاء في نهاية الامر باقتراح بعض التعديلات البسيطة والتفصيلية في نظام الائتمان ، بل تعدى الامر هذا النطاق بكثير وأخذ عدد كبير من الكتاب يتقدمون بقاعدة موضوعية ثابتة وعامة لتكوين الائتمان على أساسها ويطالبون السلطات المختصة بالأخذ بها وبالتالي بتغيير ما جرى عليه العمل طوال عشرات السنين السابقة .

وقد كانت هذه القاعدة هي القيمة ، أي مقدار العمل الاجتماعي الضروري اللازم لإنتاج السلعة . لكن الكتاب الذين نادوا بتكوين الائتمان على أساس القيمة لم يتفقوا على طريقة واحدة لتطبيق قاعدة القيمة عملا بل اختلفوا فيما بينهم في هذا الشأن وتقدمت كل مجموعة منهم بطريقة معينة . وفي مواجهة هذا التيار الغالب وقفت أقلية من الكتاب موقف المعارض لقاعدة القيمة كأساس لتحديد الائتمان وطالبوا بالاستمرار بالعمل بنظام الائتمان القائم وما يستتبعه من تحديد الائتمان وفقا لمقتضيات السياسة الاقتصادية وحدها . وقد أدى الخلاف حول اتخاذ القيمة أساسا لتحديد الائتمان الى جدل نظري عام حول دور قانون القيمة في الاقتصاد الاشتراكي ، فأيدت الغالبية دور القانون في هذا الاقتصاد في حين عارضت الأقلية هذا الدور .

وستنولى دراسة هذا الجدل حول قانون القيمة بعرض فكرة هذا القانون أولا ، ثم نعرض لآراء المؤيدين للقانون ثانيا ، ثم لآراء المعارضين له ثالثا ، وسنرى كيف أن هذا الجدل حول قانون القيمة هو جدل عقيم رابعا وأخيرا .

أولا — فكرة قانون القيمة :

يعرف قانون القيمة عادة بأنه « قانون للإنتاج السلعي يتم بمقتضاه تبادل المنتجات وفقا لمقدار العمل الاجتماعي الضروري الذي استخدم في إنتاجها » (٦٢) وطبقا لهذا القانون يكون العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، أي قيمة مبادلة السلعة . وكما هو معروف ، فإنه طبقا لنظرية العمل في القيمة لماركس فإن القيمة تساوى (ث + م + ف) ، حيث ترمز (ث)

(٦٢) راجع مثلا

Włodzimierz Brus, *The Law of Value and the Market Mechanism in a Socialist Economy*, in *Studies in the Theory of Reproduction and Prices*, PWN, Polish Scientific Publishers, Warszawa, 1964, p. 299.

الى راس المال الثابت أو العمل المجدد ، أى قيمة استهلاك الاصول الانتاجية والمواد الاولية ، و (م) لراس المال المتغير أو العمل الحى ، أى قيمة الاجور ، و (ف) لفائض القيمة . وبغض النظر عن مشكلة كيفية قياس العمل الاجتماعى الضرورى فانه يمكن القول بأنه حيث يعمل قانون القيمة فان معدلات تبادل المنتجات انما تتحدد بمعدلات قيم هذه المنتجات ، أى بكميات العمل الاجتماعى الضرورى الذى بذل فى انتاجها .

وفى الاقتصاديات النقدية يعنى قانون القيمة أن العلاقات بين قيم السلع انما تجد تعبيرها فى العلاقات بين اثمان هذه السلع ، وان كان هذا لا يعنى انه يتعين فى كل حالة فردية أن يكون الثمن تعبيراً دقيقاً عن القيمة ، لكنه يوجد اتجاه أو ميل من الاثمان نحو التعبير عن القيمة . وهكذا يمكن تعريف عمل قانون القيمة بأنه اتجاه ثابت نحو توافق العلاقات بين اثمان السلع مع العلاقات بين قيم هذه السلع .

وبطبيعة الحال فان مجرد استخدام النقود فى اقتصاد ما لا يعنى بذاته أن قانون القيمة يعمل فى هذا الاقتصاد ، فقد تستخدم النقود ومع هذا تسيطر الدولة على وسائل الانتاج الاجتماعى وتحدد الاثمان عند مستويات مختلفة عن تلك التى تمليها قيم المنتجات وذلك وفقاً لسياسة محددة فى هذا الشأن . وبهذا لا يكون ابتعاد الاثمان عن القيمة مؤقناً أو عارضاً بل نتيجة لسياسة واعية ومقصودة .

ويرتبط الانتاج السلعى بقانون القيمة كما رأينا عند تعريف هذا القانون . ويكون الانتاج السلعى جزء من نظام الاقتصاد القومى ، كما قال لينين ، عندما يأتى الانتاج من وحدات انتاجية مستقلة تخصص كل منها فى انتاج انواع معينة من المنتجات وعندما يكون التبادل فى السوق ، أى شراء وبيع المنتجات التى تصبح فى هذه الحالة سلعا ، هو الوسيلة الضرورية لاشباع الحاجات الاجتماعية (١٣) . ويشترط اذن لوجود الانتاج السلعى توافر شروط ثلاثة : تخصص المنتجين فى انتاج سلع معينة ، وتميز المنتجين عن بعضهم واختصاص كل منهم بما ينتجه ، وأخيراً أن يتم الانتاج بقصد تبادل المنتجات فى السوق . واذا ما توافرت هذه الشروط الثلاثة تصبح المنتجات المعدة للبيع فى السوق سلعا ويصبح الانتاج انتاجاً سلعياً (١٤) .

(١٣) راجع

Dikhtjar (G.), *De la Nécessité de la Production marchande dans une Economie Socialiste* (Vopr. Ekon., No. 3, 1959), «l'U.R.S.S. et Les Pays de l'Est», No. 1, May 1960, p. 70.

(١٤) راجع

Political Economy of Socialism (Don Danemanis, ed.), Progress Publishers, Moscow, 1967, p. 129.

ومن المتفق عليه أن قانون القيمة يعمل في الاقتصاد الرأسمالي التنافسي وأن الانتاج في هذا الاقتصاد هو انتاج سلعى . أما في الاقتصاد الاشتراكي فإنه غالبا ما يرتبط موضوع عمل قانون القيمة في هذا الاقتصاد بموضوع العلاقة بين الثمن والقيمة . والاقوال الشائعة التى تتردد دائما في هذا الصدد هى أن القيمة إنما تكون الجوهر الاقتصادى للثمن ، وأن الائتمان إنما تؤسس على القيمة ، وأنه يتعين أن تعكس أشكال القيمة من ثمن ونفقة وغير هذا الى حد متزايد النفقات الاجتماعية الضرورية ، وأن نقطة البداية في تخطيط الدولة الاشتراكية لمستوى الائتمان هى قيمة السلع المنتجة . وإلى جانب هذه الاقوال كلها يقال أيضا أن الدولة الاشتراكية تستفيد من مزايا قانون القيمة بجعلها الائتمان تتباعد عن القيمة بطريقة مخططة ، وأن نسب الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي لا تؤسس على قانون القيمة ولكن على أساسى قوانين أخرى هى بالذات القانون الاقتصادى الأساسى للاشتراكية وقانون النمو المخطط والمتناسب للاقتصاد القومى . وتجد كل هذه الاقوال خلاصتها فيما يلى : ان قانون القيمة يعمل في الاقتصاد الاشتراكي ، لكنه لا ينظم الانتاج في هذا الاقتصاد (٦٥) .

ويلاحظ أنه لا يطلق في الدول الاشتراكية على العنصر الثالث من عناصر القيمة (ف) اسم فائض وذلك تجنباً لمعنى الاستغلال المرتبط بهذه التسمية ، وإنما يطلق عليه اسم الناتج الاجتماعى الصافى . وهكذا يعتبر العنصر (م) هو ما ينتجه العامل لنفسه ويأخذ شكل أجر في حين يعتبر العنصر (ف) ما ينتجه العامل للمجتمع ويأخذ شكل ناتج اجتماعى صافى . وترى غالبية الكتاب الاشتراكيين أنه من الممكن اعتبار (ث + م) مساوية للنفقات الأولية التى تشمل المواد الأولية ومقابل استهلاك الأصول الانتاجية والعائد على العمل من أجور ومكافآت وغيرها . وهكذا تصبح (ف) ، أى الناتج الاجتماعى الصافى ، على مستوى الاقتصاد القومى بأكمله مساوية للدخل القومى بعد خصم عوائد العمل .

أما بالنسبة الى الانتاج السلعى فان الكتاب الاشتراكيين يتفقون على أنه موجود في الاقتصاد الاشتراكي وذلك على عكس ما قرره ماركس وانجلز من اختلافه في هذا الاقتصاد . ويرجع السبب في هذا الى أن تاريخ الاشتراكية قد اتبع مسارا أكثر تعقيدا مما توقعه مؤسسها الماركسية . فمن ناحية أولى ظهر شكلان للملكية الاشتراكية أو الاجتماعية : ملكية الدولة والملكية الجماعية ، وقد أدى هذا الى نشأة ملكيات منفصلة وتبيز المنتجين عن بعضهم . ومن ناحية ثانية فان المشروعات الاشتراكية العاملة في نطاق ملكية الدولة نفسها تدار على أساس الاستقلال المالى ولها بعض الحقوق على أموال الانتاج التى عهدت اليها الدولة بها . وبهذا تكون هذه المشروعات وحدات انتاجية مستقلة الى حد ما . ومن ناحية ثالثة توجد ملكية فردية لمساحة محدودة من الارض بالنسبة الى أعضاء المزارع الجماعية . وتؤدى

هذه الاعتبارات كلها الى أن يأخذ ناتج العمل في الاقتصاد الاشتراكي شكل سلع وأن يكون جزء من الانتاج الاجتماعى الاشتراكي هو انتاج سلعى .
واهم اشكال هذا الانتاج السلعى هو المبادلات التى تتم ما بين قطاع الدولة والقطاع الجماعى ، وما بين المشروعات العاملة فى قطاع الدولة نفسه فى بعض الحالات ، وما بين القطاع الاشتراكي ككل والسكان بالنسبة الى السلع الاستهلاكية ، وأخيرا ما بين الدول فى نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية (٦٦) .

ثانيا - آراء المؤيدين لقانون القيمة :

دعا العدد الاكبر من الاقتصاديين الاشتراكيين الى وجوب تحديد الاثمان بالنسبة الى كافة السلع فى الاقتصاد الاشتراكي وفقا لقانون القيمة بحيث يكون ثمن السلعة هو التعبير الدقيق عن قيمتها ، أى عن كمية العمل الاجتماعى الضرورى الذى بذل فى انتاجها بعبارة أخرى . وهكذا تكون القيمة عند هؤلاء الكتاب هى القاعدة الثابتة والعاملة لتحديد الاثمان (٦٧) .

(٦٦) راجع

Zaostrovcev (P.), *La propriété socialiste et la notion de production marchande dans le socialisme* (Vopr. Ekon. No. 3, 1959), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 1, May 1960, p. 73; Dikhtjar, *De la nécessité...*, op. cit., pp. 70 - 71; Political..., op. cit., pp. 129 - 134; Zaostrovcev (P.) *Le développement futur de la production de marchandises en période d'édification générale du communisme* (Ekon. Nauki, No. 4, 1959), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. VIII, No. 4, 1967, pp. 836 - 838; O. Sik, *Les rapports marchands et monétaires socialistes et le nouveau système de gestion planifié* (Pol. Ekon., No. 4, 1965), la même revue, vol. VII, No. 2, 1966, pp. 34 - 342.

(٦٧) وقد قدم فريق آخر من الكتاب على رأسهم نوفوزيلوف وكانوا روفتش قاعدة موضوعية أخرى لتحديد الاثمان على أساسها تلخص فيها سماه كانتوروفتش « الاثمان المحددة موضوعيا »
والتي تعرف بأنها تلك التى تمكن من تحقيق نتائج معينة على أكفأ نحو ممكن . ويتوصل الى هذه الاثمان عن طريق تطبيق فن البرامج الخطية فى أعمال التخطيط القومى . راجع Nove, *The Soviet Economy*, op. cit., pp. 223, 275 - 276; Denis et Lavigne, *Le problème...*, op. cit., pp. 138 - 148.

وفى مواجهة النقد الذى تعرض له هذان الكاتبان من الاقتصاديين السوفييت التقليديين حاول نيبتشينوف الذى يتفق معهما فى رأى تقديم حل يوفق ما بين هذا الرأى وبين آراء التقليديين ويجعل نقطة البداية فى تحديد الثمن هى القيمة ، لكنها قيمة فى شكل « محول » وتتمثل فى النفقة الحقيقية لانتاج السلعة من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل . ويتوصل الى هذه القيمة بواسطة اضافة مقدار من النفقات فى مقابل استخدام رأس المال والارض الى النفقات الاولى التى يتطلبها انتاج السلعة ، أى رأس المال الثابت والمتغير (ث + م) . راجع

Nemchinov (V.) *Les contours essentiels d'un modèle de formation planifiée des prix* (Vopr. Ekon. No. 12, 1963), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 4, 1964, pp. 696 - 701; Nove, *The Soviet Economy*, op. cit., pp. 280 - 282; Denis et Lavigne, *Le problème...*, op. cit., pp. 179 - 183.

ويرى هؤلاء الاقتصاديون المؤيدون لقانون القيمة أنه لم يكن ممكنا في فترة الخطط الخمسية الاولى أن تتحدد الائتمان الا على أساس اعتبارات السياسة الاقتصادية وحدها لان الائتمان لم تعدو في هذه الفترة أن تكون أدوات فنية لتثبيت الاشتراكية وبناء القواعد الأساسية للاقتصاد القومي . وقد كان من الطبيعي إذن أن تختلف الائتمان عن القيمة وأن تتعد عنها ابتعادا كبيرا في بعض الاحيان . لكنه بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية وتم إعادة تعمير ما دمرته الحرب أصبح من الواجب أن تستخدم الائتمان كوسيلة لقياس قيم الأشياء وذلك حتى يمكن من خلال نظام الائتمان معرفة مدى ما يتكلفه انتاج هذه السلعة أو تلك من نفقات يتحملها الاقتصاد القومي . ومصادقا لهذه الحاجة فإن المهندسين والفنيين قد بدأوا في مطالبة الاقتصاديين باعطائهم ائمانا تتناسب مع القيمة والا فانهم لن يتمكنوا من معرفة ما اذا كان تجديد ما في عملية الانتاج فعلا أم لا وما اذا كان وجه ما من أوجه الاستثمار مبررا أم لا (٦٨) .

ويتفق الاقتصاديون المؤيدون لقانون القيمة بصفة عامة على وجوب السماح ببعض الاستثناءات من قاعدة تحديد الائتمان وفقا للقيمة في بعض الظروف الخاصة . والمثال المفضل لديهم في هذا الصدد هو أن تتحدد ائمان الفودكا عند مستوى أعلى من قيمتها في حين تتحدد ائمان ملابس الأطفال عند مستوى أدنى من قيمتها . لكن يتعين أن تكون هذه الاستثناءات محصورة النطاق وأن تكون قيمة السلع هي وحدها أساس تحديد ائمانها . كذلك يتفق هؤلاء الاقتصاديون على عدم الإقدام على تحديد ائمان أموال الانتاج على أساس قيمتها دفعة واحدة في الحال واستمرار ائمان هذه الاموال عند مستواها الحالي المنخفض لفترة مؤقتة وذلك لاسباب عملية تتلخص في عدم تعريض الهيكل العام للائتمان في الاقتصاد القومي لهذه شديدة مفاجئة .

وينتقد مؤيدو قانون القيمة نظام الائتمان الاشتراكي الحالي بسبب النتائج السيئة التي تترتب على ابتعاد ائمان السلع عن قيمتها ابتعادا كبيرا يتمثل كأوضح ما يكون في انخفاض مستوى ائمان أموال الانتاج وارتفاع مستوى ائمان أموال الاستهلاك بسبب ما هو متبع من تحقيق الجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي الصافي للمشروعات المنتجة للأموال الاولى عن طريق ائمان المشروعات المنتجة للأموال الأخيرة . وتتخلص هذه النتائج في عدم إمكان اعطاء تقدير حقيقي لمقدار هذا الجزء أو ذاك من أجزاء الدخل القومي ، وحرمان المخططين ومديري المشروعات من كل نظرة حقيقية وموضوعية عند تقدير نفقات الانتاج ونتائج نشاط المشروعات . وهكذا فإن تحديد الاجور عند مستوى

(٦٨) راجع

Kondrashev (D.), *Problèmes de prix, coûts et rentabilité* (Den'gi it Kred., No. 9, 1961), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 3, 1962, p. 104.

مرتفع نسبيا حتى تتناسب مع ائمان اموال الاستهلاك المرتفعة ، في نفس الوقت الذى تتحدد فيه ائمان الالات عند مستوى منخفض نتيجة عدم تضمين الجزء الاكبر من الناتج الاجتماعى الصافى الذى يتحقق بمناسبة انتاج هذه الالات في ائمانها من شأنه أن يجعل احلال آلات معينة محل العمال في عملية الانتاج عملية مربحة حتى ولو كان هذا اجراء غير اقتصادى بالمرّة وذلك بسبب انخفاض نفقات هذه الالات بالمقارنة بنفقات الاجور التى سيوفرها هذا الاحلال . وهكذا أيضا فانه تحدث في بعض الاحيان اخطاء في توجيه الانتاج عندما توجه المشروعات الى انتاج منتجات معينة يبدو من ائمانها انه من المفيد انتاجها وذلك على خلاف واقع الحال . أيضا فان الائمان بابتعادها عن القيمة تصبح عاجزة عن أن تقدم الى المشروع المعلومات الصحيحة فيما يتعلق بما يحسن انتاجه أو بجودة الانتاج المطلوبة أو بالحدود العليا لنفقات الانتاج الاجتماعية الضرورية أو بكيفية استخدام الاصول الانتاجية أكفأ استخدام ممكن .

والنتيجة العملية التى يهدف اليها مؤيدو قانون القيمة هى رفع ائمان اموال الانتاج عن طريق تضمين الناتج الاجتماعى الصافى للمشروعات المنتجة لهذه الاموال في ائمانها وليس في ائمان اموال الاستهلاك ، وبهذا تحول الى الدولة موارد مالية اكبر من هذه الاثمان في شكل اقتطاع من الارباح وضريبة على رقم الاعمال أو مقابل استخدام رأس مال المشروع . وبطبيعة الحال فان الموارد المالية التى ستحصل عليها الدولة من ائمان اموال الاستهلاك ستقل تبعاً لذلك ، وسيكون السبب في هذا هو ارتفاع نفقات المشروعات المنتجة لهذه الاموال نتيجة لارتفاع مستوى ائمان اموال الانتاج التى تستخدمها في نفس الوقت الذى لا يتغير فيه مستوى ائمان اموال الاستهلاك . وستكون نتيجة كل هذا ان تعكس ائمان كافة السلع ، سواء كانت انتاجية أم استهلاكية ، النفقات الاجتماعية الضرورية التى بذلت في انتاجها وأن يحكم قانون القيمة تبادل المنتجات في الاقتصاد القومى (٦٩) .

لكنه اذا كان الكتاب المؤيدون لقانون القيمة يتفقون على أن تعبر الاثمان عن القيمة ، أى عن مقدار العمل اللازم اجتماعيا لانتاج مختلف السلع ، فانهم يختلفون فيما يتعلق بكيفية حساب هذه القيمة ، أى كيفية قياس العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة . ومن الممكن التمييز بين ثلاثة آراء في هذا الصدد تبدأ كلها من صيغة ماركس في القيمة السابق الاشارة اليها ومقتضاها ان القيمة = رأس المال الثابت (ث) + رأس المال المتغير (م) + الناتج الاجتماعى الصافى (ف) .

وفي حين يتفق الجميع على كيفية حساب النفقات الاولى التى تدخل في تكوين ثمن السلعة من رأس مال ثابت (مقابل الاستهلاك + المواد الاولى

(٦٩) راجع

Nove, *The Soviet Economy*, op. cit., pp. 221 - 222; Kondrashev, *Le problème...*, op. cit., p. 99; M. Lavigne, *Note*, «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», vol. VIII, No. 13, 1967, p. 657.

والموسطة) ورأس مال متغير (مقدار الأجور) فإنهم يختلفون بالنسبة إلى مقدار الناتج الاجتماعي الصافي الذي يتعين أن يتضمنه ثمن كل سلعة. وإذا كان من المسلم به أن هذا الناتج إنما يتكون على نطاق الاقتصاد القومي بأكمله من الربح والضريبة على رقم الأعمال فإن هناك اختلافا حول كيفية تحديد نصيب كل سلعة مفردة من هذا الناتج الكلي والذي يتعين أن تضاف إلى النفقات الأولية للسلعة (ث + م) حتى يمكن التوصل إلى قيمتها وبالتالي إلى ثمنها.

ويحدد الرأي الأول، ويحمل لواءه ستروميلين وكرونرود، الناتج الاجتماعي الصافي الخاص بكل سلعة عن طريق تقسيم الناتج الاجتماعي الصافي الكلي الذي يحققه الاقتصاد القوي ككل على مختلف السلع بنسبة ما تحتويه كل سلعة من رأس مال متغير، أي بحسب مقدار نفقة العمل الذي تتضمنه السلعة والذي يأخذ شكل أجور، وذلك باعتبار أن العمل الحى هو مصدر كل القيم، وهكذا يتحدد الناتج الاجتماعي للسلعة وفقا لهذا الرأي على أساس «نفقة العمل» للسلعة.

أما الرأي الثانى، ومن أنصاره فاج واتلس وما ليشيف وسوبول، فىرى تحديد نصيب السلعة من الناتج الاجتماعي الصافي الكلي بتقسيم هذا الناتج على مختلف السلع كل بنسبة ما تحتويه من رأس مال ثابت ومتداول وليس بنسبة رأس المال المتغير وحده وذلك باعتبار أن هذه الطريقة هى الوحيدة التى تضمن كفاءة استخدام الأصول الانتاجية للمشروع. وبهذا يتحدد الناتج الاجتماعي الصافي للسلعة وفقا لهذا الرأي على أساس «ثمن الإنتاج» للسلعة.

وأخيرا يذهب الرأي الثالث، ومن أنصاره كوندراتشيف وباتشورين، إلى تحديد الناتج الاجتماعي الصافي لسلعة كنسبة معينة يقررها المخططون من النفقات الأولية لانتاجها والتى تتحدد بمتوسط نفقات رأس المال الثابت بالإضافة إلى رأس المال المتغير اللازمة لانتاج السلعة فى كافة المشروعات العاملة فى الفرع الانتاجى الذى ينتج السلعة محل البحث. وهكذا يتحدد الناتج الاجتماعي الصافي للسلعة وفقا لهذا الرأي على أساس «النفقة المتوسطة».

ويلاحظ أن هذا الرأي الأخير يكاد لا يختلف عن الأسلوب المتبع فعلا فى تحديد الأثمان ولا يمكن اعتبار أنصاره من مؤيدى قانون القيمة بنفس الدرجة التى يعتبر بها كذلك أنصار الرايين الأولين. ويعتقد أنصار هذا الرأي أن التعديلات الكبرى التى يتعين أن يتحملها الهيكل الحالى للأثمان إذا ما أخذ بأحد الرايين الأولين كقيلة وحدها باستبعادها (٧٠).

(٧٠) راجع فى هذه الآراء كلها

Bettelheim, *La transition...*, op. cit., pp. 205 - 219; S. Ganczer, *Price Calculation and the Analysis of Proportions within the National Economy*, Acta Economica, Akadémiai Kiado, Budapest, vol. 1, No. 1 - 2, 1966, p. 56. Nove, *The Soviet Economy*, op.=

ثالثا: آراء المعارضين لقانون القيمة :

أنكر بعض الكتاب الاشتراكيين ، وأهمهم أوستروفيتيانوف وتوريتسكى وماينزبرج ، ضرورة تقريب الثمن من القيمة ، وعارضوا الدعوة الى تحديد الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى وفقا لقانون القيمة، وذهبوا الى أنه لا مكان لقانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط ، وأيدوا نتيجة لكل هذا نظام الأثمان المطبق فعلا فى الاقتصاد القومى سواء تعلق الأمر بتكوين الأثمان أم بسياستها .

والمواقع أن هؤلاء الكتاب لا ينكرون وجوب الاهتداء بقواعد موضوعية معينة فى تحديد الأثمان ، لكنهم يفضلون ترك مجال واسع من الحرية والبرونة أمام المخططين وهم بصدد تكوين الأثمان وذلك حتى يتمكنوا من استخدامها بنجاح كأداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المخططة فيها يتعلق بنمو الاقتصاد القومى واتجاهات هذا النمو المخططة على وجه الخصوص . أما التمسك بقاعدة جامدة كأساس لتحديد الأثمان ، حتى ولو كانت هذه القاعدة هى القيمة ، فمن شأنه تقييد حرية المخططين وحرمانهم من استخدام أدوات هامة من أدوات السياسة الاقتصادية على النحو الذى تقتضيه احتياجات تنمية الاقتصاد القومى .

ويعتقد هؤلاء الكتاب أن استناد مؤيدى قانون القيمة لنظرية القيمة لماركس فى سبيل تأييد آرائهم بالنسبة الى تحديد اثمان السلع فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس قيمها هو استناد غير سليم لأن هذه النظرية انما تتعلق أساسا باقتصاد رأسمالى تنافسى تتكفل فيه قوى السوق عن طريق الأثمان باقامة نوع ما من التوازن فى الاقتصاد القومى . أما فى الاقتصاد الاشتراكى فان الاقتصاد القومى يدار على أساس التخطيط ويتولى المخططون بأنفسهم مستخدمين أدوات فنية معينة تحقيق التوازن المطلوب فيه . وفى مثل هذا الاقتصاد لا يسمح للأثمان بأن تؤثر فى الاتجاهات المخططة للاقتصاد . وهكذا فان ما يحدد توزيع الموارد المادية وقوة العمل على مختلف المشروعات الفردية والفروع الانتاجية ليس هو الطلب على عوامل الانتاج أو اربحية انتاج هذه السلعة أو تلك وانما تحكم هذا التوزيع الخطة الاقتصادية بما تقرره من أولويات محددة على نحو يضمن تحقيق أهداف

= cit., p. 274; Denis et Lavigne, *Le problème...*, op. cit., pp. 121, 137, 148 - 161; Bachurin (A.), *La revision des prix de gros et quelques problèmes théoriques* (Plan. Khoz., No. 1, 1962), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 1. 1963, pp. 91-94; Zukov (V.), *Principes de planification de la rentabilité sectorielle* (Plan Khoz. No. 12, 1962), la même revue, No. 4, 1963, p. 636; Pervusin (S.), *La Loi de la valeur et le prix en économie socialiste* (Plan Khoz. No. 7, 1961), la même revue, No. 3, 1962, pp. 105 - 108; Kondrashev, *Problèmes...*, op. cit., pp. 104 - 105

الانتاج المقررة فيها . وتقدم الصناعة الثقيلة مثالا واقعيا على هذا ، اذ نمت هذه الصناعة في الدول الاشتراكية دون مراعاة لاي معيار للأرباحية ، وما ذلك الا لضرورتها كأساس لا غنى عنه للانطلاق الملاحق في الانتاج الصناعى .

ويتيح ترك الحرية امام المخططين في تكوين الأثمان استخدام الفارق الذى قد يوجد ما بين الثمن والقيمة لصالح تنمية القوى الانتاجية للمجتمع الاشتراكي على نحو سليم . ذلك أن الغاية التى يتعين على الاقتصاد تحقيقها لا تتحصل فقط في زيادة مقدار الانتاج وانما أيضا في التوسع في ادخال فنون الانتاج الحديثة في عملية الانتاج وذلك باستخدام أحدث الآلات والتجهيزات الفنية في هذه العملية . ويتطلب تحقيق هذه الغاية تحديد أثمان هذه الآلات والتجهيزات عند مستوى منخفض ويقل عن قيمتها ، أى مقدار العمل الاجتماعى الضرورى الذى بذل في انتاجها ، وذلك لتشجيع مختلف المشروعات على استخدامها نظرا لانخفاض تكلفتها . اما في حالة تحديد هذه الأثمان على اساس قانون القيمة كما يدعو الى هذا مؤيدو القانون فانه يرفع من أثمانها ويهدد بالتالى بابقاء فنون الانتاج المتخلفة في الاقتصاد القومى لمدة طويلة وبعدم تحقيق النمو السريع للاقتصاد على اساس أكثر فنون الانتاج تقدما وتطورا . اما اثمان أموال الاستهلاك فانها تختلف في طبيعتها عن أثمان أموال الانتاج ولا يوجد مانع من تحديدها بصفة عامة عند مستوى قريب من قيمتها (٧١) .

رابعا : عقم الجدل حول قانون القيمة :

ان الملاحظ أن الجدل بين الكتاب الاشتراكيين حول قانون القيمة والأثمان قد تركز حول كيفية تحديد الأثمان بواسطة سلطات التخطيط ، أى بقرارات المخططين . وقد قدم مؤيدو القانون قاعدة موضوعية ثابتة ، هى القيمة ، ذات تطبيقات متعددة ونادوا بتحديد الأثمان على أساسها ، في حين ذهب معارضوا القانون الى وجوب ترك المخططين أحرارا في تحديد الأثمان وفقا لمقتضيات السياسة الاقتصادية وعلى النحو الذى يحقق الأهداف التى تقررها الخطة . الا أن الجميع متفقون ، سواء كانوا من مؤيدى قانون القيمة أم من معارضيه ، على أن يكون تحديد الأثمان بواسطة قرارات المخططين وليس وفقا لقوى العرض والطلب في السوق .

لكن الكتاب المشتركين في هذا الجدل لم يتنبهوا الى أن وضع المشكلة

(٧١) راجع في هذا

Tureckij (S.), *Le problème des prix pour la production de l'industrie lourde* (Financy S.S.S.R. No. 4, 1960), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est» No. 2, 1961, pp. 95 - 97; Denis et Lavigne, *Le problème...*, op. cit., pp. 170 - 171; Nove, *The Soviet Economy*, op. cit., pp. 222 - 223; Kondrashev, *Le problème...*, op. cit., p. 99.

بهذه الصورة انها يلائم حالة اقتصاد اشتراكى يجتاز مراحل تنميته السريعة . وفى مثل هذه الحالة يكون رأى معارضى قانون القيمة هو الأصوب بلا شك . وهذا هو ما أثبتته التجربة التاريخية للاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى . أما فى المرحلة الحالية التى تجتازها الإقتصاديات الاشتراكية المتقدمة فانه لا يمكن وضع المشكلة بنفس هذه الصورة . ان مشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم لا تحل بمناقشة أساس تحديد القيمة بواسطة قرارات المخططين ، بل بمناقشة ضرورة هذا التحديد أصلا . وبعبارة أخرى فان السؤال الذى حاول الجدل حول قانون القيمة أن يجيب عليه كان يتعلق بكيفية تحديد الأثمان فى ظل اقتصاد التخطيط ، أما التساؤل الحقيقى الذى تستدعى مشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم وضعه فانه يتعلق بالمفاضلة بين اقتصاد التخطيط نفسه وبين اقتصاد السوق كأساس لتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع على مختلف الاستعمالات الممكنة . ومن هنا كان عقم الجدل حول قانون القيمة .

باب ختامى

مشكلة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم :

اقتصاد التخطيط أم اقتصاد السوق ؟

اقتصاد التخطيط واقتصاد السوق :

مشكلة توزيع الموارد : يواجه الاقتصاد القومى لكل مجتمع ايا كانت الاسس التى يقوم عليها هذا الاقتصاد ، أى سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا ، وأيا كانت درجة تطوره ، أى سواء كان متخلفا أم متقدما ، يواجه مشكلة جوهرية تتمثل فى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من عمل ورأس مال وموارد طبيعية ما بين مختلف الاستعمالات الممكنة على أحسن وجه ممكن ، أى توزيعا فعلا بعبارة أخرى .

ويعرف التوزيع الفعال للموارد بأنه حالة لا يمكن فيها زيادة الانتاج من منتج ما دون انقاص الانتاج من منتج آخر ، بشرط أن تتفق السلع والخدمات المنتجة مع صورة الطلب النهائى للجماعة . ويتعبّر آخر فان التوزيع الفعال للموارد يعنى اختيار أقل طرق الانتاج تكلفة لانتاج المنتجات التى ترغب فيها الجماعة . ويعنى التوزيع الفعال للموارد أن يتناسب توزيع العمل ورأس المال على مختلف فروع الانتاج فى الاقتصاد القومى مع درجة شدة حاجة المجتمع لمنتجات هذه الفروع . ولا يغير من الأمر شيئا أن يعبر عن الطلب النهائى للجماعة مجموعة معينة من المختصين ، وهنا نكون أمام تفضيلات المخططين ، أو أن يعبر أفراد الجماعة أنفسهم بطريقة مباشرة عن هذا الطلب النهائى ، وهنا نكون أمام تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك .

وهناك نظامان يمكن على أساسهما حل مشكلة توزيع الموارد المشار إليها : الأول هو التوزيع الكمي للموارد ، والثاني هو التوزيع الثمني ، نسبة إلى الثمن ، لهذه الموارد . ويوجد النظام الأول في ظل اقتصاد التخطيط ، كما أن الثاني يوجد في ظل اقتصاد السوق .

حل المشكلة في اقتصاد التخطيط : تختص السلطات السياسية العليا في اقتصاد التخطيط بتحديد أهداف الإنتاج الرئيسية للاقتصاد القومي . ويتولى المخططون في ضوء هذه الأهداف الرئيسية وضع الخطة الاقتصادية التي تحدد أهداف الإنتاج التي يتعين على الوحدات العاملة في مختلف الفروع الإنتاجية تحقيقها في صورة كمية والتي توزع على هذه الوحدات الموارد المادية التي تحتاجها لتحقيق أهداف الإنتاج تلك في صورة كمية أيضا . ويفترض أن تعبر تفضيلات المخططين هذه ، والمستندة إلى توجيهات السلطات السياسية العليا في الدولة ، عن رغبات الجماعة بأكملها .

وفي اقتصاد التخطيط توجد ائتمان للمنتجات ، لكنها لا تقوم بدور الموجه لقرارات الإنتاج . وهذه الائتمان لا تتكون وفقا لقوى العرض والطلب في السوق بل بواسطة قرارات المخططين ، وهي لا تعبر عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الإنتاج في الاقتصاد القومي ، بل عن مقتضيات السياسة الاقتصادية التي يقررها أولئك المخططون . وفي حين يمكن أن يكون للطلب مرونة بالنسبة إلى الثمن ، وذلك في حالة حرية الاستهلاك ، فإنه لا يمكن أن يكون للعرض مثل هذه المرونة وذلك لأن الكميات المعروضة إنما تتحدد سلفا على أساس الخطة دون أن يكون للائتمان دور في هذا الشأن .

والخلاصة هي أن الائتمان في اقتصاد التخطيط إنما تتكون بواسطة قرارات المخططين ، وأنها لا تقوم بدور الموجه لقرارات الإنتاج ، وأنه يتم توزيع الموارد في هذا الاقتصاد توزيعا كميا على النحو الذي يحقق أهداف الإنتاج الكمية بدورها التي تحددها تفضيلات المخططين وتتضمنها الخطة الاقتصادية . وبهذا الشكل تحل مشكلة توزيع الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة في ظل اقتصاد التخطيط .

حل المشكلة في اقتصاد السوق : يتميز اقتصاد السوق بصفة أساسية بسيادة المستهلك (٧٢) ، وهكذا يتولى المستهلكون بأنفسهم في هذا الاقتصاد

(٧٢) وهناك فارق كبير ، أوضحه أوسكار لانجه ، بين تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك وبين حرية اختيار المستهلكين . نحرية الاختيار إنما تعني حرية المستهلكين في توزيع دخولهم ما بين مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية الموضوعة تحت تصرفهم . أما تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك فإنها تعني أن يوجه الإنتاج وأن تتخذ قرارات المنتجين على أساس اختيارات المستهلكين . وهكذا فإنه من المتصور أن توجد حرية الاختيار دون أن توجد تفضيلات المستهلكين وذلك في كل حالة يسمح فيها للمستهلكين باتفاق دخولهم كيفما يشاءون ووفقا لائتمان محددة ولكن دون أن يكون هناك أي تأثير لطلبهم على قرارات الإنتاج ، تلك القرارات التي تتخذها السلطات العليا في الدولة وحدها . راجع Lange, On the Economic... op. cit., pp. 95 - 96 وراجع أيضا Bergson, Socialist, op. cit., p. 423

توجيه مجرى الانتاج فى المجتمع وفقا لتفضيلاتهم او اختياراتهم وذلك عن طريق الاثمان . والهدف النهائى للمستهلكين هو الوصول الى اقصى اشباع ممكن من دخولهم ، وهم يوزعون هذه الدخول على المنتجات الاستهلاكية على النحو الذى يحقق هذا الهدف متبعين قاعدة تساوى المنافع الحدية لاتفاقهم على مختلف السلع والخدمات . اما المنتجون فهدفهم النهائى هو تعظيم ارباحهم التى يحصلون عليها نتيجة قيامهم بعملية الانتاج متبعين قاعدة تعادل الايراد الحدى مع النفقة الحدية ، وهم لا يستطيعون تحقيق هذا الهدف الا عن طريق انتاج المنتجات التى يطلبها المستهلكون .

ولكل منتج من المنتجات الاستهلاكية سواء كان سلعة ام خدمة سوقا يلتقى فيها طالبوا السلعة مع عارضيه ، ويتكون نتيجة هذا التلاقى ثمن للسلعة او الخدمة يعبر عن قيمتها فى السوق . وكذلك الحال تماما بالنسبة الى كل عامل من عوامل الانتاج سواء كان عمالا ام رأسمال ام مورد طبيعى . ويتحدد الثمن فى السوق عند مستوى معين ، هو المستوى الذى يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من السلعة او الخدمة الاستهلاكية او من عامل الانتاج .

وتتلخص الطريقة التى تقوم بها الاثمان بتوجيه قرارات الانتاج فى اقتصاد السوق وفقا لتفضيلات المستهلكين فيما يلى : يعبر المستهلكون ، مدفوعين بهدفهم فى تعظيم اشباعهم ، عن رغبتهم فى الحصول على سلعة استهلاكية معينة وذلك بعرضهم ثمنها لهذه السلعة فى السوق ، أى يطلبها طلبا فعليا بعبارة أخرى . وبملاحظة هذا الثمن يقوم المنتجون مدفوعين بدورهم بهدفهم فى تعظيم ارباحهم بالتعبير عن رغبتهم فى الحصول على مختلف عوامل الانتاج التى يمكن بواسطتها انتاج هذه السلعة وذلك بعرضهم ثمنها لهذه العوامل فى السوق ، أى يطلبها طلبا فعليا ايضا . وهم يحصلون على هذه العوامل فعلا من اصحابها وينتجون منها السلعة التى يطلبها المستهلكون . ويستمر المنتجون فى انتاج هذه السلعة طالما أن الثمن الذى يدفعه المستهلكون فيها يمكنهم من تغطية النفقات التى يتحملونها فى سبيل انتاجها ، وهذه النفقات هى اثمان عوامل الانتاج المشار اليها التى يدفعها هؤلاء المنتجون . ويتمثل الربح الذى يحققه هؤلاء المنتجون فى الفرق بين ثمن البيع للسلعة ونفقة انتاجها . ويتأثر هذا الربح بالتغيرات التى تطرأ على ثمن السلعة من جهة وعلى نفقات الانتاج ، أى ثمن عوامل الانتاج ، من جهة أخرى . واذا حدث أن زاد الطلب ، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، على هذه السلعة فسيرتفع ثمنها وسيتمكن منتجوها بالتالى من الحصول على المزيد من الارباح تدفعهم الى زيادة انتاجهم منها . وهم يتوصلون الى هذا عن طريق دفع اثمان أعلى لاصحاب عوامل الانتاج المشتركة فى انتاجها مما يمكنهم من الحصول على المزيد من هذه العوامل . وابعكس صحيح تماما فى حالة انخفاض الطلب على السلعة . وما ينطبق على السلعة الاستهلاكية محل البحث ينطبق على كافة السلع والخدمات الاستهلاكية الاخرى . وبهذه الطريقة توجه الاثمان التى يعرضها المستهلكون

قرارات المنتجين في اقتصاد السوق ويمثل الانتاج لتفضيلات هؤلاء المستهلكين .

ويلاحظ من الطريقة التي يوجه بها الانتاج في اقتصاد السوق ان المنتجين انما يستخدمون عوامل الانتاج في الواجهة التي تحقق لهم ربحا ، اى التي تهتم لتفضيلات المستهلكين كما تعبر عنها اثمان المنتجات الاستهلاكية . كما يلاحظ ان هذه الائتمان هي التي تتحدد على اساسها في نهاية الامر اثمان عوامل الانتاج المشار اليها . فهذه العوامل لا قيمة او ثمن لها الا بالقدر الذى تصلح فيه لاشباع سلعة او خدمة استهلاكية لها قيمة او ثمن معين . وهكذا يتم توزيع عوامل الانتاج ، او الموارد الاقتصادية بعبارة اخرى ، على مختلف الاستعمالات الممكنة في اقتصاد السوق على اساس الائتمان : اثمان عوامل الانتاج التي تتحدد وفقا لاثمان المنتجات الاستهلاكية . وهذا هو المقصود بالتوزيع الثمنى للموارد في اقتصاد السوق .

وجدير بالذكر ان الثمن الذى يتكون في السوق لسلعة او خدمة استهلاكية انما يتكون نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب الخاصين بها . وهكذا فان الثمن لا يعبر عن مدى قدرة هذه السلعة او الخدمة على اشباع الحاجة اليها فقط ، اى عن طلبها ، بل انه يعكس ايضا الدرجة التي يتوافر بها في السوق ، اى عرضها . وبهذا تعبر اثمان المنتجات الاستهلاكية عن ندرة هذه المنتجات بالنسبة الى الطلب عليها ، او عن علاقات الندرة النسبية الخاصة بها بعبارة اخرى . وبالمثل فان الثمن الذى يتكون في السوق لعامل ما من عوامل الانتاج نتيجة لتلاقى قوى الطلب والعرض الخاصة به لا يعبر فحسب عن مدى صلاحية هذا العامل لانتاج سلعة او خدمة استهلاكية معينة لها ثمن في السوق ، اى عن طلبه ، بل انه يعكس ايضا الدرجة التي يتوافر بها هذا العامل في الاقتصاد القومى اى عرضه . وبهذا تعبر اثمان عوامل الانتاج عن ندرة هذه العوامل بالنسبة الى الطلب عليها والذى يتحدد على اساس الطلب الاستهلاكى على السلع والخدمات التي تصلح هذه العوامل لانتاجها ، او عن علاقات الندرة النسبية الخاصة بهذه العوامل بعبارة اخرى . وهذا المقصود بتعبير الائتمان عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج في اقتصاد السوق .

والخلاصة هي ان الائتمان في اقتصاد السوق انما تتكون وفقا لقوى العرض والطلب ، وانها تقوم بدور الوجه لقرارات الانتاج ، وانه يتم توزيع الموارد في هذا الاقتصاد توزيعا ثمنيا على النحو الذى يكفل انتاج المنتجات التي تحددتها تقضىيلات المستهلكين . هكذا تحل مشكلة توزيع الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة في اقتصاد السوق .

المفاضلة بين اقتصاد التخطيط واقتصاد السوق : ان الاوضاع المادية والظروف الموضوعية التي يمر بها المجتمع في فترة تاريخية معينة هي وحدها التي تحدد كيفية تسيير الحياة الاقتصادية لهذا المجتمع وما اذا كان اقتصاد

التخطيط أم على العكس اقتصاد السوق هو الانسب في هذا المجال . وهكذا فإنه لا يمكن المفاضلة بين هذين النوعين من الاقتصاد بصفة مجردة أو على أساس أخلاقي أيا كان بل لابد من النظرة التاريخية الموضوعية حتى يمكن التوصل الى الحل العلمى الصحيح لهذه المسألة . والواقع أنه لا يمكن اختيار حلول مشكلات المجتمع بالتحقيق في عالم من الفراغ والتجريدات والعموميات بل ان الحلول الصحيحة هى وحدها التى توضع بالنظر الى الاوضاع المادية لهذا المجتمع والظروف الموضوعية التى يمر بها والتى تتغير حتما من وقت لآخر طبقا لحركة التاريخ . وهكذا يتعين الا يخضع الحكم على افضلية اقتصاد التخطيط أم اقتصاد السوق لاية اعتبارات اخلاقية أو قيم موضوعية سلفا ، وانما فقط للاوضاع المادية والظروف الموضوعية التى يمر بها هذا المجتمع والتى تتغير حتما من فترة تاريخية الى أخرى . وفى الحقيقة فان اقتصاد التخطيط ضرورى في ظل أوضاع معينة لا يمكن معها اتباع اقتصاد السوق ، واذا لم تتحقق هذه الاوضاع يصبح اقتصاد السوق حتميا .

ضرورة اقتصاد التخطيط :

يعد اقتصاد التخطيط ضروريا في كل حالة يستهدف فيها المجتمع تحقيق غاية واحدة كبرى ومحددة تماما تتضائل الى جانبها رغبات المستهلكين أو تفضيلاتهم . ففى مثل هذه الحالة تعتمد السلطات المركزية في الدولة الى تركيز طاقات الاقتصاد القومى كلها من اجل تحقيق الغاية الكبرى المحددة وتقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية ، كلها أو الجزء المؤثر منها ، توزيعا كيبا بواسطة قرارات مركزية ولا تترك مهمة هذا التوزيع الى الاثنان في اقتصاد السوق . ويمكن التمييز بين حالتين يكون فيهما اقتصاد التخطيط ضروريا : حالة الحرب ، وحالة التنمية السريعة .

أولا - حالة الحرب : ان الهدف الاكبر للمجتمع في حالة الحرب هو الانتصار ، أى كسب الحرب . ويحتم هذا الهدف اتباع التخطيط وليس اقتصاد السوق . ذلك ان اقتصاد التخطيط هو الذى يمكن من توجيه الموارد الاقتصادية الاساسية توجيها كيبا بقرارات مركزية تتخذها الحكومة الى فروع انتاجية محددة هى بالذات فروع الانتاج الحربى . وتعطى هذه الفروع الاولوية المطلقة في الحصول على ما يلزمها من الموارد قبل غيرها من الفروع الانتاجية . وهكذا يضخى بتفضيلات المستهلكين في كل حالة يمكن أن تتعارض فيها هذه التفضيلات مع الغاية الكبرى الوحيدة وهى كسب الحرب ، وتوزع السلع الاستهلاكية المتاحة على السكان عن طريق التقنين . ولا يتقصر الامر على الموارد الاقتصادية المادية وحدها بل ان الحكومة تتخذ قرارات مركزية أيضا فيما يتعلق بتوجيه قوة العمل في المجتمع الى الجهود الحربى ، وبهذا يضخى أيضا بحرية اختيار مجال العمل في كل حالة تتعارض فيها هذه الحرية مع هدف المجتمع الكبير .

وعلى الرغم من أنه من الممكن من الناحية النظرية اتباع اقتصاد السوق مع ما يميزه من ائتمان في حالة الحرب دون اللجوء الى التوزيع الكمي المركزي للموارد أو الى التقنين وذلك بتوجيه جزء كاف من الدخل القومي من يد المستهلكين الى يد الحكومة مما يمكنها من منافستهم بنجاح في الحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لفروع الانتاج الحربى فانه لم توجد من الناحية العملية حكومة واحدة اعتمدت على اقتصاد السوق وحده في حالة الحرب بل انها جميعا اتجهت الى اعطاء اولويات مطلقة بقرارات مركزية للانتاج الحربى ، وبالتالي فقدت الائتمان وظيفتها الاساسية في اقتصاد السوق كموزع للموارد الاقتصادية في حدود هذه الاولويات ، كما لجأت الى توزيع السلع الاستهلاكية المحدودة الكمية بواسطة التقنين ولم تترك توزيعها لقوى العرض والطلب في السوق . وهكذا اتبعت بريطانيا تخطيطا مركزيا خلال الحرب العالمية الثانية اعطت بمقتضاه للصناعات والخدمات الحربية اولوية مطلقة في الحصول على الموارد التى تحتاجها . وفى الولايات المتحدة اتبع التخطيط المركزى على نطاق واسع في قطاع الصناعة وحددت أهداف كمية لانتاج الطائرات والذخائر ووزعت الموارد التى تحتاجها الفروع الحربية توزيعا كميا أيضا . أما فى ألمانيا فقد بلغ التخطيط المركزى خلال الحرب حدا أكبر بكثير مما بلغه فى بريطانيا أو الولايات المتحدة .

ويرجع السبب فى ضرورة اقتصاد التخطيط فى حالة الحرب وعدم امكان ترك مهمة تغيير وجه الانتاج فى الاقتصاد القومى تغييرا جذريا على النحو الذى تقتضيه الحرب الى قوى السوق الى عجز هذه القوى عن اعطاء النتائج المطلوبة فى مثل الوقت القصير الذى يتحتم فيه اجراء التغييرات المشار اليها . فضلا عن هذا فانه من الاهمية بمكان أن تتأكد السلطات العليا تماما من أن النشاط الاقتصادى القومى يسير فى الاتجاه الذى يدعم الجبهة الحربية وأن تضمن عدم حدوث مفاجآت تعرقل من انتاج الموارد والتجهيزات الحربية الضرورية . ولا يمكن التوصل الى ذلك التأكد وهذا الضمان الا اذا كانت هذه السلطات نفسها هى التى تقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية على الفروع المتصلة بالانتاج الحربى .

ويضاف الى هذا أن الاعتماد على اقتصاد السوق فى حالة الحرب من شأنه احداث تضخم خطير نتيجة تقدم الحكومة لشراء الموارد التى يحتاجها المجهود الحربى فى السوق ورغبتها فى الحصول عليها بالاولوية المطلقة وبكل تأكيد ممكن مما يدفعها الى عرض أعلى الائتمان فى مقابل هذه الموارد . وهكذا يكون التضخم الشديد هو الوسيلة الوحيدة لضغط الاستهلاك لصالح الانتاج الحربى . ولا ريب أن مثل هذا التضخم مع ندرة المنتجات الاستهلاكية المتاحة من شأنه حرمان كافة الطبقات محدودة الدخل من اشباع حاجاتها الاساسية مما يهدد تضامن المجتمع نفسه وسلامته الداخلية ويجعل كسب الحرب ، بالتالى ، أمرا مستحيلا . ومن هذا كله نتبين أن الظروف الموضوعية هى التى تجعل اقتصاد التخطيط ، وليس اقتصاد السوق ، هو وحده الذى يجب اتباعه فى حالة الحرب .

ثانيا - حالة التنمية السريعة : تحتم التنمية السريعة للاقتصاد القومى كفاية محددة بدورها اتباع اقتصاد التخطيط وليس اقتصاد السوق . ويتحصل هدف التنمية السريعة فى غالبية البلاد المتخلفة فى التصنيع السريع . وابتاع اقتصاد التخطيط تتمكن السلطات العليا فى الدولة من تركيز كافة الموارد الاقتصادية للمجتمع فى يدها وتوجيهها بطريقة مركزية الى عدد من الفروع الانتاجية والمشروعات الكبرى التى تتمتع بأولويات مطلقة نظرا لاهميتها الحيوية فى ارساء قواعد القطاع الصناعى وتدعيمها باستمرار . وبهذه الطريقة يمكن تجنب تشتيت الموارد الاقتصادية المحدودة التى يملكها المجتمع ما بين أهداف عديدة وما يترتب على هذا من استحالة تحقيق الهدف الكبير للمجتمع وهو التصنيع السريع . وفى ظل هذه الاوضاع لا يكون هنالك محل كى توجه تفضيلات المستهلكين لقرارات الانتاج فى الاقتصاد القومى ، بل ان أقصى ما يمكن تركه لهؤلاء المستهلكين هو حرية الاختيار ، اى حرية توزيع دخولهم على المنتجات الاستهلاكية التى تقرر السلطات المركزية انتاجها . ونهذا كله فقد كان مع اوسكار لانجه كل الحق فى وصف اقتصاد التخطيط فى الدول الاشتراكية فى فترات تنميتها السريعة بأنه « حالة خاصة من اقتصاد الحرب » (٧٢) .

ولا يمكن اتباع اقتصاد السوق مع ما يميزه من اثنان لتحقيق هذه الغاية . ذلك ان هذه الاثنان انما تعبر عن علاقات الندرة النسبية الموجودة فى الاقتصاد القومى وهو فى حالة تخلف ، فى حين انه من المستحيل تحقيق الهدف المطلوب الا باحداث تغيرات هيكلية اساسية فى هذا الاقتصاد القومى يترتب عليها تغييرات كبرى فى علاقات الندرة النسبية هذه نفسها . ولهذا فانه لا يمكن اعتبار اثنان السوق وعلاقات الندرة النسبية الموجودة فى الاقتصاد المتخلف هى الموجة السليم لقرارات الانتاج فى هذا الاقتصاد التى تهدف بالذات الى انتقاله من حالة التخلف التى يعانىها ونقله الى حالة التقدم الاقتصادى بها تتميز به من علاقات ندرة نسبية مغايرة تماما لتلك التى كانت سائدة فى الاقتصاد القومى قبل ان يتقدم .

والواقع ان الاقتصاد المتخلف هو اقتصاد بسيط فى هيكله الانتاجى وغير متنوع فى فروعه ويتميز فضلا عن هذا بوجود بطالة صريحة ومقنعة على نطاق واسع وبانخفاض مستوى الاستهلاك . وفى هذا الاقتصاد يتمثل أهم العوامل المقيدة للنمو فى نقص رؤوس الاموال وكذلك العمال الفنيين والمديرين والتبعية الاقتصادية الخارجية لبعض الاقتصاديات المتقدمة . وتتيح بساطة الاقتصاد المتخلف هذه بالذات الفرصة الكبرى امام اقتصاد التخطيط لاثبات فعاليته وتفوقه فى تنمية الاقتصاد القومى بسرعة . ذلك ان المخططين فى هذا الاقتصاد انما يواجهون عددا محدودا للغاية من الطرق الممكنة لتحقيق التنمية السريعة المنشودة مما يمكنهم من تقييم هذه الطرق مباشرة وبصفة مركزية واختيار انسبها ثم صياغتها فى شكل قرارات انتاج ملزمة للوحدات الانتاجية القليلة الموجودة او لوحدات انتاجية جديدة تخلق

من عدم لتنفيذ هذه القرارات . وتعطى المشروعات الانتاجية المختارة أولوية مطلقة في الحصول على الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع كما هي الحال في اقتصاد الحرب تماما . ولا يختلف الحال عن هذا فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالصادرات والواردات ، وهكذا تنصرف غالبية أعمال التخطيط الى تنمية الانتاج ، أما تخطيط الاستهلاك فلا يمثل مشكلات كبرى في هذه المرحلة . وتمكن المشروعات الاستثمارية القليلة وكذلك العلاقات البسيطة الموجودة فيما بينها المخططين من تقييم أعمال هذه المشروعات بطريقة مركزية ومباشرة ومعرفة مدى سير عملية التنمية في طريقها المرسوم .

ويلاحظ فضلا عن هذا أن وجود اقتصاديات قومية أخرى متقدمة فعلا هو من العوامل الهامة التي تساعد السلطات المركزية في الاقتصاد المتخلف على تحديد الطريق الذي يتعين السير فيه لاقامة قطاع صناعى قوى وتحقيق التنمية السريعة للاقتصاد القومى اذ أن كل ما يتطلبه الامر هو محاكاة الاقتصاديات المتقدمة ومحاولة اللحاق بها في أقصر فترة ممكنة . ومن الناحية التاريخية فقد اتبعت الدول الاشتراكية اقتصاد التخطيط كوسيلة فنية فعالة في تحقيق أسرع تنمية اقتصادية عرفت حتى الان . ومن هذا كله يتضح معنى القول أن الاوضاع المادية هي التي تجعل اقتصاد التخطيط ، وليس اقتصاد السوق ، هو وحده الذي يتعين اتباعه في حالة التنمية السريعة .

حتمية اقتصاد السوق :

ان الظروف الموضوعية التي تجعل اقتصاد التخطيط ضروريا في حالات معينة هي نفسها التي تحكم بحتمية اقتصاد السوق في حالات أخرى . والواقع أنه في كل حالة لا تكون فيها أمام المجتمع غاية واحدة كبرى ومحدودة تماما ، مثل حالتى الحرب والتنمية السريعة ، فان اقتصاد السوق يصبح حتميا . ولا تعنى هذه الحتمية استحالة اتباع اقتصاد التخطيط وإنما تعنى أن اقتصاد السوق هو الأكثر فعالية وتفوقا في تحقيق النشاط الاقتصادي الرشيد . وهكذا يكون اقتصاد السوق حتميا في حالة وجود تفضيلات المستهلكين وكذلك في حالة الاقتصاد المتقدم حتى ولو لم توجد تفضيلات المستهلكين ، وذلك باستثناء حالة الحرب كما سبق أن رأينا .

أولا - حالة تفضيلات المستهلكين : تعنى تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك ، كما سبق أن رأينا ، أن يوجه الانتاج في الاقتصاد القومى وأن تتخذ قرارات المنتجين على أساس اختيارات المستهلكين . وفي هذه الحالة فان إيمان الندرة للمنتجات الاستهلاكية هي وحدها التي يمكنها أن تعكس هذه التفضيلات بكل دقة وأن تعبر بالتالى عن رغبات المستهلكين أصدق تعبير . وعن طريق هذه الإيمان يتلقى المنتجون تيارا متصلا من المعلومات المتعلقة بحاجات السكان من مختلف السلع والخدمات ، فاذا حدث تحول في ثمن سلعة ما عن مستواه السابق بالنسبة الى غيره من إيمان السلع

الأخرى فإن هذا كفيلا يدفع المنتجين الى زيادة أو انقصاص انتاجهم من هذه السلعة على النحو الذى يحقق تماما اختيارات المستهلكين . وبهذه الطريقة تقدم ائمان الندرة للمنتجات الاستهلاكية معلومات متواصلة عن حالة الطلب الاستهلاكى على ملايين السلع والخدمات فى الاقتصاد القومى ، وهى معلومات يتولى المنتجون توجيه قراراتهم على أساسها .

ومن الواضح أنه يتعذر على أية سلطة مركزية فى الدولة أن تقوم بمهمة ائمان الندرة للمنتجات الاستهلاكية هذه حتى ولو زودت بآلات وتجهيزات الكترونية كافية . ذلك أن الأمر لا يتوقف على حل ملايين المعادلات المتعلقة بالطلب الاستهلاكى على السلع والخدمات ، بل أنه يتعدى هذا الى وجوب تجميع المعلومات اللازمة لتغذية هذه الآلات والأجهزة الالكترونية ، وهى معلومات تتعلق بحالة الطلب الاستهلاكى على ملايين السلع والخدمات من حيث منفعة كل منها لدى ملايين المستهلكين وكذلك من حيث سلم تفضيل هذه السلع والخدمات فى نظر هؤلاء الملايين من المستهلكين . ولهذا كله فإنه لا يمكن للسلطات المركزية ، فى حالة غياب ائمان الندرة لاموال الاستهلاك ، أن تتوصل الى المعلومات المعبرة عن اختيارات المستهلكين بدقة وذلك حتى يمكنها توجيه قرارات الانتاج فى الاقتصاد القومى على أساسها .

وحتى لو أمكن فرضا معرفة اختيارات المستهلكين والتعبير عن تفضيلاتهم بوسيلة أخرى غير ائمان الندرة لاموال الاستهلاك فإن توجيه قرارات الانتاج فى المجتمع طبقا لتفضيلات المستهلكين إنما يحتم أن تستجيب تلك القرارات لها عن طريق أداة فنية تتميز بمرونة وحساسية كافيتين كى تنعكس عليها بصورة فورية وكاملة الحالة التى توجد عليها تفضيلات المستهلكين فى كل وقت مما يسمح بأن يكون توزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الاستعمالات الممكنة مطابقا دائما للطلب الاستهلاكى بكل ما يحدث فيه من تغيرات متواصلة لا تنقطع وفى كافة الاتجاهات . ولا يمكن أن تكون هذه الاداة الفنية هى قرارات المخططين المركزية بتوزيع الموارد الاقتصادية توزيعا كيبا على مختلف الاستعمالات الممكنة لانه لا تتوافر فيها صفتى المرونة والحساسية المطلوبتين . والواقع أن ائمان الندرة لعوامل الانتاج التى تعبر عن علاقات الندرة النسبية للموارد الاقتصادية فى ضوء حالة الطلب الاستهلاكى الموجودة هى وحدها الاداة الفنية التى يمكنها أن تقوم بالمهمة المطلوبة .

ولما كانت ائمان الندرة للأموال الاستهلاكية وللموارد الاقتصادية أو عوامل الانتاج لا توجد الا فى ظل اقتصاد السوق ، كما سبق أن رأينا ، اذ أن الائمان فى اقتصاد التخطيط إنما تعبر عن تفضيلات المخططين وتحدد بقرارات منهم فإنه يترتب على هذا حتمية اتباع اقتصاد السوق ، وليس اقتصاد التخطيط ، فى حالة وجود تفضيلات المستهلكين .

ثانيا - حالة الاقتصاد المتقدم : يعنى تقدم الاقتصاد القومى نموه وتعدد مروه الانتاجية وتنوعها وتشعب العلاقات المتبادلة فيما بينها وبالاختصار

تعقد هيكله الإنتاجي . ولا يمكن في مثل هذه الحالة اتباع اقتصاد التخطيط بما يتضمنه من توزيع كمي للموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة بواسطة قرارات المخططين المركزية وذلك حتى ولو لم توجد تفضيلات المستهلكين وكانت تفضيلات المخططين هي التي تحدد أهداف الإنتاج النهائية .

والواقع أن تقدم الاقتصاد القومي من شأنه أن يعدد من الأوجه الممكنة لاستخدامات الموارد الاقتصادية إلى درجة كبرى مما يجعل المخططين أمام عدد هائل من القرارات الاقتصادية والفنية الممكنة يتعين عليهم أن يختاروا انسبها من بينها لتحقيق أهداف الإنتاج المقررة . ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن تقدم الاقتصاد يزيد من خطورة الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على اختيارات المنتجين إلى درجة لا يمكن مقارنتها بما كانت عليه الحال من قبل أن يتقدم الاقتصاد . وفي حين تجعل بساطة هيكل الاقتصاد الاختيار المركزي الذي يتعين أن يقوم به المخططون عملية سهلة بالنظر إلى قلة عدد القرارات الاقتصادية والفنية الممكنة ووضوح القرارات التي يتعين اتخاذها من بينها على النحو السابق الإشارة إليه فإن تعقد هيكل الاقتصاد المتقدم يجعل عملية الاختيار هذه أمرا من الصعوبة بمكان . فهناك آلاف من المشروعات التي يمكن القيام بها يجب اختيار انسبها ، ثم أنه توجد آلاف من الوحدات الإنتاجية التي يمكنها المساهمة في تنفيذ المشروعات التي يتقرر القيام بها يتعين أيضا الاختيار فيما بينها ، وهناك أخيرا العديد من الطرق الفنية المختلفة لاقامة هذه المشروعات يتعين اختيار أصلحها . ومن شأن مشكلة الاختيار هذه أن تجعل مهمة المخططين في الاقتصاد المتقدم عسيرة إلى حد بالغ .

والواقع أنه في كل حالة لا يمكن فيها تحديد أولويات قليلة وواضحة للإنتاج في الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع توزيعا كليا على هذا الأساس فإنه لا يمكن اتباع اقتصاد التخطيط إلا على حساب فعالية الإنتاج الاجتماعي والسلوك الاقتصادي الرشيد . ولما كان تقدم الاقتصاد القومي من شأنه ، كما رأينا ، أن يقضي على إمكانية تقرير مثل تلك الأولويات القليلة الواضحة فإن الطريقة الوحيدة لتعظيم الإنتاجية في الاقتصاد القومي هي أن تتخذ قرارات الإنتاج على أساس مقارنة سليمة للنفقات التي يتحملها هذا الاقتصاد نتيجة للقيام بأوجه نشاط الإنتاج المختلفة ، أي على أساس مراعاة علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الإنتاج أو الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بعبارة أخرى . ومعروف أن الائتمان في اقتصاد السوق هي وحدها التي تقدم هذا الأساس بتعبيرها عن علاقات الندرة النسبية القائمة في الاقتصاد القومي .

ويضاف إلى ما تقدم مشكلة كبرى أخرى تواجه المخططين في الاقتصاد المتقدم وهي مشكلة المعلومات ، إذ أنه من المحتم أن يتجمع لدى هؤلاء المخططين قدرا من المعلومات كافيا لاتخاذ قرارات الإنتاج المركزية . وتتعلق هذه المعلومات بالموارد الاقتصادية المتاحة وبمواقعها الجغرافية وبطاقات

الانتاج وبالعلاقات المتبادلة ما بين الفروع الانتاجية وبحالة الطلب الاستهلاكى وبغير ذلك من اوجه الحياة الاقتصادية للمجتمع . لكن تجميع هذه المعلومات من مختلف مصادرها وتحويلها الى المركز واعادتها بشكل يسمح بالاستفادة منها انما يتطلب نفقات باهظة فى حالة تقدم الاقتصاد القومى . ولا تتمثل هذه النفقات فى العدد الهائل من المكاتب والموظفين المشتغلين فى هذه العملية والمشتغلين فى كافة أرجاء الدولة ومراكز الانتاج فيها بل انها تتمثل أيضا فى الوقت الذى يستغرقه جمع المعلومات وارسلها الى المخططين واعادتها وذلك حتى يمكنهم اتخاذ القرارات على أساسها . وهكذا يجهد جزء كبير من اليد العاملة ومن الموارد المتاحة فى عمليات ادارية غير منتجة بدلا من ان يوجه الى مجالات النشاط الانتاجى المختلفة . ويلاحظ انه كلما كانت القرارات التى يتعين على السلطات المركزية اتخاذها دقيقة ومعقدة ، كما هى الحال فى الاقتصاد المتقدم ، كلما تغذر تركيز القرارات واعداد كافة المعلومات التى يتطلبها اتخاذ هذه القرارات ومن باب أولى تقديمها الى المركز فى الوقت المناسب .

والحقيقة هى انه حيث توجد الملايين من المنتجات والالاف من عوامل الانتاج التى يتم التآليف فيما بينها بالآلاف الطرق الفنية المختلفة فى مئات الالاف من الوحدات الانتاجية المستقلة فانه يكون من المستحيل ان نجعل جهة واحدة ايا كانت على علم دائما بكل ما يجرى فى الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى وفى نفس لحظة وقوعه بحيث تتمكن من اتخاذ قرارات الانتاج الصحيحة بالنسبة الى كل وحدة من هذه الوحدات الانتاجية . وان يصح اتباع اقتصاد التخطيط فى هذه الحالة مرادفا للجمود وعدم الفعالية وبعبارة الموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة للمجتمع . أما فى ظل اقتصاد السوق فان الاثمان الموجودة والتى تعبر عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج فى الاقتصاد القومى هى التى تتكفل وحدها بتقديم كافة المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات الانتاج السليمة الى المنتجين ، وفى الوقت المناسب لذلك ، وهى تقدم لهم هذه المعلومات مجانا وبالتالي لا يتحمل الاقتصاد القومى اية نفقات فى سبيل تحقيق هذه المهمة الحيوية . وعلى أساس هذه الاثمان ينظم كل منتج انتاجه بحيث تتناسب الانتاجية الحدية لمختلف عوامل الانتاج التى يستخدمها مع الاثمان التى يدفعها فى مقابلها وبحيث تؤدي التغيرات فى هذه الاثمان الى تحقيق التوازن بين عرض عوامل الانتاج والطلب عليها . وبهذه الطريقة تحل مشكلة اتخاذ قرارات الانتاج دون حاجة الى القيام بمهمة تجميع المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بعملية الانتاج فى المجتمع ووضعها تحت تصرف المخططين ، وبالتالي دون تحمل اية نفقات فى هذا الصدد .

وحاصل القول ان تقدم الاقتصاد القومى من شأنه أن يجعل من المستحيل تحقيق فعالية الانتاج والسلوك الاقتصادى الرشيد باتباع اقتصاد التخطيط وادارة الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى عن طريق قرارات مركزية تتولى توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا كميًا على مختلف الاستعمالات

الممكنة . ان اقتصاد السوق بما يميزه من توزيع للموارد على أساس اثمان الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج هو وحده الكفيل بتحقيق تلك الفعالية وذلك السلوك في حالة الاقتصاد المتقدم . والاستثناء الوحيد لهذا هو حالة الحرب كما سبق ان رأينا . وبطبيعة الحال فان وجود تفضيلات المستهلكين في نفس الوقت مع تقدم الاقتصاد من شأنه ان يؤكد حتمية اتباع اقتصاد السوق ويجعلها اكثر وضوحا .

تقدم الاقتصاد الاشتراكي يحتم اقتصاد السوق :

اثبتت التجربة التاريخية نجاح اقتصاد التخطيط في تنمية الاقتصاد السوفيتي بسرعة واحلاله خلال بضعة عشرات من السنوات فحسب المحل الثاني ما بين اقتصاديات العالم المتقدمة بعد الولايات المتحدة الامريكية . لكن واقع تقدم الاقتصاد السوفيتي ذاته يجعل اقتصاد التخطيط الذي كان مناسباً بالامس غير مناسب اليوم ويحتم اتباع اقتصاد السوق بدلا منه . وكلما زادت درجة تقدم الاقتصاد السوفيتي كلما أصبحت هذه الحتمية أشد الحاحا . وينطبق هذا القول على الاقتصاديات الاشتراكية الاخرى المتقدمة وبصفة خاصة الاقتصاد التشيكوسلوفاكي .

والواقع ان تقدم الاقتصاد السوفيتي قد جعل من جهازه الانتاجي شيئا ضخما ، بل بالغ الضخامة ، معقدا ويحتوي على حوالى مائتى ألف مؤسسة ومليونى وحدة انتاجية صناعية . ويواجه هذا الاقتصاد اليوم مشكلات متشابكة تختلف في طبيعتها تماما عن المشكلات التي كان يواجهها من قبل في فترات نميته السريعة . ويستدعى حل تلك المشكلات بطبيعة الحال أسلوبا مختلفا عن الأسلوب الذي اتبع من قبل . فلم يعد من اليسر الان معرفة الاولويات التي يتعين توجيه أعمال توزيع الموارد الاقتصادية على أساسها بل أصبح من الضروري أن توزع هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة على أساس اثمان السوق التي تعبر وحدها عن علاقات الندرة النسبية الموجودة وبالتالي عن النفقات الحقيقية التي يتحملها الاقتصاد القومى عند انتاج السلع والخدمات المختلفة .

ولا شك ان الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد التشيكوسلوفاكي في الوقت الحاضر وكذلك الاقتصاد السوفيتي انما تظهر حاجة الاقتصاد القومى في هذين البلدين ، باعتباره اقتصادا متقدما ، الى أسلوب أكثر مرونة لإدارته وعجز اقتصاد التخطيط القديم عن الاستمرار في تطوير الجهاز الانتاجي للاقتصاد القومى وعن الاستجابة لمقتضيات الأوضاع المادية الجديدة التي وجدت بفضل اتباع اقتصاد التخطيط هذا نفسه (٧٤) وما هذا الا تطبيقا دقيقا

(٧٤) وقد وصل الامر في تشيكوسلوفاكيا الى ركود تام في النشاط الاقتصادي في عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ وذلك لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية . راجع في هذا

Ota Sik, *Plan and Market under Socialism*, Academia, Publishing House of the Czechoslovak Academy of Science, Prague, 1967, 46 - 47.

لنمنطق الجدلى ، منهج البحث العلمى والتفكير السليم . أما الاتحاد السوفيتى فقد بدأ يواجه مشكلة عجز المخططين عن الإلمام بكافة المعلومات اللازمة لإصدار قرارات تفصيلية بالانتاج لمئات الآلاف من المشروعات الصناعية التى يتكون منها الجهاز الانتاجى السوفيتى الضخم . ويقدر بعض الكتاب السوفيت أن الاستمرار فى اتباع أسلوب التخطيط القديم فى إدارة الاقتصاد القومى سيستلزم عما قريب تجنيد نسبة هائلة من القوة العاملة فى أعمال جمع المعلومات والتخطيط والرقابة على تنفيذ الخطة (٧٥) .

أما اتباع اقتصاد السوق لتسيير الاقتصاد الاشتراكى المتقدم فمن شأنه توزيع الموارد الاقتصادية وفقا لأثمان الندرة للمنتجات ولعوامل الانتاج وإيجاد نوع من التوازن التلقائى فى مجالى الانتاج والاستهلاك وبالتالي تخفيف العبء الواقع على كاهل هيئات التخطيط المركزية . وبهذا يمكن تخفيض عدد الموظفين الإداريين واكساب النشاط الانتاجى بأسره قدرا متزايدا من المرونة التى لا غنى عنها للاقتصاديات المتقدمة وتمكين الهيئات المركزية من التركيز على المسائل الاقتصادية الأكثر أهمية وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالاتجاهات طويلة المدى للاقتصاد القومى وبالأهداف الاجتماعية للنشاط الاقتصادى . كذلك فإن اتباع اقتصاد السوق فى الاقتصاد الاشتراكى المتقدم يمكن من مراعاة رغبات المستهلكين بشكل أكبر من ذى قبل وتحقيق المزيد من سيادة المستهلك وبالتالي أخذ العنصر الإنسانى فى الاعتبار بعد أن انتهت فترة التنمية السريعة التى حتمت استبعاده من الحساب .

وأخيرا فإن لاقتصاد السوق تأثير بالغ على المشروع الاشتراكى يتمثل على الأخص فى إحياء فكرة المنظم ونشاطه الخلاق . ففكرة شومبيتر عن المنظم ودوره الحيوى فى أحداث التجديدات المتواصلة ودفع النشاط الاقتصادى إلى الأمام باستمرار (٧٦) لا تقتصر على النظام الرأسمالى بل تجد تطبيقها فى الاقتصاد الاشتراكى أيضا . وسيتمكن مدير المشروع الاشتراكى فى ظل اقتصاد السوق من اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بعملية الانتاج فى مشروعه بنفسه دون حاجة إلى تلقيها من السلطات العليا التابع لها

(٧٥) راجع فى هذا

E. Zaleski, *Les Réformes de la Planification en U.R.S.S.* «Cahiers de l'I.S.E.A.», G. 20, June 1964, p. 42.

(٧٦) كان الاقتصادى النمساوى المعروف جوزيف شومبيتر هو الذى أعطى للتجديد وللجديدين فى كتاباته أهمية قصوى حتى أنه قصر اسم « المنظمين » عليهم تمييزا لهم عن مجرد « المستغلين » أو أصحاب الأعمال » ، وهم المنتجون الذين يقتنعون باتباع طرق الانتاج القديمة . ويعرف شومبيتر التقدم بأنه « القيام بتركيبات جديدة فى عملية الانتاج » أى بتجديدات فى الاقتصاد القومى » . راجع

Joseph Schumpeter, *The Theory of Economic Development, an inquiry into the Profits, capital, credit, interest and business cycle* (1934), Harvard University Press, 1949, p. 66.

وسيقدم على اتخاذ قرارات تتضمن المخاطرة وسيسعى الى ايجاد تركيبات جديدة لعوامل الانتاج واقتحام أسواق جديدة وتطبيق الاختراعات الفنية الحديثة ، وبالاختصار لاحداث تجديدات متواصلة في الاقتصاد القومى لا غنى عنها لاستمرار تطور الاقتصاد المتقدم . ولهذا كله لم يكن من الغريب أن ينادى بعض الكتاب الاشتراكيين وبصفة خاصة في تشيكوسلوفاكيا وبولندا بضرورة اتباع اقتصاد السوق بما يتضمنه من ائمان تعبر عن علاقات النسبة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج في الاقتصاد القومى من أجل تسيير الاقتصاديات الاشتراكية المتقدمة (٧٧) . أما في الاتحاد السوفيتى فلا ينادى باتباع اقتصاد السوق الا أقلية ضئيلة من الكتاب ، ويرد بعض الكتاب الآخرين عليهم بأن مرحلة تنمية الاقتصاد القومى لم تنته بعد وبالتالي فانه مازال أمام اقتصاد التخطيط زمنا طويلا يكون فيه وحده انسب الاساليب لادارة الاقتصاد القومى الاشتراكى .

اقتصاد السوق المركزى واقتصاد السوق اللامركزى :

ان المقصود باقتصاد السوق الذى يتعين أن يتبع في ادارة الاقتصاد الاشتراكى المتقدم هو اقتصاد السوق اللامركزى حيث تتحدد الائمان بواسطة علاقات العرض والطلب المباشرة ما بين الوحدات الاقتصادية في المجتمع ، سواء كانت وحدات استهلاكية أم وحدات مالكة لعوامل الانتاج أم وحدات انتاجية ، وذلك دون تدخل من جانب اية هيئة مركزية ، تماما كما هى الحال في السوق الموجود في الرأسمالية التنافسية . وعلى هذا فانه لا يقصد باقتصاد السوق في هذا المجال اقتصاد السوق المركزى حيث تقوم هيئة مركزية بتحديد الائمان على أساس المعلومات التى تجمعها عن دالات طلب المستهلكين للمنتجات الاستهلاكية ودالات عرض أصحاب عوامل الانتاج لها وأخيرا دالات انتاج المنتجين لمنتجاتهم ، أى عن حالة الطلب الاستهلاكى وحالة عرض الموارد الاقتصادية وحالة فنون الانتاج أو المعاملات الفنية بعبارة أخرى .

وعلى الرغم من أنه من المتصور نظريا أن تقوم هيئة مركزية في الاقتصاد الاشتراكى المتقدم بحل ملايين المعادلات المتضمنة للمعلومات المشار اليها وباستخلاص مجموعة الائمان التى تعبر عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الانتاج في الاقتصاد القومى منها ثم نقلها الى علم المستهلكين وأصحاب عوامل الانتاج والمنتجين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية على أساسها ، على الرغم من هذا فان اقتصاد السوق اللامركزى هو وحده الذى يضمن فعالية

(٧٧) راجع على سبيل المثال

Oldrich Kyn, *The Market Mechanism in a Socialist Economy*,
in «Soviet Affairs», number four (Michael Kaser, ed.), Oxford
University Press, 1966, pp. 61 - 67, Sik, *Plan...*, op. cit., passim;
Brus, *The Law...*, op. cit., passim.

الانتاج والسلوك الاقتصادى الرشيد . ويرجع السبب فى هذا ، من ناحية ، الى أنه يكاد يكون من المستحيل أن تتمكن أية هيئة مركزية من تجميع كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بطلب ملايين المستهلكين للملايين السلع والمكانة التى تحتلها كل سلعة فى سلم تفضيل كل منهم ، وكذلك الحال بالنسبة الى المعلومات الخاصة بدالات عرض أصحاب عوامل الانتاج لها ، ودالات انتاج المنتجين لمنتجاتهم . أما فى اقتصاد السوق اللامركزى فانه لا توجد حاجة الى تجميع هذا القدر الهائل من المعلومات لدى هيئة واحدة لانه يوجد فى هذا الاقتصاد ما يمكن تسميته بتقسيم المعلومات ، على غرار تقسيم العمل . وبمقتضى هذا التقسيم فى المعلومات يكفى أن يعرف كل مستهلك ذلك القدر من المعلومات المتعلق بالسلعة التى يريد استهلاكها ، وكل صاحب عامل من عوامل الانتاج القدر من المعلومات المتعلق بالتوظيف الذى يريده لعمال الانتاج الذى يملكه ، وكل منتج القدر من المعلومات المتعلقة بالنشاط الانتاجى الذى يريد القيام به .

ومن ناحية ثانية فان المعلومات المشار اليها هى فى حالة تغير مستمر نتيجة للتقلبات المتواصلة فى العرض والطلب بالنسبة الى المنتجات وعوامل الانتاج وكذلك نتيجة تغير طرق الانتاج الفنية ، ولن تتمكن الهيئة المركزية وفقا لكل الاحتمالات من اعادة النظر كل يوم فى مجموعة الاثمان التى سبق أن استخلصتها من المعلومات القديمة وأجراء حسابات اضافية لتعديلها طبقا لمقتضيات التغيرات الجديدة فى هذه المعلومات . وهكذا ستعدل الاثمان فى فترات متباعدة وبالتالي بعد مدة طويلة أو قصيرة من وقوع التغيرات فى العرض والطلب التى تدعو الى إجراء هذا التعديل . ويترتب على هذا ألا تعبر الاثمان التى تستخلصها الهيئة المركزية طوال هذه الفترة الطويلة أو القصيرة عن علاقات الندرة النسبية الواقعية الموجودة فى الاقتصاد القومى . لكن اقتصاد السوق اللامركزى من الحساسية بحيث يسجل فى الحال التغيرات فى العرض والطلب المشار اليها ويعدل فوراً اثمان الندرة السائدة فى الاتجاه الذى تمليه هذه التغيرات .

ومن ناحية ثالثة فانه لا بد من أن تستغرق عملية تجميع المعلومات والبيانات ونقلها الى الهيئة المركزية واعدادها واستخلاص مجموعة اثمان الندرة لكافة المنتجات ولعوامل الانتاج منها فى الاقتصاد القومى بأكمله بواسطة الآلات الالكترونية ، لا بد أن يستغرق هذا كله وقتاً ما مهما بلغت السرعة التى تتم بها هذه العمليات . ولا يتصور أن يؤخر المستهلكون وأصحاب عوامل الانتاج والمنتجون جميعاً اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وأن يؤجلوا كافة وجوه نشاطهم طوال الوقت التى تستغرقه العمليات المشار اليها وكذلك طوال الوقت اللازم لنقل مجموعة الاثمان التى تستخلصها الهيئة المركزية اليهم . وقد يحدث أن تتغير علاقات العرض والطلب خلال ذلك الوقت مما يفقد هذه الاثمان التى تصل اليهم قيمتها لانها تصبح حينئذ غير معبرة تماماً عن علاقات الندرة النسبية فى وقت وصولها اليهم . لكن السوق اللامركزى يتلافى كل هذه المشكلات لان الاثمان تصل الى علم كل من

يهتم بها فور تكوينها ، وكذلك الحال بالنسبة الى ما قد يحدث من تغيرات في هذه الأثمان .

ومن ناحية رابعة وأخيرة فان تجميع المعلومات وارسالها الى الهيئة المركزية واعدادها واستخلاص مجموعة اثمان الندرة منها وتوصيلها الى علم كافة المستهلكين وأصحاب عوامل الانتاج والمنتجين لاتخاذ قراراتهم على اساسها ، كل هذا انها يتطلب نفقات باهظة تقتطع قدرا كبيرا من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع من الممكن توجيهها الى انتاج المزيد من السلع والخدمات وبالتالي لزيادة الرفاهية الاجتماعية للسكان . أما السوق اللامركزي فانه يقدم الأثمان التي تهتم كل مستهلك أو غيره من الوحدات الاقتصادية مجانا لان هذه الأثمان انها تتكون من تلقاء نفسها في السوق نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب ، ويستطيع كل من يهتم بثمن ما ان يلاحظه في السوق بنفسه دون ان يتكلف في سبيل ذلك أية نفقات .

اقتصاد السوق لا ينفى التخطيط الإجمالي :

يعنى اتباع اقتصاد السوق لادارة الاقتصاد القومى الاشتراكي عدم تركيز سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في يد هيئة واحدة تجمع قراراتها في شكل خطة تحدد المهام التي يجب على الوحدات الانتاجية القيام بها ، بل توزيع تلك السلطة على مختلف هذه الوحدات كي تتخذ بنفسها القرارات المتعلقة بها مهتدية في هذا بعلاقات العرض والطلب الخاصة بنشاطها الانتاجي وبأثمان الندرة التي تتكون في السوق بحرية نتيجة لتلاقى قوى ذلك العرض والطلب . ويؤدي هذا السلوك الى تنسيق تلقائي بين كافة القرارات الاقتصادية اللامركزية المتخذة على هذا النحو بواسطة مختلف الوحدات الانتاجية فضلا عن ايجاد الحافز المباشر لدى المنتجين على تلبية رغبات المستهلكين سواء فيما يتعلق بأنواع السلع والخدمات أم بدرجة جودتها .

لكنه بالرغم من كل هذا فان اقتصاد السوق لا يكفى وحده ، على الأقل في الوقت الحاضر ، وحتى في أكثر الدول الاشتراكية تقدما ، لضمان تحقيق كافة الاهداف الكبرى التي يرغب المجتمع الاشتراكي فيها . ولهذا السبب فانه لا يزال يوجد مجال للتخطيط وللخطة في اقتصاد السوق الاشتراكي ، لكنه تخطيط اجمالي فحسب وليس تخطيطا تفصيليا يتناول المهام التفصيلية لفروع الانتاج والمشروعات الاشتراكية . ولعل أهم مجالات التخطيط الاشتراكي في الوضع الجديد هو الاستثمارات سواء من حيث تحديد معدلها بالنسبة الى الدخل القومى أم من حيث تحديد اتجاهاتها الرئيسية . فالخطة الاقتصادية القومية ستكون أساسا خطة للاستثمار في الاقتصاد القومى تعين الخط الفاصل ما بين انتاج أموال الانتاج وانتاج أموال الاستهلاك على النحو الذى يحقق استمرار مواصلة تقدم الاقتصاد القومى وتطويره على الدوام .

وسيجد المخططون مصادر متعددة لتراكم رأس المال أهمها بلا شك نسبة

من الأرباح التى يتعين على المشروعات الاشتراكية تحويلها الى ميزانية الدولة وكذلك فائدة رؤوس الأموال وريع الأراضى التى تستخدمها هذه المشروعات . ومن الممكن أن يضاف الى هذه المصادر فائض الضرائب التى تفرضها الدولة والذى يزيد عن نفقاتها الجارية وكذلك الادخار الاختيارى الذى يقوم به الأفراد . وتوجه الدولة هذه الموارد النقدية كلها ، أو هذا التراكم النقدى ، الى مجالات انتاج أموال الانتاج من سلع وخدمات التى ينتهى المخططون الى ضرورتها لاستمرار التطوير طويل الأجل للاقتصاد القومى .

وهكذا ستكف الخطة عن أن تكون مجموعة من الأوامر الادارية الصادرة من المركز الى الوحدات الانتاجية محددة لها كل ما يتعلق بانتاجها وحصولها على الامدادات المادية والفنية اللازمة لتحقيق هذا الانتاج وذلك كما هى الحال فى ظل اقتصاد التخطيط وذلك بعد أن أدى هذا الاقتصاد مهمته فى تنمية الاقتصاد القومى فى الدول الاشتراكية المتقدمة . وستقتصر الخطة فى ظل اقتصاد السوق الاشتراكى على تحديد الاتجاهات الرئيسية التى سيسير فيها الاقتصاد القومى تاركة لقوى السوق التلقائية تحقيق التوازن الاقتصادى على أساس اثمان الندرة للمنتجات ولعوامل الانتاج والتى تتكون نتيجة لتلاقى قوى العرض والطلب الخاصة بها .

لكنه يلاحظ ان اقتصاد السوق الاشتراكى لن يتضمن سوقا لرؤوس الأموال الانتاجية ، بما فيها الأرض ، وستقتصر سوق عوامل الانتاج اذن على العمل فحسب . ذلك أن اقامة سوق لرؤوس الأموال هذه انما يتعارض تعارضا تاما مع الاساس الجوهرى للاقتصاد الاشتراكى وهو الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية لرؤوس الأموال الانتاجية فى المجتمع ومع المبدأ الذى يترتب على هذا الأساس وهو أن يكون العمل هو المصدر الوحيد للدخول التى يحصل عليها أفراد ذلك المجتمع . ويعتبر انعدام سوق رؤوس الأموال الانتاجية فى الاقتصاد الاشتراكى هو الفارق الأساسى بينه وبين اقتصاد السوق الرأسمالى ، ذلك ان كافة الأموال الانتاجية مملوكة للمجتمع الاشتراكى وهو الذى يعطى ، عن طريق الدولة ممثلة المجتمع كله ، لكل وحدة من الوحدات الانتاجية مقدارا من رؤوس الأموال هذه لاستغلالها فى انتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع . وهكذا تظل رؤوس الأموال التى تستغلها المشروعات الاشتراكية مملوكة للمجتمع دائما . والواقع أنه من شأن ايجاد سوق لرؤوس الأموال فى اقتصاد السوق الاشتراكى حتى ولو كان المتعاملون فيه هى المشروعات الاشتراكية والدولة فقط ، وليس الأفراد ، أن يزيد من سلطة تلك المشروعات على حساب المجتمع ككل وأن يهدد بتحويل الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية الى ملكية جماعات منفصلة مما يؤدى فى نهاية الامر الى انهيار الاساس الجوهرى للاقتصاد الاشتراكى .

لكن عدم وجود سوق لرؤوس الأموال الانتاجية فى اقتصاد السوق الاشتراكى لا يعنى عدم تحديد ثمن لها ، أى فائدة وريع ، يتعين على

المشروعات الاشتراكية أن تدفعه الى الدولة نظير استخدامها للقدر الممنوح لها من رؤوس الأموال هذه ، بل انه يتعين على تلك المشروعات دفع فائده وريع حتى يمكن التوصل الى النفقات الحقيقية والكاملة للانتاج وحتى تكون الأثمان التى تتكون فى السوق معبرة تماما عن علاقات الندرة للمنتجات ولعوامل الانتاج فى الاقتصاد وذلك بغض النظر عن ملكية المجتمع ككل لبعض عوامل الانتاج هذه . لكنه يترتب على عدم وجود سوق لرؤوس الأموال الانتاجية فى اقتصاد السوق الاشتراكي أن تتحدد الفائدة والريع التى تدفعها المشروعات الاشتراكية الى الدولة على أساس ما تقرره الهيئات المختصة فى الدولة مراعية فى ذلك اعتبارات عديدة أهمها بطبيعة الحال مقدار رؤوس الأموال المتاحة من جهة ومقدار طلبات المشروعات لرؤوس الأموال هذه من جهة أخرى .

ومن المناسب فى هذا المجال أن نشير باختصار الى التنظيم الاقتصادى فى يوغوسلافيا باعتباره قائما على أساس اقتصاد السوق الى حد كبير وذلك بعد فترة من اتباع اقتصاد التخطيط فى أشد صوره مركزية امتدت من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٢ . لكنه يتعين التنبيه منذ الآن الى أن اتباع اقتصاد السوق فى يوغوسلافيا لم يأت نتيجة تحليل لأوضاع الاقتصاد المتقدم وما تحته هذه الأوضاع من احلال اقتصاد السوق محل اقتصاد التخطيط ، فلم تكن يوغوسلافيا اقتصادا اشتراكيا متقدما فى عام ١٩٥٢ ولا تزال حتى الآن تجتاز مراحل تنميتها السريعة ، بل انه أتى نتيجة رغبة القادة اليوغوسلاف فى ترك مهمة ادارة المشروعات الاشتراكية الى العاملين فيها وادارة الجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد اليوغوسلافى وكذلك الاقاليم التى تشتمل عليها هذه الجمهوريات الى هيئات محلية منتخبة باعتبار أن هذا كله هو السبيل الوحيد للاستغناء عن جهاز الدولة الضخم وما يرتبط به من بيروقراطية مما يهدد السبيل الى تلاشى الدولة فى يوم ما طبقا للتحليل الماركسى الخاص بالمرحلة العليا للمجتمع الشيوعى ، وهى ما يطلق عليها عادة اسم الشيوعية . لكن اليوغوسلاف وجدوا أنفسهم مضطرين كنتيجة منطقية للطريق الذى أرادوا سلوكه الى إلغاء التخطيط المركزى ، وبالتالي مضطرين الى الأخذ بقدر كبير من اقتصاد السوق لادارة الاقتصاد القومى (٧٨) .

وقد كان عام ١٩٥٢ هو بداية تغيرات تنظيمية كبرى فى الاقتصاد اليوغوسلافى استمرت حتى عام ١٩٥٤ وكان من شأنها نقل سلطة اتخاذ القرارات فى نطاق الاقتصاد القومى من جهاز الدولة المركزى الى مؤسسات جديدة هى الادارة العمالية المنتخبة فى الوحدات الاقتصادية والادارة الاجتماعية

(٧٨) راجع

P. J. D. Wiles, **Rationality, the Market, Decentralization and the Territorial Principle**, in Value and Plan (Gregory Grossman, ed.), University of California Press, 1960, p. 190.

المنتخبة أيضا في المرافق العامة والاجتماعية مما أدى الى خلق رقابة لامركزية واسعة النطاق في مجال ادارة الاقتصاد القومى ومجال الادارة الحكومية على السواء . والى جانب هذا التطور وموازيا له زاد دور السوق والمنافسة ما بين مختلف المشروعات الاشتراكية ، وهذا هو ما يهمنى فى بحثنا الراهن بصفة خاصة . فبدلا من خطة اقتصادية قومية يعدها جهاز بيروقراطى ضخم تتضمن أوامر ملزمة الى كافة المشروعات الاشتراكية تحدد لها كل مهمة مهما صغر شأنها فيما يتعلق بنشاطها الانتاجى : مقدار الانتاج والتنوع الواجب فيه ، مقدار مستلزمات الانتاج والجهة الموردة لها ، اثمان كل من المنتجات ومستلزمات الانتاج ، عدد العاملين فى المشروع ومستوى أجورهم ، نفقات الانتاج ومستوى الاربحية ، مقدار الاستثمارات وكيفية تمويلها ، بدلا من كل هذا وغيره اصبح مبدأ المنافسة فى السوق هو الوجه الاساسى للنشاط الانتاجى للمشروع الاشتراكى واصبحت المشروعات تتخذ قراراتها المتعلقة بهذا النشاط بصفة مستقلة معتمدة فى ذلك على الاوضاع السائدة فى السوق . فحجم انتاج المشروع والتنوع الواجب فيه ودرجة جودة المنتجات واثمن بيعها انما تحددها كلها اوضاع السوق وبصفة خاصة الطلب الفعلى الذى يواجهه المشروع بالاضافة الى العرض الذى يتقدم به غيره من المشروعات المنافسة له . وهكذا تحقق تقدم كبير فى اتجاه خلق اقتصاد سوق تتمكن فيه تفضيلات المستهلكين من توجيه الانتاج عن طريق الاثمان التى تتكون بحرية وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق . لكنه يلاحظ مع هذا استمرار الرقابة المركزية على اثمان بعض السلع والخدمات الاستهلاكية والتى غالبا ما تتخذ شكل حدود عليا لا يمكن لهذه الاثمان ان تتجاوزها أو شكل الزام للمشروعات بعدم زيادتها الا بعد تقديم مبررات لهذه الزيادة الى السلطة المركزية . وبالرغم من هذا فان الهدف النهائى هو تحرير الاثمان من هذه الرقابة وذلك بخطوات تدريجية .

أما الخطة الاقتصادية المركزية أو القومية فلا زالت قائمة ومعتبرة الزامية دائما ، لكن مع تغيير جوهرى فى دورها ومن ثم فى مضمونها . فهذه الخطة لا تتجاوز الآن بضعة عشرات من الصفحات بعد أن كانت عدة آلاف قبل عام ١٩٥٢ ، وهى لا تعين المهام الانتاجية للمشروعات الاشتراكية وانما تقتصر على تحديد النسب الرئيسية لنمو الاقتصاد القومى وللتغيرات فى هيكله . وهكذا تحدد الخطة القومية بصفة خاصة معدل الاستثمار الى الدخل القومى ، واتجاهات الاستثمارات ، وتوزيعها بالنسبة الى المناطق المختلفة فى الدولة ، والتقديرات الاجمالية لمقدار الانتاج والدخل القوميين ، وكذلك تقديرات العمالة والانتاجية بالنسبة الى القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى ، وتقديرات التجارة الدولية ، وتقديرات النفقات الاتحادية الخاصة بالدفاع والادارة وغيرها من النفقات غير الانتاجية ، وأخيرا الوسائل والجراءات الاقتصادية التى ستتخذ لضمان تنفيذ النسب الرئيسية والتغيرات الهيكلية الاساسية المشار اليها وخاصة سعر الفائدة وشروط الائتمان والضرائب بما فيها الجبركية .

ويلاحظ أنه على الرغم من أن التخطيط فى يوغوسلافيا هو تخطيط اجمالى

فحسب ويقتصر على تحديد النسب الكبرى للنمو وللتغيرات الهيكلية دون غيرها فان الحاجة تدعو الى اتخاذ عدد من القرارات المركزية الملزمة على المستوى الاقتصادي القومى كله ، مثلا فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية الأساسية وبيعض الفروع الانتاجية الهامة وكذلك عندما تدعو حالة ميزان المدفوعات الى تنظيم التجارة الخارجية على نحو معين وايضا عندما يتطلب الأمر وضع حدود قصوى للائتمان بالنسبة الى بعض المنتجات الرئيسية . وفيما عدا هذا فان القرارات المركزية انما تنصرف فقط الى اعطاء توجيهات عامة ، مثلا بالنسبة الى العمالة وسياسة الاجور ومستوى ائتمان السلع الاستهلاكية والاستثمارات فى بعض الفروع وخاصة تلك التى تعتمد أساسا على الطلب فى السوق .

ويتم التنسيق بين التخطيط الاقتصادى واقتصاد السوق الاشتراكي فى يوغوسلافيا ، واللذان يعتبران مكملين ضروريين لبعضهما وليسا نظامين متعارضين على الإطلاق ، عن طريق سياسة الاستثمار بصفة أساسية . فمن جهة أولى لا زالت الموارد المالية المركزية للدولة الاتحادية تؤدى دورا استراتيجيا فى مجال الاستثمارات ، وتحصل الدولة على جزء كبير من هذه الموارد عن طريق اقتطاع نسبة كبيرة من أرباح المشروعات لصالح ميزانية الدولة . ومن جهة ثانية فان الجزء الأكبر من الموارد المالية اللامركزية ، أى الخاصة بالمشروعات ، انما تجد مصدرها فى الائتمان الذى يمنحه لها بنك الاستثمارات . ويقرر البنك منح هذا الائتمان استنادا الى أرباحية المشروعات المزمع اقامتها وكذلك الى مدى اتفاقها مع السياسة الاقتصادية العامة وطويلة الأجل التى تقررها الدولة لنمو الاقتصاد القومى وللتغيرات المطلوب ادخالها فى هيكله . وهكذا تؤثر الدولة فى سير النشاط الاقتصادى عن طريق التعليمات التى تصدرها الى البنك والخاصة بالأولويات والشروط التى يتعين مراعاتها عند منح الائتمان لمختلف المشروعات التى ترغب فى الحصول عليه . وإلى جانب سياسة الاستثمار وجدت الضريبة على ربح الأعمال كأداة تتمكن بها السلطات المركزية من التأثير فى ظروف العرض والطلب والائتمان . لكن هذه الضريبة قد أصبحت الآن أكثر أهمية كوسيلة للحصول على إيرادات منها كأداة للتأثير فى النشاط الاقتصادى (٧٩) .

(٧٩) راجع بمسألة خاصة فى اعتماد السوق الاشتراكي فى يوغوسلافيا

George Macesich, *Yugoslavia, The Theory and Practice of Development Planning*, The University of Virginia, Charlottesville, 1964, pp. 50 - 69; Albert Waterston, *Planning in Yugoslavia, Organization and Implementation*, The Johns Hopkins Press, Baltimore, second printing, 1966, pp. 50 - 56; Radivoj Uvalic, *Functions of the Market and Plan in the Socialist Economy*, in *Yugoslav Economists on Problems of a Socialist Economy* (Radmila Stojanovich, ed.), International Arts and Sciences Press, New York, 1964, pp.

= 140-147; Ivan Lavrac, **Competition and Incentives in the Yugoslav Economic Systems**, in *ibid*, pp. 147 - 158; Borivoje Jelic and Albin Orthaber, **Some characteristic Features of Economic Planning in Yugoslavia**, in *Planning for Economic Development*, vol. II, part 2 (Centrally Planned Economies), United Nations, New York, 1965, pp. 238 - 241; Guy Claire, **Techniques et problèmes de la planification Yougoslave**, «Cahiers de l'I.S.E.A.», G 16, Nov. 1962, pp. 132 - 147; Cobeljic (D.), **La planification économique et le marché** (Ekon. An, No. 9, 1960), «l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est», No. 1, 1962, pp. 79 - 82; Jur'ev (Ju.) **Les stimulants économiques dans l'économie yougoslave** (Plan. Khoz., No. 5, 1964), la même revue, No. 2, 1965, pp. 402 - 404; Vukmanovic Tempo (S.), **La planification, le marché, les prix et les conditions de l'activité économique** (Socijalizam, Nos 7 - 8, 1965), la même revue, vol. VII, No. 3, 1966, pp. 574 - 575.

عرض للاقتصاد المصرى فى تطوره (*)

دكتور عبد الرازق حسن

مقدمة :

لم يكن هيرودوت متجاوزا الحقيقة حينما ذكر منذ أكثر من ألفى سنة ، أن مصر هبة النيل ، فلا تزال مصر منذ حضارتها العريقة القديمة تعتمد على النيل كمصدر للحركة والتطور وتستظل كذلك الى مدى من السنين ليس من السهل تحديده .

متقوم الزراعة أساسا على ماء النيل ويستند القسم الأكبر من الصناعة على المنتجات الزراعية وحتى الصادرات نجدها فى غالبيتها إما زراعية أو ذات أصل زراعى .

وقد أثر هذا الوضع فى تركيب المجتمع وتكيف العلاقات المادية بين عناصره المختلفة ولا نبعد كثيرا إذا قلنا أن هذه الرقابة التى فرضها تدفق مياه النيل والتنظيم الذى اقتضاه لضمان الحياة والنمو قد لعبت دورا كبيرا حتى فى التركيب النفسى للشعب المصرى .

ليس معنى ذلك أن الاقتصاد المصرى يتسم بالجمود ، أو لم يصبه تغيير يذكر منذ القدم ، لأن هذا ضد طبيعة الأشياء ، ويتجاهل الحركة والنمو فى المجتمع والعوامل الخارجية والمجال المحيط بالبلاد وما يمر به ، وما لهذا الوضع من تأثير مباشر على مصر أو غير مباشر .

وإذا أردنا الدقة نجد أن المجتمع المصرى قد مر بتغييرات فى السنوات الأخيرة ذات طبيعة كمية أخذت تحدث أثرها وتبدو ملامحها فى أحداث تغيير فى التركيب النوعى للمجتمع ، وإن كان التغيير العام لم يأخذ شكله النهائى بعد .

وسنحاول فى الآتى أن نعطى صورة عن التطورات الاقتصادية التى أصابت المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة علنا نلمس طبيعة التغيير واتجاهاته لما يعنيه ذلك بالنسبة للمجتمع العربى .

(*) كان هذا المقال أساسا لبحث قدم فى مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى ببغداد ،

الدخل والسكان :

يقدر الدخل المحلى الاجمالى للجمهورية العربية المتحدة فى ٦٧/٦٦ بحوالى ٢٠٧٧ مليون جنيه (أسعار ٦٥/٦٤) وبلغ متوسط دخل الفرد فى السنة حوالى ٦٦٦٦٦ جنيه .

وقد اتجهت مؤشرات الدخل القومى الى الزيادة فى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦١/٦٠ — ٦٥/٦٤) اذ بلغ النمو السنوى حوالى ٦٥٪ سنويا وهو يزيد كثيرا عن مثيله فى الدول النامية الأخرى الذى لم يتعد ٤٠٪ غير أن معدل النمو السنوى انخفض الى ٤٠٪ فى ٦٦/٦٥ وكان الانخفاض اكبر من ذلك فى ٦٧/٦٦ اذ لم يتعد معدل النمو ٧٪ وهى السنة التى حدث فيها العدوان الإمبريالى الاسرائيلى .

وقد أدى الانخفاض النسبى لمعدل نمو الدخل القومى فى الوقت الذى استمر فيه تزايد السكان بنسبة عالية الى امتصاص الجزء الأكبر من الزيادة فى الدخل العام وانخفاض متوسط دخل الفرد عن الحد الذى بلغه فى ٦٥/٦٤ وهو ٦٧ جنيه .

وقد كان تطور نمو الدخل فى السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير لما تكشفه بعض المشاكل التى تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ج.ع.م.و التى تتلخص فى عدم تناسق التركيب الهيكلى لعناصر الإنتاج فى المجتمع ، ونمو السكان بمعدلات عالية نسبيا بالمقارنة بالدخل المتولد وعدم التطور الفنى لاسلوب الإدارة . فقد بلغ ما ولدته القطاعات السلعية ٥٤٣٪ من الدخل العام فى ٦٧/٦٦ مقابل ١٩٪ لقطاعات التوزيع، ٢٦٧٪ للقطاعات الخدمية . والتغيير الذى أصاب هذه القطاعات بالنسبة لبعضها لم يكن ذا بال بالمقارنة بسنة الأساس فى الخطة (٦٠/٥٩) كما يتضح من الجدول المرفق . وذلك بالرغم من الجهود المضنية التى بذلت لتغيير هذا الوضع بتركيز الاهتمام بالصناعة . وترجع المشكلة أساسا الى أن التغيير الهيكلى لتركيب الدخل فى بلد ما لا يتم فى فترات قصيرة ويحتاج الى وقت لظهور أثره بشكل فعال ، كما أن تطبيق الفلسفة الاشتراكية كان يعنى الاهتمام ببعض قطاعات الخدمات لتعويض الأفراد عما حرّموا منه فى الماضى وقد كان ذلك طبيعيا بعد رفض مبدأ التضحية بالجيل الحاضر لحساب المستقبل ، وانما تحميله بالقدر الذى لا يحرّمه من نتيجة عمله وما يشعره بتحسين مستوى معيشته .

ومن ناحية أخرى نجد أن عدد السكان قد ارتفع من ٢٥٦ مليون نسمة ٦٠/٥٩ الى حوالى ٣١٢ مليون نسمة ٦٧/٦٦ أى بزيادة تقدر سنويا بحوالى ٣٠٪ ومشكلة الزيادة السكانية كانت وما تزال الشغل الشاغل للحكومة اذ الملاحظ من تتبع الاحصاءات أن السكان قد تضاعفوا الى ثلاثة

أمثال ما كانوا عليه منذ ستين سنة فقط ، وأن نسبة زيادتهم فى الخمس عشرة سنة الأخيرة بلغ ٤٥ ٪ . ولم تؤد برامج تنظيم الأسرة الا الى نتائج محدودة جدا لأن النقص الطفيل فى المواليد قد قابله نقص أكبر فى الوفيات لتحسن المستوى الصحى ، فبينما نجد أن معدل المواليد بلغ فى متوسط السنوات السبع ٦٧/٦١ حوالى ٤١٧ فى الألف نجد أن معدل الوفيات كان ١٥٦ فى الألف وذلك مقابل ٤٢ و ١٧٦ على التوالى فى متوسط السنوات العشر ١٩٦٠/٥١ . أى أن معدل الزيادة الطبيعية ارتفع من ٢٤٥ الى ٢٦٦ فى الألف .

وكان يمكن أن تكون الزيادة السكانية ذات أثر ايجابى فعال فى سرعة بناء المجتمع لو كانت نسبة التراكم الرأسمالى عالية . أو كانت هناك موارد يمكن استغلالها بقدر قليل من الجهد . أما الوضع خلاف ذلك فقد أدى نقص رأس المال المطلوب للاستثمار الى قلة نسبة العاملين الى مجموع السكان . وقد ساعد على ذلك فى السنوات الأخيرة زيادة الميل الى استعمال الوسائل الحديثة فى الانتاج . والتركيز على الصناعات الانتاجية التى لا تتناسب احتياجاتها للعمل مع حاجتها الى رأس المال . فنجد مثلا أن نسبة العاملين الى السكان بلغت فى ٦٧/٦٦ حوالى ٢٤٧ ٪ (كان الرقم ٢٦٢ ٪ فى ٦٠/٥٩) وهى حوالى نصف النسبة فى البلاد المتقدمة اقتصاديا . ومعنى ذلك أن على كل عامل أن يربى ثلاثة من المواطنين الى جواره لا يشتركون فى تكوين الدخل القومى .

وفضلا عن أن هذا الوضع يشكل عبئا على الفئة العاملة الا أنه لا يترك لها الا فائض صغير مما يؤثر سواء فى القدرة على الانتاج او الدافع اليه .

وبالرغم من الصغر النسبى لحجم العمالة فان انخفاض متوسط العمر نتيجة ارتفاع معدلات الوفيات وهى حاليا ضعف متوسطها فى البلاد المتقدمة اقتصاديا ، يعنى تبديد قدر ضخم من طاقة المجتمع وزيادة الاعباء العامة .

أما عن أسلوب الادارة فالملاحظ أنه لم يصبه تغيير يتناسب مع التغيير الذى أصاب قوى الانتاج أو علاقاته . ففى جهاز الدول مثلا لم يجر العمل على ربط الاجر بالانتاج أو بمعنى آخر الربط بين الاجر والقيمة الاجتماعية للعمل المؤدى وكان النظام التقليدى هو التدرج الوظيفى وفقا للمدة والمؤهل العلمى ، وتسعير الشهادات بغض النظر عن الدور المادى للحاصلين عليها . ومثل هذا النظام قد لا يعترض عليه فى ظروف عادية أو أوضاع جامدة ومتطلبات للعمل والتجديد محدودة اما وقد تطورت مهام الدولة فكان لا مفر من مواجهة هذه المشكلة باستحداث نظام الهيئات والمؤسسات العامة التى تسير وفقا لما ترسمه مجالس ادارتها من نظم ولوائح غير مقيدة بالنظم الحكومية . واعطاء الوزراء حق الترقيات للفئات العليا من الموظفين بحرية أكبر مما كان فى الماضى . غير أن ممارسة حرية العمل والادارة لم يكن بالأمر السهل على من لا يريد ضفوطا أو اثارة من العاملين .

والجدير بالذكر ان المشروعات الانتاجية كانت اكثر قدرة على التصرف وكانت تكيف أوضاعها الى حد كبير ونفا لمصالحها الخاصة التى تعنى فى النهاية تحقيق أكبر قدر من الربح .

غير ان الأخذ بالفلسفة الاشتراكية فرض وجود تماثل فى معاملة العاملين ولم يكن هناك من أسلوب عمل معد للأخذ به أو يمكن الاهتداء به الا الأسلوب السائد فى قطاع الخدمات العامة أو الحكومة وأن اختلف بطبيعته عن أسلوب قطاعات الانتاج ، فى المضمون والهدف وطريقة الاداء ، وأدت سرعة التحول الى استخدام كثيرين من كبار الموظفين الحكوميين لادارة المشروعات الاقتصادية ، فعكسوا عليها أسلوب العمل الحكومى الذى كان موضع شكوى كثيرة .

وهنا برزت ضرورة الاهتمام بالعمل الادارى عن طريق توسيع الدورات التدريبية لمعاهد الادارة العامة والادارة العليا لرفع مستوى الادارة فى جهاز الدولة وشركات الانتاج وكذلك العمل على اعطاء فرصة اكبر لفئات العاملين على تفهم الأوضاع الجديدة ليكون اشتراكهم فى الادارة متفقا مع الفلسفة الجديدة للمجتمع ، وظهر من هذا ، الاهتمام بمعاهد الثقافة العمالية ومعاهد الدراسات الاشتراكية ولا يمكن ان نقول عن مثل هذه الاجراءات الا انها كانت بمثابة تجارب لان أسلوب الادارة هو تفاعل بين عناصر كثيرة عاملة فى المجتمع ، ولا يسهل فيه النقل ، وان كان الحوار قد ييسر الكثير مما قد يغلق من أمره .

وقد كان من المقدر ان تحدث تداخلات بين أجهزة العمل المختلفة عند الأخذ بالفلسفة الاشتراكية ولهذا وضعت بعض التشريعات لتنظم العلاقة بين الإدارات فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات غير أن هذه التشريعات لم تحسم الأمر اما لصعوبة تصور بعض الأجهزة فقدان قدر من سلطاتها الاشرافية أو لعدم وضوح معنى تحديد الاختصاصات ناهيك عن تداخل العمل السياسى مع العمل الادارى وقد ادى ذلك كله الى بطيء حركة النمو مما دفع رئيس الجمهورية أكثر من مرة الى المطالبة بضرورة هز الجهاز الحكومى أو بمعنى آخر أجهزة الدولة الادارية لمواجهة متطلبات العصر الحاضر .

الهيكل الاقتصادى :

يتبين من نتائج متابعة الخطة العامة للتنمية ان القطاعات السلعية قد أسهمت بنسبة ٥٤٣٪ من الدخل المحلى مقابل ٤٥٧٪ للقطاعات الأخرى .

وتتضمن القطاعات السلعية الزراعة والصناعة والتعدين والتشييد والكهرباء . وقد قل نصيب هذه القطاعات فى الدخل عما كان عليه الحال فى سنة ٥٩/٦٠ وهو الاتجاه العام الذى ساد فى السنوات السبع للخطة

(باستثناء طفيف فى سنة ٦٤/٦٣ اذ بلغ متوسط نصيب القطاعات السلعية ٥٥٢٪) .

والملاحظ أن أكثر العناصر تأثرا فى هذا القطاع هو الزراعة التى انخفض نصيبها فى الدخل فى المتوسط من ٣١٥٪ الى ٢٧٧٪ . بعكس الصناعة التى زاد نصيبها فى المتوسط من ١٩٩٪ الى ٢١٥٪ . وهذه الزيادة أقل من نصف نسبة الانخفاض فى الزراعة .

وفى الوقت الذى انخفض فيه نصيب القطاعات السلعية نجد أن القطاعات التى استفادت من ذلك هى قطاعات التوزيع وبالأذات قطاع النقل والمواصلات الذى ارتفع نصيبه من ٧٢٪ الى ٨٧٪ . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى زيادة الحركة فى قناة السويس .

ومهما تكن التغيرات التى أصابت قطاعات الدخل المختلفة فهى ضئيلة بشكل عام مما حدد من معدلات النمو كما سبق أن ذكرنا .

ولنحاول أن نحلل تركيب عناصر الدخل المختلفة ونتبين العلاقة العضوية التى تربط بينها ، فقد يفيدنا ذلك فى تبين امكانيات التغيير للاسراع بالتطور .

إذا رجعنا الى قطاعات الانتاج السلعية نجد أن الزراعة ما زالت هى العنصر المتغلب بالرغم من الجهود الكبيرة للتصنيع . وتقدر المساحة المنزرعة بحوالى ٦ مليون فدان وتكاد لم تتغير منذ ربع قرن مضى . اذ يبدو أن كل زيادة فى استقرار أرض جديدة كان يقابله استيعاب مماثل فى المشروعات العاية ومشروعات المبانى والتغير الأساسى الذى حدث فى الأرض هو من ناحية زيادة المساحة المحصولية أو التوسع الراسى (زراعة أكثر من محصول فى الأرض) . ومن ناحية أخرى التحول من زراعة بعض المحاصيل ذات القيمة الأقل الى المحاصيل ذات القيمة الأعلى . فنجد مثلا أنه بينما كانت المساحة المحصولية ٩٣ مليون فدان فى سنة ٥٢ نجدها تصل الى ١٠٨ مليون فى سنة ٦٧ بزيادة نسبتها ١٦٪ وان لم تتعد الزيادة فى السنة الأخيرة ٤٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٠ .

وزادت المساحة المنزرعة بالمحاصيل النقدية كالخضر والفاكهة والقطن والقصب والأرز والحبوب الزيتية (الفول السودانى والسمسم) على حساب القمح والشعير والحبلة .

وقد وصلت الزراعة الى حالة قريبة من التشبع ويظهر اثر قانون تناقص الغلة فيها بشكل واضح فكل زيادة فى الاستثمار لن تؤدى الى زيادة مماثلة نسبيا فى الدخل فنجد أن قيمة الدخل الزراعى بالاسعار الثابتة قد ارتفع من ٤٠٥ مليون جنيه سنة ٥٩/٦٠ الى حوالى ٤٨٢ مليون فى سنة ٦٥/٦٦ بزيادة نسبتها ١٩٪ وقد تذبذب التغير فى الدخل السنوى الزراعى بين

الانخفاض والارتفاع للظروف الكثيرة التى تتحكم فى تكوينه هذا وفى نفس الوقت بلغ حجم الاستثمارات فى الزراعة والرى والصرف (لا تشمل السد العالى) فى السنوات السبع الأولى من الخطة ٢٨٥٤ مليون جنيه .

وقد يقدم اعتراض على النتيجة التى ذكرناها على أساس أنه لا بد من مرور وقت حتى يظهر الأثر الكامل للاستثمار الزراعى . وأنه من مجموع الأراضى التى استصلحت فى سنوات الخطة والمرحلة السابقة عليها حتى نهاية يونيه ٦٧ والتى بلغت ٧٨٤٣٢٢ فداناً فإن مساحة الأرض المنزرعة منها ٣١٤٥٠٠ فدان (حوالى ٤٠٪) وأن متوسط محصول تلك الأرض لم يتعد نصف محصول الأراضى العادية . غير أن المشكلة تتضح من أن تكلفة استصلاح الفدان تقدر بحوالى ٥٤٦ جنيهاً وهو فى حدود سعر الأرض ذات الانتاجية الأعلى من المتوسطة ليس هذا فحسب وإنما نجد أن العوامل المؤثرة فى أسعار المحاصيل الزراعية لا ترتبط بمعدلات الاستثمار الا فى حدود . فقد يزيد الانتاج نتيجة زيادة الاستثمار ثم تنخفض الأسعار اما نتيجة لزيادة العرض أو لانخفاض فى القوة الشرائية فيضيع أثر زيادة الاستثمار ، وقد تقضى الآفات على جزء كبير من أثر التوسع الزراعى ولعل ذلك فيه الرد على أولئك الذين لا يفتأون يرددون أن الزراعة أسرع وأكبر المشروعات رداً للعائد الزراعى .

ومشكلة الزراعة فى مصر ترجع كما قلنا الى وصولها الى المرحلة التى يظهر فيها أثر قاتون تناقص الغلة منذ سنوات ولهذا كان التركيز على استصلاح الأراضى الجديدة باقامة السد العالى والعمل على احداث تطور جزرى فى وسائل الرى والصرف . فاذا رجعنا الى انتاجية بعض المحاصيل يمكن أن نلمس هذه الظاهرة فتجد مثلاً أن انتاجية الفدان من القطن وصلت الى أقصى حد لها فى سنة ٦٤ حينما بلغ متوسط محصول الفدان ٢٦ قنطاراً وتذبذب بعد ذلك ليصل الى ٤٠ قنطاراً سنة ٦٦/٦٧ ، ووصلت انتاجية فدان القمح الى أقصاها فى سنة ٦٤ حينما بلغ متوسط انتاج الفدان ٧٢ أردب أردب الا أنه تناقص بعد ذلك ولم يتعد ٩١ أردب فى سنة ٦٦/٦٧ .

ولعل أفضل المحاصيل زيادة وهو الذرة التى كانت الزيادة فى انتاجيتها مضطربة حتى سنة ٦٦ ولكنها انخفضت بعد ذلك . وتذبذبت انتاجية السكر بين ٧٨٨٧ قنطاراً للفدان فى سنة ٥٢ الى ٨٦٨٨٥ فى سنة ٦٦ غير أن الانتاجية لم تصل الى حدها الأعلى الذى بلغته سنة ١٩٦٠ وهو ٩١٨٧ قنطاراً . كما تذبذبت انتاجية الفدان من الأرز بين ٢١٠ ضريبة ، ٢٢٤ ضريبة فى السنوات ٥٩ حتى ٦٧ باستثناء سنة ٦٢ حينما بلغت انتاجية الفدان أقصاها وهى ٢٥٠ ضريبة .

ويمكن القول أن جمود الانتاجية أو نقصها لا يرجع الى تقصير من القائمين على الزراعة فهم يبذلون الجهود الكبيرة لتحسين أساليب الرى والصرف . وزيادة الاهتمام بمكافحة الآفات وزيادة ما يعطى للنبات من أسمدة وعلى

سبيل المثال ارتفعت كمية المبيدات الكيماوية المستخدمة من ١١٠.٦٢ طن سنة ٦٠/٥٩ الى ٣٠٦٩٩ طن سنة ٦٦/٦٧ وزاد المستهلك من الاسمدة الأزوتية والنشادرية فى نفس الفترة من ٧٦٣.٠٠٠ طن الى ١١ مليون طن كما زادت الاسمدة الفوسفاتية من ١٧٧.٠٠٠ طن الى ٢٩٠.٠٠٠ طن فى السنوات السابقة على التوالى . واذا أضفنا الى ذلك ان متوسط أجر المشتغل بالزراعة قد زاد فى نفس المدة بنسبة ٧٠٪ مقابل زيادة فى قيمة الدخل الزراعى (بالأسعار العادية) بنسبة ٤٠٪ فقط أمكننا أن ندرك أنه فى الوقت الذى تزيد فيه تكاليف الانتاج بدرجة عالية فان الانتاج الزراعى كما وقيمة لا يزيد بنفس النسبة .

ليس معنى ذلك كله أن يقل الاهتمام بالزراعة اذ انها قطاع الانتاج الأساسى حتى الآن وانما يعنى أن القدرة على الحركة والتحكم فيها أصبحت محدودة ، الأمر الذى يفرض علينا وضع حد لتحويل الاراضى الزراعية الى اراضى للبناء ، والاتجاه نحو تعمير الصحراء وثانيا بذل مجهود أكبر للوصول الى أفضل تناسب للعناصر الداخلة فى الزراعة . هذا الى جانب ضرورة اجراء دراسة موحدة لامكانيات التنمية الزراعية لوضع حد لتفتت الجهود فى هذا السبيل والعمل على تنسيق انتاج وتسويق المحاصيل فى نطاقه .

أما عن الصناعة والتعدين فالملاحظ أن الزيادة التى تضيفها للدخل واضحة وأن كانت غير منتظمة وقد كان معدل الزيادة فى الانتاج الصناعى فى الخطة الخمسية الاولى ٦٣٪ غير أن هذا المعدل انخفض فى السنتين التاليتين الى ٥٧٪ .

والصناعات الاساسية فى مصر هى الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ وتمثل ٤٧.٧٪ من الانتاج الصناعى والتعدين ويليهما صناعة الحنج والكبس والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية مكونة فيما بينها ٢٨٪ أما الصناعات المعدنية والكيماوية والتعدين فقد بلغت نسبتها فى الانتاج ٢٥٪ . وتبلغ نسبة الصناعات الخشبية والجلدية والطبع والنشر وغيرها ٥٪ .

وهذا التركيب يعكس أثره على الدخل فالصناعات التى ترد فائضا أكبر من غيرها هى صناعات السلع الانتاجية وهى التى يعتمد عليها عامة التطور الصناعى . غير أن دورها فى الاقتصاد المصرى ما زال محدودا أما لانها فى دور الانشاء ولم تصل بعد الى طاقتها الانتاجية الكاملة أو لا تتمكن - فى الظروف الحاضرة - من الوصول الى هذا المستوى لتشبع السوق المحلى (فى حدود الاسعار والدخل الحاليين) ، وعدم القدرة على منافسة مثيلتها فى الاسواق العالمية أو لان هذه الصناعات تعتمد على آلات ومواد مستوردة من الخارج وتتأثر بظروف ميزان المدفوعات .

والصناعات الغالبة كما نرى في تركيب هيكل الانتاج هي الصناعات التي تعتمد على مواد محلية وبالأخص المواد الزراعية مما يجعلها تحت رحمة الظروف التي تمر بها المواد الخام .

ومن دراسة للطاقة العاملة أجرتها وزارة التخطيط عن ٦٦/٦٥ قدرت ان نسبة المشروعات التي طاقتها العاطلة أكثر من ٣٠٪ بلغت ٣٨٫٥٪ من المنشآت الصناعية للقطاع العام والتي تتراوح نسبة التعطل فيها بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ حوالى ٢٢٫٤٪ من المنشآت . وقد تبين من تلك الدراسة ان المشكلة الأساسية للطاقة العاطلة كانت نقص الخامات وقطع الغيار ونقص الآلات وتعطلها واغلبها يرجع لظروف خارجية وقد تسببت هذه العوامل في ٦٥٫٦٪ من أسباب التعطل في الوقت الذى تسبب النقل والتخزين والتصرف والتسويق في ١٤٫٨٪ ، ولم يتسبب نقص الخبرات أو تغيب العمال في أكثر من ٦٫٨٪ من النسبة .

والواضح انه بالرغم من المشاكل الكثيرة التي تواجهها الصناعة المصرية في مرحلة تطورها الا ان معدلات الانتاج الكمية قد ارتفعت بشكل واضح عما كانت عليه في ٦٠/٥٩ . وكانت النسبة الكبرى في الزيادة في الانتاج في الصناعات الجديدة وبالذات الكيماوية والبتروولية والهندسية (كانت الزيادة اعلى من ١٠٠٪) وان لم يزد انتاج صناعة الحديد والصلب بالدرجة المرجوة لأنها ما زالت في مرحلة الانشاء .

وكانت اقل نسبة في الزيادة في الانتاج واضحة في الصناعات القديمة (لم تتعد نسبة الزيادة فيها ١٠٠٪) اما لوصولها لدرجة عالية من الكفاية او لاعطائها أهمية نسبية اقل في الاستثمار ، أو لأنها من الصناعات التي لا يسهل عليها المنافسة في الخارج للاتجاه العام الى انشاء مثل لها في كثير من البلاد النامية وهى السوق الطبيعية التي يمكن ان يتم التعامل معها بدرجة اكبر من اليسر .

وكان دور القطاع العام واضحاً في قطاع الصناعة اذ بلغت القيمة النسبية لانتاجه في ٦٦/٦٧ حوالى ٧٥٪ من قيمة الانتاج الكلى وهى محصلة القيم النسبية في الصناعات التحويلية التي تراوحت بين ٦٣٪ في الصناعات الهندسية حيث ما زال القطاع الخاص يلعب دوراً له وزنه فيها وبين ٨٧٪ في الصناعة الكيماوية التي تحتاج الى امكانيات اكبر مما يقدر عليها في القطاع الخاص حالياً وذلك بالإضافة الى تحديد نشاطه بحكم القانون في هذا المجال .

وقد كانت الكهرباء من انشط القطاعات الانتاجية في مجموعة القطاعات السلعية اذ زادت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون ك. و. س. الى ٥٩١٢ مليون ك. و. س. ومن المقرر أن يؤدى تشغيل الطاقة المتولدة من السد العالى الى مضاعفة الطاقة الكهربائية عدة مرات .

واذا استثنينا ٦٧/٦٦ التى ارتبطت بظروف العدوان الأخيرة نجد أن نسبة المستغل من الطاقة الكهربائية ارتفع من حوالى ٧٩٪ فى ٦٠/٥٩ إلى حوالى ٨٩٪ فى ٦٦/٦٥ .

وما زال المصدر الأساسى للطاقة الكهربائية هو المحطات الحرارية التى تعطى ٦٨٤٪ مقابل ٣١٦٪ تعطىها المحطات المائية وذلك من الطاقة المستخدمة ٦٧/٦٦ .

والعيل الأكبر للكهرباء فى مصر هو الصناعة التى استقلت بـ ٧٠.٥٪ من الطاقة المستخدمة فى ٦٧/٦٦ مقابل ١١٦٪ للمنازل ، ٨١٪ للنقل والمرافق ، ٦٢٪ للزراعة والرى والمواصلات ، ٣٦٪ للاستخدامات الأخرى .

وقد ارتفع نصيب الفرد فى الطاقة الكهربائية المستخدمة من حوالى ٦٩ ك.و.س. فى ٦٠/٥٩ إلى ١٨٣ ك.و.س. فى ٦٧/٦٦ ومن المقرر أن تلعب الزيادة الكبيرة فى الطاقة المولدة فى المستقبل دورا كبيرا فى دفع عجلة التقدم المادى وبالذات الصناعة بشكل أكبر .

أما عن قطاع التشييد فهو مرتبط الى حد كبير بالقطاعات الأخرى وقد بلغت الزيادة فيه ٨٩٪ بين ٦٠/٥٩ ، ٦٧/٦٦ .

واذا نظرنا الى قطاع النقل والمواصلات نجد أن أنشط جزء فيه كانت قناة السويس والنقل بالطرق فبالإضافة الى أنها كونا ٣٤٪ ، ٢٨٪ من الانتاج على التوالى فى ٦٧/٦٦ فإن معدلات النمو فيها عالية بشكل ملحوظ.

وقد كانت نسبة الزيادة الكبرى فى قناة السويس وترجع أساسا الى زيادة الحمولة أكثر منها لزيادة عدد السفن العابرة إذ كانت نسبة الزيادة فى الحمولة بين سنتى ٦٠/٥٩ ، ٦٧/٦٦ حوالى ٥٠٪ بينما لم تزد نسبة عدد السفن عن ١٢٦٪ .

وأدى النمو الاقتصادى والاجتماعى العام الى زيادة نشاط قطاع النقل بالطرق عنه بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية وأن كانت الوسيلة الأخيرة احتفظت بميزتها النسبية فى نقل السلع . كما تضاعف النقل بالطائرات فى الوقت الذى جمد فيه انتقال الركاب بالسفن .

أما عن قطاع التجارة والسال فقد كان الاهتمام منصبا منذ بدىء الخطة على تنظيمه بتوسيع قاعدة المستفيدين منه . وقد أمم قطاع المال والتجارة الخارجية فى يوليو ٦١ وتبع ذلك تأمين تجارة الجملة ، وتحديد دور القطاعين العام والخاص سواء بالنسبة للتجارة الداخلية أو فى التصدير للخارج وقدردت نسبة رؤوس أموال مشروعات القطاع العام فى تجارة الجملة بحوالى ٨٩٪

من رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع المنظم في ٦٦/٦٥ أما مبيعاتها فكانت نسبتها ٩٦٪ . وقد ارتبط إعادة تنظيم قطاع المال والتجارة بالعمل على خفض تكاليف هذا القطاع وزيادة عدد المستفيدين منه .

وإذا رجعنا الى قطاع الخدمات نجد أن الدخل المحلى فيه زاد بنسبة ٥٢٫٥٪ في ٦٦/٦٧ عن ٦٠/٥٩ أى بمعدل سنوى قدره ٧٫٥٪ وهو أعلى من معدل زيادة الدخل بشكل عام وهذا أمر طبيعى لأن الأخذ بالفلسفة الاشتراكية فضلا عن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية كان يعنى بالدرجة الأولى الاهتمام بالخدمات العامة وبالذات الخدمات التعليمية والصحية والثقافية . هذا وتقدر نسبة الخدمات التى قدمها القطاع العام ٦٦/٦٧ بحوالى ٧٠٫٤٪ مقابل ٢٩٫٦٪ قدمها القطاع الخاص . لاعطاء فكرة عن الزيادة السمية للخدمات التعليمية مثلا نذكر أن نسبة الزيادة في المقيدى فى التعليم الابتدائى فى السنوات السبع للخطبة بلغت حوالى ٤٤٪ مقابل ١٨٤٪ للتعليم الاعدادى ، ١٦٦٪ للتعليم الثانوى ، ٨٣٪ للتعليم العالى .

ومهما كانت الرغبة فى التوسع فى قطاع الخدمات فانها محدودة بإمكانيات زيادة الدخل وبالذات فى القطاعات السلعية التى تمون القطاعات المختلفة بالمواد اللازمة لنشاطها وحركتها .

وقد اثر التغيير فى هيكل الانتاج فى حجم العمالة وعلاقتها النسبية بين القطاعات . فنجد أن القطاعات السلعية ، وأن استحوذت على النسبة الكبرى من عدد العمال الا أن الزراعة ما زالت هى العنصر الأساسى الذى يعتمد عليه فى تشغيل العمال اذ تمتص الزراعة وحدها ٥٠٫٦٪ من القوى العاملة فى ٦٦/٦٧ مقابل ٥٤٪ فى ٦٠/٥٩ . ومن الزيادة فى حجم العمالة بين سنتى المقارنة والتى قدرت بحوالى ١٧ مليون عامل نجد أن نسبة من عملوا فى الزراعة منهم بلغت حوالى ٣٩٪ أما الصناعة فقد امتصت فقط ١٤٫٥٪ من قوة العمل الجديدة مما يعنى أن التفكير فى ميكنة الزراعة — وهو ما يدور كثيرا فى ذهن بعض الاقتصاديين — يمكن أن يثير مشاكل كثيرة ليس هناك داع حاليا لاثارتها ، ويمكن أن تؤجل حتى يصل التطور الصناعى الى المرحلة التى يكون من المصلحة معها اجراء مثل هذا التغيير .

والملاحظ أنه بالرغم من الجهود الضخمة والاستثمارات الكبيرة فى الصناعة الا أن نسبة العاملين فيها ما زالت صغيرة اذ لم تتعد ١١٪ فى ٦٦/٦٧ مقابل ١٠٪ فى ٦٠/٥٩ ويرجع ذلك كما قلنا الى طبيعة التصنيع والاتجاه نحو المشروعات ذات الأثر الكبير فى التطور المادى — وهى بطبيعتها تتطلب قدر أكبر من رأس المال — وعددا أقل نسبيا من العمال .

ومن الطبيعى فى ظروف التحول الاشتراكى أن نجد تزايد فى التشغيل فى الخدمات العامة فقد ارتفعت نسبة العاملين فيها من ١٧٫٨٪ الى ١٩٫٣٪ فى سنتى المقارنة وامتصت الخدمات حوالى ٢٥٪ من القوى العاملة

الاضافية خلال سبع سنوات وهى نسبة ليست صغيرة وزيادة العمالة فى هذا القطاع تحتاج الى كثير من الدقة لما يخشى أن تؤدى اليه من ميل الى التوسع الكثير أو البيروقراطى وزيادة النفقات العامة على حساب المشروعات الإنتاجية .

التنمية بين الاستهلاك والاستثمار :

كان من الواضح منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو أن تغيير الأوضاع المادية للمجتمع لا يمكن أن تتم فقط عن طريق تغيير علاقات القوى فى داخل المجتمع فحسب وانما يتطلب الأمر بدرجة كبيرة العمل على زيادة سرعة التنمية الاقتصادية من ناحية وتنسيق الاستثمار بها يضمن الاستفادة من الموارد القائمة وتدعيم عناصر الانتاج ذات الأثر الكبير فى تطوير الأوضاع العامة من ناحية أخرى .

وقد قدر مجموع الاستثمارات المنفذة خلال سبع سنوات بمبلغ ٢٢٦٣ مليون جنيه اذا استبعد منها قيمة الأرض فان المبلغ يصل الى ٢٢٢٥ مليون جنيه . وقد خص القطاعات السلعية من الاستثمار حوالى ١٣٨٩ مليون جنيه بنسبة ٦١.٤٪ من مجمل الاستثمارات المنفذة مقابل ١٨.٦٪ اتجهت لقطاعات التوزيع ، ٢٠٪ للقطاعات الخدمية .

وكانت الحصة الكبرى للاستثمار من نصيب الصناعة والكهرباء — كما هو المنتظر — وخصها حوالى ٨٤٦ مليون جنيه فى سبع سنوات أى حوالى ٣٨٪ من حجم الاستثمارات الكلية أو ٦١٪ من مجموع الاستثمارات السلعية وذلك دون حساب ما أنفق على الاستثمار فى السد العالى الذى سيخدم قطاعى الزراعة والصناعة بدرجة كبيرة .

وتقدر نسبة الاستثمار بشكل عام بحوالى ١٦.٦٪ من الناتج المحلى وهى نسبة وان كانت تبدو بسيطة الا أنه لم يكن من السهل مقابلتها فى ظروف انخفاض الدخل العام من ناحية والرغبة فى تعويض الناس بعض الحرمان الذى تحملوه فى العهود الماضية من ناحية أخرى .

والأمر الذى يسترعى الانتباه هو التوزيع النسبى لعناصر الانفاق فى الاستثمار ومن دراسة وزارة التخطيط عن متابعة الخطة عن ٦٦/٦٧ تبين أن الاستثمار فى سنتى ٦٦/٦٥ ، ٦٧/٦٦ قد توزع كالآتى :

٤٦.٦٪ مبانى وتشبيد ، ٣٩.٦٪ معدات وآلات وتجهيزات ، ٧٪ وسائل نقل ، ٦.٨٪ أصول ثابتة أخرى . أى أن كل زيادة فى أسعار الانشاءات تعنى زيادة فى أعباء الاستثمار وتعنى أيضا ضرورة توفير الامكانيات للمشروعات التى تقوم بالانشاءات ويرتبط ذلك كله بأهمية الرقابة على هذا القطاع .

وإذا كان الاستثمار يتأثر بالادخار الذى تتحكم فيه فى النهاية معدلات الاستهلاك لذلك كان الاهتمام باتجاهات الاستهلاك وتطورها فى السنوات الأخيرة ، والملاحظ أن الاستهلاك قد تراوح فى السنوات السبع بين ٨٥٦٪ ، ٨٩٦٪ من الناتج المحلى بمالم يترك الا نسبة تراوحت بين ١٠٤٪ ، ١٤٤٪ من الادخار لمواجهة متطلبات الاستثمار مما دعا الى تغطية العجز عن طريق الاقتراض من الخارج .

وقد قام جدل طويل حول زيادة الميل للاستهلاك وتزايد به بشكل واضح خلال السنوات ٦٢/٦١ — ٦٦/٦٥ بأعلى من معدلات زيادة الانتاج .

وترجع الزيادة فى الاستهلاك الفردى الى عدة عوامل منها زيادة متوسطات الاجور والتحكم فى الأسعار بما يمكن لارتفاع الاجور من أن تحدث أثرها وإذا رجعنا الى معدلات الاستهلاك نجد أنها كانت أكبر فى السلع التى ينتقل اليها الفرد طبيعيا كلما تحسن دخله مثل اللحوم والالبان والسكر والبوتاجاز والملابس الحريرية والمنظفات الصناعية وما يسمى بالسلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات ومواقد البوتاجاز وأجهزة الراديو والتلفزيون .. الخ وان كان الطلب على السلع الأخيرة أخذ يقل فى السنتين الأخيرتين كنتيجة طبيعية لرفع الضريبة عليها .

وبالرغم من زيادة نسبة الاستهلاك الفردى عن الناتج المحلى الا أن الزيادة الأكبر كانت فى جانب الاستهلاك العام أو الاستهلاك الجماعى . ويرجع جزء من زيادة الاستهلاك الفردى الى التحول الاشتراكى والاهتمام برفع المستوى المادى والثقافى للأفراد من ناحية وإلى التوسع فى الاتفاق على أجهزة الأمن الخارجى والداخلى . وقد خص القطاعات الإنمائية كالزراعة ، الصناعة ، النقل ، التعليم ، الصحة ، والبحث العلمى ٣٦٪ من الانفاق العام فى ٦٧/٦٦ منها ٢٧٪ كانت من نصيب البنود الثلاثة الأخيرة وحدها . وذلك مقابل ٦٤٪ لقطاعات الخدمات الأخرى كالدفء والعدالة والبلديات وغيرها من الخدمات . خص الدفء داخلى وخارجى والعدالة منها حوالى ٤٦٪ .

وقد اهتمت الحكومة بمعالجة التضخم فى الاستهلاك سواء بفرض بعض القيود على الاستهلاك الفردى أو باعادة النظر فى أجهزة الدولة وعلاقتها ببعضها للحد من أى ازدواج أو تناقض قد يكون قائما . وذلك بالإضافة الى بحث ما قد يكون هناك من أسراف أو تبديد فى الموارد العامة . وقد أدت هذه الإجراءات — على قصر أجلها — الى خفض الزيادة فى الاستهلاك من ١١٢٪ فى ٦٦/٦٥ الى ٩٢٪ فقط فى ٦٧/٦٦ . وان كان الأمر ما زال يحتاج الى مزيد من الدراسة حتى يدرك الناس أن تغير الظروف العامة للمجتمع يقتضى تغيير فى نمط الاستهلاك وأنه وان كان الهدف العام هو رفع مستوى المعيشة ، بما يعنى زيادة حجم السلع المتاحة للاستهلاك الا أن الأمر يقتضى أيضا تنظيم الاستهلاك ، وحسن الاستفادة مما تحت يدنا من مواد ، وليس مجرد تكديسها دون فائدة ، أو تبديدها دون نتيجة .

وقد يكون من المفيد أن نعرض على اتجاهات استثمار القطاع الخاص ، وبالأذات بعد التغير الاقتصادى والاجتماعى فى ١٩٦١ .

وبالرجوع الى اتجاهات استثمار هذا القطاع نجدها تركزت فى الخدمات وفى الإسكان بالذات . ففى السنوات الثلاث الأخيرة ٦٥/٦٤ — ٦٧/٦٦ ، نجد أن استثمارات القطاع الخاص لم تتعد ٧٣٪ من الاستثمارات الكلية فى هذه السنوات ، وبلغت الاستثمارات الخاصة فى قطاع الخدمات حوالى ٧٨٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة ، وخص الإسكان ٧١٪ من هذه النسبة . وكان العنصر الآخر الذى نال اهتمام القطاع الخاص هو الزراعة ، وهو امر طبيعى ، إذ مازالت الأرض الزراعية هى المجال الأكبر فى الاقتصاد القومى للاستغلال الفردى .

ويلى ذلك فى الاهمية النقل والمواصلات . أما القطاعات التى لمسنا تركز القطاع العام فيها وهى الصناعة والتعدين والتجارة والمال ، فانه لم يكن فيها مجال كبير لاستثمارات القطاع الخاص .

والجدير بالملاحظة أن كل ما تسمح به موارد القطاع الخاص لم تتعد ٨٨٪ من اجمالى الادخار المحلى فى سنتى ٦٦/٦٥ ، ٦٧/٦٦ فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة الناتج للقطاع العام من الادخار ٩١٪ موزعة كالاتى ٨٨٪ من التأمينات الاجتماعية ، ٣٧٪ من قطاع الاعمال غير المالى (بعد خصم العجز الناشئ فى قطاع الحكومة) ، ٩٣٪ من المصارف وأجهزة التأمين ، ٥٧٪ من مصادر أخرى .

توزيع الأعباء العامة :

إذا استبعدنا ميزانيات الاستثمار نجد أن متوسط النفقات العامة (ميزانية الخدمات) فى سنتى ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦ بلغت حوالى ٦٧٧ مليون جنيه ، أو حوالى ٣٢٪ من متوسط الدخل المحلى فى هاتين السنتين . وهى نسبة ليست بسيطة بالنسبة لظروف الاقتصاد المصرى .

ويتم تمويل ٨٢٪ من هذه النفقات عن طريق الإيرادات المحصلة من مختلف المصادر ، ويغضى الفرق عن طريق الاقتراض من مختلف المصادر المالية المحلية .

وقد أدى هذا الوضع الى المطالبة اما بخفض النفقات العامة ، أو زيادة الإيرادات ، وهو ما تعمل الحكومة عليه بكل جهدها . ولكن ليس من السهل تغطية عجز الميزانية عن هذا الطريق وحده . ويبدو أنه لا مفر — فى هذه الظروف — من تحمل المجتمع قدرا من التضخم الناشئ عن هذا العجز ، إذ ليس من السهل على الحكومة أن تلغى بعض بنود الصرف بعد أن ارتبطت بها كجزء من سياستها العامة ، وليس من السهل أيضا زيادة الضرائب

القائمة حتى لا تحدث أثرا عكسيا في مستوى الخدمات المؤداة . ولعل أهم ما يمكن عمله في هذا الاتجاه هو القضاء على ما قد يكون هناك من مظاهر اسراف أو تبديد للموارد العامة ، مع زيادة الرقابة على الأداء لضمان المستوى الذى يتناسب على الأقل مع الأجور المدفوعة .

وإذا رجعنا الى طريقة توزيع النفقات على مصادر الإيراد المختلفة ، نجد أن الضرائب السلعية من رسوم جمركية ، أو رسوم ودمغة وائتوات قد غطت ٤٣٣٪ من النفقات العامة في السنتين السابق الإشارة إليهما ، مقابل ١٩٪ تمت مقابلتها عن طريق الخدمات الإيرادية المختلفة . أما الضرائب على الدخل والثروة ، وهى الضرائب على الدخل والأرباح والأطيان والتركات ، فلم تغط أكثر من ١٥٦٪ من النفقات ، وغطى الرصيد وهو ٤٨٪ عن طريق الإيرادات المتنوعة وغير العادية .

والظاهرة التى قد تسترعى الانتباه هى الضخامة النسبية للضرائب السلعية بالنسبة للضرائب على الدخل والثروة ، غير أنها نتيجة طبيعية للسياسة الاشتراكية التى أدت الى القضاء على الملكيات الكبيرة ، وتأميم أغلب المشروعات الإنتاجية ، ووضعت حدودا عليا لما يدفع من أجور ومرتبات . وهكذا لم تعد الأرباح والدخل هى المصدر الأساسى الذى تنهل منه الميزانية العامة، بل أصبح هذا المصدر هو المشروعات المؤممة نفسها ، وما تنتجه من سلع ، وتقدر نسبة الضرائب على الدخل والثروة الآن بحوالى ٢١٣٪ من الأجور المدفوعة في مختلف القطاعات .

ومهما كان الاتجاه في المستقبل فلا نعتقد أن دور ضرائب الدخل والثروة سيقبل عما هو عليه الآن ، إلا اذا تقاربت الدخل أكثر من ذلك ، أو مالت الى التساوى ، وهو أمر يحتاج الى وقت في ظل الظروف والعلاقات المادية القائمة .

التجارة الخارجية :

بالرغم من الأهمية الكبرى للتجارة الخارجية للاقتصاد المصرى ، إلا أنها لا تكون إلا نسبة بسيطة من قيمة الإنتاج السلى ، وتراوحت هذه النسبة بين ٧٨٪ ، ١٠٢٪ من الصادرات في السنوات ٦٠/٦١ — ٦٦/٦٧ ، وبين ١٢٢٪ ، ١٧٣٪ من الواردات .

والملاحظ أن الزيادة في قيمة الواردات لا تقابلها زيادة مماثلة في الصادرات، ويرجع ذلك الى أنه في الوقت الذى تزيد فيه الواردات بدرجة كبيرة لمواجهة طلب مشروعات التنمية ، فإن أثر التنمية الاقتصادية ما زال أقل وضوحا في الصادرات التى ما زالت عناصرها الأساسية هى المواد الخام زراعية أو صناعية . فقد كانت السلع الزراعية تكون ٧٨٪ من مجموع الصادرات في ٥٩/٦٠ وحوالى ٦٦٪ في ٦٦/٦٧ . أما منتجات التعدين (وهى البترول

الخام والفوسفات والمنجنيز والملح وغيرها) فكانت نسبتها ٣٠٪ ، ٣٠٪ ، ٣٠٪ على التوالى . وأهم سلع التصدير الزراعية هى القطن والارز وقد كونا ٥٥٪ (٤٤٨٪ للقطن ، ١٠٣٪ للارز) من الصادرات فى ٦٦/٦٧ مقابل ٧٤٪ (٧١٥٪ للقطن ، ٢٥٪ للارز) فى ٥٩/٦٠ . وسيستمر الاعتماد على هذين المحصولين لمدة طويلة لمقابلة جزء كبير من احتياجات البلاد من النقد الأجنبى . ويرجع عدم التغير فى صادرات المناجم الى الاهتمام بتصنيع الجزء الأكبر منها محليا .

وقد قابل انخفاض نسبة المصدر من المواد الخام الزراعية ، زيادة فى المصنع من هذه المنتجات كما سبق أن رأينا ، كما عكس أثره على زيادة المصدر من الغزل والمنسوجات والجلود التى ارتفعت نسبة صادراتها من ١٢٢٪ فى ٥٩/٦٠ الى ٢٢٤٪ فى ٦٦/٦٧ .

وبالرغم من التقدم الكبير فى الانتاج الصناعى ، الا ان نسبة صادرات المنتجات البترولية والهندسية والكيمياوية ما زالت فى نطاق محدود ، اذ بلغت نسبة الصادرات منها ٤٨٪ فى ٦٦/٦٧ مقابل ٢٨٪ فى ٥٩/٦٠ . وكما ذكرنا سابقا يحتاج الامر الى بعض الوقت حتى يتدعم مركز المنتجات الصناعية لتتمكن من المنافسة فى الاسواق العالمية التى يلعب الدور الأكبر فيها الدول التى سبقت فى ميدان التصنيع وتمتاز بإمكاناتها الكبيرة وخبراتها الواسعة .

أما عن الواردات فقد تغير تركيبها لصالح السلع الاستهلاكية — وبالذات المواد الزراعية — كنتيجة لعدم زيادة الانتاج بالدرجة التى تغطى زيادة الاستهلاك المترتبة على زيادة السكان من ناحية ، وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى ، الامر الذى يشير الى أهمية التوسع الزراعى ، وقد بلغت نسبة السلع الزراعية والمواد الحيوانية ٨٠٪ من السلع الاستهلاكية المستوردة فى ٦٦/٦٧ مقابل ٧٠٪ فى ٥٩/٦٠ . ومن الناحية الرقمية نجد أن قيمة الحبوب والدقيق والفاكهة والحبوب الزيتية والسكر واللحوم وغيرها زاد المستورد منها من ٤١٣ مليون جنيه الى ١٠١٤ مليون جنيه فى سنتى المقارنة أى بنسبة ١٤٥٪ . وكانت نسبة السلع الوسيطة المستوردة : التبغ والجوت والصوف والبترول وخامات المناجم والخشب والورق والجلود .. الخ (٤٣٩٪ من الواردات فى ٦٦/٦٧ مقابل ٤٨٣٪ فى ٥٩/٦٠) بينها بلغت السلع الاستثمارية (الآلات — والمنتجات المعدنية ووسائل النقل .. الخ) ٣٢٩٪ مقابل ٣٥٦٪ على التوالى . ويرجع هذا الوضع أساسا الى إعادة النظر فى الواردات ، وعدم السماح باستيراد سلع قد يكون مصيرها التكدس .

ومهما يكن من شيء فلم يكن من السهل فى مراحل التخطيط الاولى زيادة الصادرات او الحد كثيرا من الواردات لان قدرا طيبا من المواد الخام زراعية او صناعية التى كان يمكن أن توجه للتصدير تحولت لمواجهة مطالب الصناعة

المحلية ، وفي نفس الوقت تطلب الاهتمام بالتنمية زيادة العمل الى الاستيراد من مختلف السلع . والنتيجة المباشرة لهذا الوضع هي زيادة العجز في الميزان التجارى الذى ارتفع من ٣٦ مليون جنيه في ٦٠/٥٩ الى ١.٣٣ مليون جنيه في متوسط السنوات ٦١/٦٠ — ٦٧/٦٦ .

وقد أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات الى اعادة النظر في كثير من بنود الاستيراد ، لا سيما وقد دخلت البلاد مرحلة استكمال الكثير من مشروعاتها ، وبدأت في سداد ما اقترض من الخارج . وقد أمكن خفض الواردات نتيجة الاجراءات الجديدة خلال ٦٧/٦٦ ببلغ ٧٣ مليون جنيه ، وان زاد التصدير في نفس الوقت بقدر بسيط .

وتؤثر العلاقات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة مع العالم الخارجى وكذلك أوضاعها الاقتصادية العامة في التوزيع الجغرافى لتجارها الخارجية . فتمثل البلاد الاشتراكية اكبر مجموعة يتم التعامل معها ، فيستورد من هذه البلاد حوالى ٣١٪ من الواردات ، ويصدر اليها حوالى ٥٢٪ من الصادرات والملاحظ أن هذا التعامل قد زاد بالتدريج في سنوات الخطة ، وهو أمر حتمه الاعتماد الكبير على هذه البلاد في التنمية الاقتصادية .

أما بالنسبة لمجموع الدول الغربية ، فما زالت تشكل العامل الرئيسى في الاستيراد وان كان الأمر خلاف ذلك بالنسبة للتصدير . ولو أن الاهمية النسبية للتعامل مع هذه المجموعة تتجه الى الانخفاض . فنجد مثلاً أن نسبة الواردات من مجموعة السوق الاوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة وأمريكا الشمالية بلغت ٤٣٨٪ في ٦٧/٦٦ مقابل ٥١٤٪ في ٦٠/٥٩ ، أما الصادرات فكانت نسبتها ١٩٪ ، ٢٥٦٪ في السنتين المذكورتين على التوالى .

والأمر الذى يسترعى الانتباه هو جمود حركة التعامل التجارى مع البلاد العربية ، وضالة نسبة التعامل بدرجة كبيرة — فنجد مثلاً أن الواردات من البلاد العربية لم تتعد ٢٥٥ مليون جنيه في ٦٧/٦٦ بنسبة ٦٨٪ من الواردات ، أما الصادرات فكانت في حدود ٢٢٧ مليون جنيه ، بنسبة ٨٧٪ . وكان التغير الرقوى في التجارة صغيراً بالمقارنة بسنة ٦٠/٥٩ ، أما النسبة فقد اتجهت الى الانخفاض . ويعزى هذا الوضع الى عدم فاعلية التعاون الاقتصادى العربى ، اذ ما زالت الدول العربية تلتزم معاملها التجارى في الشكل التقليدى الذى وضعه الاستعمار ، وان كان يبدو أن هذا الوضع يخدم بعض المجموعات في الأجل القصير ، فهو ليس كذلك في الأجل الطويل ، ولعلنا ندرك الآن أثر هذا الوضع من موقفنا الدولى أزاء الدول الغربية . وقد آن الأوان لتدرك البلاد العربية أن تفككها سيضعف من قدرتها على الحركة والتحول وحرية العمل .

وما نجده في التعامل مع البلاد العربية نلمسه أيضاً في التعامل مع مجموعة

الدول الافريقية بالرغم من الدعوة العريضة للتعاون الافريقى ، ولم تتعد الصادرات لهذه البلاد فى متوسط السنوات الثلاث الاخيرة ٣ مليون جنيه ، اما الواردات منها فبلغت ٤٧٣ مليون جنيه .

ومن دراسة للميزان التجارى مع مختلف مجموعات بلاد العالم نجد ان مجموعة الدول الاشتراكية هى الوحيدة التى يحقق التعامل معها فائضا ، اما البلاد الاخرى فيظهر التعامل معها عجزا يبلغ أقصاه مع بلاد أمريكا الشمالية ، وتليها مجموع دول السوق الأوروبية المشتركة وسوق التجارة الحرة ، اذ ما زالت البلاد النامية هى العامل الاساسى الذى يعتمد عليه فى الاستيراد سواء المواد الغذائية كالقمح والذرة او السلع الانتاجية كالسيارات وقطع الغيار والسماد ، ويتركز الصادر اليها فى القطن ومنتجاته ، نتيجة للميزة النسبية للقطن المصرى وكذلك البصل والارز ، ومن أهم السلع الصناعية المصدرة البنزين . ونعتقد أنه اذا كان هناك تعاون أكبر فى نطاق البلاد العربية ، ومجموعة البلاد الافريقية والآسيوية ، فمن الممكن أن يقل حجم التبادل كثيرا مع الغرب ، وفى ذلك مصلحة للجمهورية العربية المتحدة ومجموعات تلك البلاد بشكل عام .

ويؤثر تركيب التجارة الخارجية ، والبلاد التى يتم التعامل معها فى نسبة التبادل التجارى ، وقد اتجهت هذه النسبة الى غير صالح الجمهورية العربية المتحدة خلال سنوات الخطة باستثناء السنة الاولى لها . ويرجع ذلك الى قلة نسبة المصدر من سلع الانتاج ، وزيادة نسبة السلع المستوردة من بلاد العملات الحرة ، التى تتجه فيه عملاتها الى الارتفاع بالنسبة لنا . وهذه الظاهرة موضع شكوى البلاد النامية بشكل عام ، ولا يحلها تعديل هيكل تجارتها الخارجية ، لان ذلك يحتاج الى وقت طويل ، وانما يتطلب الامر تجمعها ، وزيادة التعاون الاقتصادى بينها من ناحية ، وتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع البلاد المتقدمة صناعيا من الناحية الاخرى .

جدول رقم (١١) تطور الدخل المحلى

مليون جنيه

بالاسعار الثابتة (٦٠/٥٩)

سنة الاساس

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعة	٤٠٥	٤٠٣	٣٧٣	٤٢٦	٤٥٣	٤٧٧	٤٨١	٤٦٧
الصناعة	٢٥٦	٢٨٦	٣١٠	٣٢٩	٣٧٠	٣٨٥	٣٩٥	٣٩٨
الكهرباء	١٠	١٢	١٦	١٨	١٩	٢٢	٢٣	٢٤
النسيج	٤٧	٤٤	٧٣	٨٥	٩٥	٩٣	٩٥	٨٩
مجموع القطاعات السلبية	٧١٨	٧٤٥	٧٧٢	٨٥٨	٩٣٧	٩٧٧	٩٩٤	٩٧٨
النقل والواصلات	٩٣	١٠٢	١١٧	١٢٧	١٤٤	١٥٨	١٧٥	١٨١
التجارة والمال	١٢٩	١٤٥	١٥٢	١٥٤	١٤٨	١٥٢	١٦٣	١٧٢
مجموع قطاعات التوزيع	٢٢٢	٢٤٧	٢٦٩	٢٨١	٢٩٢	٣١٠	٣٢٨	٣٥٤
الاستسكان	٧٣	٧٤	٧٦	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٤
المرافق العامة	٦	٧	٧	٧	٨	٨	٩	٩
الخدمات الاخرى	٢٦٦	٢٩١	٢٨٧	٣١٣	٣٥٤	٣٨٧	٤١٩	٤٣٣
مجموع قطاعات الخدمات	٣٤٥	٣٧٢	٣٧٠	٣٩٨	٤٤١	٤٧٥	٥٠٩	٥٢٦
الاجموع الكلى	١٢٨٥	١٣٦٤	١٤١١	١٥٣٧	١٦٧٠	١٧٦٢	١٨٤١	١٨٥٤

المصدر :

متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى . ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط)
ارقام سنتى ٦٦/٦٥ ؛ ٦٧/٦٦ حيث على اساس انسيب الزيادة فى متابعة الخطة ٦٧/٦٦ الاختلافات فى جميع الارقام
ترجع للتقريب .

جدول رقم (٢)
نسبة مساهمة القطاعات في الدخل المحلي الإجمالي

سنة الأساس

القطاع	٦٠ / ٥٩	٦١ / ٦٠	٦٢ / ٦١	٦٣ / ٦٢	٦٤ / ٦٣	٦٥ / ٦٤	٦٦ / ٦٥	٦٧ / ٦٦
الزراعة	٢١.٥	٢٩.٥	٢٦.٤	٢٧.٨	٢٧.١	٢٧.١	٢٨.٧	٢٧.٦
الصناعة	١٩.٩	٢١.٠	٢٢.٠	٢١.٤	٢٢.١	٢١.٨	٢١.٢	٢١.٢
الكهرباء	٠.٨	٠.٩	١.٢	١.٢	١.١	١.٣	١.٢	١.٢
النسيج	٣.٧	٣.٢	٣.٢	٥.٤	٥.٨	٥.٢	٤.٦	٤.٣
مجموع القطاعات المسلمية	٥٥.٩	٦٤.٦	٥٤.٨	٥٥.٨	٥٦.٥	٥٥.٤	٥٥.٧	٥٤.٣
النقل والمواصلات	٧.٢	٨.٢	٨.٣	٨.٣	٨.٦	٩.٠	٩.٥	٩.٨
التجارة والمال	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٧	١٠.٠	٨.٩	٨.٦	٨.٨	٩.٢
مجموع قطاعات التوزيع	١٧.٢	١٨.٢	١٩.٠	١٨.٣	١٧.٥	١٧.٦	١٨.٣	١٩.٠
الإسكان	٥.٧	٤.٥	٤.٥	٥.٠	٤.٧	٤.٦	٣.٧	٣.٨
المرافق العامة	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٤	٠.٤	٠.٥
الخدمات الأخرى	٢٠.٧	٢١.٣	٢٠.٣	٢٠.٤	٢١.٢	٢٢.٠	٢١.٩	٢٢.٤
مجموع قطاعات الخدمات	٢٦.٩	٢٧.٢	٢٦.٢	٢٥.٩	٢٦.٤	٢٧.٠	٢٦.٠	٢٦.٧
مجموع كل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣) المعمالة في خطة التقييم

العدد بالآلاف

سنة الأساس

القطاع	٦٠ / ٥٩	٦١ / ٦٠	٦٢ / ٦١	٦٣ / ٦٢	٦٤ / ٦٣	٦٥ / ٦٤	٦٦ / ٦٥	٦٧ / ٦٦
الزراعة	٣٢٤٥	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٦٣٢	٣٦٧٣	٣٧٥١	٣٨٧٧	٣٩٠٤
الصناعة	٦٠٢	٦٢٦	٦٧١	٧٢٦	٧٩٠	٨٢٥	٨٤١	٨٤٧
الكهرباء	١٢	١٣	١٥	١٧	١٨	١٨	١٩	١٩
التشييد	١٨٥	١٦٦	٢٦٣	٣١٦	٣٣٤	٣٣٥	٣٢٨	٣٠٨
مجموع القطاعات المسلمية	٤٠٤٤	٤٤٠٥	٤٥٥٧	٤٦٩١	٤٨١٥	٤٩٢٩	٥٠٦٥	٥٠٧٨
النقل والمواصلات	٢١٩	٢٥٣	٢٣٩	٢٤٩	٢٥٨	٢٨٤	٣٠٨	٣٢٥
التجارة والمال	٦٣٦	٦٦٣	٦٨١	٧٠٢	٧١٩	٧٣٠	٧٥٣	٧٦٨
مجموع قطاعات التوزيع	٨٥٥	٩١٦	٩٢٠	٩٥١	٩٧٧	١٠١٤	١٠٦١	١٠٩٢
الاستيطان	١٦	١٦	١٨	١٨	١٩	٢١	٢٢	٢٣
المرافق العامة	٢٥	٢٤	٢٧	٢٩	٣٠	٣٠	٣١	٣١
الخدمات الاخرى	١٠٦٧	١١٥١	١١٣٥	١١٧٩	١٢٤٥	١٣٧٠	١٤٢٨	١٤٩٠
مجموع قطاعات الخدمات	١١٠٨	١١٩١	١١٨٠	١٢٢٦	١٢٩٤	١٤٢١	١٤٨١	١٥٤٤
مجموع كلى	٦٠٠٦	٦٥١٢	٦٦٥٧	٦٨٦٨	٧٠٨٦	٧٣٦٤	٧٦٠٧	٧٧١٤

المصدر : متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط)
الاختلاف في الجمع يرجع للتقريب .

جدول رقم (٤)

التغير النسبى فى العمالة

القطاع	سنة الاساسى ٦٠ / ٥٩	% ٦٧ / ٦٦
الزراعة الصناعة الكهرباء التشييد	٥٤ر٠ ١٠ر٠ ٠ر٢ ٣ر١	٥٠ر٦ ١١ر٠ ٠ر٢ ٤ر٠
مجموع القطاعات السلعية	٦٧ر٣	٦٥ر٨
النقل والمواصلات التجارة والمال	٣ر٦ ١٠ر٦	٤ر٢ ١٠ر٠
مجموع قطاعات التوزيع	١٤ر٢	١٤ر٢
الاسكان المرافق العامة الخدمات العامة	٠ر٣ ٠ر٤ ١٧ر٨	٠ر٣ ٠ر٤ ١٩ر٣
مجموع قطاعات الخدمات	١٨ر٥	٢٠ر٠
المجموع الكلى	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٥)
توزيع استثمارات الخطة
بالاسعار الجارية (مليون جنيه)

مجموع الخطة	٦٦/٦٥ ٦٧/٦٦	٦١/٦٠ ٦٥/٦٤	سنة الأساس ٦٠/٥٩	القطاع
١٨٠ر٤	٦٢ر٠	١١٨ر٤	١٦٧	الزراعة
٢٠٥ر٠	٦٧ر٠	١٣٨ر٠	٨٦	الرى والصرف
١٣٤ر١	٣٥ر٥	٩٨ر٦	٤ر٢	السد العالى
٦٠٢ر٩	١٩٩ر٠	٤٠٣ر٩	٤٩ر٣	الصناعة
٢٤٣ر٠	١٣٠ر٤	١١٢ر٦	٦ر٢	الكهرباء
٢٣ر٩	١٠ر٧	١٣ر٢	—	التشييد
١٣٨٩ر٣	٥٠٤ر٦	٨٨٤ر٧	٨٥ر٠	مجموع القطاعات الإنتاجية
٣٩٣ر٤	٩٩ر٢	٢٩٤ر٢	٣٥ر٨	النقل والمواصلات
٢٤ر٨	٥ر٣	١٩ر٥	—	التجارة والمال
٤١٨ر٢	١٠٤ر٥	٣١٣ر٧	٣٥ر٨	مجموع قطاعات التوزيع
٢٥٢ر٢	٨٩ر٨	١٦٢ر٤	٣١ر١	الاسكان
٧١ر٨	٢١ر٠	٥٠ر٨	٧ر٥	المرافق العامة
١٣١ر١	٢٩ر٧	١٠١ر٤	١٢ر٠	الخدمات الأخرى
٤٥٥ر١	١٤٠ر٥	٣١٤ر٦	٥٠ر٦	مجموع قطاعات الخدمات
٢٢٦٢ر٦	٧٤٩ر٦	١٥١٣ر٠	١٧١ر٤	المجموع الكلى
٣٨ر٤	١٣ر٤	٢٥ر٠	٥ر٠	قيمة الأرض
٢٢٢٤ر٢	٧٣٦ر٢	١٤٨٨ر٠	١٦٦ر٤	الاستثمار الصاقى

المصدر : متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، ومتابعة وتقييم النمو
الاقتصادى ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط) .
قيمة الأرض فى سنة الأساس وسنوات الخطة الخمسية الأولى
مبنى على تقديرات سنتى الخطة الأخيرتين .

جدول رقم (٦)
استثمارات القطاع الخاص
 فى السنوات ٦٥/٦٤ — ١٩٦٧/٦٦

القطاع	القيمة مليون جنيه	النسبة الى الاستثمار الكلى %	المركز النسبى
الزراعة	٨٠.	٩ر٤	١٠ر٠
الرى والصرف	١٥	١ر٤	١ر٨
الصناعة	١ر٩	٠ر٦	٢ر٣
مجموع القطاعات السلعية	١١ر٤	١٥	١٤ر١
النقل والمواصلات	٤ر٤	٣ر٠	٤ر٤
التجارة والمال	١ر٦	١٦ر٧	٢ر٠
الاسكان	٥٧ر٦	٤٧ر٩	٧١ر١
الخدمات	٦ر٠	١١ر٩	٧ر٤
مجموع الخدمات	٦٣ر٦	٣١ر٢	٧٨ر٥
المجموع الكلى	٨١ر٠	١٠ر٥	١٠٠

المصدر : متابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط) .

جدول رقم (٧)
النتائج المحلى والاستهلاك النهائى
بالأسعار الجارية

مليون جنيه

الاستثمار الى النتائج %	الاستهلاك الى النتائج %	الاستهلاك			النتائج المحلى	السنة
		المجموع	الجماعى	الفردى		
١٢ر٥	٨٧ر٢	١٢٠٠	٢٢٨	٩٧٢	١٣٧٦	الاساس ٦٠ / ٥٩
١٥ر٥	٨٥ر٦	١٢٤٩	٢٥٦	٩٩٣	١٤٥٩	٦١ / ٦٠
١٦ر٥	٨٩ر١	١٣٤٩	٢٤٧	١١٠٢	١٥١٣	٦٢ / ٦١
١٧ر٨	٨٩ر٦	١٤٨٩	٣١٨	١١٧١	١٦٨٥	٦٣ / ٦٢
١٩ر٧	٨٧ر٥	١٦٥١	٤٠٢	١٢٤٩	١٨٨٨	٦٤ / ٦٣
١٦ر٣	٨٦ر٧	١٩٠٠	٤٣٧	١٤٦٣	٢١٩٢	× ٦٥ / ٦٤
١٥ر٨	٨٦ر٥	٢٠٦٥	٤٨٢	١٥٨٣	٢٣٨٨	٦٦ / ٦٥
١٤ر٥	٨٧ر١	٢١٥٥	٤٨٨	١٦٦٧	٢٤٧٥	٦٧ / ٦٦

الزيادة السنوية
في الاستهلاك والانتاج %

المجموع	الاستهلاك		الانتاج	السنة
	الجماعى	الفردى		
٤ر١	١٢ر٣	٢ر٢	٦ر٠	٦١ / ٦٠
٨ر٠	٣ر٤—	١١ر٠	٣ر٧	٦٢ / ٦١
١٠ر٣	٢٨ر٨	٦ر٣	١١ر٦	٦٣ / ٦٢
١٠ر٩	٢٦ر٣	٦ر٧	١٢ر٢	٦٤ / ٦٣
١٥ر١	٨ر٧	١٧ر١	١٦ر١	× ٦٥ / ٦٤
٨ر٧	١١ر٢	٨ر٢	٩ر٠	٦٦ / ٦٥
٤ر٣	٩ر٢	٥ر٣	٣ر٧	٦٧ / ٦٦

مصدر أرقام النتائج والاستهلاك . الخطة

× التغير الكبير في أرقام الانتاج والاستهلاك في ٦٥/٦٤ ترجع الى اختلاف حساب الارقام . ولو اتبع الاساس الذى اخذ به في متابعة الخطة الخمسية الاولى فمن المحتمل أن تكون الزيادة في أرقام الاستهلاك ٦ر١ للفردى و ٦ر١ للعام و ٧ر٣ للاستهلاك الكلى .

جدول رقم (٨)
الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي
٦٧/٦٦

النسبة %		الصناعة
١٨	١٢ ٠٦	استخراج البترول الخام المعادن والخامات
٤١٧	٣٥٠ ٦٧	صناعات غذائية ومشروبات تبغ
٢٨١	٨٦ ١٦٦ ٢٩	حلج وكبس القطن غزل ونسج ملابس جاهزة واحذية
٢٦	١٨ ٠٨	صناعات خشبية صناعات جلدية غير احذية
٢٣٣ ٢٥	١٢ ٦٠ ٥٠ ٥٠ ٦٦ ٤٠ ٢٥	الورق ومنتجاته الصناعات الكيماوية الكاوتشوك الفحم والبترول منتجات البترول وخامات معدنية وغير معدنية صناعات الآلات واصلاحها ووسائل النقل طبع ونشر ومتنوعة
١٠٠		المجموع

جدول رقم (٩)
الزيادة الكمية والنسبية في الانتاج لاهم السلع

الزيادة %	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	
			نسبة الزيادة اقل من ٢٥ %
			اطارات كاوتشوك خارجية
٠.٨	٢٤٠	٢٣٨	(١٠٠٠ وحدة)
٦.٧	١٦٠	١٥٠	انابيب اطارات داخلية (١٠٠٠ وحدة)
٧.٧	١٤	١٣	غزل حرير صناعى (١٠٠٠ طن)
٨.٠	٣٦٣	٣٣٦	سكر مكرر (١٠٠٠ طن)
٩.٨	٥٦	٥١	طوب حرارى (١٠٠٠ طن)
١٤.٨	٣١	٢٧	منسوجات صوفية (١٠٠٠ طن)
١٦.٧	١٤	١٢	غزل جوت (١٠٠٠ طن)
١٦.٩	٧٠٠	٥٩٩	فوسفات (١٠٠٠ طن)
٢١.١	١٢٦	١٠٤	زيت بذرة القطن (١٠٠٠ طن)
٢٤.٠	٣١	٢٥	جلوكوز (١٠٠٠ طن)
			نسبة الزيادة من ٢٥ % الى ٥٠ % :
٢٦.١	٨٧	٦٩	منسوجات قطنية (١٠٠٠ طن)
٢٧.٠	١٨٤	١٤٥	حديد تسليح (١٠٠٠ طن)
٢٨.٣	١١٨	٩٢	جبين ابيض (١٠٠٠ طن)
٢٨.٦	٩	٧	غزل صوف (١٠٠٠ طن)
٣٥.٨	١٣	١٠	نسيج جوت (١٠٠٠ طن)
٣٥.٨	١٩	١٤	زجاج مسطح دمنوس (١٠٠٠ طن)
٣٨.٨	١١١	٨٠	صابون (١٠٠٠ طن)
٤٤.٤	٢٦	١٨	اسمنت (مليون طن)
٤٧.٢	٢٦٢	١٧٨	سوبر فوسفات (١٠٠٠ طن)
٤٧.٣	٥٧٦	٣٩١	ملح الطعام (١٠٠٠ ك)
			نسبة الزيادة من ٥٠ % الى ١٠٠ % :
٥٠	١٨	١٢	التبغ (١٠٠٠ طن)
٥٥.١	١٥٢	٩٨	غزل قطن (١٠٠٠ طن)
٧٠.٥	٣.٢	١٧٦	ديزل (١٠٠٠ طن)
٨٢.٦	٤٢	٢٣	مازوت (مليون طن)
٨٥.٧	٣٩	٢١	صاج الواح (١٠٠٠ طن)
			نسبة الزيادة من ١٠٠ % الى ٢٥٠ % :
١٠٦.١	٦٨	٣٣	اقران البوتاجاز (١٠٠٠ وحدة)
١١٩.٣	٢١٥	٩٨	حامض الكبريتيك (١٠٠٠ طن)

تابع جدول ٩

الزيادة %	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	
١٢٧ر٥	٥٥٣	٢٤٣	خام الحديد (١٠٠٠ طن)
١٣٦ر٤	٣٦	١١	بصرة (مليون لقر)
١٤٤ر٤	٨٠	٣٣	مكرونة (١٠٠٠ طن)
١٤٢ر٥	٩٧	٤٠	ورق عادى وكرتون (١٠٠٠ طن)
١٤٦ر٣	٧٥٦	٣٠٧	سيارات لورى (عدد)
١٥٠ر٢	٨٥٣	٣٤١	بنزين (١٠٠٠ طن)
١٧٠ر٠	٨١	٣٠	قضبان سكك حديدية (١٠٠٠ طن)
١٧١ر٢	٢١٧	٨٠	مواسير خرسانة (١٠٠٠ طن)
١٩٣ر٧	٤٧	١٦	مسلى صناعى (١٠٠٠ طن)
٢٠٠ر٠	٦	٢	منظفات صناعية (١٠٠٠ طن)
٢٠٨ر٦	٩٣٣	٣٠٢	كروسين (١٠٠٠ طن)
			الطاقة الكهربائية المستهلكة (١٠٠٠ مليون ك. و. س.)
٢١٦ر٧	٥٧	١ر٨	غسالات كهربائية (١٠٠٠ وحدة)
٢٣٣ر٣	١٠	٣	نسبة الزيادة ٢٥٠ % فأكثر :
			سماد سلفات النوشادر
٢٨٣ر٠	١٠٦٠	٢٧٧	ونترات الجير والنوشادر (١٠٠٠ طن)
٣٠٠ر٠	٨	٢	ماكينات خياطة (١٠٠٠ طن)
٣٠٢ر٠	١٢١٤	٣٠٢	سولار (١٠٠٠ طن)
٣١١ر٠	٧٧	١٨	بوتاجاز (١٠٠٠ وحدة)
٣٨٤ر٠	١٥٠	٣١	أجهزة راديو (١٠٠٠ وحدة)
٣٠٠ر٠	١٢	٤	صودا كاوية (١٠٠٠ طن)
٤٣٢ر٠	١١٧	٢٣	اسطوانات البوتاجاز (١٠٠٠ وحدة)
٦٦٧ر٠	٢٣	٣	ادوية (مليون جنيه)
١١٠٣	٩٠٢٣	٧٥٠	سخانات (بالعدد)
١٢٦١	٢٤٥	١٨	عربات ديزل (بالعدد)
١٢٠٠	١٣	١	خزف وصينى (١٠٠٠ طن)
٨٤٧٦	٥٨٧٦	١٠٠	سردين معلب (١٠٠٠ علبة)
	٢٦٧	—	فحم كوك (١٠٠٠ طن)
	١٧٥	—	مواسير صلب (١٠٠٠ طن)
	٦٤	—	أجهزة تليفزيون (١٠٠٠ وحدة)

البيانات مجمعة من متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ لوزارة التخطيط .

x رقم السيارات خاص بسنة ٦٦/٦٥ . x x الاختلاف فى نسبة الزيادة عن الأرقام التى تستخلص من تقارير المتابعة ترجع للتقريب

جدول رقم (١٠)
ميزان المدفوعات

مليون جنيه

البند	٦٠ / ٥٩	٦٠ / ٦٠	٦١ / ٦١	٦٢ / ٦١	٦٣ / ٦٢	٦٤ / ٦٣	٦٥ / ٦٤	٦٦ / ٦٥	٦٧ / ٦٦
صالحات سلمية واردات	١٩٠ ٢٢٦	١٨٩ ٢٢٥	١٥١ ٢٧١	١٩٨ ٢٥٢	٢٣٨ ٤١٩	٢٦٥ ٤٠١	٢٥٩ ٤٤٩	٢٦١ ٤٤٩	٢٦١ ٤٤٩
الميزان الحسابي	٢٦-	٢٦-	١٢٠-	١٥٤-	١٨١-	١٣٦-	١٩٠-	١١٥-	١١٥-
التحصلات غير المنظورة المحروقات غير المنظورة	١٠١ ٦١	١٠١ ٨١	٩٨ ٦٤	١٣٤ ٨٤	١٣٩ ٩٤	١٥٨ ٩٧	١٦٣ ١٠٩	١٦٦ ١٠٨	١٦٦ ١٠٨
ميزان السلع غير المنظورة	٤١+	٢٠+	٣٤+	٥٠+	٤٥+	٦١+	٥٤+	٥٨+	٥٨+
الرصيد	٥+	١٦-	٨٦-	١٠٤-	١٣٦-	٧٥-	١٣٦-	٥٧-	٥٧-
الرصيد الى الدخل المحلي %	٠٤+	١٢-	٦١-	٦٧-	٧٨-	٣٨-	٦٤-	٢٦-	٢٦-
قيمة الانتاج السلعي	١٧٨٩	١٨٥٨	١٩٣٣	٢١٩٨	٢٤٢٢	٢٦٦٧	٢٨٩٣	٢٩٩٦	٢٩٩٦
الصادرات الى الانتاج % الواردات الى الانتاج %	١٠٢٦ ١٢٦٦	١٠٢٢ ١٢١١	٧٨٨ ١٤٢٠	٩٠٠ ١٦٠٠	٩٨٨ ١٧٢٣	٩٠٠ ١٧٢٣	٨٢٩ ١٥٢٠	٨٢٩ ١٥٢٠	٨٢٩ ١٥٢٠

جدول رقم (١١)

توزيع الواردات والصادرات حسب مجموع الدول المختلفة

النسبة %		القيمة مليون جنيه		البلد
٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	
				<u>الصادرات</u>
٨٧	١١١	٢٢٧	٢١٠	البلاد العربية
٥١٧	٤٩٧	١٣٥٠	٩٤٣	البلاد الاشتراكية
١٩	٤٥	٥٠	٨٦	أمريكا الشمالية
				السوق المشتركة والمنطقة
١٧١	٢١١	٤٤٨	٤٠١	الحرّة للتجارة
٢٠٦	١٣٦	٥٣٨	٢٥٩	بلاد أخرى
١٠٠	١٠٠	٢٦١٣	١٨٩٩	المجموع
				<u>الواردات</u>
٦٨	٨٧	٢٥٥	١٩٧	البلاد العربية
٣٠٧	٢٨٣	١١٥٧	٦٤٠	البلاد الاشتراكية
١٩٤	١٧٤	٧٣٤	٣٩٢	أمريكا الشمالية
٢٤٤	٣٤٠	٩١٩	٨١٤	السوق المشتركة والمنطقة الحرّة
١٨٧	١١٦	٧٠٠	٢١٦	بلاد أخرى
١٠٠	١٠٠	٣٧٦٥	٢٢٥٩	المجموع

الميزان التجارى :

٢٨ - ١٣ +	البلاد العربية
١٩٣ + ٣٠٣ +	البلاد الاشتراكية
٦٨٤ - ٣٠٦ -	أمريكا الشمالية
٤٧١ - ٤١٣ -	السوق المشتركة والمنطقة الحرة
١٦٢ - ٤٣ +	بلاد أخرى
١١٥٢ - ٣٦٠ -	المجموع

المصدر : بيانات الخطة (وزارة التخطيط) والمؤشرات الاحصائية
(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) .

جدول رقم (١٢)
الرقم القياسى لأسعار الصادرات والواردات
ونسبة التبادل الخارجى

السنة	أسعار الصادرات	أسعار الواردات	نسبة التبادل الخارجى
٦٠ / ٥٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
٦١ / ٦٠	١٠٣ر٠	١٠٢ر٨	١٠٠ر٢
٦٢ / ٦١	٩٦ر١	١٠١ر٦	٩٤ر٦
٦٣ / ٦٢	١٠٨ر٣	١١٢ر٩	٩٥ر٩
٦٤ / ٦٣	١٠٩ر٦	١٢٥ر٠	٨٧ر٨
٦٥ / ٦٤	١١٥ر٨	١٢٩ر٢	٨٩ر٦
٦٦ / ٦٥	١١٣ر٨	١٣١ر٣	٨٦ر٧
٦٧ / ٦٦	١١٥ر٤	١٢٧ر٥	٩٠ر٥

المصدر :

البيانات من ٦٠/٥٩ — ٦٥/٦٤ من متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، والبيانات التالية محسوبة من بيانات متابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ بعد تحويلها للأساس الأول .

الاتجاهات الاقتصادية الحديثة

وتطوير الادارة في الدول الاشتراكية

الدكتور عبد السلام بدوى

تحاول هذه الدراسة عرض جانب من المشكلات التى واجهت أجهزة الادارة والتخطيط فى الدول الاشتراكية وعلى وجه خاص الاتحاد السوفيتى ، ويوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، كذلك لقاء الضوء على الوسائل التى استحدثتها لتطوير نظم الادارة سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى المشروعات الانتاجية لتجعل مساهمة المنتجين فى ادارة مشروعاتهم أكثر فاعلية ، وتحفزهم على بذل المزيد من الجهد لرفع انتاجية تلك المشروعات بالوسائل المادية أو المعنوية بما يعود عليهم فى النهاية بالكسب المادى ، وعلى الاقتصاد القومى بالنمو والتطور .

أولا - الاتحاد السوفيتى

مرحلة الانتقال :

واجهت الصناعة السوفيتية عدة مشكلات رئيسية تتمثل فى معارضة التجديد ، وقلة الكفاية ، وعدم الاستخدام الرشيد للموارد فى بعض الأحيان ، فاتجهت أبصار رجال الاقتصاد السوفيت نحو استخدام الأساليب الادارية المعمول بها فى النظام الرأسمالى ، وأهمها جميعا حافظ الربح ، ذلك أن هدف المنافسة الدائرة بين الشرق والغرب . هو التفوق الاقتصادى . وقد ذكر « خروشوف » فى اجتماع اللجنة المركزية فى نوفمبر عام ١٩٦٢ أن تعليمات « لينين » تقضى بأن يتعلم السوفيت من الرأسمالية عند الضرورة ، وأن ينقلوا عنها ما يجدونه معقولا ومفيدا . وظهرت فى السنوات الاخيرة مؤشرات جديدة للنجاح ، وحواجز مادية ، لتستخدم فى تقييم أداء المشروع ومكافأة العاملين به - ولقد اقترح السوفيت عددا من المؤشرات لقياس مدى نجاح المشروعات فى مختلف ميادين الصناعة ، منها مؤشر فائض القيمة ، وانتاجية الآلة ، والتكاليف النمطية .

ولقد طالب « ليبرمان » ، أستاذ الاقتصاد بجامعة خاركوف ، وأحد أعضاء المجلس الاقتصادى لاقليم خاركوف بإجراء اصلاحات أساسية فى الاقتصاد السوفيتى . وتدور اقتراحات « ليبرمان » حول اتباع حافظ الربح ، وتوفير قدر كبير من اللامركزية . وفى هذا قال « خروشوف » « يجب أن نرفع من

أهمية الربح والربحية ، وأن نتيج الفرصة للمشروعات لتحقيق الأرباح حتى تستطيع تنفيذ خططها بشكل أفضل » . ويقول « ليرمان » أن الربح في النظامين (الرأسمالي والاشتراكي) يمثل فائضا على مستوى المشروع ، إلا أنه في النظام الرأسمالي يعد هدفا في حد ذاته ، يأخذ طريقه إلى جيوب أصحاب رأس المال ، بينما هو في النظام الاشتراكي وسيلة إلى غاية تهدف إلى توفير حياة أفضل للجميع (١) .

ونقضى خطة « ليرمان » بأن يقتصر دور الأجهزة المركزية على تحديد حجم الإنتاج الكلى ، والعناصر الرئيسية في خطة الإنتاج (المدخلات) ، ومواعيد تسليم المنتجات . وبذلك يمكن توفير قدر أكبر من الاستقلال للمشروعات الاقتصادية ، حتى يتاح لها حرية اتخاذ القرارات التي تناسب ظروف العمل ، وهى القرارات التى كانت من قبل فى يد سلطة أعلى ، وهذه تشمل : إنتاجية العمل وتكلفة الإنتاج وتحديد الأجور والعدد الكلى للعاملين والربح والاستثمارات والتجديدات .

ويقترح « ليرمان » أن تكون الربحية هى المؤشر الرئيسى لقياس مدى نجاح المشروع ، وتحسب بنسبة إجمالى الربح إلى إجمالى الأصول (الثابتة والمتغيرة) . كما اقترح أن يكون الربح مرتبطا بحجم المبيعات ، على أساس أسعار محددة من قبل ، أو على أساس أسعار ثابتة . والفرض من ذلك هو إثارة اهتمام المشروعات باستخدام ما لديها من أصول وموارد ومعدات استخدامها اقتصاديا . فلو أنتجت المشروعات كمية أكبر من المنتجات بكمية ثابتة من المدخلات فإن عائدا أعلى سيتحقق ، ويقترح أن ترتبط مكافأة المديرين بالعائد الذى تحققه مشروعاتهم . إلا أنه اشترط تحقيق مؤشرات ثلاثة يترك تقريرها لسلطات أعلى وهى ، الإنتاج الكلى وتوليفة الإنتاج ومواعيد التسليم .

ويرى « ليرمان » أن يقوم كل مشروع باقتراح نسبة العائد السنوى الذى يمكن أن يحققه ، فإذا تجاوزت الأرباح النسب المستهدفة ، تصاعدت مكافأة العاملين فى المشروع . ومعايير الربحية تحددها السلطة الأعلى لكل مشروع وعليه أن يسعى إلى تحقيقها ، حتى يحصل على المكافآت المقررة . ومؤشرات الأداء يجب تحديدها مقدما ، قبل بدء فترة التشغيل ، بحيث تظل القواعد التى بنيت على أساسها نسبة الربحية مستقرة وثابتة ، دون تغيير لفترة طويلة . ويكون من حق المشروع الاحتفاظ بجزء من الأرباح التى حققها ، وبذلك يتوافر له رصيد يستخدمه فى استثمارات جديدة ، أو إدخال تكنولوجيا حديثة ، أو تحسين عمليات الإنتاج ، حتى يزيد من أرباحه مستقبلا . ويقترح « ليرمان » نظاما للمشاركة فى الربح ، تشجيعا على بذل جهد جماعى موحد

(١) راجع مقالات ليرمان حول الإصلاح الاقتصادى المنشورة فى مجلة :

Problems of Economics, Dec. 1962.

نحو تحقيق الربح . فالمكافآت التى تدفع للاقسام ، ولجماعات العاملين والافراد بالمشروع ، ستعتمد على قدر ما ساهموا به فى تحقيق الارباح . ويكون من حق الإدارة ، حرية استخدام رصيد المكافآت ، بالشكل الذى يدفع بعجلة الانتاج ويرفع الكفاية الانتاجية .

وفى ظل الظروف الراهنة هناك ما يدفع ادارة المشروع الى تخزين سلع تامة الصنع أكثر من احتياجات العملاء ، حيث ان المكافأة ترتبط بحجم المنتج ، اما فى ظل النظام المقترح ، فستضطر الإدارة الى انقاص حجم المخزون ، حيث ان الارباح تحسب على أساس المنتجات المباعة فعلا . وسيحد ذلك من انتاج سلع رديئة ، او غير مطلوبة ، وبالتالي سينقص حجم المخزون ، وهو ما كان موضوع شكاوى كثيرة .

وقد انتقد البعض مقترحات « ليبرمان » ووصفوها بالرايدياتيكية ، وبأنها ردة عن الاشتراكية ، وقالوا ان اعتماده على الربح سيجعل النظام المقترح لا يختلف كثيرا عن الاسلوب المتبع فى ظل الرأسمالية .

ولقد طبقت تشيكوسلوفاكيا نظاما مماثلا لخطة « ليبرمان » خلال الفترة ١٩٦٢/١٩٦٣ . غير انه من خلال التطبيق ، وضح للسوفيت كثيرا من المشكلات التى كان يمكن ظهورها فى الصناعة السوفيتية (١) . فطالما ان المشروع سيكون مستقلا فى تقرير اجور العاملين به ، ويحدد القوى العاملة والتكلفة ، والخطة الاستثمارية ، فان ثمة مضاعفات ستظهر على المستوى القومى ، اذ ستهرب الموارد من القطاعات ذات الدرجة الاولى فى الاولوية ، والتى تدفع عجلة النمو الاقتصادى ، الى قطاعات ثانوية ، كما ستكون هناك ايدى عاملة وموارد ازيد عن الحاجة ومعطلة فى بعض القطاعات ، بينما تشكو قطاعات أخرى من نقص الموارد . وسينجم عن ذلك اختلال التوازن بين الاجور والدخل القومى والاستهلاك ، وبذلك يتأثر نظام التخطيط على المستوى القومى بدرجة كبيرة ، هذا بالاضافة الى ما يمكن ان يكون لتطبيق هذا النظام من أثر على التجارة الخارجية .

ونظرا لان المشروعات التى حققت ارباحا كثيرة ، سيسمح لها باستثمار جانب من فائض ارباحها ، فسينجم عن ذلك عدم التوازن بين شتى فروع الصناعة ، اذ سيضخى بالمشروعات ذات الاولوية لحساب المشروعات الأكثر ربحية ، والتى تعتبرها الدولة فى المرتبة الثانية من الاهمية ، كذلك يتعذر تمويل المشروعات التى لم تستكمل بعد ، وتزويدها بالمعدات والمواد اللازمة لتشغيلها . ولقد كانت مشكلة تحديد الاولويات وتوزيع الاستثمارات من بين

B-Richman «Managerial motivation in Soviet and Czechoslovak Industries: a Comparison,» Journal of the Academy of Management, Summer, 1963. P. 107.

المشاكل الحادة التى واجهت رجال الاقتصاد عند تطبيق نظام اللامركزية فى التخطيط والادارة .

وتعتبر حالة التذبذب فى الموارد من بين مشكلات التطبيق التى واجهت المشروعات التشغيلية فى الحصول على حاجتها من مستلزمات الانتاج المطلوبة للتشغيل . اذ اتجهت تلك الموارد نحو المشروعات الاكثر ربحا ، تاركة الصناعات الاستراتيجية وذات الاولوية تعاني من نقص الموارد ، كما اسفرت النتائج عن وجود موجات تضخمية وارتفاع فى الاسعار ، والتضخم بأعمال التجديد من أجل الحصول على الربح .

وازاء تلك النتائج ، أبقت خطة « ليبرمان » امورا ثلاثة فى يد السلطات المركزية هى نوع الانتاج وكميته ومستهلكيه ، حيث ان تلك السلطات ستظل هى الجهة التى تقرر حجم الانتاج الكلى . وتركيب المنتج ومواعيد التسليم ، اما من ناحية الربحية فيجب أن تكون معاييرها مرنة ، بحيث تراعى التقدم الفنى فى الصناعة وطبيعة عمليات المصنع وموقعه ، ونصيب المصنع من المنتجات الجديدة وهيكل الاسعار . غير أن الربحية لن تمثل مقياسا للكفاية الا بالنسبة للمشروعات التى تنتج سلعا نمطية مثيلة ، لا تتغير من آن لآخر . كذلك يلزم تعديل نظام الاسعار والاثمان ، ليعكس التكاليف الفعلية ، وظروف الطلب على السلع .

ويعارض البعض ليبرمان فى استخدامه مؤشر الربح وحده كمعيار لقياس كفاية المشروعات ، ويرى هؤلاء أنه يمكن استخدام مؤشر الربح فى المشروعات التى تنتج خطا ثابتا ومتجانسا من الانتاج ، مثل الصناعات الاستخراجية ، مع ضرورة الاعتماد على مؤشر المبيعات الفعلية كمؤشر للرقابة على كفاية المشروع .

اللامركزية :

أيد معظم القادة السوفيت لامركزية الادارة ، غير أنهم اشترطوا وجود معايير موضوعية حتى يمكن اتخاذ قرارات سليمة على المستوى الاقليمى . ففى النظام الرأسمالى يمكن تحقيق لامركزية كبيرة فى الادارة داخل الشركات الفردية ، ذلك ان نظام الاسعار فى اقتصاديات السوق يبدو موجها فعلا فى اتخاذ القرارات الاقتصادية ، كما أن حافز الربح يهبط للشركات قوة دافعة لزيادة نشاطها ، علاوة على أن المنافسة تصبح عاملا لمراجعة اوضاع الشركات من ناحية كفايتها الاقتصادية . ولتحقيق هذه النتائج فى الاقتصاد السوفيتى ، فإنه ينبغي ايجاد معايير موضوعية فى مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية ، حتى يمكن منح المزيد من السلطة لمديرى المشروعات ، واستخدام الربح كمعيار للنجاح .

وتشكل الاسعار عاملا هاما فى أى نظام يقوم على الربحية ، وهذه ترتبط

بمدى قدرة المشروع على تحقيق ارباح في اطار هيكل معين للاسعار ، تعكس التكاليف الفعلية والقدرة النسبية للموارد . وبهذا تستطيع المشروعات ان تتخذ قرارات مبنية على قواعد اقتصادية سليمة . وهناك اتجاه الى فرض نسبة على استهلاك الاصول في نظام المحاسبة الاقتصادية ، لمعرفة مدى كفاءة المشروع في استغلال الموارد المتاحة . ويستخدم في الوقت الحاضر نظام ائسبه بجهاز السوق بالنسبة لقطاع المزارع الجماعية حيث يمكنها البيع باسعار تتحدد وفق المعروض من السلع والطلب عليها ، كذلك فان الدولة تحدد جانبا من اسعار التجزئة لموازنة زيادة الطلب بالمعروض من السلع الاستهلاكية (١) .

ولقد استخدمت يوغوسلافيا علاقات السوق وحوافز الربح كضوابط اقتصادية لقياس كفاءة المشروعات بالرغم من ملكيتها للدولة . فأغلب المنتجات لا تخضع في تسعيرها لاجهزة مركزية ، كما ان جانبا كبيرا من المشروعات تقرر بنفسها ما يجب انتاجه وكميته ونوعه ، كما قامت الدولة بحماية حقوق الاختراع والنشر . وترتب على ذلك زيادة في الدخل القومى وصلت الى ١٣٪ في الفترة من ١٩٥٧ — ١٩٦١ . وقد شجعت هذه النتائج دولاً أخرى على اتباع طرق مشابهة ، فاقترح « أوسكار لانج » في بولنده الأخذ بنظام السوق الاشتراكى ، ولكن بأساليب حديثة للتسعير (٢) .

ومن المنتظر أن يتطور الاقتصاد السوفيتى في السنوات القادمة الى نظام يصبح فيه تخطيط الاستثمار ومؤشرات الاسعار ، أسسا يسترشد بها مديرو المشروعات ، في اتخاذ قرارات لا مركزية هامة . ويرى المؤيدون لاتباع أسلوب اللامركزية في الاتحاد السوفيتى ، ومن أبرزهم « ليبيرمان » ، أن يقتصر دور جهاز التخطيط المركزى على تحديد أهداف عامة يسعى الاقتصاد القومى الى تحقيقها في فترة مقبلة ، على أن يترك لجهاز الادارة في المشروعات سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تنفيذ تلك الاهداف . ويرى هؤلاء بأن اصلاح نظام الاسعار يجب أن يسبق اتباع أسلوب اللامركزية . ولهذا فان السوفيت يؤيدون أى تقدم في تكنولوجيا التخطيط ، يكون من شأنه تحقيق قدر اكبر من اللامركزية ، واعطاء سلطة أوسع لمديري المشروعات ، ومع ذلك فهم يهتمون بالكفاءة الادارية ، وينظم الحوافز ، أكثر من اهتمامهم بالمشكلات على مستوى القطاعات الاقتصادية .

(١) Alec Nove, «The Soviet Economy» Frederick A. Praeger, 1961 Chap. (١) 8, 10.

(٢) راجع مشكلات التسعير في الدول الاشتراكية وبولنده :

A. Waker, «Socialist Operational Price System», American Economic Review, March, 1963, P. 109.

وعن يوغوسلافيا :

A. Waterston, «Planning in Yugoslavia», John Hopkins Press, 1962.

نظام الترميم بالمواد :

يطالب عدد من الاقتصاديين السوفيت وعلى رأسهم « نيشينوف » بتحويل نظام تخصيص الموارد الى نظام تقوم فيه الدولة بالاتجار في تلك السلع ، وذلك بأن تشتري المشروعات حاجتها من المنتجين مباشرة ، ومن مؤسسات الاتجار بالجملة أو التجزئة ، ومن المستودعات المحلية . ويعتمد النظام المقترح على الاسعار السوقية . ومن الجدير بالذكر أن المشروعات السوفيتية ، مسموح لها في الوقت الحاضر أن تحصل على حاجتها من السلع والخدمات دون قيود ، سوى تلك المفروضة على الاسعار كما انشئت في بعض الاقاليم مكاتب مهمتها شراء السلع الزائدة عن حاجة المشروعات ، ثم بيعها لمشروعات تكون في حاجة اليها . واذا استخدمت مقاييس الربحية ، وعائد المبيعات كمؤشرات لقياس كفاية المشروع وحتى بدون وجود نظام شامل للاسعار فان نظام توريد مستلزمات الإنتاج سيكون أكثر فاعلية .

ومن الوسائل الأخرى لعلاج مشكلة الامداد بالمستلزمات، اهتمام السوفيت بحركة الدمج بين المشروعات ، التي تتخذ شكل التكامل الرأسى والافقى ، وفي مجال التكامل الرأسى تندمج مصانع الملابس مع مصانع النسيج ، والمصانع المنتجة للجلود مع مصانع بيع الاحذية ، بحيث يصبح مدها بمستلزمات الإنتاج أكثر سهولة . وبذلك يكون للمشروعات المندمجة قدرة أكبر على المساومة مع الموردين .

ومن بين المقترحات في قطاع السلع الاستهلاكية ، خلق الاهتمام من جانب منتجي السلع الاستهلاكية برغبات المستهلك . ويقترح بعض دعاة الإصلاح أن تتكامل الأنشطة التجارية ، بمعنى أن المنتجين ، ومؤسسات الاتجار بالجملة ، ومحال البيع بالتجزئة تكون خاضعة لرئاسة واحدة . ويرى جانب آخر ضرورة ايجاد تكامل بين المنتج والموزع ، أو أن يسمح للمنتج بالبيع مباشرة الى محلات التجزئة ، وبذلك تتقضى الحاجة الى مؤسسات الاتجار بالجملة . ولقد قامت بالفعل بعض المشروعات الصناعية ، على سبيل التجربة ، بفتح فروع لبيع منتجاتها للمستهلكين ، فتقوم مصانع الاحذية أو المنسوجات بافتتاح فروع تابعة لها للبيع بالتجزئة ، فاذا ما تم تنفيذ مثل هذه الاقتراحات ، فانه من المتصور أن يتحسن نظام الإدارة في المشروعات ليكون اقرب الى ظروف السوق واحتياجات المستهلك كما سيكون له نتائج أفضل على المدى الطويل (١) .

«The Soviet Economic Reform, Main Features and Aims», Novosti (١)
Press Agency Publishing House.

ثانياً — يوغوسلافيا

١ — تطور الإدارة العمالية :

لقد طرأ على الهيكل الاقتصادي ليوغوسلافيا تطور ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية ، وصاحبه تغير في التنظيم السياسى والاجتماعى ، مما استلزم أن يمر الاقتصاد بنظم من التخطيط تراوحت بين التركيز الكامل في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والتوزيع ، وبين محاولة التوفيق بين مزايا المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ .

وقد بدأت المرحلة الاولى عام ١٩٤٦ واستمرت حتى عام ١٩٥٠ وفيها سيطرت الدولة على جميع وسائل الانتاج لضمان أحداث التغير الاجتماعى ولتحقيق تنمية سريعة للاقتصاد القومى ، واتبعت في ذلك أسلوب التخطيط المركزى مقتفية في ذلك أثر الاتحاد السوفيتى . وقد استوجب ذلك تركيز سلطة تحديد أولويات استخدام الموارد الاقتصادية الهامة لتوزيعها بين أوجه الاستثمار والاستهلاك المختلفة . واتخذ التخطيط في هذه المرحلة صبغة ادارية ، اذ اعتمد تنفيذ الخطة على سلسلة من القرارات الادارية ، تحدد مدى مساهمة المشروعات الاقتصادية في تحقيق أهداف الانتاج ، وأعيد تنظيمها ، ووحدت أساليب ادارتها . ولقد ساعد على نجاح التنظيم المركزى في تلك المرحلة وضوح المشكلات ، وقلة عدد المشروعات التى اعتبرت محور عملية التنمية ، هذا بالإضافة الى السيطرة التامة على القطاع المالى ، وعلى كافة عوامل الانتاج ، مما يسر تركيز الجهود في تلك النواحي التى لها أهمية قومية .

غير أن التنظيم المركزى تطلب جهازاً ضخماً من الموظفين ، وكادت بيروقراطية هذا النظام أن تنحرف به نحو رأسمالية الدولة بدلاً من الاشتراكية . وبدأت تظهر بعض المشكلات نتيجة بعد الجهاز الادارى عن التعرف على مشكلات القاعدة ، مما جعل بعض القرارات التى تصدر غير مناسبة للظروف الموضوعية ، ولم يتيسر استغلال الموارد على الوجه الاكمل داخل المشروعات، نظراً لانعدام الحوافز المادية أمام المنتجين المباشرين .

وابتدأت المرحلة الثانية عام ١٩٥٠ ، وتميزت بتطور تفسير مفهوم النظرية (١) الشيوعية في يوغوسلافيا ، اذ أخذت بمبدأ تساؤل دور الدولة في تنظيم وإدارة المجتمع ، بحيث يعهد بالمهام الاقتصادية التى كانت تقوم بها من قبل المؤسسات والأفراد . ومن ثم صدرت عدة تشريعات عام ١٩٥٠ استهدفت

(١) في هذه المرحلة انفصلت يوغوسلافيا عن مجموعة الكومنفورم ، وكان يطلق على الوضع الجديد منها اسم تيتوية Titoism للفترة بينها وبين النظم الاشتراكية الاخرى التى سارت على نهج الاسلوب الماركسى .

قيام العمال بإدارة المشروعات التى يعملون فيها نيابة عن المجتمع فى حدود القوانين القائمة . وذلك وفقا لبدأ « الإدارة الذاتية » . وأصبح من حق العمال المشاركة فيما يحققه المشروع من فائض (١) . وبذلك استقلت المشروعات فى إدارة شئونها ، كل بالطريقه التى تحقق له أقصى عائد ، وذلك فى نطاق الخطة العامة التى أصبح العمال « المنتجون » يسهمون فى وضعها عن طريق مجلس العمال فى المشروع ، ومجلس المنتجين فى الكميون ، والمستويات الإدارية الأعلى درجة .

ولقد اقتضت مهمة أجهزة الخطة على وضع الأهداف العامة ، وعلى الدراسة والتحليل والمتابعة ، وبيان معدلات النمو ، واقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها ثم عرضها على الهيئات المسؤولة لقرارها . وهكذا لم تعد الخطة تلزم المشروعات بتنفيذ برامج تفصيلية ، وإنما تكفى بتحديد أهداف إجمالية للقطاعات الاقتصادية ، وتترك للمشروعات حرية تنظيم عملية الإنتاج والتوزيع وطريقة التعامل فى الأسواق الخاصة بها . وعلى الرغم من أن الخطة العامة تعتبر ملزمة لوحدة الإنتاج ، إلا أن لكل مشروع خطته الخاصة به التى يقوم بوضعها وفقا لإمكاناته دون حاجة إلى الرجوع إلى هيئة أخرى لقرارها . ويستعين المشروع فى وضع خطته بالغرف التجارية والاتحادات الصناعية . ولم تعد الخطة تعتمد فى تنفيذها على قرارات إدارية ، بل استبدلتها بإجراءات اقتصادية وتنظيمية وسياسية . وتمثل الإجراءات الاقتصادية فى توجيه الاستثمار عن طرق التسهيلات الائتمانية ، وتوزيع فائض المشروعات ، واستخدام الضرائب ، وأهمها ضريبة رقم الأعمال للتمييز بين أنواع الاستثمار والتأثير فى الاستهلاك . وتشمل الإجراءات التنظيمية اشتراك المجالس العمالية للمشروعات فى وضع الخطة ، وبعاونها فى ذلك الغرف التجارية واتحادات الصناعة ، ومجلس المنتجين فى الكوميون . أما الإجراءات السياسية فتقوم بها نقابات العمال ومنظمات الاتحاد الاشتراكي والحزب ، وغرضها تعبئة العمال وتوجيههم لتحقيق أهداف الخطة (٢) .

(١) أن حرية المشروعات فى توزيع إيراداتها مقيدة بالتزامات معينة يفرضها المجتمع . فالمشروع عليه أن يسدد تكاليف مستلزمات الإنتاج وأداء فائدة على رأس المال الغائب ، ورأس المال الثابت نظير استخدام الأصول الثابتة ، ودفع ريع للأرض المقام عليها المشروع وضريبة على رقم الأعمال وهى ضريبة متميزة ، فإذا تبقت بعد ذلك إيرادات تزيد عما سيدفع للأجور كحد أدنى ، فإن المشروع يؤدي ضريبة تخصص لرعاية العمال ، وحصيلتها تكون صندوقا أو أكثر للإسكان والخدمات الاجتماعية والتأمين ، وهذه تستقطع بنسبة معينة من الأجور . وما يتبقى بعد ذلك يوزع بين الأجور وتلك الصناديق مع تكوين احتياطي سنوي لمقابلة أعمال التوسع . هذا وتفرض الدولة ضريبة على تلك الصناديق الاجتماعية لصالح الخزنة العامة ولتمويل الصناديق المركزية .

وبذلك نجد أن « صافي الفائض » يوزع بين العمال والصناديق الاجتماعية وبين تكوين الاحتياطيات .

Branko Kubovic and Others, «Economic Planning in Yugoslavia», (٢) Jugoslavijska, Beograd, 1959.

وبموجب دستور ١٩٥٣ اعتبر المشروع وحدة اقتصادية قانونية مستقلة ، نتيجة لالغاء التدخل المباشر من جانب أجهزة السلطة التنفيذية ، وأصبح هو الدعامة التى تركز عليها الحياة الاقتصادية فى يوغوسلافيا ، وخليّة النشاط فى مجالات الانتاج والخدمات والتجارة . وأصبحت له شخصية اعتبارية ، فيستطيع أن يدخل فى علاقات مع الغير سواء فى الداخل أو الخارج ، ويعتبر مسئولا عما يترتب على هذه العلاقات من التزامات . ويستطيع أن يحدد حجم السلع المنتجة على ضوء ارقام الخطة ، والطلب الكلى ، والفائض المتوقع الحصول عليه .

ويعتبر الاتفاق بين المشروعات على تحديد أسعار البيع أو اقفال الاسواق لصالح مشروع معين ، عملا غير قانونى ، ولذلك فإن المشروع يدخل فى منافسة مع غيره من المشروعات التى تنتج سلعا ماثلة . وهذه المنافسة تدفع بالمروعات الى زيادة الانتاجية وتحسين نوع السلعة أو الخدمة .

وتحصل المشروعات على التمويل اللازم لاجراض التوسع أو التشغيل عن طريق التسهيلات الائتمانية من بنك الكميون أو من بنوك الاستثمار ، ومن الموارد المالية الذاتية التى تتكون أرصدها من نسبة معينة من الفائض الذى يحققه المشروع . وتمنح القروض للمشروعات على أساس المفاضلة فيما بينها من ناحية سلامة مركزها المالى ، وما لديها من أرصدة احتياطية ، ومقدار ما يستحقه كل منها من فائدة للاقتصاد القومى ، ومقدرتها على السداد فى فترة أقل ، مع دفع سعر فائدة أعلى من غيرها ، وكذلك مقدار ما تقدمه من ضمانات . وقد يطلب البنك ضمانا من جمعية الشعب فى الكميون أو من المستويات الادارية الأعلى درجة اذا وجد أن الضمانات المحلية غير كافية .

وتتحدد العلاقة بين المشروع وأجهزة الدولة عن طريق ما تصدره الدولة من تشريعات ، وما تقوم به من اشراف على تنفيذ النصوص القانونية ، وما ترسمه من خطط للتنمية ، ثم مراقبة تنفيذ السياسة الاقتصادية ، وأهمها سياسة الاسعار والاجور ، والزامها المشروعات باتباع طرق محاسبية موحدة ، وباجراء المعاملات التجارية فيما بينها عن طريق البنوك ، على أن يلتزم كل منها بالتعامل مع بنك واحد معين .

وفما يختص بعلاقة المشروع بالخطة القومية ، تقوم الخطة بوضع نسب عامة لقيمة الاقتصاد القومى خلال فترة معينة ، على أن تهء فى الوقت نفسه الادوات الاقتصادية لى تدفع المشروعات لتحقيق النتائج المرجوة . وبهذا يكون للمشروع حرية تحديد الاستثمارات وحجم الانتاج وأسعار السلع التى ينتجها ، وهذه يضمنها فى خطته السنوية ، والتى تكون متناقضة مع الخطة الاقتصادية العامة . وتقدم المشروعات تقارير دورية الى أجهزة التخطيط والاحصاء عن نتائج عملياتها ، فهى لا تتبع أى وزارة أو هيئة حكومية ، وإنما هى مشروعات مستقلة ترتبط بالمجتمع المحلى ، ولكن توجد

علاقة وثيقة بينها وبين الغرف التجارية والاتحادات الصناعية لايجاد نوع من التنسيق في نشاطها .

ويمكن الحكم على نشاط المشروع عن طريق جهازى الاسعار والسوق ، غير أن حرية المشروعات ليست مطلقة فهي مقيدة بالخطأ ، ومن ثم تتدخل الدولة فى الوقت المناسب لتحقيق معدل النمو المطلوب ، اذا لم يستطع جهاز الاسعار تحقيق الاهداف المطلوبة ، كما أنها تتدخل عند حدوث اختلال ووقتى نتيجة لنمو سريع غير متوازن عن طريق الاحتياطى السلى ، للحد من التقلبات فى الاسعار ، وموازنة المطلوب من السلع مع المعروض منها ، كذلك عن طريق تنظيم توزيع المنتجات بين المستهلكين ، وضمان حد أدنى لاسعار بعض المنتجات الهامة ، وتقرير حد أقصى لاسعار المواد الخام . وليس للمشروعات حق رفع اسعار منتجاتها الا بعد اخطار الجهات المسؤولة والحصول على موافقتها .

ثم أن الدولة تشرف على عمليات الاستيراد والتصدير فتحتكر مؤسسات التجارة الخارجية ، جميع عمليات الاستيراد « ومعظم » عمليات التصدير تحقيقا لافراض الخطأ ، ويتم تسوية الحسابات عن طريق بنك التجارة الخارجية الذى تؤول اليه كل حصيله النقد الاجنبى (١) .

وعلى ذلك فان جهازى الاسعار والسوق لا يلعبان دورهما كاملا اذ أن تخصيص الموارد الهامة يتم عن طريق جهاز التخطيط ، ويتم تحديد الاسعار بواسطة كثير من الاجراءات التنظيمية والاقتصادية .

وتتحدد علاقة المشروع ببنك الكمون أو بنك الاستثمار ، بحجم الائتمان ونوعه ، الذى يحصل عليه من أى منها . فيقوم البنك بالتأكد من أن الائتمان المطلوب يسير وفق الخطأ العامة ، وأنه سيستخدم وفقا للاغراض التى طلب من أجلها ، وأن المشروع قادر على الوفاء بالتزاماته قبل البنك . وله أن يطلب فى سبيل ذلك بعض الضمانات ، وله أن يرسل مراقبين لفحص حسابات المشروع واسداء المشورة لحسن استخدام تلك الموارد المالية . وفى حالة عجز المشروع عن السداد فللبنك أن يطلب من جمعية الشعب فى الكمون أن تتدخل لاصلاح أى خطأ .

والمشروع على صلة وثيقة بجمعية الشعب فى الكمون ، فهي تقر خطته السنوية ، وتراجع ميزانيته ، وتصدق على تعيين مديرى المشروعات ، وتحل أى خلاف بين المدير وجهاز الادارة ، ولها أن توقف مؤقتا مجلس العمال أو مجلس الادارة فى المشروعات التابعة لها ، وأن تفرض عليها حراسة

(١) تمنح المشروعات نسبة معينة من حصيله العملات الاجنبية وتضاف الى حساباتها بالعملة المحلية تشجيعا لها على زيادة صادراتها .

قانونية اذا كانت ظروفها الاقتصادية غير ملائمة ، أو اذا ما أخفقت في أداء التزاماتها المالية ، أو عجزت عن دفع الحد الأدنى للاجور ، أو أساءت استخدام الاموال الموضوعة تحت تصرفها ، أو استخدمتها في غير الأغراض المخصصة لها . وتوجد محاكم اقتصادية من درجتين للفصل في المنازعات بين المشروع والأشخاص الطبيعية أو المعنوية الأخرى . ولها أن تعلن تصفية المشروع اذا لم تكن الموارد كافية لمقابلة الديون . وقد تجرى تسوية اجبارية لسداد الديون . ويقوم بضمان المشروع في هذه الحالة جمعية الشعب في الكميون أو البنوك والمنظمات الاقتصادية الأخرى .

٢ — المرحلة الحالية :

في يوليو من عام ١٩٦٥ اتخذ المجلس الاتحادى في يوغوسلافيا تشريعات هامة تتصل بإدارة الاقتصاد القومى . وكان من نتائجها تعديل صرف الدولار الأمريكى بالنسبة للدينار اليوغوسلافى ، فأصبح يعادل ١٢٥٠ ديناراً ، كذلك تم تقرير رسوم جمركية جديدة ، وتعديل نسبة ضريبة رقم الأعمال . وتقرر عدم تحصيلها من المنتجين ، وفرضها على المبيعات ، كما عدلت الاسعار السائدة في السوق المحلى ليتفق مع سعر الصرف الجديد للدينار ، فزيدت أسعار المواد الأولية بنسبة ٢٣ ٪ ، وألغيت الضرائب المفروضة على دخل المشروعات ، وخفضت أسعار الفائدة التى تدفعها المشروعات عن الأصول الثابتة التى تديرها من ٦ ٪ الى ٤ ٪ ، وانخفضت نسبة التأمينات الاجتماعية التى تستقطع من اجمالى رواتب العاملين من ٢٤ر٥ ٪ الى ٢٠ر٥ ٪ وكذلك الضريبة على الرواتب الكلية للعاملين من ١٧ر٥ ٪ الى ١٠ر٥ ٪ — وإلى جانب ذلك تقرر جعل اجارات المساكن والمحلات ممتشية مع تكاليف البناء التى كانت سائدة عام ١٩٦٤ ، وينفذ هذا تدريجياً حتى عام ١٩٧٠ ، كما أجريت تعديلات مماثلة في السياسة المالية والنقدية . فبالإضافة الى ذلك ، فان تشريعات يوليو ١٩٦٥ أدخلت تجديدات هامة على النظام الاقتصادى ، والادوات الاقتصادية ، أحدثت تغييرات جذرية على العلاقات الاقتصادية القائمة ، ومع أن هذه التغيرات ذات طابع اقتصادى إلا أنها أثرت دون شك على الأنشطة غير الإنتاجية في قطاع الخدمات وفي قطاع الإدارة الحكومية .

ويهدف الإصلاح الاقتصادى الى محاولة حل المشكلات القائمة التى يتعرض لها الاقتصاد اليوغوسلافى ، كما يهدف الى تحقيق تنمية سريعة باستغلال الطاقات والموارد المتاحة وتعزيز الإدارة الذاتية للعمال التى هى أساس النظام السياسى والاقتصادى في يوغوسلافيا .

ويرمى الإصلاح الاقتصادى الى علاج المشكلات التى تحتاج الى حل عاجل . وتلك التى تحتاج الى علاج آجل وذات طبيعة طويلة المدى . والأهداف العاجلة لهذا الإصلاح هى في المقام الاول ، العمل على موازنة السوق واستقراره ، وخفض الإنفاق العام على الاستهلاك الى المستويات المطلوبة ، مع زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك الكلى ، وكذلك تخفيض العجز

في ميزان المدفوعات بالتوسع في التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات. وقد اتجه الرأي الى أن موازنة العجز بالتوسع في زيادة الصادرات تعد وسيلة أفضل من معالجته عن طريق تقييد الاستيراد .

وفضلا عن ذلك عمل الإصلاح الاقتصادي على تعديل أسعار السوق المحلي بالنسبة للمنتجات الزراعية والمواد الأولية الأخرى والمعادن والطاقة والنقل ، هذا الى جانب دعم وتعزيز الاحتياطات المالية من النقد الأجنبي . وواضح أن هذه الأهداف العاجلة لا يمكن وحدها أن تؤدي الى التغييرات المستهدفة ، إذ أن الإصلاح يرمى الى معالجة مشكلات أكثر تعقيدا من تلك التي تنطوي عليها الأهداف العاجلة .

أما الأهداف الآجلة ، فتنحصر في كيفية جعل الاقتصاد اليوغوسلافي ينتقل من مرحلة التنمية الأفقية الى مرحلة التنمية الرأسية ، وتطوير الصناعة لتقبل متطلبات العلم الحديث .

ولقد بدأت أعراض هذه المشكلات في الظهور عندما بدأ الاقتصاد اليوغوسلافي يقترب من مستوى الدول المتقدمة ، وعندئذ كان من الضروري للسرعة في التنمية الفنية للصناعة ، أن تعدل سياسة التنمية لتصبح قائمة على أساس التنمية الرأسية بدلا من التنمية الأفقية . وفي عام ١٩٦١ تم تطبيق نظام للإصلاح الاقتصادي نجم عنه نتائج طيبة ، دعمت نظام الإدارة الذاتية للعمال ، إلا أن الظروف الاقتصادية حالت دون تحقيق هذا التحول خلال فترة قصيرة . وبالرغم من تسجيل معدلات عالية من النمو خلال عام ١٩٦٢ (١) ، إلا أن الاقتصاد اليوغوسلافي عجز عن تجنب مشكلات التوسع في الإنتاج بانتاجية عمل منخفضة نسبيا ، مقارنة بالانتاجية العامة في الدول المتقدمة صناعيا في أوروبا ، ثم ما لبثت هذه المشكلات أن ازدادت حدة ، ولهذا السبب استهدف الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٦٥ أحداث تغييرات أبعد أثرا من تلك التي حققها برنامج ١٩٦١ ، فتم تعديل سعر الصرف للدينار ، وتخفيض الرسوم الجمركية ، وخفض إعانات التصدير كلها لتصحيح مركز التجارة الخارجية مع الخارج ، كذلك الاهتمام بالصادرات في السلع التي يمكن بيعها بأسعار تنافسية مع مثيلاتها في السوق العالمية . وهذا ينسحب بوجه خاص على الصناعات التحويلية ، فهذه الصناعات ستخصص جانباً من انتاجها للتصدير بشرط البيع بالأسعار العالمية دون الحصول على إعانات للتصدير ، وعدم تمتعها بأية إعفاءات جمركية أو ضريبية . وفي هذه الحالة يمكنها أن توفر عن طريق الصادرات النقد الكافي لشراء مستلزمات الانتاج من السوق العالمية . وتكون الصناعة غير مقيدة بشراء تلك المستلزمات من السوق المحلي إذا كانت أسعارها تزيد عن الأسعار العالمية . ويعتمد تطور هذه الصناعات وقدرتها على التصدير على مدى استخدامها لتكنولوجيا حديثة ، وعلى الإنتاج

(١) سجلت الصناعة زيادة قدرها ١٦٪ عام ١٩٦٣ ، ١٧٪ عام ١٩٦٤ .

بتكلفة رخيصة تمكنها من منافسة الصناعات العالمية . وحيث ان هذه الصناعات غير مقيدة بشراء حاجتها من المستلزمات من السوق المحلي ، لذا فانها تكون قادرة على ممارسة الضغط على منتجي المواد الاولية المحلية التي ترتفع اسعارها وهذا الموقف ، يضطر هؤلاء بالتالى الى محاولة تخفيض اثمان السلع التي يقومون بانتاجها ، وذلك بزيادة انتاجية العاملين في المشروعات التي يعملون فيها .

ونتيجة للصعوبات الاقتصادية التي واجهت المشروعات بسبب ارتفاع اسعار الصناعات الاستخراجية وحتى يتوافر للمشروعات الانتاجية عامة والصناعات التحويلية خاصة حرية أكبر في تكييف أوضاعها العامة فقد أصبح من الضروري زيادة نصيبها في الاستثمارات المركزية حتى يمكنها القيام بتجديد معدات الانتاج لتناسب مع التطورات العالمية . واتجه الإصلاح الاقتصادي الى تخفيض سعر الفائدة على قروض الصناعات التحويلية ، كما اتجه الى تخفيض الضرائب التي تفرض على مرتبات العاملين .

ولقد أثرت حركة الإصلاح على إعادة توزيع الدخل القومي ، وعلى العلاقات الاجتماعية ، ذلك أن الاقتصاد قد تحرر من رقابة أجهزة الإدارة ، وعلى سياسة الاستثمار ، وبالتالي زيادة ما ينفق على التحسينات التكنولوجية ، بالقياس الى جملة المصروفات الاستثمارية ، ومحاولة المشروعات تقصير مدد الاستهلاك ، حتى يمكنها متابعة الثورة التكنولوجية في العالم ، وحتى لا تصبح صناعاتها وآلاتها متقدمة مع هذا التطور المستمر في الصناعة .

وتقوم البنوك بدور هام في مجال التنمية الرأسية ، اذ تعد مسئولة عن استغلال ودائع المشروعات ، والتي يشترك ممثلون عنها في إدارة هذه البنوك . وهذه المشروعات بدورها يترك اليها تقرير التنمية الرأسية وحجم الانتاج ونوعه ، وبذلك تؤثر عوامل خارجية في اتخاذ القرارات المرتبطة بنشاط المشروع ، وهذا سيكون له تأثيره بالتالى على الناتج القومي ، وعلى توزيع الدخل القومي .

والى جانب تخفيض ما يخص أجهزة الإدارة وقطاعات الخدمات والقطاعات غير الانتاجية من الناتج القومي ، فان هذا الموقف يضطر هذه القطاعات أن تعمل على زيادة كفاءتها بالتنمية الرأسية ، بغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي . وتدخل المشروعات الانتاجية في علاقات تعاقدية مع مشروعات الخدمات مقابل اثمان تتحدد على ضوء التكلفة الاقتصادية للسلع والخدمات المتاحة .

ويشير الإصلاح الاقتصادي مشكلة الايدي العاملة غير الماهرة ، في مشروعات الانتاج والخدمات والأجهزة الادارية ، كذلك مسألة المشروعات الحدية والتي تعمل بكفاية اقل من كفاية المشروعات المتوسطة .

ثالثا - تشيكوسلوفاكيا

وفي تشيكوسلوفاكيا اهتم الاصلاح الاقتصادى الذى بدأ عام ١٩٦٥ بالتوفيق بين قرارات التخطيط الاقتصادى التى تصدر عن السلطات المركزية ، وبين المسئوليات الواسعة التى منحت للمشروعات والمصانع ، التى أصبحت تبني تقديراتها منذ تلك الفترة على توقعات السوق .

ولقد كان من بين الاسباب الداعية للاصلاح الاقتصادى ، والذى طبق على مراحل ، ان نظام التخطيط المركزى لم يعد أسلوبا كافيا يصلح لتوجيه الاقتصاد فى بلد متقدم صناعيا مثل تشيكوسلوفاكيا .

فلقد اتصف الاقتصاد فى فترة الستينيات بوجود موظفين وعمال أكثر من حاجة العمل فى الدولة ، مما أدى الى هبوط انتاجية العمل ، والتخلف فى أجور العاملين فى قطاعات الخدمات بالمقارنة بأجور العاملين فى قطاعات الإنتاج ، وزيادة حجم الأجور الكلية بمعدل أسرع من زيادة الدخل القومى (١) ، فزيادة العمالة نتج عنها استخدام القوى العاملة استخداما غير اقتصادى أطلق عليه « العمالة الزائدة غير المنتجة » ، وترتب على ذلك هبوط انتاجية العمل ، وارتفاع رقم الأجور الاجمالية ، وجمود الدخل القومى . وادى التوسع فى التوظيف الى استخدام ايدى عاملة غير مدربة بأجور منخفضة حتى يمكن الاحتفاظ بالحجم الكلى للأجور ، وقد تعارضت هذه السياسة مع اجراءات الترشيذ التى سعت يوغوسلافيا الى اتباعها فى تلك الفترة . فالترشيذ يشتمل على استخدام اساليب وطرق لتوفير العمالة الزائدة ، ويستتبع ذلك احداث وفورات فى تكلفة العمل ، وبالتالي زيادة الأجور عن المتوسط المسموح به . غير أن الاجهزة المركزية سعت الى ضرورة مراعاة متوسط الأجور وكبح جماحها ، وبذلك فقدت الأجور دورها كحافز ، لأنها لم تكن تعكس بدرجة كافية الاختلافات فى كمية العمل ونوعيته ، كذلك لم يكن يسمح بتجاوز الأجور عن المستوى المسموح به ، ومن الآثار المصاحبة لفترة الإدارة المركزية للاقتصاد ، تضيق الفروق بين فئات الأجور ، والاتجاه نحو مساواة أجور العاملين فى القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومى .

وتوجد نظرية شائعة فى الاقتصاد الاشتراكى تقوم على قواعد ثلاث — الاولى نمو انتاجية العمل بمعدل يفوق متوسط الأجور ليحصل العمال على نصيب يعادل ما أسهموا به فى زيادة الإنتاج عما هو مستهدف له ، بحيث يمنح العمال أجورا أو مكافآت تعادل نسبة ارتفاع رقم الانتاجية الذى تحقق أو جزءا منه على الاقل . فيخصص ثلث الموارد المتولدة عن الزيادة فى الانتاجية لزيادة معدل تراكم رأس المال ، ولزيادة الاستهلاك الاجتماعى ، ولدفع أجور

Bedrich Leveik, «Wages and Employment in the New System of Planned Management in Czechoslovakia,» I. L. O. Review, Vol. 1. 95. No. 4, April. 1967.

العاملين في القطاع غير الانتاجى ، والثالث الثانى يستخدم في خفض اسعار السلع الاستهلاكية ، بينما يترك الثالث الاخير لنمو متوسط الاجور للعاملين في القطاع الانتاجى . وسبب الاهتمام بزيادة الانتاجية هو الاهتمام بالتنمية الرأسيّة بدلا من التنمية الأفقية التى تطلب استثمارات ضخمة ولن تدر عائدا في الاجل القصير .

والقاعدة الثانية في هذه النظرية ترى أنه يمكن تحسين مستوى المعيشة عن طريق خفض اسعار التجزئة . اما القاعدة الثالثة فتقوم على تلبية احتياجات القطاع غير الانتاجى من الفائض المتولد من القطاع الانتاجى .

ولقد سعى الإصلاح الاقتصادى الى تلافى معوقات نمو الانتاجية ، حيث لم تعد الاجور حافزا لحث العمال على بذل مزيد من الجهد ، والى مراجعة مبدأ « أجر متساو عن عمل متساو » بالنسبة لفئات الاجور الأساسية ، ثم بالنسبة لنظام الاجور كله ، اذ الملاحظ أن عاملا لديه مهارة معينة ، ومصنف في فئة اجور معينة ، يتعين عليه أن يتقاضى أجرا متساويا بالنسبة لمقادير متساوية من العمل ، بصرف النظر عما اذا كان لانتاجه اثر اقتصادى كبير أم قل ، أو كان لانتاجه نوعية معينة ، وسواء كانت تلك المنتجات عليها طلب أو ليست لها فائدة . ولذلك سعت حركة الإصلاح الاقتصادى الى التمييز بين فئات الاجور تبعا لكمية العمل المبذول ، ونوعيته ، ومقدار الطلب عليه ، واختلافه من صناعة لآخرى ومن نشاط لآخر .

وفي عام ١٩٦٧ طبقت اجراءات سميت باصلاحات الاسعار ، جعلت اتجاهات الاسعار أكثر مرونة ، وأمكن التمييز بين الاجور حسب النتائج التى تحققها المشروعات ، وعلى ضوء اجمالي دخل المشروعات (القيمة المضافة الصافية) (١) ، وسمح للمشروعات في حالة تجاوز ارقام الانتاج المستهدفة أن تستبقى جزءا من الدخل المحقق لتمويل الذاتى ، وهذا ما كان يخالف الاتجاه الذى كان معمولاً به قبل الإصلاح ، اذ كانت كل الاموال الفائضة لدى المشروعات تحول الى الميزانية العامة في صورة ضرائب أو استقطاع في الدخل .

اما اجور العاملين في القطاع غير الانتاجى فقد كانت لا تزيد بأكثر من ٢ ٪ سنويا ، وفي قطاع الانتاج ٤ ٪ ، لذا اتجه الرأى الى أن تتقاضى بعض مؤسسات الخدمات مقابلا عن الخدمات الإضافية التى تؤديها حتى يمكن التخفيف عن اعباء الميزانية المركزية . وفي هذه الحالة أمكن إعادة النظر في اعتمادات الأجور (٢) والتحكم في اتجاهاتها ، دون الحاجة الى تعيين مزيد من العمالة ،

(١) القيمة المضافة = الناتج - المستخدم

حيث أن الناتج = صافي المبيعات + بضاعة آخر المدة .

والمستخدم = المشتريات + بضاعة أول المدة .

Budget Pay Roll.

(٢)

وبهذا ترتفع أجور العاملين وكفاءتهم ، ويمكن الحصول على خدمات نوعية أفضل .

وقررت خطة الإصلاح انه لى يمكن ضمان اتجاهات أجور مناسبة فانه يجب احداث خفض كبير فى معدل التوظيف ، والتخلص من العمالة الزائدة وترشيد العمل ، وزيادة معدل الانتاج ، وزيادة تكوين تراكم رأس المال فى المشروعات ، والغاء الحدود العليا للأجور (١) ، واشتراك العمال ايجابيا فى ادارة مشروعاتهم حتى يشعروا بأن لهم مصلحة مباشرة فى النتائج المادية لعملهم ، وتحرك العمالة الزائدة الى الاماكن التى تحتاجها أو تدريبها على أعمال جديدة ، وهذا يعنى غلق المصانع التى تعمل على أسس غير اقتصادية كذلك هدف الإصلاح الجديد الى اعطاء الحرية للمشروعات لى تستطيع استغلال أصولها بكفاءة ، فأعطيت الحرية فى اختيار توليفة الانتاج (٢) ، أى المفاضلة بين عناصر المدخلات التى تحقق لها أقصى انتاجية وهى الاجور والمستلزمات ورأس المال ، وبذلك يمكنها زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الدخل . أى انها تسعى الى زيادة المخرجات بنسبة أكبر من معدل زيادة المدخلات ، أو زيادة المدخلات بنسبة أقل من زيادة المخرجات ، وهذا يعنى تحقيق حجم الانتاج باستخدام عناصر مدخلات أقل من المعدلات المعطاه ، أو زيادة حجم الانتاج بمعدل يفوق نسبة الزيادة فى استخدام المدخلات .

واعتبارا من يناير ١٩٦٧ فرضت ضريبة على قائمة الاجور فى المشروعات سميت « ضريبة الموازنة » (٣) للحد من ارتفاع تكلفة الأجور بالنسبة للعائد الصافى ، ولتجعل أرصدة الاستثمار تزيد بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى الاجور .

ويقضى الإصلاح الاقتصادى بأن يعتمد دخل العاملين على انجاز المشروع للاهداف التى يسعى الى تحقيقها ، وهذا يقرره جهاز السوق ، وبذلك لم تعد الاجور تتحدد وفقا للوائح تضعها السلطات المركزية . وبهذا يمكن أن ترتفع دخول واجور العاملين فى المشروعات ذات الانتاجية العالية ، والمصنفة حاليا عند مستوى أقل فى جداول المرتبات . واتجه الرأى الى أن يرتبط دخل العامل ليس فقط بمقدار ما ساهم به فى الانتاج ولكن بالنسبة للانتاجية الكلية للمشروع وبهذا يرتبط العمل الفردى بالعمل الجماعى . ويصبح النظام الجديد للاجور هو الدخل المترتب عن العمل . وليس نظام الاجر الثابت كما كان الحال من قبل (٤) .

Wage ceiling.

Input mix.

Stabilization Charge.

Bedrich Levclik.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

التوازن والاولوية فى تخطيط التنمية الاقتصادية

الدكتور اسماعيل محمد هاشم

مقدمة

ان الهدف الاساسى من أى تخطيط اقتصادى هو تحقيق النمو السريع والمتوازن للاقتصاد القومى . على أنه يجب ان نشير أولا الى أن النمو المتوازن معانى مختلفة وكثيرة بحيث تختلط هذه المعانى فى ذهن الباحث ويضيع المعنى المقصود منها . فمن الناحية النظرية البحتة يعنى النمو المتوازن مجرى النمو الأمثل (رياضيا) فى دالة الانتاج فى عالم ينمو فيه كل نوع من انواع رأس المال بمعدل ثابت (١) . ومن الناحية العامة يعنى النمو المتوازن « تخطيط المشروعات تخطيطا متناسقا ومنسجما » . وبين هذين النوعين نستخدم كلمة النمو المتوازن فى اتجاهات مختلفة بحيث أننا عندما نتكلم عن التنمية المتوازنة يتطرق ذهننا الى مجالات مختلفة يجب ان يكون تطورها مناهجا متناسقا خلال عملية التنمية ، ونستطيع ان نجمل هذه المجالات المختلفة فى الآتى :

أولا : التوازن العام للخطة Macro Plan ، وفى الدرجة الأولى يجب ان يتم تحقيق التوازن بين الطاقة الانتاجية ونسبة نموها وبين مجموع الانفاق ونسبة نموه ، أى بين الانفاق القومى والطاقة الانتاجية المتزايدة لتتلافى ما قد يصيب النشاط الاقتصادى من تضخم وارتفاع عقيم فى الاسعار وما يترتب على ذلك من سوء توزيع للدخول وفى عناصر الانتاج وبذلك يجب ان يكون التخطيط وسيلة لمعالجة مستوى النشاط الاقتصادى العام . ذلك ان الاستثمار فى مشروعات التخطيط يؤدى أولا الى زيادة الانفاق فتزيد بذلك اجور عناصر الانتاج (خاصة اجور العمال فى الانظمة الاشتراكية) بينما لا يتحقق انتاج هذه المشروعات عاجلا ، هذا فضلا عن أن كثيرا من هذه المشروعات يكون فى شكل خدمات انتاجية (تعليم وصحة وطرق) ، وبذلك تتسع الهوة بين القوة الشرائية وعرض السلع فى الاسواق (خاصة اذا ترتب على التخطيط الحد من استيراد السلع الاستهلاكية لاعطاء الفرصة للتوسع فى استيراد السلع الانتاجية الضرورية لمشروعات التنمية) ، الامر الذى يؤدى الى ارتفاع الاسعار ارتفاعا تضخميا . وفى هذا الاتجاه يعنى التوازن نمو الاستهلاك القومى نموا متناسبا مع النمو العام للطاقة الانتاجية وبذلك يمكن تحقيق التوظيف الكامل لرأس المال والدافع للادخار وبذلك تكون كلمة التوازن مرادفة للتعاقد بين الاستثمار والادخار .

(١) « النمو المتوازن فى ظل الغلة الثابتة » P.A. Samuelson and R.M. Solow

Econometrica يوليو ١٩٥٣ صفحة ٤١٢ - ٤٢٤ .

ثانياً : التوازن القطاعى Sectoral Plan ، وفى الدرجة الثانية يجب أن يقوم التخطيط على تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى أى تحقيق التوازن بين نمو الطلب على منتجات تكل قطاع (طلب نهائى وطلب وسيط وطلب للتصدير الى الخارج) وبين نمو الطاقة الانتاجية للقطاع . كذلك يتضمن هذا المعنى للتوازن تحقيق التناسق بين درجات النمو لكل قطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى استنادا الى مبدأ الأولوية ، حيث أن اعطاء النمو فى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادى أولوية معينة فى التخطيط يستدعى تنمية القطاعات الأخرى بمعدلات معينة تطبيقا لمبدأ التشابك والتفاعل بين القطاعات المختلفة .

ثالثاً : التوازن التركيبى Structural Plan ، وفى الدرجة الثالثة يقوم التخطيط على زيادة الاستثمار والإنتاج بتركيب يتفق مع تركيب الطلب الاستثمارى والطلب الاستهلاكى ، وهو أمر يختلف عن تحقيق التوازن بين الاستثمار فى مجموعه وبين الاستهلاك فى مجموعه وهو الهدف من التوازن العام ، كما أنه يختلف عن التوازن القطاعى ، لأنه أكثر تفصيلا منه . وبشكل آخر نستطيع أن نقول أن الهدف من التوازن التركيبى هو تحقيق التنمية على أساس النسب الصحيحة بين الفروع المختلفة للنشاط الصناعى والزراعى على وجه الأخص .

رابعاً : التوازن فى الوحدات الصغيرة (الوحدى الجزئى) Microplan ، وفى الدرجة الرابعة يجب أن يعمل التخطيط على تحقيق التوازن بالنسبة لكل مشروع على حدة وذلك بإيجاد التعادل بين ما يحققه المشروع من أهداف الخطة وما يحتاجه من عناصر انتاج نادرة عند انشائه وتشغيله .

التوازن والأولوية فى تخطيط التنمية الاقتصادية :

فى هذا البحث نقصد بالتنمية المتوازنة التنمية على أساس نسب النمو التى تقررهما العوامل الاقتصادية البحتة للفروع المختلفة التى تتضمنها قطاعات النشاط الاقتصادى وعلى وجه الأخص لفروع القطاع الصناعى والزراعى وهو الرأى الذى تدعو اليه اللجان الاقتصادية التى انبثقت عن هيئة الأمم لبحث موضوع التنمية (١) . ويقابل هذا الرأى التنمية على أساس الأولوية التى يقرها جهاز التخطيط للفروع المختلفة التى تتضمنها قطاعات النشاط الاقتصادى حيث يتجه هذا الجهاز فى الدول الاشتراكية الى اعطاء الأولوية فى بدء التنمية للصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية .

ويدعو أصحاب الرأى الأول الى أن الاستثمار فى الصناعة على نطاق واسع وبمعدل يفوق كثيرا الرونة الدخلية للطلب لأبد وأن يؤدى الى زيادة

(١) تقرير خبراء الأمم المتحدة .

الضغط على جهاز الائتمان . فاذا فرضنا مثلا ارتفاع المرونة الداخلية للطلب على المواد الغذائية وعملت الخطة على زيادة الاستثمار في الصناعة بمعدل كبير فان الطلب على هذه المواد سوف يزيد دون أن يقابل ذلك زيادة في عرضها في الوقت الذي يزيد فيه الانتاج الصناعى دون أن يقابل ذلك زيادة بنفس المعدل في الطلب عليه بسبب انخفاض المرونة الداخلية للطلب على المنتجات الصناعية ، والنتيجة الحتمية لذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالنسبة لاسعار المنتجات الصناعية . ومن الواضح أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية لن يؤدي الى زيادة انتاجها بسبب عدم توجيه الاستثمار نحو الزراعة . وحتى ولو كان التوسع في الصناعة باستخدام العمال الفائضين عن حاجة الزراعة ، فان تدنى الناتج الحدى للعمل الزراعى في الدول المختلفة ووصوله الى صفر أو أقل سوف يؤدي الى ارتفاع الدخل الفردى للمشتغلين في الزراعة بعد سحب الفائضين عن الحاجة دون أن يزيد الناتج الزراعى الفائض زيادة فعلية ، والنتيجة الحتمية لذلك أيضا ارتفاع أسعار المواد الغذائية كثيرا وان كانت أسعار السلع المصنوعة سوف ترتفع كذلك ارتفاعا طفيفا بسبب ارتفاع دخل الذين يستثمرون في العمل الزراعى .

على أن الأمر يمكن معالجته بالاعتماد على التجارة الخارجية ، وذلك بتصدير الفائض من السلع المصنوعة واستيراد ما يحتاجه المجتمع من المواد الغذائية . على أنه اذا تذكرنا صعوبة التصدير وخاصة بالنسبة للسلع المصنوعة حيث تواجه الدول المختلفة منافسة قوية من الدول الصناعية القديمة أمكننا أن ندرك أن هذا الحل سوف يوجد عبئا كبيرا على موارد الدولة من العملات الأجنبية وبالتالي على قدرتها على استيراد التجهيزات الآلية اللازمة لتنمية الصناعة .

ويرى البعض أن هناك حل آخر يمكن اللجوء اليه وهو يتركز في توظيف الفائضين عن حاجة الزراعة في الاستثمارات العامة في الخدمات (انشاء الطرق واقامة الجسور ..) وفرض ضرائب على المزارعين لامتناعهم ما يمكن أن يترتب على سحب الفائضين من زيادة في دخولهم واستخدام حصيلة هذه الضرائب في تمويل الاتفاق على تشغيل الفائضين . ونظرة فاحصة الى هذا الحل تبين أن الذين يخفف عنهم العبء بسحب الجزء الفائض منهم والذي كان يعيش حالة عليهم سيضارون من ناحية أخرى لأن هذا الحل يتضمن في طبيعته أن ترفع الدولة من معدلات الضريبة بصفة عامة أو رفع ائتمان السلع الضرورية لتكوين حصيلة يمكن عن طريقها الاتفاق على تشغيل الفائضين في الزراعة . وستكون النتيجة اذا ما تمسكنا مع هذا المنطق هو ارتفاع تكاليف المعيشة وهذا يعنى انخفاض مستوى معيشة العمال في القطاع الزراعى والقطاعات الأخرى المتصلة بالنشاط الزراعى . ولا شك أن هذا يتناقى مع أهداف التنمية ومع آمال الناس المعقودة عليها .

وثمة من يرى أن هناك حلا ثالثا يقوم على أساس التوسع في النشاط الزراعى بزيادة الاستثمار في الزراعة نفسها ، واعادة تنظيم النشاط الزراعى على أساس الحيازات الصغيرة وميكنة الزراعة بطريقة تعاونية وبذلك يزيد

الانتاج الزراعى . وهذا وان كان يزيد من الناتج المتوسط للعامل الزراعى وبالتالي الناتج الحدى ، الا ان استخدام الآلات في حد ذاته يزيد من مشكلة الفائض ومن ثم لابد من تدريب العمال على الخدمات المتصلة بالزراعة اى بالصناعات الحرفية التى يمكن ممارستها فى المنزل ، واذا ما كان الأمر كذلك فإن هذا يخدم هدفين فى آن واحد : زيادة الانتاج الزراعى وامتصاص الفائض فى الزراعة أولا ، وثانيا انخفاض اثمان الحاصلات الزراعية مما يخفض بدوره من تكاليف المعيشة .

واستطرادا على ذلك يرون انه من الواضح ان تخطيط التنمية بهذه الطريقة غير المتوازنة (أى على أساس الأولوية للنشاطات المختلفة) يزداد تعقيدا فى ظل النظام الفردى الحر فى الدول المتخلفة حيث تخضع حركات الاسعار والارباح فى الأسواق لعوامل تحكمية بسبب اساليب المعيشة القطاعية من ناحية والقوانين التحكمية الخاصة بالحد الأدنى للأجور وبأسعار المنتجات الزراعية الرئيسية ، الأمر الذى يجعل أجور عناصر الانتاج غير ممثلة لقيمتها الحقيقية فى عمليات الانتاج . هذا بالإضافة الى أن عنصرى العمل ورأس المال لا يوجدان بشكل متكامل فى كثير من النشاطات وبالأخص فى النشاط الزراعى حيث يكون هناك اقلال تحكمى فى رؤوس الأموال الموظفة واكتثار تحكمى فى عدد العمال الموظفين . ان أجور العمال فى هذه الدول هى أعلى من الأجور التى يجب ان تدفع لهم اذا أخذ فى الاعتبار انتاجيتهم ، وكذلك سعر الفائدة أعلى مما يجب ان يدفع لرأس المال نتيجة ندرة ، بالإضافة الى أن أسعار الصرف نتيجة الرقابة عليها تكون فى الغالب أعلى مما يجب أن تكون عليه . وبذلك لا يمكن أن تكون أجور عناصر الانتاج وأسعار المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية مرشدا صحيحا فى تحديد أى من النشاطات الاقتصادية يمكن التركيز عليه فى مخططات التنمية واعطائه الأولوية تبعاً لذلك فى الاستثمار .

لذلك يعتقد أصحاب الرأى القائل بالتنمية المتوازنة فى الدول المتخلفة انه لا يجب ان ننظر عند اعداد التخطيط الى الصناعة فى مجموعها أو الى الزراعة فى مجموعها بل الى المشروعات المختلفة التى يتضمنها كل من القطاعين ثم توجيه الاستثمار الى المشروعات التى تزيد فيها الكفاية الحدية لرأس المال مهما كان موقع المشروع فى أى من القطاعين ، الصناعة أو الزراعة . وعلى أساس هذا الرأى نلاحظ أن المشروعات الصناعية سوف تحظى بنسبة كبيرة من الاستثمار فى الدول التى يزدحم فيها السكان بالنسبة الى الأرض بينما تحظى المشروعات الزراعية بذلك فى الدول التى تزداد فيها الأرض بالنسبة للسكان حيث تزداد الكفاية الحدية لرأس المال فى الصناعة فى النوع الاول من الدول بينما تزداد هذه الكفاية فى الزراعة فى الدول من النوع الثانى .

ويمكن حساب الكفاية الحدية لرأس المال اذا كان من الممكن حساب التغيرات المستقبلية فى الأسعار وذلك بشرط أن تكون المرونة السعرية للطلب كبيرة ، الا أن الأمر يكون صعبا اذا كانت المرونة السعرية صغيرة جدا .

ونستطيع أن نلاحظ أنه إذا توافرت المعلومات عن كل نواحي النشاط الاقتصادى — مثلا — المرونة السعرية للطلب ، والمرونة الدخلية للطلب ، ومعاملات رأس المال ، والكفاية الحدية لرأس المال في الفروع التي تتضمنها قطاعات النشاط الاقتصادية، فإنه لا يكون هناك أى تفضيل بين التنمية على أساس التوازن أو على أساس الأولوية حيث يمكن على أساس هذه المعلومات تحديد توزيع الاستثمارات على النشاطات المختلفة توزيعا يساعد على تحقيق الوصول بالانتاج القومى والعمالة الى الحد الأقصى . إلا أن مثل هذه المعلومات لا تتوفر ، وبشكل خاص يكون من الصعب بل من المستحيل توقع تغيرات الأسعار في المستقبل في اقتصاد مغلق عندما تكون المرونة منخفضة جدا . ولا شك أن التنمية الاقتصادية سواء على أساس التوازن أو على أساس الأولوية إذا لم تتوفر المعلومات المطلوبة لتخطيطها بدقة لابد أن تؤدي الى خلق بعض النشاطات خلال عملية النمو ، ونقصد بذلك ظهور الندرة في نشاط ما بحيث لا يستطيع جهاز الائتمان معالجتها ، الأمر الذى يستدعى التدخل لاجاد العلاج بالاستثمار في النواحي التي يظهر فيها العجز عند الأسعار السائدة .

نقد التنمية على أساس التوازن :

ان النقد الأساسى الذى يمكن توجيهه الى التنمية على أساس التوازن أى التنمية على أساس العوائد الحقيقية لعناصر الانتاج هو أن مشروعات التنمية من هذا النوع تهدف بالدرجة الأولى الى التحقيق العاجل لبعض الارتفاع في مستوى المعيشة في الدول المتخلفة دون الاهتمام بإمكانية استمرار هذا الارتفاع في الأجل الطويل ، وهى بذلك تتركز على توجيه الاستثمار الى بعض من المشروعات الصناعية التي تتفق مع المستوى الفنى السائد للقوة العاملة عند بدء التنمية دون الاهتمام بما يجب أن يكون عليه هذا المستوى في المستقبل . ان جهاز التخطيط تبعاً لهذا المفهوم للتنمية يضطر الى اهمال الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية المختلفة . ان تخطيط التنمية على أساس المقارنة بين ما يعود على المجتمع من فوائد تتمثل في قيمة انتاج مشروع ما وبين ما يترتب على الاستثمار في هذا المشروع من نفقات محاسبية (أى النفقات على أساس العوائد الحقيقية لعوامل الانتاج) يتجه الى الاهتمام بصناعات مثل صناعة الدخان وصناعة النسيج وصناعة ماكينات الخياطة وصناعة أنابيب الغاز حيث أنها الصناعات التي تحتاج الى نفقات محاسبية بسبب احتياجها القليل لرأس المال بينما يكون هناك طلب كبير عليها في داخل الدولة .

وتكون مقارنة النفقات المحاسبية للمشروعات المختلفة على أساس احدى المعادلات الآتية (١) :

(١) تقرير خبراء هيئة الأمم السابق .

(١) قيمة الانتاج من الصناعة — تكلفة المواد المشتراه والاستهلاك
تكلفة العمل المباشر ورأس المال

(٢) قيمة الانتاج من الصناعة — تكلفة المواد المشتراه والاستهلاك والعمل
الاستثمار في الصناعة

(٣) قيمة انتاج الصناعة
تكاليف العمل ورأس المال والموارد الطبيعية

وتعنى أى من هذه المعادلات تقييما للأهمية النسبية لنمو فروع النشاطات المختلفة ، ويكون ذلك بمقارنة تكلفة التنمية فى كل فرع وما يترتب على هذه التنمية من نفع للمجتمع . ولتحديد تكلفة التنمية فى أى فرع يجب أولا تحديد النطاق الاولى للتنمية فى هذا الفرع ، وذلك قبل اجراء عملية التقييم للتكلفة . ولتحديد النطاق الاولى للتنمية فى أى فرع يجب اختيار افضل فرص الاستثمار المتاحة فى ذلك الفرع . ولمعرفة افضل فرص الاستثمار ينبغى الاستعانة بتقدير حجم الطلب المتوقع على انتاج كل فرع من فروع القطاعات المختلفة وتقدير الاسعار المحاسبية لعناصر الانتاج . ان تقدير حجم الطلب المتوقع يوضح مدى اتساع حاجة المجتمع الى انتاج القطاع فى المستقبل ، أما الاسعار المحاسبية لعناصر الانتاج فانها تكون كوسيلة لتقدير تكلفة التوسع فى انتاج الفرع . ومن الواضح أنه يجب قبل انراج أى مشروع ضمن مشروعات التنمية ان نقارن تكلفة الانتاج لمنتجات هذا المشروع مع تكلفة استيراده من الخارج ، على أن يكون احتساب التكاليفين بالاسعار المحاسبية التى يضعها جهاز التخطيط . ونتيجة لهذه المقارنة بين فروع القطاعات المختلفة يمكن تحديد التنمية لكل قطاع ولكل فرع بصورة أولية تمهيدا لاجراء عملية التقييم .

ولعل أبسط الصيغ الثلاث السابقة من الناحية الاحصائية هى الصيغة الثانية حيث يتركز الحساب على أساس ما يدره رأس المال ، خاصة وأن هذا العنصر يكون فى الغالب هو المشكلة الاولى التى يواجهها جهاز التخطيط فى الدول المتخلفة . وتبعاً لعملية التقييم بموجب هذه الصيغة يمكن تحديد القطاعات والفروع التى تدر نسبة عالية أى تعطى نفعاً اجتماعياً أكبر وهى بذلك تعطى الأسبقية فى مخططات التنمية .

ويرتبط بذلك تخطيط حجم المشروع حيث ينصح خبراء هيئة الأمم بالاقتصار على المشروع الصغير اذ يعددون عيوب المشروعات الكبيرة بالنسبة للدول المتخلفة ، وأول هذه العيوب احتياج هذا النوع من المشروعات الى رؤوس أموال على نطاق واسع جداً دون أن يكون هناك السوق المتسع لامتصاص الانتاج الكبير لهذه المشروعات . ومن الواضح أن تطبيق الصيغة الثانية السابق ذكرها بالنسبة للمشروعات الكبيرة تجعل نسبة النفع الاجتماعى الى رؤوس الأموال التى تحتاجها هذه المشروعات أقل من النسبة بالنسبة للمشروعات الصغيرة (حيث لا يمكن تشغيل المشروعات الكبيرة تبعاً لطاقتها

الانتاجية المكبلة) ، الأمر الذى يدفع جهاز التخطيط الى اخراج المشروعات الكبيرة من مخططات التنمية .

ويتناقض هذا الراى مع المقدمات التى يبدأ بها اصحاب هذا الراى حيث يعترفون مقدما بأن توزيع الاستثمار على القطاعات وفروعها المختلفة تكون على أساس الكفاية الحدية لرأس المال والمعروف ان هذه الكفاية تحسب على أساس الغلات المتوقعة لرأس المال فاذا أخذنا هذه الغلات بمعناها الاجتماعى الواسع (خاصة وأن كل من الصيغ الثلاث السابقة تهدف الى قياس النفع الاجتماعى للقطاعات وفروعها المختلفة ولا شك ان قياس النفع الاجتماعى بقيمة الانتاج يعتد على مفهوم ضيق لما يمكن ان يعود على المجتمع من منافع نتيجة انشاء مشروع معين) أمكننا ان ندرك ان التنمية يجب ان تتركز أولا على الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية اذا أخذنا فى اعتبارنا الاثر الفعال والواسع لهذه الانواع من النشاطات على انتاجية العمل والارض فى مختلف القطاعات . ان هذه النشاطات بالرغم من أن نفعها الاجتماعى لا يتحقق فى الاجل القصير الا انها تكون كمراكز انطلاق للنمو فى جميع النشاطات الاخرى . ان تنمية الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية يكون عاملا مساعدا على تدريب المجتمع واعادة تشكيله صناعيا بحيث يصبح قادرا على النمو التلقائى فى المستقبل .

ان تخطيط القطاعات وفروعها المختلفة لا يجب ان تستهدف فقط احداث التغييرات فى الهيكل الانتاجى للاقتصاد القومى اى التى تعمل على تنويع الانتاج لزيادة حجه فحسب وانما يجب أن يكون هدفه الاساسى خلق المجتمع خلقا صناعيا جديدا بتهيئته واعداد الركائز القوية التى يقوم عليها المجتمع الصناعى القادر على النمو التلقائى ، ومن المعروف ان ركائز مثل هذا المجتمع هى الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية .

وبالرغم من أن اصحاب الراى القائل بالتنمية على أساس التوازن يرون أن الاستثمارات يجب أن توجه الى المشروعات التى تزيد فيها الكفاية الحدية لرأس المال فى الدول المتخلفة فان خضوع هذه الدول للاستعمار لفترات طويلة وارتباطها بالدولة المستعمرة فيما بعد فى توجيه سياستها الاقتصادية جعل التنمية فى هذه البلاد حتى بعد استقلالها يتركز فى الغالب على الزراعة بدعوى القصور فى رؤوس الاموال وعدم وجود السوق المتسع والنقص فى الخبرات الفنية . وهذه الدعوى وان كانت صحيحة الى حد ما لانها ربما تؤدى الى التضخم الا أن التركيز على الزراعة فقط يؤدى الى أن تظل هذه البلاد متخلفة على تخلفها اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن معدل نمو السكان فى هذه البلاد يزيد بسرعة نتيجة انخفاض معدلات الوفيات بشكل كبير مما يؤدى الى أن يصبح معدل نمو الدخل القومى الحقيقى بطيئا بل وربما أصبح سالبا فى بعض الاحيان على أساس أن التخلف يعنى انخفاض مستوى المعيشة بالمقارنة مع الدول الناضجة النمو . ففى مصر انخفض معدل نمو الدخل الحقيقى بنسبة ١٤٪ تقريبا فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٢ بالمقارنة مع الفترة

١٩٣٧ — ١٩٣٩ اذ بالرغم من ارتفاع الدخل النقدي من ١٠.٢ جنيه الى ٣٧ جنيه تقريبا فان الدخل الحقيقي كان ٩.٥ جنيه بسبب تزايد السكان من ١٥.٩ مليون نسمة الى ٢٥ مليون نسمة تقريبا (١) .

ويمكن ملاحظة اثر التركيز على الزراعة في الدول المتخلفة من الجدول الآتي الذي يبين توزيع الاستثمارات على النشاطات المختلفة في الدول التي كانت فيها التنمية على أساس التوازن والصين التي كانت فيها التنمية على أساس الأولوية .

جدول رقم (١) التوزيع النسبي للاستثمار في التخطيط الحكومي في بعض الدول النامية (٢)

أوجه النشاط	(١)	(٢)	(٣)	تركيا (٤)	البرازيل (٥)	الهند (٦)	الصين (٧)
الزراعة الرى	١٦	١١	٣٧	١٥	—	{ ١٢ ٩	٨
النقل المواصلات	٥	{ ٣ ٣٩	١٨	٤ ٣٦	٦١	٢٩	١٩
الاشغال العامة	—	١٤	١٥	١٦	—	—	—
الطاقة المحركة	٢٠	١٦	—	١٢	٣٣	٩	—
الصناعة والتعدين	—	—	٢٢	١٥	—	١٩	٥٨
البناء الصحة التعليم	{ ١٤ ١٨ ٤	{ ٣ ٤ ١	—	—	{ — — ٦	{ — ٢٠ ٢	{ — — ١٥

- (١) تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، ١٩٥٥ ، ص ٩ .
(٢) الاعمدة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من كتاب J.J. Speagler عن الابحاث التي قام بها بنك الانشاء والتعمير عام ١٩٥٤ صفحة ٥٩١ .
البيانات في العمود (٥) من تقرير اللجنة المشتركة البرازيلية الامريكية بعنوان :
The Development of Brazil,
Institute of Inter — American Affairs.
الذي أصدره معهد
صفحة ٧٩ عام ١٩٥٤ .
البيانات في العمود (٦) من The Asian Recorder عام ١٩٥٦ صفحة ٦٥٨ .
W. Malenbaum: Indian and China Development Contrasts.
من بحث
Journal of Political Economy Feb. 1956. صفحة ١٣ .

(١) من هذا الجدول يبدو الفرق الواضح بين التخطيط في الصين والبرازيل حيث تظهر الارقام مرتفعة جدا في المواصلات والطاقة المحركة في البرازيل بينما يكون الاستثمار منخفضا جدا في باقى القطاعات والسبب في ذلك قيام الاقتصاد البرازيلى على النظام الفردى الحر وهو يؤدى دوره في الزراعة والصناعة (الارقام خاصة بالتخطيط الحكومى فقط) هذا فضلا عن ان التنمية قد سارت شوطا بعيدا في هذه الدولة . وعلى هذا الاساس تكون المواصلات والطاقة المحركة هى عنق الزجاجة الرئيسى ، وبذلك يهدف التخطيط الى كسر هذا العنق بالاضافة الى تقييد التضخم .

اما في الصين حيث تزيد نسبة السكان الى الارض وحيث ان التنمية في مراحلها الاولى ، تعطى الاولوية للصناعات الثقيلة بحيث تتضمن صناعة الصلب والصناعات الكيماوية (الصناعات التى تكون في حاجة الى نسبة عالية من رأس المال) .

(ب) كذلك بمقارنة التخطيط في الهند والتخطيط في الصين حيث كانت الهند في خططها الخمسية الاولى تعتمد على التوازن في التخطيط (كانت الارقام لعام ١٩٥١ هي ١٦٪ للزراعة ، ١٧٪ للرعى ، ٢٤٪ للنقل والمواصلات ، ١١٪ للطاقة المحركة ، ٧٪ للصناعة والتعدين ، ٢٣٪ للتشييد والبناء ، ٢٪ متفرقات) . الا انها في خططها الخمسية الثانية عام ١٩٥٥ تحولت من الزراعة والرعى الى الصناعة والتعدين حيث ارتفعت النسبة فيها الى ١٩٪ ومع ذلك فهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالنسبة العالية في الصين وهي ٥٨٪ .

(ج) اما الارقام بالنسبة للدول الاخرى فتبين اخذها بنظام التوازن في التخطيط حيث توزع الاستثمارات على جميع أنواع القطاعات مع ملاحظة ان العراق يركز على الزراعة بالدرجة الاولى ثم الصناعة والتعدين . ولكن الاستثمار في هذا القطاع يرتكز اساسا على صناعة النفط وهى لن تؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية او الى زيادة الكفاية الانتاجية للعمال (لانها قائمة على مجرد استخراج النفط وتصديره الى الخارج خاما) .

(د) لاشك ان الدول التى اخذت بالاولوية (الصين اولا ثم الهند بالدرجة الثانية) قد حققت نتائج هائلة في سبيل التنمية بالمقارنة مع النتائج التى حققتها الدول الاخرى التى اخذت بمبدأ التوازن .

وبالاضافة الى ما تقدم نلاحظ ان التنمية المتوازنة لو نظرنا اليها من الناحية النفسية (السيكولوجية) كشعار للتخطيط هى شعار غير مشجع . فقولنا اننا لانستطيع ان نعمل شيئا الا اذا فعلنا كل شيء ، او ان التنمية لن تكون مثمرة الا اذا كانت على جبهة واسعة تشمل كل القطاعات وفروعها بحيث تحقق التوازن، هو في الواقع قول يدفع الى اليأس حيث يزداد العبء على الادارة القائمة بالتخطيط والمتابعة والتنفيذ، الامر الذى يوجد كثيرا من الاخطاء ، كما ان عبء الادخار والتقصف المترتب عليه يظل سلاحا مسلطا

على المجتمع بشكل دائم حيث لا يمكن أن يصل المجتمع الى المرحلة التى تزيد عندها طاقته الانتاجية بشكل يسمح بتخفيف عبء التقشف .

ومن الناحية الاخرى يتبين من استقراء الارقام السابقة ان التنمية على أساس التوازن لن تؤدي الى رفع الطاقة الانتاجية وزيادة الكفاية الانتاجية للعمل ، الأمر الذى سوف يجعل معدل النمو بطيئاً وغير متناسب مع معدل نمو السكان وبذلك تكون الحاجة الى التقشف ملحة دائمة ولن تتوقف وبذلك لن يشعر المجتمع بأى أثر حسن للتنمية ، بينما تؤدي التنمية التى تقوم على أساس التركيز والاولوية للصناعات الثقيلة الى رفع الكفاية الانتاجية للأفراد والطاقة الانتاجية للمجتمع وبذلك يكون معدل النمو متزايداً على مر الزمن، الأمر الذى يؤدي الى رفع مستوى المعيشة حيث يكون معدل النمو أعلى من معدل نمو السكان ، كما أنه يؤدي على مر الزمن الى نقص الحاجة الى التقشف (١) .

التخطيط على أساس الاولوية :

نعنى بذلك تركيز التنمية بالدرجة الاولى على بعض القطاعات وفروعها وتخطيط الانتاج فى القطاعات الاخرى لخدمة هذا الهدف الاول ، وعلى وجه التحديد اعطاء الاولوية للصناعات الثقيلة والطاقة المحركة والخدمات الخاصة بالنقل والتعليم والمساكن والصحة حيث تكون هذه القطاعات نقط انطلاق للنمو فى باقى النشاطات الاقتصادية لما يترتب عليها من زيادة فى الكفاية الانتاجية للقوة العاملة والمجتمع بشكل عام .

الا ان تركيز الاستثمار فى هذه القطاعات يكون فى حاجة الى رؤوس أموال ضخمة ، ومن الواضح ان ذلك يتعارض مع ندرة رؤوس الأموال فى الدول المتخلفة وبذلك تكون تكلفتها كبيرة جداً اذا قيسَت التكلفة بمقدار التضحية التى يتحملها المجتمع نتيجة خنق القطاعات الاخرى وخاصة الصناعات الاستهلاكية ولا يخفى ما لذلك من ضرر بالغ حيث يبدأ المجتمع فى الشعور بالضيق ولاشك أن ذلك يضر بمعنويات الأفراد خلال عملية التنمية .

(١) الامر بالنسبة لمصر مسألة شائكة لمصر بانفتاحها على العالم الغربى منذ فترة طويلة لا تعتبر دولة متخلفة ولكن امكانياتها الاقتصادية التى استنزفها الاستعمار جعلها دون أن تكون دولة متقدمة فاذا أضفنا الى ذلك أن مصر باعتبارها رائدة للعالم العربى يتعين عليها أن تقوم بالجزء الأكبر من التزامات القضية الفلسطينية ، ولكلها فى نفس الوقت تأبى عليها نفسها أن تكون أقل شأنًا من أفراد الشعب العربى الذين يتبعون بمستوى معين من الرفاهية نتيجة ظروف معينة تقصر هى عن الحصول عليها تجد نفسها دائماً بين شقى رضى . ومن هنا ينبغى أن تكون نظرتها للمفاضلة بين التوازن والاولوية هى نظرة المواءمة لا تقريظ ولا إفراط وليس أدل على ذلك من السلع المستوردة التى تركز بها الارصفة والتى تحولت رويداً رويداً الى محلات تغص بهذه السلع بالرغم من قيود الاستيراد حتى أصبحت أشبه ما يكون بالأسفة العامة للارصفة .

وحيث أن للاستثمار اثرين ، اثر قصير الاجل يظهر في الدخول التى تتولد عنه ، الامر الذى يؤدى الى زيادة الطلب الاستهلاكى (الوجه الكينزى للاستثمار) ، واثر طويل الاجل يظهر في اتساع الطاقة الانتاجية وعمقها (اثر دومار Domar) ومن هنا كان لابد من معالجة الزيادة العاجلة في الطلب الاستهلاكى حتى لا تحدث الآثار السيئة ونعنى بها التضخم الجامح. الا أنه على مجرى الزمن سوف تجد الزيادة في الطلب الاستهلاكى تلقائيا ما يقابلها من زيادة في العرض في الاجل الطويل .

في الاجل القصير يتحدد الدخل القومى الحقيقى (مستوى النشاط الاقتصادى) مع افتراض اقتصاد مغلق بمجموع الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى :

$$\text{فالدخل القومى} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار (١)}$$

$$\text{والادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

$$= (١ - \text{الميل للاستهلاك}) \text{ الدخل} .$$

اى ان الاستهلاك يتوقف على حجم الدخل القومى ، وبذلك يكون الدخل هو المتغير المستقل والاستهلاك هو المتغير التابع . اما جدول الاستثمار فيتحقق في حالة ثبات الكفاية الحدية لرأس المال على سعر الفائدة .

$$\therefore \text{الاستهلاك} = \text{الدخل} - \text{الاستثمار (عند سعر فائدة معين)} .$$

• الاستثمار (عند سعر فائدة معين) = الدخل - (الاستهلاك عند دخل معين) اى ان التوازن للانتاج الحقيقى يتحقق بمساواة الاستثمار مع الادخار . اما التوازن الامثل للدخل القومى الحقيقى اى مستوى التوازن المحقق للعمالة الكاملة فيتحقق بمساواة الاستثمار مع ادخار العمالة الكاملة . ويتحقق ذلك عندما يرتفع مستوى الاستثمار اى عندما يتغير جدول الاستثمار .

ان هذا المستوى الامثل للدخل الحقيقى انما هو مستوى توازن حقيقى يتم في سوق السلع النهائية ويقضى لتحقيقه ان يقابله توازن آخر في الجرى النقدى ، اى يقتضى أن يكون عرض النقود بكمية تكفى لسد رغبات الافراد في النقود لسد حاجة المعاملات .

(١) من الممكن توسيع هذه المعادلة بحيث تشمل الاتفاق والاستثمار العام والميزان التجارى فيكون الدخل القومى = الاستهلاك + الاتفاق الحكومى + الاستثمار الخاص + الاستثمار الحكومى + (صادرات - واردات) .

أن كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المعاملات تتوقف إلى حد بعيد على حجم الدخل حيث توجد في كل اقتصاد نسبة بين حجم النقود وبين حجم الدخل الحقيقي أو بعبارة أخرى حجم المعاملات فإذا كانت هذه النسبة ٢ : ١ مثلاً يكون جدول الطلب على النقود كالآتي :

جدول رقم (٢)

الدخل القومي (مليون جنيه)	كمية النقود (مليون جنيه)
١٥٠.	٧٥
٢٠٠.	١٠٠.
٢٥٠.	١٢٥
٣٠٠.	١٥٠.
٤٠٠.	٢٠٠.

أما مقدار ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به من نقود لغرض المضاربة فيتوقف على سعر الفائدة أو بالأحرى على التقلبات المتوقعة لسعر الفائدة. والجدول الآتي جدول افتراضى يبين أثر التفضيل النقدي على طلب النقود وكيف يتحدد بسعر الفائدة :

سعر الفائدة	كمية النقود (مليون جنيه)
٤ %	١٠٠.
٥ %	٩٥
٦ %	٨٨
٧ %	٧٥

وبذلك يتحدد التوازن النقدي بعاملين متغيرين هما الدخل القومي الحقيقي وسعر الفائدة . أى أن :

$$ن = م \times د + ك \quad (\text{عند سعر فائدة معين}) .$$

حيث ن = كمية النقود التي يرغب فيها المجتمع .

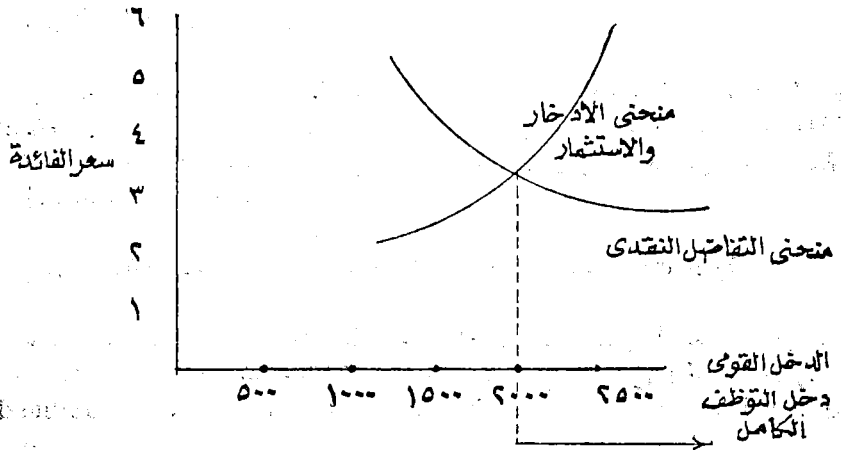
م = نسبة ما يحتفظ به المجتمع من دخله في شكل نقدي بدافع المعاملات .

ك = كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها عند سعر فائدة معين .

ونلاحظ من مقارنة هذه المعادلة مع المعادلة السابقة للتوازن الحقيقي أن كل من نوعى التوازن (الحقيقي والنقدي) يتحدد بمتغيرين هما الدخل القومى

الحقيقى وسعر الفائدة فحجم الدخل يحدد كمية النقود المطلوبة لإجابة المعاملات كما تحدد سعر الفائدة كمية النقود المطلوبة لحاجة المضاربة ، وإذا عدنا الى المعادلة المحددة للتوازن الحقيقى لسوق السلع النهائية للاحتفاظ أن التوازن يتحدد بمتغيرين هما الدخل وسعر الفائدة حيث يحدد حجم الدخل حجم الاستهلاك كما يحدد سعر الفائدة بافتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال حجم الاستثمار .

وبذلك لابد ان تعمل الخطة على أن يتم التوازن بين العرض والطلب في السوق النقدي لسد حاجة المعاملات وتحديد سعر الفائدة عند المستوى الذى يحقق حجما من الاستثمار يكفى لتشغيل حجم الادخار الناشئ من الدخل الذى يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل . وبمعنى آخر يجب أن تعمل الخطة على تقاطع منحني التفضيل النقدي المحدد للتوازن النقدي مع منحني الادخار والاستثمار لادخار التوظيف الكامل .



الا أن هذا التحليل يفقد قيمته في حالة عدم استجابة الاستثمار لتقلبات سعر الفائدة وهى الحالة التى يتصف بها المجتمع المتخلف اقتصاديا ، الامر الذى يجعل واجب الحكومة أن تقوم هى نفسها بالاستثمار الذى تراه محققا للخطة الموضوعية وتصبح بذلك المشكلة هى كيفية جعل الادخار يستجيب للزيادة التى تتقرر للاستثمار .

ان النموذج السابق يستند على تحليل قصير الاجل (تحليل كينزى) وهو بذلك يفترض ثبات الطاقة الانتاجية (رؤوس الاموال والقوة العاملة والفن الانتاجى) وهو بذلك يهمل اثر الاستثمار على توسيع وتعميق الطاقة الانتاجية وتزايدها وتزايد قابلية العرض هو الوجه الطويل الاجل .

والتحليل السابق القصير الاجل (افتراض ثبات الطاقة الانتاجية) بالرغم من قصوره يحقق فوائد هامة ، فهو يساعد على تنظيم المجرى النقدى لتحديد سعر الفائدة عند المستوى الذى يحقق قدرا من الاستثمار يتعادل مع حجم الادخار الاستخدام الكامل ، وبمعنى آخر يساعد هذا التحليل على تحديد منحى الادخار والاستثمار (المجرى الحقيقى للدخل) وتحديد منحى التفضيل النقدى للمعاملات والمضاربة (المجرى النقدى) والعمل على تقاطعهما عند المستوى المحقق للتوازن الامثل فى الاسواق الثلاث فى الاجل القصير (سوق السلع النهائية وسوق عناصر الانتاج وسوق النقود) . وبشكل آخر ينبهنا هذا التحليل القصير الاجل عند اعداد التخطيط الى الآثار التى يمكن ان تترتب على زيادة الاستثمار بالنسبة للاستهلاك والى ضرورة زياده الادخار لوحداث التوازن القصير الاجل حتى لا يكون هناك آثار معوقة للخطا عند تنفيذها . ومن ناحية أخرى يعتبر التحليل الشامل القصير الاجل اساسا لنظرية النمو التى تأخذ فى الاعتبار الاثر الطويل الاجل للاستثمار بالنسبة لتوسيع وتعميق الطاقة الانتاجية .

نموذج النمو الطويل الاجل :

ان نموذج النمو القصير الاجل — الاستثمار (عند سعر فائدة معين) = الادخار = (١ — الميل للاستهلاك) الدخل ، يجب تعديله اذا أردنا أن نأخذ فى اعتبارنا اتساع الطاقة الانتاجية الذى يمكن أن يترتب على زيادة الاستثمار خلال سنوات الخطا .

يقوم تحليلنا لنموذج النمو الطويل الاجل على الافتراضات الآتية :

أولا : ان الاستثمار يشمل الاستثمار العام والاستثمار الخاص بنوعيه — الاستثمار المستقل Autonomous والاستثمار التبعي (أو المحفوز) Induced كما يشمل صافى ميزان المدفوعات ايجابيا كان أم سلبيا .

ثانيا : ثبات الميل للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك خلال سنوات الخطا الأولى بصفة خاصة ، ويتفق هذا الافتراض مع المتوقع من زيادة استهلاك الطبقات الفقيرة وتناقص نسبة استهلاك الطبقات الغنية عند تزايد دخولها . ولكى نجرى تحليلنا لنموذج النمو نفترض أن الميل الحدى للاستهلاك = $\frac{4}{10}$.

ثالثا : ان اتساع الطاقة الانتاجية يتوقف على عاملين فقط هما : رأس المال وتطور الفن الانتاجى دون الاهتمام بحجم القوة العاملة ونتاجيتها حيث لا ينتظر الزيادة الكبيرة فيها خلال السنوات الاولى من التخطيط ، على اعتبار ان كثرة القوة العاملة وخاصة غير الفنية بالنسبة لرأس المال لا تكون عائقا لتزايد حجم رأس المال خلال سنوات الخطا وخاصة ان الغرض من النموذج

لا يتعلق بزيادة الدخل القومي للفرد وإنما بكيفية توزيع الاستثمارات بشكل يضمن النمو المنتظم للتقانى فى المستقبل .

على أساس هذه الافتراضات يجب أن نقوم بتحديد العلاقة بين كمية الإنتاج (الدخل الحقيقى) وكمية العمل ورأس المال بالإضافة الى تطور اساليب الإنتاج (التقدم الفنى) . وفى هذا الصدد يمكن الاستعانة بمفهوم دالة الإنتاج التى تعبر عن العلاقة بين عناصر الإنتاج السابقة وكمية الإنتاج . وقد استطاع بعض الاقتصاديين صياغة هذه العلاقة على شكل معادلات رياضية تعبر عن الارتباط الكمى بين العمل ورأس المال وبين الإنتاج عند مستوى معين من اساليب الإنتاج . ولعل أبسط صورة لهذه العلاقة هى التى وضعها الاستاذان كوب ودوجلاس منذ أربعين سنة تقريباً ، والشكل العام لهذه الدالة هو كما يلى :

$$ج = ب ع ر \quad (١ - د)$$

حيث ج = كمية الإنتاج ، ب = مستوى الفن الإنتاجى السائد وهو لذلك مقدار ثابت ، ع = كمية العمل المستخدم ، ر = كمية رأس المال المستخدم ، د = مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل ، (١ - د) = مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال .

ونلاحظ أن هذه الصيغة تفترض أن العلاقة بين كمية الإنتاج وكمية عناصر الإنتاج هى علاقة طردية ثابتة تقوم على أساس ثبات الفلة ، ولهذا يتجاهل الافتراض اثر اتساع نطاق الإنتاج على الفلة . ويعبر عن ثبات الفلة فى هذه الصيغة كون حاصل جمع المرونات د ، (١ - د) = ١ .

ويتطبيق هذه الصيغة على كثير من الصناعات المتقاربة من ناحية مستوى الفن الإنتاجى فى عدد من الدول وجد أن مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل = ٠.٧٥ . وبالنسبة لرأس المال = ٠.٢٥ .

أن معدل النمو فى الناتج القومى عبر الزمن يجب أن يأخذ فى الحسبان دور التقدم الفنى ، فإذا افترضنا أن التقدم الفنى يحصل بصورة تدريجية يمكننا التعبير عن مرونة الإنتاج بالنسبة للتقدم الفنى بالرمز (ف) مضروباً فى عنصر الزمن (ز) وهو يظهر فى سنوات خطة التنمية ، وبذلك تصبح العلاقة الدالية كما يلى :

$$ج = ب ع ز \quad \begin{matrix} ٠.٧٥ & ٠.٢٥ \\ ر & ع \end{matrix}$$

وقد حسبت (١) مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال متضمنا التقدم الفنى ووجد أنها = ٠.٣٣. تقريبا ، وبذلك تصبح العلاقة الدالية كما يلى :

$$ج = ب \cdot ز \cdot ع \cdot ر \cdot ٠.٣٣$$

وبالنسبة للتخطيط يهنا معرفة الزيادة التى تطرأ على الانتاج نتيجة زيادة كمية العمل المستخدم وزيادة رأس المال المستخدم وبذلك تصبح الصيغة كما يلى :

$$\Delta ج = \Delta ع \cdot ٠.٧٥ \cdot \Delta ر \cdot ٠.٣٣$$

وعلى أساس هذه الصيغة وبمعرفة مقدار التزايد فى القوة العاملة، على أساس النمو المتوقع فى عدد السكان والمقادير التى يتوقع تشغيلها من قوة العمل المتعطلة (مقنعة أو غير مقنعة) ، وبمعرفة التزايد فى رأس المال عن طريق احصاء مقادير الموارد التمويلية التى يمكن اعدادها بالادخار والاقتراض والتى يمكن جعلها جاهزة للاستثمار خلال سنوات الخطة ، فاننا اذا عرضنا هذه العناصر امكنا تحديد نسبة النمو المتوقعة فى الانتاج ، ويتم ذلك بواسطة حل الدالة السابقة رياضيا باستخدام اللوغاريتمات كالاتى :

$$\text{لو } \Delta ج = ٠.٧٥ \cdot \text{لو ع} + ٠.٣٣ \cdot \text{لو ر}$$

ومن الواضح اننا نستطيع ان نستخدم هذه الطريقة فى حساب معدل النمو سواء بالنسبة للاقتصاد فى مجموعه أو بالنسبة لكل قطاع على حدة أو بالنسبة لكل فرع من فروع القطاعات المختلفة .

على اننا نلاحظ أنه بهذه الصيغة الاخيرة أهملنا اثر التقدم الفنى والعلمى على انتاجية العمل . ولا شك ان أهملنا هذا يمكن التجاوز عنه فى السنوات الاولى من بدء التنمية فى الدول المتخلفة ، الا ان تركيز التنمية على الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية لابد أن يحدث أثره على انتاجية العمل فى الأجل الطويل ، فاذا أخذنا ما تحقق فى الاتحاد السوفيتى نتيجة للتخطيط القائم على أساس الاولوية للصناعات الثقيلة والفنية ويساوى ٠.٦ ر— تكون دالة الانتاج كما يلى :

$$ج = ع \cdot ٠.٨١ \cdot ر \cdot ٠.٣٣$$

$$\text{لو } \Delta ج = ٠.٨١ \cdot \text{لو ع} + ٠.٣٣ \cdot \text{لو ر}$$

والعيب الاساسى فى دالة كوب ودوجلاس أنها تعتبر العمل ورأس المال متبادلين أى يمكن احلال احدهما محل الآخر ضمن حدود معينة . الا اننا اذا أخذنا فى اعتبارنا أن تنمية الصناعة فى الدول المتخلفة تتخذ شكل انشاءات

جديدة لذلك لا يكون هناك خوف من نقص استخدام العمل نتيجة التوسع في استخدام رأس المال ، بل انه من الصعب الاستفادة من فائض العمل دون التوسع في توظيف رأس المال . ومن الواضح ان رأينا هذا لا ينطبق على الزراعة في الدول المتخلفة حيث لابد ان يؤدي التوسع في استخدام رأس المال فيها الى نقص استخدام العمل وهو أمر يجب أن يتحقق للتخلص من البطالة المقنعة في هذا النشاط لرفع متوسط دخل العامل الزراعى من جهة ولتوفير العمال الضروريين للعمل في شق الطرق واستصلاح الاراضى غير المزروعة والتي يصبح من الممكن زراعتها كهدف من أهداف الخطة .

وهناك اداة أخرى لتقدير معدل النمو ، وتعتمد هذه الاداة على مفهوم معامل رأس المال وهو بعيد عن العلاقة التناسبية بين كمية رأس المال المستخدم في الانتاج وكمية الانتاج السنوى الذى يتحقق نتيجة تضامر عناصر الانتاج الأخرى مع هذه الكمية من رأس المال . وبالرغم من بساطة هذه الاداة وسهولة استعمالها الا ان النتيجة التى نحصل عليها من تطبيق هذه الاداة تكون في الغالب غير دقيقة في التعبير عن قدرة الاقتصاد القومى على النمو التصاعد . وسبب ذلك أن معامل رأس المال يوضح العلاقة بين كمية رأس المال والنتائج القومى على أساس ثبات هذه العلاقة النسبية على مر الزمن ، كما لا يأخذ في الاعتبار التغيرات التى يمكن ان تتحقق في كمية ونوعية عناصر الانتاج الأخرى كالعمل والتنظيم والموارد الطبيعية بالإضافة الى التغير الذى يمكن ان يحدث في نوعية رأس المال ذاته نتيجة لتطوير الفن الانتاجى واتساع الطاقة الانتاجية . كذلك لا يأخذ هذا المعامل في الاعتبار الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية وهى من المحقق ان تظهر نتيجة التنمية .

نموذج النمو الطويل الأجل القائم على أساس الأولوية :

لتحقيق استمرار حالة التوظيف الكامل في الاجل الطويل يجب ان يتحقق حجم من الاستثمار يساوى الادخار المتحصل من بلوغ الدخل القومى حالة هذا المستوى من التوظيف . الا ان زيادة الاستثمار من عام الى آخر سوف يؤدي الى توسيع الطاقة الانتاجية وتزايد قابلية العرض في كل عام عن العام السابق له . فاذا افترضنا ان حجم الانتاج يرتبط بعلاقة دالية من الدرجة الاولى بحجم رأس المال المستثمر عن طريق معامل رأس المال ، فان هذه العلاقة تظهر في الشكل التالى :

$$\text{الدخل (الناتج القومى)} = \text{معامل رأس المال} \times \text{حجم رأس المال}$$

ونعلم ان :

$$\text{استثمار الاستخدام الكامل} = \text{ادخار الاستخدام الكامل} = (١ - \text{الميل للاستهلاك}) \text{ دخل الاستخدام الكامل} .$$

الا ان استثمار الاستخدام الكامل يؤدي عند الانتهاء من انشاء المشاريع الى زيادة رأس المال القومى . ان مقدار أو تزايد رأس المال القومى يساوى مقدار تزايد الاستثمار .

وبذلك يكون مقدار تزايد رأس المال =
استثمار الاستخدام الكامل للفترة السابقة (١ - الميل للاستهلاك) دخل
الاستخدام الكامل .

وبذلك يكون التزايد فى انتاج الفترة الحاضرة =
معامل رأس المال (١ - الميل للاستهلاك) دخل الاستخدام الكامل .

$$\therefore \frac{\text{الانتاج}}{\text{الانتاج فى الفترة السابقة}} =$$

$$\frac{\text{معامل رأس المال (١ - الميل للاستهلاك) دخل الاستخدام الكامل}}{\text{معامل رأس المال } \times \text{ حجم رأس المال للفترة السابقة}}$$

$$= \frac{(١ - \text{الميل للاستهلاك}) \text{ دخل الاستخدام الكامل}}{\text{حجم رأس المال للفترة السابقة}}$$

$$= \frac{\text{الاستثمار}}{\text{حجم رأس المال للفترة السابقة}}$$

ويعنى ذلك ان الاستثمار يجب ان يتزايد خلال سنوات الخطة بنسبة نمو الانتاج اذا ارادت الخطة ان تحافظ على مستوى الاستخدام الكامل لكل سنة من سنوات الخطة .

ونلاحظ ان هذا النموذج يأخذ فى الاعتبار انتاجية رأس المال فقط ويقوم على العلاقة بين تزايد الدخل ورأس المال . فاذا أخذنا فى اعتبارنا تطور الفن الانتاجى فان نفس الكمية من عناصر الانتاج تستطيع ان تنتج كمية أكبر من الانتاج فاذا كان ذلك يبلغ ٢٪ مثلا أى انه اذا كان الرقم القياسى الحالى للفن الانتاجى = ١٠٠ فانه يصبح فى السنة التالية ١٠٢ وبذلك يؤثر على معامل رأس المال ويقلل منه سنويا بنسبة ٢٪ ، وبذلك تأخذ معادلة النمو الشكل التالى :

نسبة تزايد الانتاج = معامل رأس المال (١ - الميل للاستهلاك) $\times$ الدخل
المحقق للاستخدام الكامل $\times$ الرقم القياسى لتطور الفن الانتاجى .

وبذلك يكون تطور الاستثمار متوقفا فى هذا النموذج على :

- ١ — معامل رأس المال ويحدد نسبة تزايد الطاقة الانتاجية المترتبة على تزايد الاستثمار وهو بذلك يحدد اثار الاستثمار الطويلة الاجل .
- ٢ — الميل للاستهلاك ويحدد نسبة الادخار التى يجب ان تتجه نحو الاستثمار وهو الوجه القصير الاجل للاستثمار .
- ٣ — تطور الفن الانتاجى .

التعبير الرقمى عن نموذج النمو الطويل الاجل :

نفترض أن الاستخدام الكامل (١) يتحقق عند بلوغ الدخل القومى ٩٠٠ مليون جنيه فاذا كان الميل للاستهلاك $\frac{4}{5}$ (٢) يكون ادخار الاستخدام الكامل $900 \times \frac{1}{5} = 180$ مليون جنيه . بذلك يجب ان يتحقق ادخار يعادل هذا المبلغ (١٨٠) كى يستقر النشاط الاقتصادى عند مستوى التوازن المحقق للاستخدام الكامل ، كما يجب أن يستثمر هذا المبلغ لتشغيل الطاقة الانتاجية المستعدة للعمل .

فاذا افترضنا أن معامل رأس المال $= 25\%$ وأن تطور الفن الانتاجى يكون بنسبة ٢٪ فان استثمار ١٨٠ مليون جنيه يزيد من الطاقة الانتاجية على أساس الارقام السابقة بمقدار $180 \times \frac{2}{100} \times \frac{1}{5} = 144$ مليون جنيه .

وبذلك يصبح الدخل القومى المحقق للاستخدام الكامل فى العام التالى :

$$= 900 + 144 = 1044 \text{ مليون جنيه .}$$

وعلى أساس هذا الدخل يتحقق ادخار :

$$1044 \times \frac{1}{5} = 208.8 \text{ مليون جنيه .}$$

(١) ان اصطلاح الاستخدام الكامل الذى يرد فى هذا البحث قد يساء فهمه، فليس المقصود به معالجة كافة أنواع البطالة بها فيها البطالة اللاكينية (مثلا البطالة الناتجة من تغير تركيب النشاط الاقتصادى) وانما المقصود فى الدول المتخلفة التى تتصف بعدم التكامل بين عناصر الانتاج فى عمليات الانتاج المختلفة (كثرة العمل الموظف بالنسبة لرأس المال) تشغيل كافة الطاقة الانتاجية المستعدة للعمل وهذا يتوقف على مدى تشغيل رأس المال واستطاعته تشغيل القوة العاملة تشغيلاً اقتصادياً . وبذلك ينصب الاستخدام الكامل على تشغيل رؤوس الاموال المتاحة الى أبعد طاقتها .

(٢) كما افترضنا من قبل ص ١٦ .

وبذلك يجب أن يخصص للاستثمار هذا المبلغ فاذا لم يزد الاستثمار بهذه القيمة يصاب الاقتصاد القومى بثغرة انكماشية قد تعرض الصناعات التى انشئت الى مشاكل كثيرة وهى فى دور الطفولة .

وهكذا فى العام التالى تؤدى زيادة الاستثمار بمبلغ ١٨٩١٨ مليون جنيه الى زيادة الطاقة الانتاجية بمقدار =

$$١٨٩١٨ \times \frac{٢}{٣} \times \frac{١}{٣} = ٤٨٢٤١ \text{ مليون جنيه}$$

وبذلك يصبح الدخل القومى المحقق للاستخدام الكامل فى العام التالى :

$$٩٤٥٩ + ٤٨٢٤١ = ٩٩٤١٤١ \text{ مليون جنيه .}$$

وعلى أساس هذا الدخل يتحقق ادخار :

$$٩٩٤١٤١ \times \frac{١}{٣} = ١٩٨٨٢٨ \text{ مليون جنيه .}$$

ويجب تخصيص هذا المبلغ للاستثمار حتى يتحقق التوازن ولا يتعرض الاقتصاد القومى لثغرة انكماشية .

وبذلك نلاحظ أن الاستثمار يجب أن يزداد دائما بنسبة الدخل المحقق للاستخدام الكامل ($\frac{\Delta}{\Delta}$) فنسبة زيادة الدخل القومى فى العام الاول للخطه :

$$= \frac{٤٥٩}{٩٠٠} \times ١٠٠ = ٥١\% \text{ ونسبة زيادة الاستثمار فى هذا}$$

$$\text{العام} = \frac{٩١٨}{١٨٠} \times ١٠٠ = ٥١\% \text{ كذلك يتبين من الارقام ان}$$

نمو الدخل القومى تتحدد فى هذا النموذج البسيط بالميل للاستهلاك ومعامل رأس المال والرقم القياسى للتقدم الفنى .

أما اذا كانت التنمية على أساس الاولوية أى التركيز على الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية فان تطور الفن الانتاجى سوف يكون فى حدود واسعة وبذلك يمكن أن يصل الرقم القياسى لهذا التطور الى ١٢٥ فى نهاية اعوام الخطه . والجدول التالى يبين تزايد الطاقة الانتاجية ومقدار الاستثمار المحقق للاستخدام الكامل لسنوات الخطه على أساس أن الميل للاستهلاك $\frac{١}{٣}$ ومعامل رأس المال = ٢٥٪ .

جدول رقم (٣)
تطور الدخل القومى والرقم القياسى للفن الإنتاجى
على اساس الصناعات الثقيلة

السنة	الدخل القومى	الاستهلاك القومى	الادخار القومى	الاستثمار المحقق للاستخدام الكامل	الرقم القياسى للفن الإنتاجى	مجموع الانفاق المحقق للاستخدام الكامل
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه		مليم جنيه
١٩٦٨	٩٠٠.٠٠	٧٢٠.٠٠	١٨٠.٠٠	١٨٠.٠٠	١.٠٠	٩٠٠.٠٠
١٩٦٩	٩٤٥.٩٠	٧٧٤.٧٢	١٨٩.١٨	١٨٩.١٨	١.٠٢	٩٤٥.٩٠
١٩٧٠	٩٩٤.٢٦	٧٩٥.٠٠	١٩٩.٣٠	١٩٩.٣٠	١.٠٥	٩٩٤.٢٦
١٩٧١	١.٠٤٦.٥٨	٨٣٦.٩٤	٢٠٩.٦٤	٢٠٩.٦٤	١.١٠	١.٠٤٦.٥٨
١٩٧٢	١١٠٤.٢٤	٨٨٣.١٨	٢٢١.١٦	٢٢١.١٦	١.٢٠	١١٠٤.٢٤
١٩٧٣	١١٧٣.١١	٩٣٨.٤٨	٢٣٤.٦٣	٢٣٤.٦٣	١.٢٥	١١٧٣.١١

من هذا الجدول نلاحظ أن الدخل القومى زاد من ٩٠٠ مليون جنيه الى ١١٧٣ مليون جنيه بنسبة ٣٠ ٪ . كما أن الرقم القياسى لتطور الفن الإنتاجى الذى بدأ بنسبة ٢ ٪ ارتفع حتى وصل الى ٢٥ ٪ .

وبذلك نلاحظ أن المجتمع المتخلف وأن كان يواجه مشكلة الادخار لتكوين رؤوس الاموال فى الاعوام الاولى للخطة فان التركيز على الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية سوف يخفف من هذه المشكلة تدريجيا نتيجة توسع الطاقة الانتاجية بدرجة كبيرة وارتفاع الدخل القومى الذى يترتب على ذلك (١) .

ان النموذج الذى اشرنا اليه يستند الى دالة انتاج بسيطة تأخذ بعين الاعتبار تزايد رؤوس الاموال وتزايد انتاجيته والرقم القياسى لتطور الفن الإنتاجى ولكنها لا تأخذ فى الاعتبار حجم القوة العاملة وانتاجيتها وبذلك لا يحدد هذا النموذج الشكل الدقيق لاتساع الطاقة الانتاجية . على أنه اذا اخذنا هذا العامل فى الاعتبار فان اتساع الطاقة الانتاجية يكون بدرجة اكبر

(١) تلجأ الدول المتخلفة فى العادة الى الاقتراض من الخارج للقيام بالتنمية فاذا ما استخدمت هذه القروض فى الصناعات الثقيلة فان هذه القروض تعطى عائداً كبيراً فى الفترة الطويلة مما يعطيه لو استخدمت فى الصناعات الاستهلاكية التى تظل باستمرار فى حاجة الى السلع الوسيطة من الخارج .

بالمقارنة مع النتائج السابقة ، الأمر الذى يخفف كثيرا من مشكلة الادخار وتكوين رؤوس الأموال .

وحتى لو خذنا بنماذج أكثر تعقيدا كنموذج كوب ودوجلاس فانها جميعها لا تأخذ فى الاعتبار الفترة الزمنية الضرورية لاكمال الاستثمار وكذلك الكيان الخاص باقتصاد الدولة .

وعندما نضع نموذج النمو السابق فى الاعتبار نلاحظ اننا افترضنا ان الاستثمارات الخاصة بعام معين تستكمل خلال هذا العام وبذلك تبدأ فى الانتاج فى السنة التالية وبذلك تزيد الطاقة الانتاجية فى هذه السنة التالية . على أن هذا الافتراض غير صحيح فكثير من المشروعات تحتاج الى سنوات طويلة حتى تستكمل وتختلف هذه المدة باختلاف كل قطاع انتاجى فهى فى استصلاح الاراضى والسدود طويلة جدا وتقل فى المشروعات الصناعية التحويلية . هذا فضلا عن أن المدة الضرورية لدراسة المشروعات فى الدول المتخلفة تطول كثيرا بسبب الحاجة الى استخدام الخبراء الاجانب والاجراءات الروتينية الطويلة . وبذلك فان المشروعات وخاصة المشروعات ذات الانتاجية المرتفعة لا تستكمل خلال عام واحد وبذلك يترتب على البدء فى هذه المشروعات زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية دون زيادة الطاقة الانتاجية . ويجب على واضع الخطة تبعا لذلك أن يأخذ عامل الزمن فى اعتباره حتى يستطيع أن يحدد مقدار التوسع فى الطاقة الانتاجية ، وهو بذلك يحتاج الى تحديد المعامل الحدى لرأس المال فى كل قطاع على حدة ولكل مشروع على حدة . ويمكن استخدام نفس نموذج النمو السابق .

نسبة زيادة الطاقة الانتاجية =

= معامل رأس المال (١ - الميل للاستهلاك) × الرقم القياسى للتقدم الفنى .

ومع أن هذا النموذج لا يأخذ فى الاعتبار عامل مدة استكمال المشروعات الا أن واضع الخطة يستطيع أن يستخدمه بشرط أن يحدد نسبة انتاجية المشروعات التى تستكمل خلال كل عام حتى لا يعتبر الانفاق الاستثمارى المخصص لكل سنة موسعا للطاقة الانتاجية فى السنة التالية ، اذ أن اتساع هذه الطاقة يتوقف على نسبة انتاجية ما يكمل من المشروعات خلال العام . وبذلك نلاحظ أن اعداد وتنظيم خطة اقتصادية يتطلب وجود مجموعة من المشروعات المدروسة وهو شرط أساسى من شروط فن التخطيط الاقتصادى .

على أن أخذ عامل الزمن فى الاعتبار يجعل التركيز على الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية غير محقق لزيادة كبيرة فى الطاقة الانتاجية فى السنوات الاولى من الخطة ، الأمر الذى يجعل المجتمع يواجه مشكلة الادخار فى كل

عام من الأعوام الأولى للخطّة ، الا أن المشكلة سوف تخف كثيرا بل نستطيع أن نقول أنها سوف تزول عندما تستكمل هذه المشروعات ويظهر أثرها على القطاعات الانتاجية الأخرى . هذا بالإضافة الى أن زيادة الدخول المترتبة على العمل في هذه المشروعات دون زيادة الطاقة الانتاجية سوف يؤدي الى حلقة تضخمية يمكن أن تؤدي اذا تركت تتراكم الى عرقلة الخطّة بل وتدميرها . كذلك يجب تنويع المشروعات بحيث يقابل تلك التي تأخذ مدة طويلة لاكمالها مشروعات أخرى تأخذ مدة قصيرة بحيث يمكن أن يظهر أثرها خلال عام واحد وهذا يعنى أنه بالرغم من أننا نحبز الاولوية في التنمية انما لابد من مراعاة نوع هذه الاولويات بطريقة تحقق التوازن فيما بينها ويكون ذلك عن طريق :

اولا : عن طريق تكوين لجان لدراسة المشروعات الصناعية والزراعية القائمة فعلا لبحث أوضاعها من ناحية طاقتها الانتاجية . أن كثير من هذه المشروعات لانها أنشئت في ظل حماية جمركية وفي ظل نشاط اقتصادى متخلف (وهو يتميز كما سبق أن قدمنا بعوامل تحكمية يخضع لها تعاون العمل ورأس المال) هى في الواقع مشروعات ذات طاقة انتاجية منخفضة للغاية . ويمكن التوصل الى زيادة كبيرة في طاقتها الانتاجية اذا جهزت بأحدث الآلات وطرق الانتاج واذا أمكن تعديل أحجامها لتتفق مع الحجم الأمثل في كل صناعة . ولا شك أن ذلك يمكن أن يؤدي الى امكانية دخول منتجات هذه المشروعات الى الاسواق العالمية ، الامر الذى يخفف كثيرا من ضغط الحاجة الى العملات الاجنبية .

ثانيا : الاهتمام بتصنيع الزراعة — اى الاهتمام بالصناعات المختلفة التى تعتمد على الحاصلات الزراعية المختلفة كمواد اولية اذا ما كانت تتوافر المواد الخام ، لان نجاح مثل هذه الصناعة فضلا عن أنه يسد جزءا كبيرا من الطلب المحلى ، فانه يساعد على تصدير الحاصلات الزراعية بطريقة مصنعة مما يزيد من اربحية الاستثمار فى القطاع الزراعى وبذلك يمكن أن يوفر جزءا من العملات الاجنبية التى تخصص لاستيراد السلع الزراعية بسبب زيادة الطلب عليها والذى ينشأ بسبب ارتفاع معدلات الاجور . ومعنى هذا أن الاستثمار فى تصنيع الزراعة يمكن أن يخفف الى حد ما من حدة الطلب الجامح الذى يؤدي الى التضخم .

ثالثا : الاهتمام بالنشاط السياحى واخراجه من القيسود الاشتراكية الموضوعة على الاستهلاك . ولكن من المهم أن نهتم بنوعية السائح واثابة الفرصة الكبيرة له لانفاق أكبر مبلغ ممكن فى داخل البلاد وذلك بايجاد الوسائل المرغوبة .

ان بعض هذه المجالات يمكن أن يؤدي الى توسيع الطاقة الانتاجية توسيعا عاجلا فى انظار التوسع الكبير فى هذه الطاقة الذى سوف يترتب على تركيز التنمية على الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية . والبعض الآخر يمكن أن يساعد المجتمع فى مواجهة مشكلة الادخار لتكوين رؤوس الاموال .

والمشكلة الثانية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى نموذج النمو هى اعتماد معظم الدول المتخلفة بالدرجة الاولى على الواردات لمواجهة الطلب الاستهلاكى وتجهيز المنشآت بالآلات ، ولهذا فان زيادة الاستثمار فى السنوات الاولى للخطة دون توسع الطاقة الانتاجية يؤدى بالاضافة الى المشكلة التى سبق الاشارة اليها فى الفقرات السابقة (مشكلة الادخار) الى تسرب الزيادة فى الدخول الى الخارج . لذلك يتعين على واضع الخطة أن يطور المخزون السلمى حيث أن ذلك يعتبر جزءا من الطاقة الانتاجية وأن يجعل من الطلب على الاستيراد ونسبة تزايد المخزون منها متغيرا خاضعا لعمليات السياسة الاقتصادية وأن على السياسة الاقتصادية أن تقدر نسبة تزايد الطلب على السلع المستوردة الناتج عن تزايد الاستثمار وتقدير مدى تطور نسبة المخزون السلمى ، وعلى هذه الاسس تنظم تجارة الاستيراد بشكل يضمن التوازن بين تزايد الطلب على السلع وبين المخزون السلمى وذلك ضمن الطاقة الاستيرادية للاقتصاد .

ويمكن أن نلخص هذا البحث فى النقاط التالية :

اولا : ان المشكلة التى تواجهها الدول المتخلفة عند اعداد خطط التنمية الاقتصادية هى أن تؤدى الخطة المعتمدة الى تصاعد معدل نمو الاقتصاد القومى بنسب متزايدة لمواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ولتحقيق ارتفاع ملموس فى مستوى معيشتهم .

لذلك فان اتباع نموذج النمو الرأسمالى التقليدى الذى يعتمد على الاستثمار فى الصناعات التى تتطلب نسبة قليلة من رؤوس الاموال ونسبة كبيرة من عدد العمال بسبب ندرة رأس المال فى الدول المتخلفة يؤدى الى تحقيق عائد سريع ولكنه غير متصاعد . ان هذا النموذج فى التنمية يقوم على أساس تحليل ستاتيكي لعوامل النمو الاقتصادى . ان الاسراع بالنمو الاقتصادى يتعلق فى الواقع بطريقة استخدام الفائض القابل للاستثمار أكثر من تعلقه بهامية الحجم الاصلى أو الاولى لهذا الفائض . وبذلك يجب أن يعتمد نموذج النمو على القطاعات التى تحقق انتاجية أكبر ومن ثم تساعد فى تصاعد معدل النمو حتى ولو كانت تكلفتها أكثر ، ولهذا يجب اعطاء الاولوية للصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية فى نماذج تنمية الدول المتخلفة، أى يجب أن تزيد كثافة رأس المال فى القطاعات الاقتصادية المنتجة لوسائل الانتاج ويمكن أن نستدل على ذلك بالمثال الذى ضربه الاقتصادى الروسى A.I. Notkins فى هذا الصدد . اذ قال اننا لو افترضنا ان الميل للادخار $\frac{1}{5}$ وأن معامل رأس المال $= 2.5\%$ فان زيادة معدل الاستثمار سنويا بنسبة ١٪ تؤدى الى زيادة استهلاك الفرد الواحد بمعدل 0.1% (١) .

(١) قضايا : الاقتصاد السياسى الاشتراكى . موسكو ١٩٦٠ ص ١٧٧ — ١٧٨ .

ويقصد بمعامل رأس المال أو معامل التثمين علاقة رأس المال بالانتاج ، حيث يعتقد الاقتصادى الروسى أن ٢٥ ٪ زيادة فى الاستثمار ضرورية لزيادة الدخل القومى بنسبة ١ ٪ وهو يعتقد أن تزايد الاستثمار سنويا وباستمرار بمعدل ١ ٪ سوف يؤدى الى ارتفاع استهلاك الفرد بعد سبع سنوات (على فرض أن تزايد السكان يكون بمعدل ١/٢ ٪) بالمقارنة مع ثبات معدل الاستثمار وتبين ذلك من الأرقام التالية :

جدول رقم ٤

أولا : حالة ثبات معدل الاستثمار :

السنة	(١) نسبة الاستثمار القومى	(٢) الدخل	(٣) مقدار الاستثمار مليون جنيه	(٤) الاستهلاك مليون جنيه	(٥) السكان مليون نسمة	(٦) نصيب الفرد من الاستثمار
الاولى	٢٠	٦٠٠	١٢٠	٤٨٠	١٨٠	٢٦٦
الثانية	٢٠	٦٤٨	١٢٩٦	٥١٨٤	١٨٣	٢٨٣
.....						
.....						
.....						
.....						
السابعة	٢٠	٩٥١	١٩٠٢	٦٧٠٨	١٩٨	٣٣٨٤
الثامنة	٢٠	١٠٢٧	٢٥٥٤	٨٢١٧	٢٠١	٤٠٩

ملاحظات :

١ - على أساس أن معامل رأس المال ٢٥ ٪ يزيد الدخل القومى فى السنة الاولى ٦٤٨ مليون ($1 \times \frac{20}{25} = 0.8$ أى أن الاستثمار بنسبة ٢٠ ٪ من الدخل القومى يؤدى الى ارتفاع الدخل القومى نفسه بمعدل ٨ ٪ وبذلك يصبح الدخل القومى الجديد ٦٤٨ فى السنة الثانية وهكذا فى السنوات التالية) .

٢ - الاستثمار = $\frac{1}{5}$ الدخل القومى وبذلك تتحدد ارقام الاستثمار فى العمود الثالث .

٣ - الاستهلاك = الدخل - الاستثمار .

الاستهلاك الكلى

٤ - نصيب الفرد من الاستثمار = $\frac{\text{الاستثمار الكلى}}{\text{عدد السكان}}$ يلاحظ تزايد

السكان بمعدل ١/٢ ٪ تقريبا .

ثانيا : حالة تزايد معدل الاستثمار :

هذه الحالة تتحقق فقط نتيجة اعطاء الاولوية للصناعات الثقيلة فقط لتزايد

الطاقة الانتاجية المترتبة على ذلك ، الأمر الذى يرفع الدخل القومى بمعدل متزايد يسمح بتزايد معدل الاستثمار .

جدول رقم ٥

السنة	نسبة الاستثمار القومى (%)	الدخل الاستثمار القومى مليون جنيه	مقدار الاستثمار مليون جنيه	الاستهلاك السكان مليون جنيه مليون نسمة من الاستهلاك	نصيب الفرد
الاولى	٢٠	٦٠٠.٠	١٢٠.٠	٤٨٠.٠	١٨.٠
الثانية	٢١	٦٥٠.٤	١٣٦.٦	٥١٣.٨	١٨.٣
.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	.
السادسة	٢٦	١٠٢٨.٥	٢٦٧.٤	٧٦١.١	١٩.٨
الثامنة	٢٧	١١٣٩.٦	٣٠٧.٧	٨٣١.٩	٢٠.١

نلاحظ أن نصيب الفرد من الاستهلاك وإن كان يقل أولا في الحالة الثانية نتيجة تزايد معدل الاستثمار إلا أنه في نهاية المدة يرتفع عن نصيب الفرد في الحال الأولى من ٤.٠٩ الى ٤.١٤ . بمقدار ٥.٠ جنيه بنسبة ١٢.٢ ٪ تقريبا .

وبذلك نستنتج أن تزايد معدل الاستثمار المترتب على تزايد الطاقة الانتاجية نتيجة إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة يؤدي في الأجل الطويل الى تزايد الاستهلاك الفردى ، الأمر الذى يخفف من الحاجة الى التقشف .

ثانيا : أن تنظيم مجرى الانفاق الاستثمارى وتوقيتته يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق انتظام عملية النمو حيث أن اقتصاد الدول المتخلفة هو اقتصاد استهلاكى الى درجة كبيرة كما أنه لا يتصف بالمرونة الكافية التى تجعل تغيير حجم الانفاق الحكومى لغرض معالجة تقلبات النشاط الاقتصادى . فزيادة الاستهلاك العام ضار بمجرى الخطة لأنه يكون على حساب تكوين رؤوس الأموال والاقبال منه لمعالجة التضخم أمر صعب التحقيق .

ثالثا : أن تنظيم النمو لغرض توزيع الاستثمارات بين قطاعات النشاط الاقتصادى وتوقيتها خلال سنوات الخطة يتطلب الجمع بين الوسائل التحليلية القصيرة الأجل التى تنظم مجرى الدخل بالنسبة للطاقة الانتاجية مع افتراض ثبات هذه الطاقة والوسائل التحليلية الديناميكية لتنظيم نسبة تزايد الانفاق مع نسبة تزايد الانتاج الناشئة عن الاستثمارات السابقة لكل عام من أعوام الخطة .

رابعا : أن نماذج النمو المختلفة تستند غالبا على ثلاثة متغيرات وهى القوة العاملة ونسبة تزايدها ، ورأس المال ونسبة تزايدها وتطور الفن الانتاجى . على أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار مدة استكمال المشروعات المختلفة ومعامل

رأس المال في كل قطاع وفي كل مشروع ولذلك يجب أن يكون هناك كثير من المشروعات المدروسة الجاهزة للمفاضلة بينها من حيث آثارها على مجرى الدخل والطاقة الانتاجية .

خامسا : أن طبيعة الدول المتخلفة المعتمدة على الاستيراد يتطلب حساب المخزون السلمي من الواردات ضمن الطاقة الانتاجية ، ولذلك يجب تحقيق التوازن بين الطلب على الاستيراد وحجم المخزون السلمي بشكل يتفق مع امكانيات الطاقة الاسترادية .

سادسا : يجب اعداد خطة سنوية بجانب الخطة الطويلة الاجل تهدف الى معالجة اثر تقلبات الاتفاق القومى على مستوى النشاط الاقتصادى ولمعالجة مشكلة التوفيق بين الاستثمار وبين الطاقة الانتاجية . وهذه الخطة السنوية تكون بذلك عاملا هاما على حسن توقيت الاستثمار. والحاجة الى الخطة السنوية تنشأ نتيجة أن واضع الخطة الطويلة الاجل لا يستطيع أن يحدد مقدما مدى اتساع الطاقة الانتاجية لكل سنة من سنوات الخطة وبذلك تكون الخطة السنوية وسيلة لتنظيم عملية النمو من عام الى آخر خلال اعوام الخطة الطويلة الاجل .

ملحق

حتى يمكن تحقيق الزيادة المطلوبة في الفن الانتاجى يجب توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة كالاتى :

في بدء الخطة	% من مجموع الاستثمار
الزراعة والرى	١٠
الصناعات الثقيلة	٢٥
الخدمات الانتاجية	٢٥
التشييد والبناء	٢٠
النقل	٥
التجارة	٥
الصناعات الاستهلاكية	١٠
	١٠٠

في نهاية الخطة

الزراعة والرى	١٠
الصناعات الثقيلة	٢٠
الخدمات الانتاجية	٢٠
التشييد والبناء	١٥
النقل	٥
التجارة	٥
الصناعات الاستهلاكية	٢٠
الخدمات الشخصية	٥
	١٠٠

هذه الارقام افتراضية على أساس أن الخطة في بادىء الامر تتركز على الصناعات الثقيلة والخدمات الانتاجية حيث يخصص لها ٥٠ % (٢٥ + ٢٥) من الاستثمار . وبانتهاء تنفيذ المشروعات في هذه القطاعات يمكن انقاص النسبة الى ٤٠ % (٢٠ + ٢٠) وبذلك يمكن زيادة النسبة في الصناعات الاستهلاكية الى ٢٠ % ومن ناحية التشييد والبناء يكون الاستثمار فيه بمعدل ٢٠ % في بادىء الخطة نظرا لمشكلة الاسكان ويتوقع بذلك أن تخف هذه المشكلة في نهاية الخطة وبذلك يمكن انقاص الاستثمار في هذا النوع الى ١٥ % فيمكن تخصيص ٥ % للخدمات الشخصية التى لم يكن وضع لها حساب في بداية الخطة .

تقييم بعض مقاييس العمالة كمؤشرات للتنمية

« دراسة أحصائية »

دكتور عبد المجيد فراج

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

الاطار التفكيرى

عديدة تلك اللجان التى تعقدها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتدعو إليها بعض الخبراء المختارين من دول مختلفة ليعثوا فيها بينهم مضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على بعض المؤشرات وتأثر هذه المؤشرات بها . وقليلة — ولا أقول منعدمة — تلك الدراسات التى تحاول تقييم مدى الحساسية التى تتصف بها هذه المؤشرات المختارة باعتبارها مقاييس لمستويات التنمية فى الدول المختلفة تؤثر فى جهود التنمية فى هذه الدول وتأثر بها .

وقائمة المؤشرات التى يستهدى بها الباحثون الاقتصاديون والاجتماعيون فى الاستدلال على مستويات التنمية فى الدول المختلفة قائمة تطول وتقتصر تبعاً لأفاق التخصص وطبقاً للغرض المقصود من تعداد هذه المؤشرات ونتيجة حتمية لمدى توافر البيانات أو قصورها عن الحصول على هذه المؤشرات فى صورة رقمية محددة . ولكن عجز البيانات وقصورها لا يقف فى معظم الأحوال حائلاً بين هؤلاء الخبراء وبين الإيحاء بمؤشر معين كمؤشر فعال لمستوى التنمية لا تجاهلاً منهم لقصور البيانات عن توفيره ولكن ضغطاً منهم على أجهزة الإحصاء فى الدول المختلفة أو على مستوى المنظمات الدولية لى تسعى للمطالبة ببياناته .

الا أنه رغم توافر البيانات لبعض المؤشرات المقترحة فإن استخراج هذه المؤشرات وحسابها واستخدامها للاستدلال على مستوى التنمية فى بلد معين أو فى مجموعات الدول المختلفة لا يزال يفتقر الى كثير من الاختبارات الاحصائية التى يمكن بها تقييم حساسية مثل هذه المؤشرات كدليل على مستوى التنمية بحيث يمكن المفاضلة بينها . ولا تعنى المفاضلة بين المؤشرات المختلفة بالضرورة الاستغناء عن بعضها ولكن المراد هو الوصول الى ثوابت

من الأوزان والترجيحات التي تساعد الباحثين على استخدام المؤشرات المختلفة ولكن بأوزان مختلفة للاستدلال على مستوى التنمية ومعدل النمو.

في نطاق هذا الإطار التفكيرى نريد في هذا البحث استجلاء مدى حساسية مقياسين أساسيين للعمالة لمستويات التنمية وهما مقياسان درج العرف على إيرادهما ضمن قائمة المؤشرات التي يستدل بها على مستوى التنمية يستويان في ذلك مع نسبة الأمية ومعدل وفيات الاطفال وما الى ذلك من مقاييس مختلفة .

الإطار الإحصائي

من بين ما يقال مثلا أن مستوى التنمية مقياسا في الغالب بنصيب الفرد من جملة الانتاج أو الدخل وأن نسبة العاملين في غير قطاع الزراعة ونسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية والكتابية ... الخ كلها رفاق على الطريق نحو التنمية . بمعنى أن هبوط نسبة العاملين في الزراعة دليل على التنمية ومؤشر لها وكذلك ارتفاع نسبة المشتغلين بالمهن الفنية والعلمية وما الى ذلك من مهن يطلق على أصحابها مجازا ونظرا للافتقار الى تعبير أصح اسم « ذوى الياقات البيضاء » . ونقطة البداية في سبيل التحقق من هذا القول نقطة احصائية لا جدال ، يتم بمقتضاها دراسة العلاقة بين مقياس التنمية في جانب ومقياسي العمالة المذكورين في جانب آخر . أحد هذين المقياسين يعتمد على توزيع القوى العاملة حسب أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة والآخر يستمد من توزيع هذه القوى العاملة حسب مجموعات المهن المختلفة .

وما دمنا نسعى وراء استكشاف العلاقة بين مقاييس مختلفة فلسنا في حاجة الى أن نوضح أننا سوف نعتمد في ذلك على حساب معاملات الارتباط المعروفة احصائيا . وما دمنا نريد أن نستوضح العلاقة بين مستوى التنمية وبين المقياسين الآخرين كل على حدة فلا حاجة بنا الا الى حساب معامل الارتباط البسيط أى أنه لا داعى لحساب معامل الارتباط الجزئى او المتعدد .

وهناك لمثل هذ النوع من الحساب سبيلان :

١ — اما أن نحسب معامل الارتباط بين زوجى القيم في الظاهرتين لدولة واحدة على مدار سنوات مختلفة وهذا أمر تحول بيننا وبينه توافر البيانات على مدار سنوات متعددة للظواهر الثلاث موضوع الدراسة خصوصا اذا كنا حريصين على أن تكون السلسلة الزمنية متصلة دون انقطاع وأن تتوافق سنوات القياس في الظواهر كلها وهذا أمر نادر الحدوث في معظم الدول .

٢ — أو أن نحسب معامل الارتباط بين زوجى القيم في الظاهرتين لعدة دول ولكن في فترات زمنية متقاربة .

وقد اخترنا الطريق الثانى لا لان البيانات اللازمة له بمفهومه السابق شرحة متوافرة أو بالاحرى أكثر توافرا مما لو اتبعنا الطريق الاول ولكن لميزة أخرى لا يستهان بها وهى الابتعاد عن التحيز الذى ينجم ، لاجدال، عن استخدام بيانات لا تتوافر فى سنوات متعاقبة ومتصلة الا فى دولة متقدمة .

وعلى ذلك فان الاستناد الى بيانات دول متعددة يعطينا من شر الوقوع فى مثل هذا التحيز ويعطينا صورة للعلاقة أكثر تمثيلا للواقع بسبب تنوع الدول وما يتبع ذلك من تنوع القياسات من حيث الكم .

تنوع البيانات المستخدمة

قلنا ان هذا البحث سوف ينصب على قياس العلاقة بين مستوى الدخل وتوزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادى فى جانب وبين مستوى الدخل وتوزيع القوى العاملة حسب المهن فى جانب آخر . . وذلك لعدد من الدول يمكن أن تتوافق فيه بيانات الجوانب الثلاث موضوع القياس جنباً الى جنب . . وأن قياس مثل هذه العلاقة سيكون باستخراج معامل للارتباط البسيط ونضيف هنا اننا سوف نحاول فى نهاية البحث بيان بعض الجوانب التى يمكن استخدام هذا البحث فيها .

للحصول على البيانات اللازمة بدأنا أولا بالبحث عن مصدر لبيانات عن مستوى التنمية فى عدد من الدول ومثل هذا البيان وأن توافر الا أنه كما هو معروف نادر الاستمرار ولا يأتى به فى سنوات متباعدة الا الباحثون الفرديون وغالبا ما تختلف قائمة الدول بين الباحثين اختصارا وتطويلا (١) ولذلك فقد اخترت أن اعتمد على بيان نشرته الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٠. وتم فيه تبويب ٧٠ دولة فى فئات مختلفة حسب نصيب الفرد من الدخل القومى فى هذه الدول السبعين واكتفيت بهذا المقياس دليلا على مستوى التنمية فى كل من هذه الدول . وهذا البيان وارد بأكمله فى جدول رقم (١):

(١) من أمثلة هذه الأبحاث الفردية التى يرد فيها هذا البيان ولكن لا يصلح الا جزئيا للوفاء بغرض الدراسة الاحصائية المطروحة هنا ، راجع :

Andle, S. and Peacock, A.T., «The International Distribution of Income 1949, 1957», Journal of the Royal Statistical Society, Series A (General), vol. 124, Part 2, London, 1961, pp. 206 - 218.

P.N. Resenstien-Rodan, «International Aid for Under-developed Countries», The Review of Economics and Statistics, vol. 43, No. 2, May 1961.

جدول (١)

توزيع ٧٠ دولة في فئات حسب نصيب الفرد من الدخل القومي في كل منها

الفئة	فئات الدخل بالدولار في سنة ١٩٤٩	افريقية	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	استراليا ونيوزيلندا
ح	أقل من ٥٠	اثيوبيا ليبيريا	بورما الصين الهند الصينية كوريا الجنوبية الفيليبين الجنوب المصري تايلاند اليمن		هايتي	اكوادور	
ز	٥٠ - ١٠٠		أفغانستان ميلان الهند ايران المراق الباكستان		جمهورية الدومينيكان جواتيمالا هندوراس نيكاراجوا	بوليفيا السلفادور باراجواي	
و	١٠٠ - ٢٠٠	مصر روديسيا الجنوبية	اليابان لبنان سوريا تركيا	اليونان يوغوسلافيا	كوستاريكا المكسيك باتاما	البرازيل تشيلي كولومبيا بيرو	
هـ	٢٠٠ - ٢٠٠	اتحاد جنوب افريقية		النمسا الجر ايطاليا البرتغال	كوبا		
د	٢٠٠ - ٤٠٠		اسرائيل	تشيكوسلوفاكيا فنلندة المانيا بولندة الاتحاد السوفيتي		الارجنتين أوروغواي فنزويلا	
هـ	٤٠٠ - ٦٠٠			بلجيكا فرنسا ايسلندة ايرلندة لوكسمبرج هولندا النرويج			
ب	٦٠٠ - ٩٠٠			الدنمرك السويد المملكة المتحدة سويسرة	كندا		استراليا نيوزيلندا
ا	أكثر من ٩٠٠				الولايات المتحدة		

«National and Per Capita Incomes, Seventy Countries 1949», U.N. Statistical Papers, Series E, No. 1, New York, October, 1950, p. 28.

ولما كانت البيانات لا تتوافر الا في بعض هذه الدول السبعين عن توزيع القوة العاملة حسب المهنة وحسب نوع النشاط الاقتصادي فقد كان لزاما علينا ان نجتزئ من هذا العدد في ضوء مقتضيات توافر البيانات . ولما كانت بيانات الدخل التي أوردناها تشير الى ما كان عليه مستوى نصيب الفرد من الدخل في عام ١٩٤٩ فقد حرصنا على أن نختار من الدول ما تحوم بيانات المهن والنشاط الاقتصادي فيها حول هذا العام وذلك بقدر الامكان على نحو ما يتضح من جدول (٢) الذي سجلنا فيه أيضا بيانات متوسط الدخل لكل دولة مختارة ويلاحظ أنه لم يمكن الحصول على بيانات متوافقة لاي دولة من الدول الواقعة في فئة الدخل (د) .

جدول (٢) قائمة بأسماء الدول المختارة لهذه الدراسة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل فيها

اسم الدولة	بيان السنوات المتوافرة عنها البيانات في التوزيعين		نصيب الفرد من الدخل القومي في ١٩٤٩* بالنولارات ترتيب تنازلى	فئات الدخل
	حسب المهن +	حسب النشاط الاقتصادى +		
الولايات المتحدة	١٩٥٠	١٩٥٠	١٤٥٣	أ
كندا	١٩٥١	١٩٥١	٧٨٠	ب
نيوزيلندا	١٩٤٥	١٩٥١	٨٥٦ (١)	
السويد	١٩٥٠	١٩٥٠	٧٨٠	
المملكة المتحدة	١٩٥١	١٩٥١	٧٧٣	
النمرك	١٩٥٠	١٩٥٠	٦٨٩	
استراليا	١٩٤٧	١٩٤٧	٦٧٩ (ب)	د
اسرائيل	١٩٤٨	١٩٤٨	٢٨٩	
فنلندا	١٩٥٠	١٩٥٠	٣٤٨	
فنزويلا	١٩٥٠	١٩٥٠	٣٢٢	هـ
كوبا	١٩٥٣	١٩٥٣	٢٩٦	
النمسا	١٩٥١	١٩٥١	٢١٦	و
شيلي	١٩٥٢	١٩٥٢	١٨٨	
بناما	١٩٥٠	١٩٥٠	١٨٣	
مصر	١٩٥٩	١٩٥٩	١٤٠ (د)	
كوستاريكا	١٩٥٠	١٩٥٠	١٢٥	
المكسيك	١٩٥٠	١٩٥٠	١٢١	
البرازيل	١٩٥٠	١٩٥٠	١١٢	
اليابان	١٩٥٠	١٩٥٠	١٠٠	ز
السلفادور	١٩٥٠	١٩٥٠	٩٢	
باراجواى	١٩٥٠	١٩٥٠	٨٤	
هندوراس	١٩٥٠	١٩٥٠	٨٢	
جواتيمالا	١٩٥٠	—	٧٧	
جمهورية اندومينيكان	١٩٥٠	١٩٥٠	٧٥	
الهند	١٩٥١	١٩٥١	٥٧ (ب)	
الباكستان	١٩٥١	١٩٥١	٥١	ح
اكوادور	١٩٥٠	١٩٥٠	٤٠	
هايتى	١٩٥٠	١٩٥٠	٤٠	
تايلاند	١٩٤٧	١٩٤٧	٣٦	

(+) من الكتاب الديموجرافى السنوى للامم المتحدة عام ١٩٥٦ فيها عدا بيانات الجمهورية العربية المتحدة (مصر) فقد حسبت كمتوسط دورى يناير وديسمبر لحصر القوى العاملة بطريق العينة لعام ١٩٥٩ . (*) ما لم ينص على ذلك . (١) ١٩٤٩ / ١٩٥٠ (ب) ١٩٤٩ / ١٩٤٨ (ج) ١٩٦٠ / ١٩٥٩ ومحسوب من مجلد اطار الخطة الخمسية للجمهورية العربية المتحدة — القاهرة — ١٩٦٠ .

حساب معاملات الارتباط

حسبت معاملات الارتباط البسيط في هذا البحث :

(١) بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في كل دولة وبين نسبة المنتمين الى مهن معينة عددها ثمانية مجموعات من المهن وهى المجموعات التى وردت في مشروع التصنيف الدولى للمهن وبيانها كالاتى (١) :

- I المشتغلين بالمهن الفنية والتقنية وما اليها .
- II المشتغلين بالمهن الادارية والكتابية وما اليها .
- III عمال البيع .
- IV الفلاحون والمزارعون والصيادون ... الخ .
- V عمال المناجم والمحاجر وما اليها .
- VI عمال تشغيل المواصلات والنقل .
- VII الصناع .
- VIII عمال الخدمات .

(ب) وكذلك بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في كل دولة وبين نسبة المشتغلين بنشاط اقتصادى معين وكان عدد هذه المجالات ثمانية هى نفسها الواردة في التصنيف الدولى لوجه النشاط الاقتصادى وبيانها كالاتى :

- صفر الزراعة والغابات والصيد والقتنص
- ١ المناجم والمحاجر
- ٢-٣ الصناعات التحويلية
- ٤ البناء والتشييد
- ٥ الكهرباء والغاز والمياه ... الخ .
- ٦ التجارة
- ٧ النقل والمواصلات والتخزين
- ٨ الخدمات

فحصلنا بذلك على ثمان معاملات للارتباط في كل حالة من هاتين الحالتين ولم تختلف طريقة حساب هذه المعاملات في أى حالة الا بمقدار توافر

(١) قد تختلف هذه الترجمة عن الترجمة المتبعة في التصنيف الخاص بالجمهورية العربية المتحدة .

البيانات عن الدول الواردة في جدول (٢) إذ أنه رغم توافر البيانات عن التوزيع حسب النشاط أو حسب المهنة في مجموعة إلا أنه حدث بالفعل أن بيان عدد المشتغلين بمهنة معينة أو نشاط معين لم يرد في هذا التوزيع عن بعض هذه الدول. وعلى هذا فإن عدد الدول المحسوب على أساسه معامل الارتباط كان يختلف من مهنة إلى أخرى ومن نشاط إلى نشاط . ولكن عدد الدول لم يقل بأى حال عن ٢٦ دولة ولم يصل في أى حالة إلى الثلاثين دولة الواردة في جدول (٢) بمعنى أن عدد القراءات كان يتراوح دائما بين ٢٦ ، ٢٩ قراءة.

وواضح أننا هنا نحسب معاملات الارتباط على أساس مجموعات من المهن ومجموعات من أوجه النشاط لا على أساس مهنة مفردة أو نشاط مفرد أولا لعدم توافر البيانات بالطبع وثانيا لضخامة ما فوق هذا من جهد على طاقة الفرد اليدوية .

العلاقة بين مستوى الدخل ومختلف المهن

بعد حساب معاملات الارتباط بين مستوى الدخل ونسبة المشتغلين بكل مهنة ر م أردنا أن نضيف إلى ذلك معاملات ارتباط محسوبة على أساسين آخرين :

(١) بين متوسط الدخل لمجموعات من الدول المتقاربة أى حسب ورودها في فئات الدخل أ ، ب ، ... الخ وبين المتوسط المناظر عن هذه الدول لنسبة المشتغلين في كل مهنة وقد عبرنا عن المتوسط المناظر بأنه منتصف المدى بين أصغر نسبة وأكبرها في كل مهنة ورمزنا لهذا المعامل بالرمز ر ١٣ .

(ب) بين منتصف المدى بين أكبر دخل وأصغره لكل مجموعة مع منتصف المدى بين أكبر نسبة وأصغرها ورمزنا لهذا المعامل بالرمز ر ٢٣ .

وكان الهدف من حساب هذين المعاملين الإضافيين هو محاولة التوصل إلى معاملات مهيأة أى غير متأثرة بتطرف قيم الدخل أو نسب المهنة وذلك لأنه وإن كان تصنيف الدول حسب متوسطات الدخل قد روعى فيه التجانس بقدر الإمكان إلا أن هذا التجانس كان وقفا على ما اخترناه لفئات هذا الدخل من حدود بمعنى أن اختيار حدود أخرى مخالفة قد يترتب عليه تجانس من نوع جديد وبين مجموعات من الدول غير هذه المجموعات حتى ولو تداخلت . والسبب الثانى في محاولة التوصل إلى معاملات ارتباط لا تتأثر بتطرف القيم . أن تجانس الدول من حيث الدخول لا يعنى بالضرورة تجانسها على أساس النسب المهنية ولذلك فإن اتخاذ المتوسط أو منتصف المدى بين القيمتين المتطرفتين قد يزيل بعض عوامل التباين بين الظاهرتين أى بين الدخل في ناحية والنسبة المهنية في ناحية أخرى .

ولما كانت هذه المحاولة ليست إلا محاولة لتقريب الفوارق بين القيمة المفردة داخل كل ظاهرة على حدة وكذلك بين الظاهرتين موضوع الدراسة

فان من المتوقع أن يتم بمقتضاها زيادة حدة العلاقة بينها وهذا ما حدث بالفعل اذ زاد معامل الارتباط المحسوب بين الدخل ومجموعات المهن فيها عدا مجموعتين هبط معامل الارتباط فيهما بين الظاهرتين هبوطا قد لا يذكر في حالة المجموعة المهنية I وكان الهبوط كبيرا في حالة المجموعة المهنية III وهم عمال البيع اما فيما عدا هاتين المجموعتين فقد ازداد الارتباط قوة بين الظاهرتين في باقى المجموعات المهنية المذكورة ويتضح ذلك من الجدول (٣) .

جدول (٣)

معاملات الارتباط المحسوبة بين الدخل ونسب العمالة المهنية مع بيان حدود الثقة الاحصائية

الارتباط بين متوسط الدخلين المتطرفين لمجموعات الدول ومتوسط النسبتين المتطرفتين لهذه المجموعة			الارتباط بين متوسط مفردات الدخل لمجموعة الدول ومتوسط النسبتين المتطرفتين لهذه المجموعة			الارتباط بين مفردات الدخل ومفردات النسب المهنية			مجموعات المهن بالرموز
حدود الثقة	عدد القراءات	ر م ٢	حدود الثقة	عدد القراءات	ر م ١	حدود الثقة	عدد القراءات	ر م	
٩٠	٨	٠.٦٦+	٩٠	٨	٠.٦٦+	٩٩.٩	٢٨	٠.٧٧+	I
٩٩.٩	٧	٠.٦٦+	٩٩.٩	٧	٠.٩٠+	٩٩.٩	٢٨	٠.٨٠+	II
	٩	٠.٦٦+		٩	٠.٢٠+	٩٩.٩	٢٩	٠.٦٦+	III
٩٩	٧	٠.٨٠-	٩٩	٧	٠.٨٠-	٩٩.٩	٢٩	٠.٧٧-	IV
٩٠	٧	٠.٦٦+	٩٥	٧	٠.٧٠+	٩٥.٠	٢٧	٠.٤٤+	V
٩٠	٧	٠.٦٦+	٩٠	٧	٠.٧٠+	٩٩.٩	٢٦	٠.٧٧+	VI
٩٩	٥	٠.٨٠+	٩٩	٥	٠.٩٠+	٩٩.٩	٢٧	٠.٧٧+	VII
٩٩	٦	٠.٦٦+	٩٩.٩	٦	٠.٩٦+	٩٥.٠	٢٨	٠.٥٥+	VIII

ملحوظة : استخدم في حساب مستوى المعنوية قيم معاملات الارتباط قبل التقريب .

فاذا صح ما تصورناه من وراء اجراء هاتين المحاولتين لتقريب الشقة بين الظاهرتين وما دمننا نريد من وراء هذا المبحث الاحصائى أن يكون من بين نتائجه ما يمكن أن يكون أداة ذات قيمة في التنبؤ بما يجب أن يكون عليه التوزيع المهنى اللازم لتحقيق دخل معين ونظرا لندرة هذه الأدوات القياسية فاننا نجد أنفسنا مرغمين على التعلق بمعاملات الارتباط العالية حتى ولو كنا قد حرصنا في سبيل الحصول عليها على فرض التجانس بين مفرداتها بطريق أو آخر من الطرق المعترف بها احصائيا خصوصا اذا كانت حدود الثقة تفوق ٩٠ في المائة وهو الحال في كل مجموعات المهن التى حسبنا لها معامل ارتباط فيها عدا مجموعة عمال البيع التى ضاعت معنوية معامل ارتباط نسبتها بالدخل في محاولتنا خلق التجانس بين نسبتها في الدول المختلفة على تفاوتها .

والحقيقة أن مجموعة عمال البيع حتى لو اتفق على المضمون الموحد الذي ترد به في التصنيف الدولي للمهن فإن حجمها يختلف بين الدول لا باختلاف المفهوم الحرفي لها فحسب ولكن أيضا بتعدد أنواع النشاط الاقتصادي وتفرعه وتأنقه ففي الدول المتقدمة تشمل هذه المجموعة مثلا مندوبى التأمين وهم قليلو العدد في الدول المتخلفة وكذلك الحال في سمسرة بيوت المال والبورصات المختلفة ومندوبى الشركات التجارية وعمال المزايدات وسمسرة الأراضي والعقارات وكل هذه المهن لها في الدول المتقدمة مؤسسات متفرقة ومنظمة بحيث أن عمال البيع حتى ولو اتفق مفهومها ومضمونها في الدول المختلفة فإن طبيعة التنظيم الاقتصادي الذي ينتظمهم في الدول المختلفة يجعل التفاوت في عددهم كبيرا بين الدول التى يختلف بينها متوسط نصيب الفرد من الدخل لا بسبب اختلاف مواقع هذه الدول على السلم الاقتصادي فحسب بل بسبب تشابك العلاقات الاقتصادية واختلاف نوع التنظيم وتعدد صور الهياكل العامة للمؤسسات التجارية واختلاف أحجامها يضاف الى ذلك أن التعدد الحرفي أو المهني في بعض الدول ينعكس في تصنيف بعض عمال البيع مع من يقومون بالأعمال الكتابية أحيانا ومع من يقومون بأعمال إدارية في أحيان أخرى ولذلك فإن هذه المجموعة تعتبر في الواقع أقل المهن حساسية لمستوى الدخل إلا إذا درسنا العلاقة بينها وبين الدخل لكل دولة على حدة وهذا ما أسفر عنه القياس الوارد في جدول (٣) .

وقد أسفر حساب العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل ونسب المهن على النحو الوارد في جدول (٣) عن قياس للارتباط موجبة في كل حالة إلا في حالة الفلاحين والمزارعين . . الخ . وهى نتيجة تدعم ما سبق أن ذكرناه مما يذهب المحللون والباحثون الى القول به من أن العلاقة بين التنمية ونسبة العاملين بالزراعة علاقة عكسية وهى الحالة الوحيدة بين سائر مجموعات المهن موضوع البحث كما وأن العلاقة وطيدة بين مستوى الدخل ونسبة المشتغلين في مجموعات المهن الأولى والثانية والسابعة والثامنة بغير ترتيب وتبدو العلاقة أوثق من غيرها بين الدخل ومجموعة المديرين وهذا في طرق الحساب الثلاثة المستخدمة على حد سواء - وغنى عن القول أن حدود الثقة في معامل الارتباط تزداد بازدياد عدد القراءات والمشاهدات (أى زيادة عدد الدول أو مجموعاتها) .

العلاقة بين مستوى الدخل ومختلف أوجه النشاط الاقتصادي :

لما كانت بيانات التوزيع المهني أقل وفرة في كثير من الدول على مدار سنوات متتالية وما دامت الحاجة قائمة لدى المخططين لاستخدام معطيات الارتباط والانحدار للتنبؤ بما يجب أن تتطور اليه المعالم والظواهر في المستقبل فقد لزم البحث عن بديل للتصنيف المهني تكون بياناته أقل ندرة على مدار سنوات طويلة لنفس الدولة موضوع التخطيط والتنمية وقد راودتنا فكرة بحث العلاقة بين الدخل ونسب العمالة في أوجه النشاط المختلفة خصوصا وأنه إذا حكمنا على الاسماء بمسمياتها فإن هناك تقابل بين التصنيفين على الأقل فيما يتعلق بمجموعات ثلاث . فالمجموعة V (الفلاحين . . الخ) والمجموعة V (العاملين في المناجم والمحاجر) و VI (النقل . . . الخ)

في التصنيف المهني قد لا تختلف كثيرا عن مجموعة النشاط صفر (الزراعة الخ) والنشاط ١ (المناجم المحاجر) والنشاط ٧ (النقل .. الخ) في التصنيف حسب النشاط الاقتصادي .

ولذلك فقد حرصنا على حساب معامل الارتباط بين نفس البيانات عن نصيب الفرد من الدخل في هذه المجموعة المختارة من الدول وبين نسبة العاملين في كل نشاط اقتصادي فحصلنا بذلك على ثمانية قيم لمعامل الارتباط سجلناها في الجدول رقم (٤) على النحو التالي :

جدول (٤)

معاملات الارتباط بين نسب العمالة في مجموعات
النشاط الاقتصادي المختلفة وبين متوسط
نصيب الفرد من الدخل في بعض الدول المختارة

النشاط الاقتصادي بالرموز	معامل الارتباط	عدد القراءات	حدود الثقة
صفر	-٠.٧	٢٨	٩٩.٩
١	+٠.٣	٢٨	٩٠
٢ - ٢	+٠.٧	٢٧	٩٩.٩
٤	+٠.٧	٢٦	٩٩.٩
٥	+٠.٤	٢٦	٩٥
٦	+٠.٩	٢٨	٩٩.٩
٧	+٠.٨	٢٨	٩٩.٩
٨	+٠.٧	٢٨	٩٩.٩

ومن الملاحظ هنا أن أقل معامل للارتباط يظهر للنشاطين ١ ، ٥ أي للمناجم والمحاجر وللمنافع العامة على الترتيب ولعل السبب في هذا قلة عدد المشتغلين في هذين النشاطين بالمقارنة بعدد من يشتغلون في أوجه النشاط الأخرى مما يدعو إلى عدم الاعتماد على مثل هذا المعامل اللهم إلا إذا زدنا عدد القراءات لتعويض ضالة هاتين الفئتين .

أما فيما يتعلق بسائر وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى فإن المعامل المحسوب يدعو للاعتقاد بأن هناك ارتباطا وثيقا يمكن الاعتماد على قيمته إحصائيا في التخطيط من أجل التنمية .

كما أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن عدم توافر بيانات عن التوزيع المهني للقوى العاملة لا يقف بالضرورة حائلا دون استطلاع مدى إمكانية الاعتماد على بديل من البيانات خصوصا إذا كانت هذه البيانات البديلة

تتوافر على مدار سنوات طويلة (قراءات متعددة) فيمكن على أساسها حساب قوة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل (مقياس التنمية) المراد رفعه وتحسينه وبين نسب العاملين في وحدة النشاط المختلفة (المراد تعديل مراكزها من حيث العمالة لرفع مستوى الدخل) . ويبدو من دراستنا في هذا البحث أنه ليس هناك ما يصدنا عن الاعتماد على بيانات العمالة في القطاعات كأدوات تخطيطية لا كمقاييس وصفية فحسب . ولاختبار مدى صلاحية هذا الزعم حرصنا على إعادة حساب معاملات الارتباط هذه المرة على أساس مواعمة تصنيف النشاط الاقتصادي مع تصنيف المهن . اذ يمكن القول مثلا بأن التقارب بين التصنيفين بين وواضح فيما لو نظرنا الى التصنيفين على النحو التالي :

التصنيف حسب النشاط الاقتصادي		التصنيف المهني
صفر	الزراعة	IV الفلاحين والمزارعين ... الخ
١	التاجم والحاجر	V المشتغلين بالتاجم والحاجر
٢ - ٣	الصناعات التحويلية	VII الصناع
٤	التشييد والبناء	I المهن الفنية والتقنية
٥	الكهرباء والغاز .. الخ	II المهن الادارية والكتابية
٦	التجارة	III عمال البيع
٨	الخدمات	VIII الخدمات
٧	النقل والمواصلات والتخزين	VI عمال النقل والمواصلات

وعلى هذا فان معاملات الارتباط يمكن ترتيبها ومقارنتها على النحو التالي:

جدول (٥)

مقارنة معاملات الارتباط بين الدخل ونسب العمالة المختلفة حسب التصنيفين الاقتصادي والمهني (المعاملات مرتبة ترتيبا تنازليا)

التصنيف المهني		التصنيف الاقتصادي	
المهن بالرموز	م	النشاط بالرموز	ر
VI	٧.+	٧	٨.+
VIII, III, II, I	٧.+	٨ و ٦	٨.+
VII	٧.+	٢ - ٣ ، ٤ ، ٥	٦.+
V	٤.+	١	٣.+
IV	٧.-	صفر	٧.-

ويتضح من هذه المقارنة أن معاملات الارتباط المحسوبة على أساس جميع المشتغلين في كل من التصنيفين على غرار ما فعلناه في جدول (٥) معاملات لا تعدوان تكون طبق الأصل في التصنيفين ولعل اتفاق المعامل لعمل الزراعة في التصنيفين ليس من قبيل المصادفة أما ارتفاع المعامل في التصنيف الاقتصادي لوجهين من أوجه النشاط ونقصه في وجهين آخرين عن المعامل المقابل المحسوب على أساس التصنيف المهني في كلا الحالتين بدرجة واحدة فقد لا يكون إلا من قبيل المصادفة (١) . وكفيينا من هذه المصادفة أن معاملات الارتباط بين التصنيفين تكاد أن تكون متطابقة . والسر فيما قد يبدو من اختلاف أن الفئات التي قمنا بتجميعها في التصنيفين لا تقوم إلا على أساس الاجتهاد في التجميع وبديهي أن مضمون الحالتين ليس واحداً إلا من حيث المدلول العام للتسمية أما تفاصيل المحتويات فقد تكون مختلفة ولو اختلافاً طفيفاً ولا يعني هنا أن نخوض في هذا التحقق تفصيلاً إذ يكفي ما وصلنا إليه من نتائج فيما سبق من جداول .

معنى العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ونسب العمالة حسب المهنة أو حسب النشاط :

لكي يصبح لمعاملات الارتباط مغزاها فإنها تستخدم في استنتاج قيمة إحدى الظاهرتين موضوع الدراسة بمعلومية قيمة الظاهرة الأخرى أو بافتراضها وبذلك تتضح قيمة معامل الارتباط من الناحية العملية . ففي مثالنا هذا الذي حاولنا استقصاء معامل الارتباط بين ظاهرتيه يمكننا بتجسيد هذه المعاملات المختلفة ضمن معادلات ما يسمى بخط الانحدار أو خط العلاقة بين ظاهرتين أن نناقش سؤالين :

١ — ما مقدار التغير الذي يمكن أن يطرأ في المتوسط على مستوى نصيب الفرد من الدخل بزيادة نسبة العمالة في مهنة معينة أو في نشاط اقتصادي معين بمقدار نسبي معين وليكن ١٪ .

٢ — ما نسبة التغير التي يمكن أن تطرأ في المتوسط على نسبة الاشتغال بمهنة معينة أو في نشاط معين إذا أمكننا زيادة نصيب الفرد من الدخل بمقدار معين وليكن في مثالنا هذا مائة دولار .

(١) من المفيد أن نعلم في هذا المجال أن التصنيف الدولي للمهن لم يتوخ في تصنيفاته القائمة أن تكون فئاته صالحة لمثل هذا النوع من التحليل فلماذا زاد الإقبال على استخدامه في أغراض تخطيط القوى البشرية وتخطيط التعليم والتدريب . توفرت لجنة من الخبراء على دراسته وفحصه في ضوء ملاحظات كثيرة وردت لمكتب العمل الدولي باعتباره مسئولاً عن هذا التصنيف الدولي وتم بالفعل تعديل هذا التصنيف بما يري أن يخدم أغراض التخطيط المختلفة وبين يدي الآن نسخة من المشروع المبدئي لهذا التصنيف . تاريخها أغسطس ١٩٦٨ ولم يتيسر لي بعد فحصها ومقارنتها بالتصنيف الأملى وحتى هذا الفصل لن يغير من بيانات أو نتائج هذا البحث شيئاً لأنه لا يحتوى إلا على مجرد بنود المهن المختلفة دون أرقام بالطبع .

وباستخدام معاملات الارتباط التي حسبناها يمكننا تلخيص الإجابة على هذين السؤالين في شكل جدولي (٦) ، (٧) الآتين :

جدول (٦)

التغير الذي يمكن أن يطرأ في المتوسط على نصيب الفرد من الدخل
(بالدولار) فيما لو زادت نسب العمالة المختلفة بمقدار ١٪

التصنيف المهني		التصنيف الاقتصادي	
مجموعات المهن بالرموز	التغير بالدولارات	مجموعات النشاط	التغير بالدولارات
I	١٨٢+	صفر	٢٢-
II	١١٢+	١	٢٥٧+
III	١٨٥+	٢ - ٣	٥٥+
IV	٢٢-	٤	٢٢٥+
V	٤٠٩+	٥	٨٠٧+
VI	٢٥٨+	٦	١٦٠+
VII	٤٧+	٧	٢٤٨+
VIII	١٤٧+	٨	٨٩+

جدول (٧)

مقدار التغير النسبي الذي يمكن أن يطرأ على نسب العمالة في مجموعات المهن أو أوجه النشاط الاقتصادي فيما لو زاد نصيب الفرد من الدخل بمقدار ١٠٠ دولار

التصنيف المهني		التصنيف الاقتصادي	
المهن بالرموز	التغير ٪	النشاط بالرموز	التغير ٪
I	٠.٢٤+	صفر	١٩٨-
II	٠.٥٦+	١	٠.٥+
III	٠.٢٢+	٢ - ٣	٠.٨٦+
IV	١٩٨-	٤	٠.٢٢+
V	٠.٣+	٥	٠.٢+
VI	٠.١٩+	٦	٠.٤٦+
VII	٠.٩١+	٧	٠.٢٧+
VIII	٠.٢١+	٨	٠.٥٦+

ضرورة التحفظ في الاستنتاج والتفسير :

ثبت لنا مما سبق أن العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل وبين نسب العمالة حسب مجموعات المهن أو مجموعات النشاط الاقتصادي علاقة وثيقة يمكن الاعتماد على مقياسها أى معامل الارتباط بدرجة أو أخرى من درجات الثقة الإحصائية .

وتبين لنا أيضا أن هذا المقياس له استخداماته من الناحية العملية فقد استطعنا بالفعل أن نحصل على تقديرات لما يمكن أن يطرأ من تغير في قيم إحدى الظاهرتين بافتراض تغير من حجم معين في قيمة الظاهرة الأخرى .

ولكن السؤال الذى يجب أن يطرح نفسه الآن هو فى الواقع سؤال ذو شقين :

الشق الأول : يتعلق بطبيعة العلاقة بين هاتين الظاهرتين بالذات .

والشق الثانى : يمكن أن يثير التشكك فيما إذا كانت العلاقة التبعية لأحدى الظاهرتين للأخرى هى علاقة أوتوماتيكية أو تلقائية .

وفى الواقع أن الشق الأول من السؤال ، سؤال لا تنجو منه أى دراسة إحصائية تسعى لقياس العلاقة بين ظاهرتين بحساب معامل الارتباط بينهما إذ لا يمكن دائما أن تكون العلاقة بين كل ظاهرتين علاقة سببية . كما أنه فى الأحوال التى تكون فيها العلاقة فعلا سببية فإنه يتعين على الدارس أو الباحث أن يتفق بينه وبين نفسه على ما يريد أن يعتبره من بين الظاهرتين سبباً وما يريد أن يعتبره نتيجة لأن من بين الظواهر مثلا ما تعتبر العلاقة بينها دائرية فارتفاع الأسعار مثلا يشجع المنتج على زيادة انتاجه وزيادة الانتاج بدورها تعمل ولو بعد حين على خفض الأسعار وهذا الخفض يجعل المنتجين يحجمون عن زيادة الانتاج وهذا بدوره قد يساعد على رفع الأسعار وهكذا فى حلقة دائرية يمكن أن يطلق عليها اسم الدورة العنكبوتية ومثلها أيضا الدورة الحلزونية فى التسابق بين الأسعار والأجور . والواقع أنه ليس هناك صعوبة فى الدراسة التى أجريناها فى أن نعتبر الدخل نتيجة ونسب العمالة سببا وذلك لأن زيادة الدخل فى التنمية هدف ليس تغير نسب العمالة إلا وسيلة إليه إذ لا يعقل أن يكون الأمر غير هذا إذ أننا فى التنمية نضطر الى أحداث تغييرات فى هياكل العمالة بتوزيعاتها المختلفة أملا فى أن يكون فى إعادة توزيع الموارد البشرية الكائنة وفى توجيه الجديد منها على وجوه النشاط والمهن التى يثبت لنا من واقع البحث والدراسة أنها أعلى انتاجية أو أشد احتياجا أو كلاهما معا .

أما فيما يتعلق بالشق الثانى من السؤال فلعله من باب إرهاق المعانى أن يظن أن العلاقة بين ظاهرتين باعتبارها علاقة تبعية تعنى بالضرورة أن تغير واحدة من هاتين الظاهرتين يعنى تغيرا تلقائيا أو أوتوماتيكيا فى الظاهرة

الأخرى . قد يصدق هذا مثلاً على بعض الظواهر الطبيعية أو على الظواهر الصناعية التي يراد لها أن تكون كذلك . وعلى ذلك فإننا لو لم نرد بتغيير هيكل العمالة أن تحدث زيادة في الدخل فإن هذا قد لا يحدث أبداً إذ أن هناك إجراءات وتصرفات لابد أن تساند التغيير المخطط في العمالة لكي يحدث التغيير في مستوى الدخل لأن انقاص نسبة المشتغلين بالزراعة مثلاً قد لا يترتب عليه ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي ولو لم يتخذ المخططون من الإجراءات والتصرفات ما يكفل استيعاب هذا الفائض في أعمال تكون انتاجيتهم الحدية فيها أعلى من انتاجيتهم الحدية عندما كانوا في قطاع الزراعة وهكذا .

معنى هذا أنه حتى لو كانت العلاقة بين الظاهرتين قوية فإنه يجب ألا ننسى أننا في هذه الدراسة درسنا العلاقة بين ظاهرتين أحدهما مركبة . فالارتفاع بنصيب الفرد من الدخل لا يتحقق بمجرد زيادة الوزن النسبية لمهنة أو أخرى أو لزيادة النشاط في قطاع من القطاعات بل يحتاج إلى توازن في توزيع المشتغلين بين هذه القطاعات وتلك المهن بحيث يتم التساند بينها تحاشياً للاختناقات .

من أجل هذا يحسن السعى وراء مقياس عام يعبر عن الصورة التي تبرز بها المهن المختلفة وتمتاز بها العمالة في القطاعات المختلفة في مقياس واحد يختلف باختلاف التركيب المرجى لهذه النسب في الدول المختلفة ويمكن بحساب معامل الارتباط بين نصيب الفرد من الدخل في الدول المختلفة أو في الدولة الواحدة على مدار سنوات مختلفة وبين قيم هذا المؤشر الإجمالي للتوزيع المهنى أو القطاعى الاعتماد عليه في حساب مقدار التغيير الذى يلزم التخطيط له في هذا المؤشر لكي نحقق تغيراً مرغوباً في نصيب الفرد من الدخل . ومن هذا يمكن حساب التغير في المكونات التفصيلية من مهن وأنشطة .

مثل هذا المؤشر لابد أن يجتهد في عمله الباحثون والمحللون .

حق المدنيين بالأراضي المحتلة في الثورة على سلطات الاحتلال الحربى

الدكتور عز الدين فوده

العلاقة بين دولة الاحتلال وأهالى الأراضي المحتلة :

تتحدد العلاقة بين سلطات الاحتلال وأهالى الأراضي المحتلة على ضوء المشكلة الرئيسية للاحتلال الحربى ، وهى المشكلة الخاصة بازدواج السلطتين : القانونية للدولة المحتل أراضيها ، والفعلية لدولة الاحتلال ، وإمكانية تعايشهما أو الموازنة بينهما . فحياة السكان فى الأراضي المحتلة تكون فى ظل هذه الظروف الاستثنائية المؤقتة للاحتلال فى وضع غير طبيعى، يتحدد بممارسة ادارة الاحتلال الحربى سلطاتها الفعلية وفقا للحدود والقيود العامة والخاصة التى يفرضها قانون الاحتلال الحربى ، على أساس القواعد العامة فى العرف الدولى والمواثيق الدولية واتفاقيات لاهى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ وجنيف سنة ١٩٤٩ .

وبالتالى ، من حيث أن سلطة الاحتلال تقوم على وضع فعلى يمكنها من وضع الأهلى فى قبضة يدها ، وسحقهم ومطالبتهم بالطاعة لها (١) ، فإن حسن نية السكان فى هذه الحالة لا يمكن أن تتوافر مالم تلتزم دولة الاحتلال تلك القيود والحدود العامة فى ممارسة سلطاتها على ضوء الطبيعة الفعلية defacto والمؤقتة للاحتلال الحربى والمبادئ العامة التى وضعها المجتمع الدولى الحديث فى قانون الحرب ، وحدودا وقيودا نوعية خاصة هى التى تشير إليها اتفاقيات لاهى وجنيف آتفة الذكر فى صدد المحافظة على النظام العام والأمن وحماية أرواح السكان واحترام حرياتهم وكرامتهم وصيانة أموالهم وممتلكاتهم (٢) .

(١) انظر تعبيرا مختلفا لأوبنهايم فى صدد وجوب الطاعة فى

L. Oppenheim, The Legal Relations Between An Occupying Power And The Inhabitants, Law Quarterly Review, 1917, p. 368.

(٢) انظر فى هذا الشأن المادة ٤٣ من اتفاقية لاهى الرابعة لسنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٧ ، والمواد ٢٧ - ٣٤ و ٤٧ - ٧٨ من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين فى وقت الحرب سنة ١٩٤٩ .

نطبقا لقاعدة تحريم ضم الأراضي المحتلة في وقت الحرب ، وبناء على تنظيم قانون الاحتلال الحربى للحالة الفعلية المؤقتة للاحتلال ، والاحتفاظ بحقوق السيادة للدولة المحتل أراضيها ، لا يجوز لدولة الاحتلال أن تفرض جنسيتها على سكان الأرض المحتلة أو تسقط جنسيتهم الأصلية ، أو أن تحرمهم من علاقة الولاء بالتبعية لرابطة الجنسية التي تربطهم قانونا بدولتهم ووطنهم ، أو ترغمهم على حلف يمين الاخلاص والطاعة لها . وبمعنى أصح لا يجوز لدولة أو سلطات الاحتلال أن تطلب الى أهالى الأراضي المحتلة خيانة وطنهم أو عدم الاخلاص لحكومته ، سواء كان ذلك عن طريق الاشتراك في العمليات العسكرية ضمن قوات الاحتلال ، أو بافشاء الاسرار التي تمس الامن القومى لدولتهم وقواتها المسلحة (١) .

وقد جاءت المادة ٤٥ من لائحة لاهاي الملحقه باتفاقية الحرب البرية سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ واضحة وصريحة في هذا الشأن . كما نصت المادة ٦٧ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب سنة ١٩٤٩ ، على انه عند قيام المحاكم العسكرية التي تشكلها سلطات الاحتلال بموجب المادة ٦٦ من الاتفاقية بمحاكمة أحد أهالى المنطقة المحتلة « يجب أن تضع محل الاعتبار أن المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال » .

ويعقب على ذلك مجموعة الفقهاء شارحوا الاتفاقية بقولهم : « ان الجريمة التي تعد بمثابة الخيانة العظمى عندما يرتكبها من يتبع دولة الاحتلال بجنسيته ، تختلف طبيعتها بالنسبة لمن يرتكبها من غير مواطنى هذه الدولة ، نظرا لواجب الولاء الذى يكتفه لدولته . ولا يقتصر الأمر عند عدم اعتباره خائنا ، وانما يجب أن تصبح العواطف الوطنية التي حفزته الى ارتكاب ما يجحف بمصالح اعداء وطنه جديرة بالاحترام . هكذا يجب أن تراعى دوافعه النبيلة عند تحديد الجزاء بصدد فعل أجاز قانون الحرب لسلطات الاحتلال أن تعاقب عليه » (٢) .

ونصت الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ من اتفاقية جنيف المذكورة على مايتى : « لا يجوز اصدار حكم الاعدام ضد شخص محمى الا بعد توجيه نظر المحكمة بصفة خاصة الى أن المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال ، وغير ملزم بواجب الولاء نحوها » . ويمكن قياس هذا النص على النص السابق ، فالاعتبارات التي وجد المتهم نفسه فيها ضحية للعدوان والاحتلال اللذين يقاسيهما وطنه ، يجب أن تصبح ظرفا مخففا عند ارتكاب جريمة عقوبتها الاعدام . فضلا عن أن عبارة « غير ملزم بواجب الولاء نحوها » هى مفاد القاعدة العامة التي فى ضوءها يجب أن تقيم سلطات الاحتلال علاقتها بأهالى الأراضي المحتلة . فمهما يكن الأمر ، فإن أهالى الاراضى المحتلة المحميون باتفاقية جنيف

George Schwarzenberger, *The Law of Armed Conflict*, Stevens, 1968, (١) pp. 327 - 328.

Jean S. Pictet, *Commentary on the IV Geneva Convention*, 1958, p. 342. (٢)

الرابعة لسنة ١٩٤٩ يظلون على ولائهم وطاعتهم لدولتهم صاحبة السيادة القانونية على تلك الأراضي ، وأن لا يطيعوا من أوامر وتعليمات دولة الاحتلال إلا ما يعتبر قانونيا ومشروعا على ضوء الحدود والقيود المذكورة ، ولا سيما احكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ (١) .

ومن الملاحظ أن نص المادة ٣/٦٨ يتكرر في المادة ١١٨ من هذه الاتفاقية (٢) ، كما يتكرر أيضا في المادتين ٨٧ و ١٠٠ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب والمؤرخة ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ .

من ثم يحق لنا أن نتساءل هل يحق لسلطات الاحتلال أن تلزم سكان الأراضي المحتلة بالطاعة ؟ وهل هناك ثمة أساس قانوني لما يقال عن وجوب أن يدين السكان في الأراضي المحتلة بالطاعة لهذه السلطات في مقابل الحقوق الممنوحة لهم ؟ وأن مخالفة هذا الالتزام تشكل جريمة حرب war crime أو خيانة الحرب war treason ؟

من الصعب تصور ذلك في ظل النصوص السابقة لاتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب سنة ١٩٤٩ ، وهي نصوص تخرج بالعلاقة بين سلطات الاحتلال والسكان عن اطار علاقة الدولة بسكانها اطلاقا . بل من الصعب تصور أن واضعى هذه الاتفاقية ، كما كان شأن واضعى اتفاقية لاهاي بشأن الحرب البرية سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ، قد قصدوا بذلك الى اعطاء السكان في الأراضي المحتلة حقوقا أو الزامهم بالواجبات (واجب الطاعة) في النطاق الدولي العام ومخاطبتهم على هذه الصورة بطريقة مباشرة كأشخاص للقانون الدولي العام . ولكن الواضح أن الحقوق والواجبات التي تقوم في ظل قانون الحرب وأعرافها ، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بوقت الحرب هي للدول المتحاربة والدول المحايدة فحسب (٣) .

وهكذا يولد خرق دولة الاحتلال القواعد الناهية والمحددة لحريتها في ممارسة سلطاتها تجاه الاقليم المحتل وسكانه مسئولية دولية في كنفها ، ينحصر أثرها العملي في التعويض على أنواعه (التعويض العيني أو التعويض عن الضرر أو التعويض الادبي) . كما يخضع الأشخاص المسئولون عن هذه الأعمال والجرائم المنافية لقانون الحرب والاحتلال الحربى للاختصاص الاستثنائى للدولة صاحبة الاقليم المحتل على مجرمى الحرب، عند القاء القبض عليهم (٤) .

(١) Ibid, p. 346 ; Final Record Of The Diplomatic Conference of Geneva of 1949, Vol. II-A, pp. 673-674.

(٢) كذلك تنص المادة ١٠٥ من اتفاقية جنيف الرابعة على ما يأتى : « على الدول الحاجزة أن تخطر بمجرد اعتقال اشخاص محبين الدولة التي يدينون لها بالولاء ودولتهم الحماية من الاجراءات التي تتخذ لتنفيذ الاحكام الواردة بهذا الفصل . وعلى الدولة الحاجزة أيضا أن تخطر الاطراف المختصة بكل تعديلات تستجد لهذه الاجراءات » .

(٣) انظر هذا الرأى في

Schwarzenberger, op. cit., p. 328; Odile Debbasch, l'Occupation Militaire Paris, 1962, p. 235.

Ibid, pp. 328, 450 ; Pictet, op. cit., pp. 602-603.

(٤)

أما إذا أخل أهالى الأراضى المحتلة بأوامر سلطات الاحتلال التى تصدرها فى الحدود المسموح بها طبقا لقانون الاحتلال الحربى ، فلهذه السلطات أن تعاقب المسئولين منهم ، بشرط مراعاة الحد الأدنى للمعاملة الانسانية الذى تضمنه لهم اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين فى وقت الحرب . ولا يعنى ذلك أن أوامر سلطات الاحتلال تصبح بمثابة التشريع الوطنى ، أو يكون لها خصائصه وآثاره من حيث الزمان والمكان ، فهى لا تعدو بأية حال أن تكون مجرد أوامر سلطة وتعليمات خاصة أو مجرد قرارات تمتد بها سلطات الاحتلال سلطانها التشريعى الى الأراضى المحتلة بصفة مؤقتة. وفى كلتا الحالتين لا يصبح السكان مخالفين الا لقانون داخلى، لا القانون الدولى العام (١) .

ومن المعروف أن القانون الدولى العام لا يفرض التزاما قانونيا على مواطنى دولة بطاعة سلطاتها أو احترام اختصاصها الإقليمى . فهذه مسألة داخلية بحث لا علاقة لها باختصاص القانون الدولى العام . ولعل هذا هو من باب أولى فى صدد علاقة السكان بالسلطة المؤقتة الفعلية لدولة الاحتلال فى أراضيه .

وهكذا يبين لنا أن جميع الالتزامات المفروضة على السكان فى الأراضى المحتلة تجاه سلطات الاحتلال هى مجرد التزامات فى ظل القانون المحلى . وبالتالي فإن من يرفض تنفيذها أو يقوم بخرقها ، لا يرتكب جريمة حرب كما يقال ، أو جريمة خيانة الحرب — تلك التى لا يعرف الفقه الدولى لها حكما أو قاعدة فى القانون الدولى العام (٢) . وقد رفضت المحكمة العسكرية الأمريكية فى نورمبرج أخذ هذا الوصف بعين الاعتبار فى صدد أعمال البولنديين الاحرار ضد سلطات الاحتلال (٣) .

فالقانون الدولى العام لا يتدخل فى هذا الميدان بأكثر من تحديد صلاحيات سلطات الاحتلال فى ظل قانون الاحتلال الحربى . وما يبدو لنا فى الظاهر أنه التزامات تقع على كاهل السكان تجاه هذه السلطات ، لا تعدو أن تكون انعكاسات لهذه الصلاحيات ، أو أثرا من آثار القرون الغابرة حينما كانت دولة الاحتلال تقوم بضم الأراضى المحتلة لها قهرا ولا تلقى مقاومة من السكان . أما الامر حول ما اذا كان القانون المحلى الذى تطبقه سلطات الاحتلال فى الأراضى المحتلة يتفق فعلا مع قواعد القانون الدولى العام (كما يرتبها العرف والاتفاقيات الدولية الحديثة) فهو أمر يبقى فى إطار العلاقة بين أشخاص القانون الدولى العام المعنية بذلك ، ولا سيما الدولة المحتل أراضيهما والدولة الحامية ودولة الاحتلال (٤) .

من ثم يمكن القول فى صدد تحديد علاقة دولة الاحتلال بأهالى الأراضى المحتلة أن دولة الاحتلال :

Ibid, p. 328.

(١)

Ibid, p. 329.

(٢)

Debbasch, op. cit., 236.

(٣)

Debbasch, op. cit., pp. 236

(٤)

(أ) لا تستطيع بحكم الطبيعة الاستثنائية والفعلية للاحتلال الحربى أن تطبق اختصاصها الاقليمى كما تطبقه داخل أراضيها وحدودها الاقليمية ، الا بالتجاوز عن الحدود والصلاحيات التى يحددها لها قانون الاحتلال الحربى ، او أن تلجأ الى الضم الفعلى خلافا للقواعد العامة فى العرف الدولى والمواثيق والاتفاقيات الدولية .

ولهذا فان المركز القانونى للامور والقرارات التى تصدرها دولة الاحتلال ، حتى فى الأحوال الطبيعية التى لا تنحرف فيها عن الصلاحيات الممنوحة لها ، هى مجرد أوامر سلطة ، لا تأخذ صفة القوانين التى تظل من اختصاص الدولة المحتلة صاحبة السيادة القانونية على الاقليم ، « مادامت دولة الاحتلال تدير ولا تحكم » *qu'elle ne gouverne pas, mais qu'elle administre* كما جاء فى حكم شهر لحكمة استئناف لبيج فى ١٣ فبراير سنة ١٩١٧ (١) .

(ب) لا تستطيع دولة الاحتلال أن تتولى اختصاص الدولة المحتلة ، مادامت ادارتها تقوم على أساس فعلى ، يستند الى حالة الحرب ، والحرب مازالت قائمة . وهى فى هذا تجهد نفسها فى اعاقه تطبيق الاختصاصات الاقليمية للدولة المحتلة صاحبة السيادة على الاقليم المحتل ، مع ما يجبر ذلك من مخالفات قانونية ومسئولية دولية .

(ج) ولكن عليها فى نفس الوقت أن تراعى حدود الصلاحيات التى منحها لها قانون الاحتلال الحربى فى ضوء مركزها الفعلى المؤقت بالاقليم المحتل ، وأن تراعى بالاضافة الى هذه الحدود العامة ، القيود النوعية الخاصة الناشئة عن اتفاقيات لاهى وجنيف آنفة الذكر فى صدد معاملة المدنيين سكان هذا الاقليم .

أما كون دولة الاحتلال فى الأحوال الطبيعية لتطبيق قانون الاحتلال الحربى، تنأى بنفسها عن نقل اختصاصات السيادة الاقليمية اليها ، ولا تطبق على الأراضي المحتلة وسكانها فى نفس الوقت اختصاصها الاقليمى كما تطبقه داخل حدودها ، فواضح من كونها لا تريد أن تضع نفسها موضع المسؤولية فى قانونها الداخلى تجاه سكان هذه الأراضي ، بالفاء الفعل غير المشروع أو تقرير المخالفة والتعويض عن الاضرار التى لحقت بالافراد من جرائمها .

ولهذا « يجب فى ضوء القانون الدولى العام أن نميز بدقة — كما جاء بحكم محكمة التحكيم المختلطة الالمانية البريطانية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ — بين الاجراءات التى تتخذها دولة داخل اقليمها بموجب سيادتها الاقليمية ، وبين الاجراءات التى تتخذها وتنفذها سلطاتها فى دولة العدو التى قهرت واحتلتها قواتها . وتنتمى أعمال الاستيلاء فى اراضى العدو التى غزيت واحتلت

(١) نرى حيثيات الحكم فى

A. M. Stuyt, *The General Principles of Law*, The Hague, 1946, pp. 256-258.

الى هذا النوع الثانى... فهما يكن من عدم قانونية أعمال الاستيلاء والمصادرة هذه فى مواجهة المادة ٥٢ من لائحة لاهى ، يبدو بادىء ذى بدء ، أنه من الصعوبة بمكان تطبيق مبادئ القانون الداخلى فيما يتعلق بالأعمال المخالفة التى توجه الى الأفراد بسبب انتهاك الملكية الخاصة للآخرين ، وكذا فيما يتعلق بسوء استعمال الدولة المحاربة قوتها العسكرية فى دولة للعدو تحتلها قواتها « (١) .

وهنا لا يبقى الا أن نقول كما أسلفنا بتوجيه المسؤولية الدولية الى دولة الاحتلال عن أعمالها المخالفة تجاه السكان فى الأراضى المحتلة ، كى تقوم بدفع التعويض فى اطار مايسمى عادة بتعويضات الحرب ، وفقا للمادة ٣ من اللائحة الملحقه باتفاقية لاهى الرابعة بشأن الحرب البرية لسنة ١٩٠٧ ، والمادتين ١٤٧ و ١٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين فى وقت الحرب لسنة ١٩٤٩ (٢) . ولكن عملا لا تتحرك دعوى المسؤولية الدولية ولا تتحقق آثارها الا بانتهاء حالة الحرب ، وعودة الدولة المحتلة الى ممارسة اختصاصات السيادة وتنفيذ حقوقها كاملة . أما فى وقت الحرب فلا يعدو الأمر أن يكون مجرد التزام أدبى دولة الاحتلال بتعويض خسائر الافراد ووجوب المساعدة الانسانية (٣) .

واخيرا تجدر الإشارة الى أن علاقة الدولة المحتل اراضيها مع سكان هذه الأراضى لا تتغير أو تتبدل ، بل تظل على ما كانت عليه من رابطة الجنسية كعلاقة قانونية ، وما تفرضه علاقة الولاء والاخلاص للدولة والوطن على هؤلاء الافراد من التزامات قد توجب مساءلتهم وتوقيع الجزاء عليهم ، اذا اقتربوا اثناء فترة الاحتلال أعمالا مخالفة لهذه الالتزامات القانونية ، كما كان الأمر قبل بدا القتال والأعمال العدائية .

حق المدنيين بالأراضى المحتلة فى الثورة دفاعا عن النفس :

ان مجموع الاحكام التى توليناها بالشرح حتى الان تنطوى على الحدود العامة التى وضعها المجتمع الدولى الحديث لممارسة ادارة الاحتلال سلطاتها الفعلية سواء فى علاقتها بالدولة المحتلة صاحبة السيادة أو فى علاقتها بالسكان فى الأراضى المحتلة .

وبالإضافة الى الحدود العامة التى تحدثنا عنها ، تواجه سلطات الاحتلال مجموعة كبيرة من القيود النوعية الخاصة على علاقتها بالسكان فى تلك الأراضى .

منشأ هذه القيود هو القانون الدولى الاتفاقى كما انتهى اليه فى اللائحة

Stuyt, op. cit., p. 258.

(١)

Schwarzenberger, op. cit., pp. 457-461 ;

(٢) انظر فى هذا الشأن

Pictet, op. cit., pp. 602 - 603; Debbasch, op. cit., p. 61

Stuyt, op. cit., p. 260.

(٣)

الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة بشأن الحرب البرية لسنة ١٨٦٤ وسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب لسنة ١٩٤٩ ، إلى جانب المبادئ العامة لحقوق الإنسان ووسائل حمايتها في أساليبها ومصادرها المختلفة . فالأصل أن تظل حقوق الإنسان مصونة على الدوام ، وليس التضييق الذي يأتي على أبعاضها في وقت الحرب ، وفي الأراضي المحتلة بالذات ، نتيجة الضرورات العسكرية والأسباب القهرية ، إلا الاستثناء وليس القاعدة . ولذلك نصت اتفاقية جنيف المذكورة على مختلف الضمانات التي تحول بين سلطات الاحتلال والتعسف في ممارسة سلطاتها باهدار حقوق المدنيين في الأراضي المحتلة ، بأن وضعت سلسلة من القيود النوعية الخاصة في صدد احترام الملكية الخاصة ، وحظر النهب والسلب وأخذ الرهائن والمصادرة العامة للأموال والممتلكات ، وحظر فرض ضرائب لا ترتبط بالوضع الطبيعي لنظام الاحتلال ، وحظر النقل الإجباري الفردي والجماعي ، وحظر تغيير حالة الموظفين العموميين أو القضاة أو توقيع العقوبات عليهم ، وحظر نقل المحاكم من الأراضي المحتلة إلى دولة الاحتلال ، وحرية مزاولة النشاط الفكري ، والمحافظة على الإدارة والنظام والأمن العام وتنظيم الشُعائر والأديان .. الخ (المواد ٢٧ — ٣٤ و ٤٧ — ٧٨ من الاتفاقية) .

ويفرض علينا تحديد مجال بحثنا ، إلى عدم الخوض من الناحية الفقهية في القضايا النظرية الكبرى التي يتطلبها البحث في هذا الفرع الهام من فروع حقوق الإنسان في وقت السلم ووقت الحرب (١) . فضلا عن أن الرجوع إليها في نطاق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب لسنة ١٩٤٩ وعلى ضوء آراء الشراح وأحكام المحاكم يقتضي البحث في مجالات أكثر شمولاً من نطاق بحثنا . ونكتفي في هذا المقام بالكلام عن حق السكان المدنيين في الأرض المحتلة في الدفاع عن النفس ، وبما عرضناه من المبادئ والحدود العامة التي يفرضها قانون الاحتلال الحربي على سلطات الاحتلال في علاقتها بالأهليين .

ويكفي أن نقبس ما حدث من مخالفة صريحة للقواعد العامة في العرف الدولي وفي قانون الاحتلال الحربي في صدد الضم الفعلي للقدس العربية ، بما يحدث من مخالفات صريحة لأحكام اتفاقية جنيف في شأن حماية المدنيين في الأراضي المحتلة ، كي نتبين مدى خطورة الأوضاع التي يعيشها سكان الأراضي المحتلة في البحث عن ضمانات ضد اهدار حرياتهم وحقوقهم وتهجيرهم أو مصادرة أموالهم وممتلكاتهم ، وتغيير أنظمتهم الإدارية والقانونية والتعليمية ورقابة شعائرهم الدينية ، سواء في القدس أو غيرها من المناطق المحتلة .

ويبدو أن الضمان الوحيد الممكن ، ازاء عدم فعالية المنظمة الدولية في تنفيذ ما أصدرته من قرارات ، وتغنت إسرائيل وغيرها في هذا السبيل ، هو موقف حركة المقاومة التي تعمل في الضفة الغربية وقطاع

(١) نأمل أن نعود إلى ذلك في دراسة مفصلة في مدد قادم من أعداد هذه المجلة .

غزة وسيناء ، والذي يضع في مواجهة خروج سلطات الاحتلال وقواته عن الحدود التي وضعها قانون الاحتلال الحربى واتفاقية جنيف معارضة السكان المدنيين ورفضهم التعاون مع هذه السلطات والقوات ، وتنظيمهم للمقاومة المسلحة من أجل التحرير .

وهكذا يولد وضع قانونى جديد ، يتسق مع القانون ، ويضاد وضع الحكومة الاسرائيلية وسلطاتها في الاراضى المحتلة تماما ، وضع لم يكن يخطر للتخطيط الصهيونى الذى اراد انهاء الوجود العربى ما بين الفرات والنيل على بال . فبالقدر الذى عارض المجتمع الدولى ممثلا في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجان ومؤتمرات حقوق الانسان خروج اسرائيل عن حدود سلطتها الفعلية في الاراضى المحتلة ، وقيامها بالضم الادارى للأراضى المحتلة واهدار حقوق المدنيين ، تتضح مشروعية هذا الموقف لحركات المقاومة والمنظمات السرية في تأمين حقوق المدنيين العرب ، وحققهم بل واجبه في الدفاع عن سيادتهم واستقلالهم وحققهم في تقرير مصيرهم ، وأن تظل اراضيهم جزءا لا يتجزأ من الدول التى يرتبطون معها برباط الجنسية وعلاقة الولاء والاخلاص للوطن .

ونحن لو درسنا الوضع في ضوء الفقه الحديث ، وطبيعة العلاقة السابق ايضاها بين سلطات الاحتلال وأهالى الاراضى المحتلة ، لوجدنا أن حق الشعب واجبه في مقاومة المحتل قد لعب منذ عشرات السنين دوره في تحديد هذه العلاقة على أساس عدم قيام التزام بالطاعة في ظل القانون الدولى ، وعلى أساس قيام علاقة الولاء والتبعية لدولة الأصل . بل أدت المقاومة الفعلية للشعوب المحتلة الى تطوير أحكام قانون الاحتلال الحربى في صدد تحريم الضم بالارادة المنفردة في وقت الحرب ، وعدم جواز نقل حقوق السيادة من دولة الأصل المحتلة ، عملا من هذه الشعوب على الدفاع عن نفسها وصيانة كيانها وأمنها وحققها في تقرير مصيرها (١) .

وعلى ضوء ما بدت علاقة سلطات الاحتلال بالسكان من كونها علاقة تقوم على الخضاع للسلطة الفعلية ، وتكيفها اعتبارات الضرورة والرخصة الممنوحة لادارة الاحتلال في الحفاظ على أمنها وأمن قواتها في مقابل المحافظة على النظام العام وأمن وحقوق السكان ، تفتقر هذه العلاقة الى أساس قانونى أو نظرى يبرر الطاعة أو يجعل من ثورة أهالى الاراضى المحتلة ضد قوات الاحتلال خرقا لأية مبادئ دولية (٢) .

بل أننا لوبحثنا الأمر في ضوء أحكام اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ لما رأينا نصا يحول بين أهالى الاراضى المحتلة وحققهم في الثورة *rébellion* على سلطات الاحتلال لدى خروجها على حدود صلاحياتها ، ثورة عصيان مدنى

Debbasch, op. cit., pp. 232 - 233.

(١)

Ibid, pp. 233 - 234.

(٢)

أو ثورة مسلحة . ففضلا عن النصوص التي أتينا عليها في صدد واجب ولاء سكان الأراضي المحتلة تجاه الدولة المحتلة ، تسبغ اتفاقية جنيف الرابعة في شأن معاملة المدنيين في وقت الحرب لسنة ١٩٤٩ نوعا من الحماية على هؤلاء عندما يقومون بأعمال العصيان أو التمرد . فالمادة ٣ منها تختص بعدم التفريق في المعاملة الإنسانية بين المدنيين الذين يقومون بالثورة على العدو أو غيرهم في حالة اعتبار مثل هذه الثورة نزاعا أو صراعا داخليا . ولعل هذا هو شأن الثورة الفلسطينية وعملياتها داخل إسرائيل ذاتها لاقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على انقاض الدولة الصهيونية . وتنص المادة ٢٧ على عدم التمييز بين الأشخاص المدنيين الذين تحميهم الاتفاقية بسبب معتقداتهم السياسية ، كما تعترف المادة ١/٥٤ من الاتفاقية المذكورة بحق الموظفين العموميين من أهالي المناطق المحتلة في العصيان المدني ومعارضة سلطات الاحتلال . وعبرة هذا النص كالآتي :

« لا يجوز لدولة الاحتلال أن تغفر حالة الموظفين العموميين أو القضاة في الأراضي المحتلة، أو أن توقع عليهم عقوبات أو تتخذ ضدهم إجراءات تعسفية، إذا امتنعوا عن تأدية واجباتهم بدافع من ضمائرهم » .

ولكن عادة ما لا يقتصر الأمر على العصيان المدني أو الثورة غير المسلحة ، بل قد تؤدي أعمال سلطات الاحتلال الفاشية الى اندفاع الأهالي بالأراضي المحتلة في ثورة عارمة *levée en masse* يحملون فيها السلاح ويخرجون لمواجهة المحتل الذي تجاوز حدود سلطاته في العنف والتكيل بهم ، دون أن يكون لديهم الوقت الكافي للتنظيم أو الانتظام في حركات مقاومة نظامية تحميها المادة { من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لسنة ١٩٤٩ .

حقبا أن نص المادة الرابعة المذكورة قد نص على حماية الثورة العارمة غير المنظمة ومعاملة أفرادها معاملة أسرى الحرب شريطة أن تكون هذه الثورة في مواجهة الغزو في الأراضي غير المحتلة .

ولكن ماذا يكون وضع هؤلاء الذين يقومون بالثورة العارمة ويحملون السلاح لمقاومة العدو في الأراضي المحتلة ؟ ألا يعترف لهم بحق الدفاع عن النفس والرد على أعمال سلطات الاحتلال المنافية للقانون والعدوان غير المشروع ؟ بمعنى أنه ألا يجوز الصاق صفة العداء بهؤلاء المدنيين في ثورتهم تلك ومعاملتهم معاملة المحاربين وأسرى الحرب ، ولا سيما فيما يتعلق بمعاملة جرحاهم وعدم مساءلتهم جنائيا عن أعمال العنف التي يرتكبونها ضد قوات الاحتلال أسوة بالقوات المسلحة وقوات المقاومة النظامية وسكان الأراضي غير المحتلة في مواجهتهم للغزو بحمل السلاح ؟ (١) .

Ibid, p. 237.

Major R.R. Baxter, The Duty of obedience.

وانظر في هذا الشأن
To the Belligerent occupant, **British yearbook of International Law**,
1950, pp. 253 - 257.

اتجه فريق من الشراح الى القول بأن ثورة سكان الأراضي المحتلة على سلطات الاحتلال تخرج عن نطاق الحماية التى تفرضها المادة ٤ من الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف بخصوص معاملة أسرى الحرب للقيد الواضح بالنص فى صدد سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية . ويضيف هؤلاء فى تبرير هذا النص أن فى ثورة سكان الأراضي المحتلة على سلطات الاحتلال خرق لالتزام دولى ، يهدر حقهم فى التمتع بالحماية التى يفرضها نص المادة ٤ من الاتفاقية الخاصة بأسرى الحرب ، كما يهدر حقهم فى الحماية التى تفرضها الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف بشأن حماية المدنيين . وأساس هذا رأى هو أولا ما أسلفناه فى صدد علاقة قانونية بين دولة الاحتلال والأهلين تفرض فى رأى هؤلاء واجب الطاعة عليهم نحوها ، منذ أن كانت الحروب والضم بالارادة المنفردة أعمالا جائرة فى الحياة الدولية . ومن ثم فهم يرون كذلك حق سلطات الاحتلال فى محاكمتهم بارتكاب جرائم الحرب (١) الأمر الذى أقمنا الدليل على دحضه . وثانيا ، يتجه هذا الفريق من الشراح الى تطبيق نص المادة ٥ من اتفاقية جنيف الرابعة فى شأن حماية المدنيين لسنة ١٩٤٩ على أفراد السكان فى الأراضي المحتلة الذين يهبون فى ثورة عارمة فى مقاومة سلطات الاحتلال بقوة السلاح ، قصد اهدار حقهم فى التمتع بالحقوق التى تضمنها هذه الاتفاقية للمدنيين من سكان الأراضي المحتلة (٢) . فالمادة ٥ المذكورة تنص على ما يأتى:

« اذا اقتنعت احدى الدول المشتركة فى النزاع بوجود أحد الافراد فى **أراضيها** ممن تحميمهم الاتفاقية ، تحوم حوله شبهات قاطعة أو يقوم **بجهود ضارة بأمن الدولة** ، فان مثل هذا الشخص لن يكون له الحق فى المطالبة بتلك الحقوق والمزايا التى تتيحها هذه الاتفاقية ، والتى لو منحت لمثل هذا الشخص يكون فى ذلك ضرر لأمن الدولة .

« اذا اعتقل شخص تحميه الاتفاقية فى **أراض محتلة** بتهمة الجاسوسية أو التخريب أو كشخص تحوم حوله شبهات قاطعة عن قيامه بجهود ضارة بأمن الدولة المحتلة ، فان مثل هذا الشخص يعتبر فى الحالات التى تستدعى فيها ذلك ضرورات الأمن الحربى ، محروما من حقوق الاتصال المنصوص عليها بهذه الاتفاقية .

« وفى كل حالة فان مثل هؤلاء الأشخاص يجب مع ذلك أن يعاملوا معاملة إنسانية ، وفى حالة المحاكمة لا يجب حرمانهم من الحقوق فى محاكمة قانونية ولائقة كالمنصوص عنه فى هذه الاتفاقية ... »

وبالإضافة الى الحد الأدنى للمعاملة الإنسانية التى تفرضها الاتفاقية فى جميع الحالات ، فانه من الواضح أن النص الواجب التطبيق فى صدد الثورة

Baxter, op. cit., p. 254.

Schwarzenberger, op. cit., p. 327

(١)

(٢) انظر فى هذا الشأن

العامة والمقاومة المسلحة غير النظامية لسكان الأراضي المحتلة ، هو الفقرة الثانية من المادة الخامسة المذكورة ، وليس نص الفقرة الأولى الخاصة بأراضي إحدى الدول المشتركة في النزاع . فالأراضي المحتلة ليست جزءاً من أراضي دولة الاحتلال حتى تستطيع أن تحرم من تشبته فيهم بداخلها من كافة الحقوق والمزايا التي تفرضها الاتفاقية بحكم اعتبارات الأمن المشار إليها .

ولا يطبق نص المادة ١/٥ بالحرمان من كافة الحقوق والمزايا التي تفرضها الاتفاقية إلا على من يقومون بأعمال التجسس والتخريب أو أعمال ضارة بأمن الدولة داخل دولة الاحتلال ذاتها ، وما لم تعز هذه الأعمال إلى الثورة المسلحة لتغيير نظام الحكم فيها حتى يصبح الأمر في حكم النزاع أو الصراع الداخلي الذي تحميه المادة ٣ السابق الإشارة إليها من اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩ (اتفاقيتي تحسين حال المرضى والجرحى واتفاقية أسرى الحرب والاتفاقية الخاصة بحماية المدنيين) .

أما الحرمان من حقوق الاتصال المشار إليه بالمادة ٥/ب في صدد من يشبته فيه من أهالي الأراضي المحتلة ، فلا يعدو أن يكون حرماناً مؤقتاً كنص المادة ٢/١١٢ من نفس الاتفاقية . وهكذا تبقى له بقية الحقوق التي تضمنها الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف بصدد حماية المدنيين في وقت الحرب لسنة ١٩٤٩ . هذا فضلاً عن أن المادة ١٤٧ من هذه الاتفاقية تنص على استثناء المخالفات الخطيرة الآتية من شرط أمن دولة الاحتلال وعدم محاكمة مقترفيها من أفراد قواتها ورعاياها :

« القتل العمد ، التعذيب أو المعاملة البعيدة عن الإنسانية بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة والأعمال التي تسبب عمداً آلاماً شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو الصحة والنفس أو الإبعاد غير القانوني أو الاعتقال غير القانوني للأشخاص المحميين ، وأرغام الشخص المحمي على الخدمة في قوات الدولة المعادية ، أو تعمد حرمان شخص من الحقوق الخاصة بالمحاكمة الصحيحة القانونية المنصوص عنها بهذه الاتفاقية ، أخذ الرهائن » .

وطبيعي أن ينطبق هذا القيد الوارد على شرط أمن دولة الاحتلال في المادة ١٤٧ على ما جاء بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة آنفة الذكر في صدد اهدار حقوق الحماية التي تمنحها الاتفاقية بالنسبة للأشخاص العاديين الذين تحوم حولهم شبهات قاطعة بأنهم يعملون في أراضي دولة الاحتلال على الأضرار بها .

يؤكد ذلك ما تشير إليه المادة ٦٨ من الاتفاقية حيث تقول :

« الأشخاص المحميون الذين يقتربون ذنباً يقصد بها فقط إلحاق الضرر بدولة الاحتلال ، ولكنها لا تنطوي على محاولة الاعتداء على حياة أو أجسام

أفراد قوات الاحتلال أو الإدارة أو على ضرر جماعى خطير أو على تدمير
خطير لأماكن قوات الاحتلال أو الإدارة أو المنشآت التى يستخدمونها ، يكونون
عرضة للاعتقال أو الحبس البسيط ..

« لا يجوز اصدار حكم الاعدام ضد شخص محمى الا بعد توجيه نظر
المحكمة بصفة خاصة الى أن المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال ، وغير ملزم
بواجب الولاء نحرها » .

وهكذا يمكن القول بصدد من تحوم حولهم شبهات داخل اراضى دولة
الاحتلال ذاتها ، وبالأحرى من يقبض عليهم بهذا الوصف من قبل السلطات
الاسرائيلية داخل حدود هدنة سنة ١٩٤٨ ، أنهم يتمتعون بحماية اتفاقية جنيف
لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحقوق المدنيين ، فى ضوء المادة ٣ من هذه الاتفاقية
والخاصة بحماية الأشخاص الذين يحملون السلاح فى نزاع ليست له صبغة
دولية ، مادام هؤلاء يستهدفون اعادة وطنهم السليب ضمن هذه الحدود
العسكرية المؤقتة للهدنة ، كما يستهدفون الاطاحة بدولة
الصهيونية العنصرية واقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها
العرب واليهود على قدم المساواة كما تفصح نواياهم وتصريحاتهم . فوصف
النزاع الداخلى وما تسببه المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ومثيلاتها من
اتفاقيات جنيف الأخرى لسنة ١٩٤٩ من قواعد الحماية الانسانية لاشك
ينطبق على هذه الحالة .

واخيرا تجدر الإشارة الى أن نص المادة الخامسة من اتفاقية جنيف
الرابعة وما جاء به فى صدد حرمان من يشتبه فيهم داخل اراضى الدول المشتركة
فى النزاع من حقوق ومزايا الاتفاقية ، أو حرمان من يشتبه فيهم داخل الأراضى
المحتلة من حقوق الاتصال المنصوص عليها فى الاتفاقية ، انما وضع من
قبل المؤتمرين فى جنيف خاصا بمن يقومون بأعمال التخريب أو التجسس
واللصوصية وما شاكل ذلك من الجرائم ، دون أعمال المقاومة أو الثورة غير
النظامية . ولهذا فقد لقى النص بوضعه العام الحالى فى صدد القيام « بجهود
ضارة بأمن الدولة » معارضة وفد الاتحاد السوفيتى الذى تقدم بمشروع مادة
ينص صراحة على كل جريمة من هذه الجرائم على وجه التحديد تفاديا
للتفسيرات المتناقضة فى شأن العبارة المذكورة « جهود ضارة بأمن
الدولة » (١) .

كذلك تحمل المناقشات التى دارت فى المؤتمر حول الصياغة الحالية للنص،
على أن نية المؤتمرين قد انصرفت الى استثناء أعمال المقاومة والثورة العارمة
للشعب فى الأراضى المحتلة من هذه الجهود الضارة المشار إليها .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات نرى فريق له أهميته فى الفقه ، أمثال كالفو
وهال وهانيس تايلور وشارل دى فيشر ، يقررون « حق » سكان الأراضى

المحتلة في الثورة على سلطات الاحتلال . بل يميل بعضهم الى تقرير ما يسميه « واجب » الثورة المفروض على هؤلاء بموجب علاقة الولاء والتبعية القائمة بينهم وبين دولتهم المحتل أراضيها (١) .

ودرج الفقه على قبول هذا الاتجاه ، ولا سيما لدى البلاد الانجلوسكسونية في الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين نصتا في قوانينهما العسكرية على حماية ثورات الحرب war rebellions (٢) .

ومن الملاحظ أنه طالما اعترف بعدم قيام علاقة ولاء بين سكان الأراضي المحتلة ودولة الاحتلال في اتفاقيات جنيف ، وانتهى الى عدم وجود أساس قانوني للالتزام بالطاعة من السكان تجاه سلطات الاحتلال ، واعترف بأن حق أو واجب الثورة على الاحتلال في حرب عدوانية ، أو احتلال يتجاوز سلطاته المقررة له في قانون الاحتلال الحربى واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، لا يشكل خرقاً لأية التزامات دولية تقع على كاهل الأفراد في الأراضي المحتلة وفقاً للقانون الدولى ، أصبحت الحماية المسبغة عليهم بموجب اتفاقيات جنيف واجبة ولازمة في كل الأحوال . فهم لا يرتكبون جرائم حرب ، بل يدافعون عن أنفسهم وكيان أوطانهم ، وتكون لهم حقوق وامتيازات الحماية التى تمنحها الاتفاقية الرابعة الخاصة بالمدينين على أقل الفروض .

وقد جاءت ظروف الحرب العالمية الثانية واشتداد حركات المقاومة على الاحتلال النازى واليابانى داعية الى الاهتمام بدور حركات المقاومة الشعبية في حروب التحرير ، وأن لا يفرق بين الجيوش النظامية والشعب المسلح الذى يهب لمواجهة العدوان أو يقف خلف خطوطه بالسلاح في عصر الحروب الشاملة . فليس منطقياً أو عدلاً أن يساوى بين المواطن الذى يأخذ بسلاحه للدفاع عن وطنه ونفسه ، وبين المواطن الذى يساءل جنائياً أو عسكرياً لقيامه بعمل من أعمال التجسس وفقاً للقانون الداخلى لدولة الاحتلال كما يرى البعض في صدد المادة المذكورة من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين لسنة ١٩٤٩ .

هذا فضلاً عن ان اقتراح مندوب الدانمرك في المؤتمر الدبلوماسى المنعقد بجنيف سنة ١٩٤٩ لاعادة النظر في اتفاقية أسرى الحرب ، بإضافة فقرة تقضى بأن يمتد مركز أسرى الحرب الى المدنيين الذين يهبون للثورة في دفاع مشروع عن النفس acting in lawful defence ، حين يشتركون في الدفاع

(١) Charles de Visscher, L'Occupation de Guerre, *Law Quarterly Review*, 1918, pp. 76 - 77.

(٢) نصت المادة ١٠ من قانون الحرب البرية — Baxter, op. cit., p. 255

للقوات الأمريكية على أنه « ليس لحارب الحق في أن يعلن أنه سيعامل كل من يقبض عليه ضمن القوات المسلحة لجماعات الشعب الثائر في وجه العدو معاملة الشريك في عصاة لصحوص أو معاملة اللص المسلح » .

عن وطنهم ضد عدوان غير مشروع أو ضد سلطات الاحتلال (١) ، وإن لم يقدر له النجاح ، إلا أنه لم يلق أية معارضة . بل أصبحت فكرة التفرقة بين المدنيين الذين يشتركون في حرب عادلة والمدنيين المشتركين في عدوان غير مشروع تجد صدًى لدى كثير من الشراح ، بوجوب الحاق صفة العداء بالأولين وتمتعهم بحقوق المحاربين دون الآخرين (٢) .

فليس عدلا أو انصافا أن يسلب شعب مسالم حقه في الدفاع عن نفسه ضد العدوان غير المشروع أو الاحتلال الذي يتجاوز حدود سلطاته ، خشية مساءلة أفرادهِ جنائيا بدعوى أنهم مخربون أو أروهابيون كما أدعى النازي بالنسبة لحركات المقاومة من قبل ، وكما تدعى إسرائيل بالنسبة لحركات المقاومة والثورة العارمة القائمة في الأراضي العربية المحتلة اليوم . إلا يكون لهذا الشعب وأفرادهِ في وقت الاحتلال والحرب حق الدفاع الذي لهم في وقت السلم ؟ أم يجب عليهم الخضوع لأعمال النهب والسلب وهدم الممتلكات ونزع الأراضي وتغيير القضاء وأنظمة التعليم وضم الأراضي ؟

وأخيرا تجدر الإشارة الى أن نص المادة ٤ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لسنة ١٩٤٩ ، قد أتى على ذكر حركات المقاومة التي يخلع على أفرادها صفة المحاربين ، بعبارة « حركات مقاومة نظامية » ، وعبارة « المقاومة المنظمة » ، انتصارا لوجهة نظر الدول الاستعمارية التي لم تعرف الخضوع للاحتلال الاجنبى ، والتي أرادت أن تضيق الخناق على الثورات المسلحة ضد سلطات الاحتلال (٣) .

ولكن هل هناك ثمة حركة مقاومة يمكن أن يتوافر فيها شرط التجمع الشامل والتنظيم العسكى في ظل الاحتلال ، الى جانب الشروط الأربعة الأخرى التي يأتى عليها هذا النص ، من شرط العمل تحت قيادة شخص مسئول ، وحمل علامة مميزة ، وحمل السلاح بشكل ظاهر والقيام بالعمليات الحربية وفقا لقوانين وتقاليد الحرب ، إلا وقد ضعفت وتضاءل تأثيرها في ظل عسف الاحتلال ومواجهة قواته ؟ !

فحركات المقاومة المسلحة هي عادة حركات سرية ، لا تحمل شارة مميزة لها أو بزة عسكرية تعرف العدو بها (٤) . حمل السلاح بشكل ظاهر

Jean de Preux, *The III Geneva Convention, Commentary*, Geneva, (١)
1958, pp. 56 - 61.

Draper, *The Red Cross Conventions*, Praeger, New York, (٢)
1958, p. 40.

Ibid, p. 40. (٣)

Ibid, p. 39. (٤)

أمرا عمليا في الحروب الحديثة . الا أنه يمكن القول بأن رجال المقاومة وحرب العصابات يظهرون بسلاحهم في لحظة القتال والمواجهة أسوة بغيرهم من جنود الجيوش النظامية .

ومع ذلك فاذا ما عزف سكان الأراضي المحتلة عن تحقيق الشروط المنصوص عليها في المادة ٤ من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب ، في صدد التنظيم العلني لمنظمات مقاومتهم خلف خطوط العدو في الأراضي المحتلة ، فقد ضمنت لهم اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين في وقت الحرب حقوقا متعددة تخرج عن نطاق حقوق الاتصال التي تحرمهم اياها المادة الخامسة بصفة وقتية (المادة ١١٢/٢) بدافع دواعي الأمن التي تنقذها المادة ١٤٧ من ذات الاتفاقية الى أبعد الحدود ، ولا سيما حقوق وضمانات المحاكمة المنصوص عليها في المواد ٧١ — ٧٥ من الاتفاقية المذكورة . فتتص هذه المواد على وجوب قيام محاكمة قانونية ، يكون للمتهمين فيها حق تقديم الأدلة اللازمة لدفاعهم ، وحق الاستعانة بمحام مؤهل يختارونه ويقوم بزيارتهم بحرية ، وتعطى له التسهيلات اللازمة لاعداد دفاعه . كما يحق لممثلي الدولة الحامية أن يحضروا محاكمة أى شخص محمى اذا كانت المحاكمة تجرى بصفة سرية ... الخ .

وبصفة عامة ، اسبغت اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين لسنة ١٩٤٩ على سكان الأراضي المحتلة الذين يهبون في ثورة عارمة للدفاع عن أنفسهم وأوطانهم ضد سلطات الاحتلال ، شروطا تضمن حمايتهم في نطاق هذه الاتفاقية « في جميع الاحوال » (المادة ١) ، حتى ولو كانت هناك « حالة اعلان حرب أو أى اشتباك مسلح من نوع آخر » (المادة ٢) أو في حالة « قيام اشتباك مسلح ليست له صبغة دولية » (المادة ٣) .

التوبة والعقوبة

دراسة في الفقه الجنائي الاسلامي

على حسن فهمي(*)

تمهيد :

قبل أن نتناول — تفصيلا — دراسة هذا الموضوع ، يجدر أن نشير — باختصار — الى عدة أمور :

اولا — ان الشريعة الاسلامية كانت القانون السائد في بلاد العالم الاسلامي أو ما يسمى بدار الاسلام طيلة قرون عديدة ، وان كان الأمر قد تحول من الناحية التطبيقية — الى مجرد صورة شكلية باهتة في كثير من أنحاء الدولة الاسلامية منذ أن بدأت عوامل الوهن والتحلل تصيب جهاز هذه الدولة لأسباب عديدة لسنا في مجال التعرض لها هنا . ولقد هجرت الدولة العثمانية الأحكام العقابية الاسلامية — على سبيل المثال — منذ مئات السنين (١) وتبعتها في ذلك أجزاء كثيرة من العالم الاسلامي .

ولاشك ان محاولة قراءة جديدة للفقه الاسلامي أمر يحتمه الرغبة في التعرف على أصولنا القانونية واكتشاف بعض ابعاد ثقافتنا .

ويمكن حصر الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع الذي يتصل بقضية الاصالة والمعاصرة في ثلاثة اتجاهات رئيسية : **اولها** الاتجاه التقليدي أو السلفي الذي يرى ضرورة الرجوع الى تطبيق أحكام التشريع الاسلامي جملة وتفصيلا ، **وثانيها** يرى الرفض الكامل لهذا التراث القانوني بمقولة تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، **أما الاتجاه الثالث** ، وهو الذي نتبناه ، فينظر الى الشريعة الاسلامية والى التراث الاسلامي — بصفة عامة — نظرة موضوعية علمية باعتباره أحد الروافد الأساسية للثقافة التي تسود مجتمعنا وتؤثر فيه دون أن يكون الرافد الوحيد ، ووفقا بهذا النظر فأحكام الفقه الاسلامي تحتاج الى قراءة جديدة متأنية على ضوء كل التغيرات التي لحقت وتلحق بمجتمعنا ، وبغير معزل عن جميع الروافد الأساسية الأخرى لثقافتنا .

(*) رئيس وحيدة بحوث العقوبة والتدابير اصلاحية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وعضو المركز العربي لدراسات الدفاع الاجتماعي بالجمعية .

(١) يراجع في ذلك ، على راشد ، نظرية القانون الجنائي الاجتماعي ، دروس القانون الجنائي مع التعمق ، قسم الماجستير ، جامعة بغداد (١٦٨/٦٧) ، بغداد ١٩٦٨ ص ١١٧

هذا الاتجاه يتسم بالموضوعية وبنأى عن الدوجماتية ، وهو الذى يوجه دراستنا هذه .

ثانياً — أننا نقصد بالشرعية الاسلامية هنا الفقه الاسلامى اى المعنى الضيق لكلمة الشريعة ، اذ ان الشريعة بمعناها الواسع هى كل ما شرعه الله للمسلمين من دين ، وهذا يتضمن — بالضرورة — الأحكام التى تتعلق بأعمال المخاطبين من حل وحرمة وإباحة وهو ما يعرف بالفقه المرادف لكلمة القانون عندنا (٢) .

ويوضح « التهانونى » هذه التفرقة بين الشريعة والفقه بدقة (الشريعة ما شرع الله تعالى لعباده من الأحكام التى جاء بها نبي من الأنبياء ، سواء كانت متعلقة بكيفية عمل ، وتسمى فرعية وعملية ، ودون لها علم الفقه ، أو بكيفية الاعتقاد ، وتسمى أصلية واعتقادية ، ودون لها علم الكلام ويسمى الشرع أيضا بالدين والملة) (٣) .

ثالثاً — اجتهد الفقهاء المسلمون فى القرون الأربعة الأولى للإسلام — بصفة خاصة — وخلفوا لنا تراثاً فقهياً ضخماً ، وحاولوا أن يجدوا لسلك مسألة حلاً ولكل حادثة اجتهداً (وخلف هؤلاء السلف خلف ضاقت عقولهم وخرجت صدورهم . فوقفوا جامدين أمام وقائع أحدثتها تطورات الزمن) (٤) .

ونتج عن هذا الجمود والسلك الإتباعى — الذى لا نستطيع تفسيره بمعزل عن حركة الصراع الطبقي فى المجتمع الاسلامى فى العصر الوسيط ومحاولة الطبقة المسيطرة تجسيد كافة الأوضاع المادية والفكرية للدفاع عن مصالحها الطبقيّة — نتج عن هذا جمود القواعد القانونية وعدم مسابقتها لمستلزمات التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وبخاصة بعد سقوط الحواجز التى كانت تحيط بالعالم الاسلامى لينغلق على نفسه من الداخل ، وبدايات الاتصال الثقافى والحضارى بمجتمعات أخرى .

نسى المتأخرون من الفقهاء أو أريد لهم أن يتناسوا ما ذهب اليه الفقهاء الأوائل من القول بتناهى النصوص وعدم تنهاى الحوادث والوقائع والذى عبر عنه « الشهرستانى » بقوله (.. نعلم قطعاً ويقيناً أن الحوادث والوقائع فى العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد ، ونعلم قطعاً أنه لم يرد فى كل حادثة نص ، ولا يتصور ذلك أيضاً ، والنصوص اذا كانت

(٢) محمد يوسف موسى ، الفقه الاسلامى ، مدخل لدراسته ، نظام المعاملات فيه ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ ص ٧ ، وايضا أحمد أبو الفتح ، المختارات الفتحية فى تاريخ التشريع وأصول الفقه ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٣٤٣ هـ (١٩٢٤) ، ص ٥٠ .
(٣) التهانونى ، كشاف اصطلاحات الفنون (مادة شريعة) — الاستانة ، ١٣١٧ هـ ، ص ٨٣٥ .
ص ٨٣٦ .

(٤) عبد الوهاب خلاف ، الشريعة الاسلامية مصدر صالح للتشريع الحديث ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة التاسعة ، العدد الثالث ص ١٧ .

متناهية فالوقائع غير متناهية ، ومالا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد (٥) — هذا كله يؤكد ما نقول به من ضرورة قراءة جديدة فاحصة ومثانية وموضوعية للفقه الاسلامي ، واضعين في الاعتبار أن « الحكم الاجتهادي اذا كان لا يلائم في عصر ما حال الناس ، ولا يتفق مع مصالحهم ، عدل عنه الى حكم اجتهادي آخر اكثر انفاقا مع حالهم ، وأكثر مراعاة لمصالحهم (٦) » .

رابعا — أن التوبة مفهوم ديني بحت ولذلك تجوز معالجته في نطاق الفقه الجنائي الاسلامي ، بينما الأنظمة المشابهة في القوانين الوضعي لا تقوم — بالضرورة — على مثل هذا المفهوم الديني ، وان كانت تقوم على فكرة العدول عن الاجرام والرغبة في الاصلاح .

تعريف التوبة ونطاق الدراسة :

التوبة — لغة — الرجوع (٧) ، وتاب الى الله توبيا ومتابة وتابة وتتوبة رجع عن المعصية ، وندم فهو تائب ، وتاب الله عليه أى وفقه للتوبة وغفر له أو رجع عليه بفضلله وأنقذه من المعاصي (٨) .

كما تعنى التوبة الاقلاع ، وقيل التوبة هى التوب ولكن الهاء لتأنيث المصدر ، واستتابة أى سألته أن يتوب (٩) .

والتوبة — شرعا — الرجوع عن التعرّيج الى طريق الحق (١٠) ، ويتضمن هذا ، العزم على عدم العودة الى تنكب الطريق القويم (١١) .
ولقد ورد ذكر لفظ التوبة واشتقاقاتها اللغوية في ٨٧ موضعا في القرآن الكريم (١٢) .

-
- (٥) الشهرستاني (الأشعري) ، الملل والنحل ، الجزء الاول ، القاهرة ١٢٨٨ هـ ص ٣٤ .
(٦) عبد الوهاب خلاف ، الشريعة الاسلامية مصدر صالح للتشريع الحديث ، مقال سابق الاشارة اليه ، ص ٢٨ .
(٧) محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد عبد اللطيف السبكي ، المختار من صحاح اللغة ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٣٤ .
(٨) القاموس المحيط ، الجزء الاول ، القاهرة ، غير مبين تاريخ النشر ، وايضا ، لويس معلوف ، المنجد في اللغة (معجم اللغة العربية) بيروت ، ١٩٥٦ .
(٩) المصباح الثمر في غريب الشرح الكبير ، المطبعة الكبرى الاميرية ، القاهرة ١٩٠٦ .
(١٠) الانتاع في حل الفاظ أبى الشجاع ، المعروف بشرح الخطيب على أبى شجاع ، المطبعة العمانية الشرفية ، القاهرة ، ١٣٢٦ هـ ، الجزء الثاني ، ص ٢٤٢ ، وايضا : عبد العزيز هاجر ، التعزيز في الشريعة الاسلامية (رسالة دكتوراه) ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٤٣٨ .
(١١) فتحي عبد الصبور ، أثر التوبة في العقوبة في الفقه الاسلامي (بحث غير منشور) — اعمال أسبوع الفقه الاسلامي الثالث ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
(١٢) محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، سلسلة كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

ولن نتعرض — في هذه الدراسة — الى اثر التوبة ، من الناحية الدينية ، فهذا يخرج عن نطاق بحثنا ، مكتفين بالإشارة هنا الى أن التوبة متى كانت صادقة تتضمن النية والعزم على الاقلاع عن المعصية والرجوع الى الله والندم على ما صدر عنه من خطيئة ورغبة أكيدة في انصلاح الحال ، طلبا لرحمة الله وسعيا لمغفرته تعالى ، تنتج أثرها في محو الذنب وتحقق الغفران (١٣) ، يقول تعالى (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه) (١٤) ، ويقول أيضا (ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب الى الله متابا) (١٥) .

وفي الحديث الشريف (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) .

وسنقصر نطاق دراستنا هذه على أثر التوبة في العقوبة ، أى الجزاء الدنيوى عن ارتكاب محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير (جرائم) (١٦) .

وهنا يجدر التفرقة بين أمرين قد يختلط الأمر بينهما وهما التوبة والعفو ، وبخاصة أن كليهما من مسقطات العقوبة في الفقه الإسلامى ، على اختلاف بينهما فى ذلك ، على النحو الذى سنفصله فيما بعد ، كما سنتناول التفرقة بين التوبة من جهة والعدول الاختيارى عن ارتكاب الجريمة من جهة أخرى .

(١) التوبة والعفو :

بينما تتطلب التوبة موقفا نفسيا من الجانى بالندم على ما كان منه والعزم على اصلاح الحال ، فإن العفو يتطلب موقفا ايجابيا من ولى الأمر أو من المجنى عليه أو وليه على حسب الأحوال .

والعفو سبب خاص لاسقاط العقوبة فى بعض الجرائم دون البعض الآخر ، فالعفو لا أثر له فيما يتعلق بجرائم الحدود (*) ، اذ أن العقوبة هنا حق لله تعالى ومن ثم يمتنع العفو فيه أو اسقاطه ، أما اذا حكم فى جرائم الحدود بعقوبتين ، عقوبة الحد وعقوبة تعزيرية جاز لولى الأمر أن

(١٣) س.م. حسين ، أثر التوبة على العقوبة فى الاسلام (بحث غير منشور) ، أعمال أسبوع الفقه الإسلامى الثالث ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(١٤) الآية ٣٩ من سورة المائدة .

(١٥) الآية ٧١ من سورة الفرقان .

(١٦) المسوردي (أبى الحسن على بن محمد بن حبيب) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، مكتبة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٢٨٠ هـ (١٩٦٠) ، ص ٢١٩ .

(*) والحد شرعا هو العقوبة المقدرة حقا لله تعالى حتى لايسمى القصاص حدا لأنه حق للفرد ولا التعزير كذلك لعدم التقدير ، وقد شرعت الحدود للزجر أساسا (يراجع شرح فتح التقدير لابن الهمام ، الجزء الرابع ، ص ١١٢ ، المكبة التجارية ، القاهرة ، غير مبين تاريخ النشر) .

يعفو عن العقوبة التعزيرية وحدها ، ويذهب الراى الراجع الى أنه ليس لولى الأمر ان يعفو عن العقوبة التعزيرية اذا كانت هى العقوبة الوحيدة فى جريمة من جرائم الحدود لامتناع توقيع عقوبة الحد (١٧) .

أما فى جرائم القصاص والدية فيجوز للمجنى عليه أو لولى أمره أن يعفو عن عقوبتى القصاص والدية ، غير أن هذا لا يمنع ولى الأمر من تعزيز الجانى بعد العفو عنه ، وبينما لا يجوز لولى الأمر أن يعفو فى جرائم القصاص والدية عن العقوبات المقدرة كالقصاص ، يجوز له أن يعفو عن أية عقوبة تعزيرية (١٨) .

والعفو عن القصاص أما أن يكون بغير مقابل أو على الدية ، وكما يجوز العفو عن القصاص يجوز أيضا العفو عن الدية (١٩) .

وبالنسبة للتعزير(*) ، يجوز العفو ، لقول الرسول (تحاموا عن عقوبة ذوى المروءات) ولقوله أيضا (أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم) ، ويذهب بعض الفقهاء الى قصر العفو على المجرمين الذين يرجى صلاحهم ، وضرورة اعتبار شخص الجانى فى ذلك ، وإذا كان التعزير واجبا حقا لله تعالى فإن لولى الأمر أن يعفو أن كان يرى مصلحة فى ذلك ، أما اذا كان التعزير واجبا لحق آدمى فقد اختلف الفقهاء ، فذهب البعض الى أن لولى الأمر أن يعفو كذلك ورأى الآخرون أنه ليس له أن يسقطه بعفو ، وهذا هو الراى الراجع (٢٠) .

(١٧) عبد القادر عودة ، التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى ، الجزء الاول (القسم العام) الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م) ص ٧٧٤ .

(١٨) عبد القادر عودة ، المرجع السابق ص ٧٧٥ ، ويراجع لمزيد من التفاصيل : أحمد محمود ابراهيم ، القصاص فى الشريعة الاسلامية وفى قانون العقوبات المصرى (رسالة الدكتوراه) القاهرة ، ١٣٦٢ هـ (١٩٤٤ م) ، ص ١٨٤ / ص ١٩٢ .

(١٩) على صادق أبو هيف ، الدية فى الشريعة الاسلامية وتطبيقاتها فى قوانين وعادات مصر الحديثة (ترجمة رسالة دكتوراه بالفرنسية) ، القاهرة ١٩٣٢ ، ص ٨٨ .

(*) فيها عدا جرائم الحدود والقصاص ، تركت الشريعة الاسلامية أمر التحريم والعقاب لولى الأمر مستهديا فى ذلك بمقتضيات الحياة الاجتماعية ، كما ترك للقاضى سلطة تقدير واسعة تمكنه من اختيار العقوبة المناسبة مراعىا ظروف الجريمة والجانى ، وهذا النوع من الجرائم والعقوبات تسمى بالتمايز ، يراجع على حسن فهمى ، فلسفة العقوبة فى الشريعة الاسلامية (بحث غير منشور) مقدم الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٥٨ .

(٢٠) عبد العزيز عامر ، التعزير فى الشريعة الاسلامية (رسالة دكتوراه) ، القاهرة ، ١٩٥٥ ص ٤٣٥ وما بعدها ، ويراجع أيضا ، أحمد موانى ، من الفقه الجنائى المقارن ، بين الشريعة والقانون ، المجلس الأعلى للشنون الاسلامية القاهرة ١٣٨٤ هـ (١٩٦٥) ، ص ٢١١ وما بعدها .

(ب) التوبة والعدول عن ارتكاب الجريمة :

لم يعرف الفقه الإسلامى نظرية كاملة للشروع فى الجريمة على النحو الذى تعرفه القوانين الوضعية اليوم ، بيد أن الفقهاء المسلمين فرقوا بين الجرائم التامة والجرائم الغير التامة . ويلاحظ أن الشروع فى الجرائم — فى الفقه الإسلامى — لا يعاقب عليه بقصاص أو حد إلا إذا كان مجرد الشروع فى ارتكاب جريمة ما يكون أركان جريمة أخرى تستوجب القصاص أو الحد ، كما إذا أدى الشروع فى القتل مثلا الى جرح أو قطع ، اذ يعاقب على ذلك كجريمة تامة مستقلة . أما الشروع فى الجريمة على استقلال فيعاقب عليه تعزيرا ، والتجريم والعقاب فى مجال التعزير من المرونة بحيث يستطيع ولي الأمر والقاضى على السواء أن يواجه جميع الظروف ، وعلى هذا يدخل الشروع فى جرائم التعازير ، بمقولة أن الشروع فى فعل محرم معصية فى حد ذاته أى جريمة تامة وإن اعتبر من الأعمال المكونة لجريمة لم تتم . ومن هنا فإن الشريعة عالجت الشروع على نحو خاص (٢١) .

وعدول الجانى عن اتمام الجريمة إما أن يكون بالاكراه أو أن يكون اختيارا ، وفى حالة العدول الاختيارى إما أن يكون العدول لسبب ما غير التوبة كأن يقدر أن العدول أكثر ملاءمة لاعتبارات يراها ، وفى هذه الحالة فالجانى مسئول عن الفعل كلما اعتبر هذا معصية أى اعتداء على حق الجماعة أو حق الفرد ، أما إذا كان سبب العدول الاختيارى هو توبة الجانى وندمه ورجوعه الى الله ، فهنا يصبح العدول الاختيارى توبة ، وتطبق بشأنه الأحكام المتعلقة بتوبة الجانى كما سيجىء (٢٢) .

بعد التفرقة بين التوبة والعفو وبين التوبة والعدول الاختيارى عن ارتكاب الجريمة ، نعرض فى المبحث الأول لشروط التوبة حتى تنتج آثارها القانونية ونتناول فى مبحث ثان نطاق التوبة من حيث الجرائم التى تجوز فيها ، ثم نستعرض فى مبحث ثالث الآثار القانونية للتوبة .

المبحث الأول — شروط التوبة :

لا تتطلب التوبة افراغها فى شكل معين أو فى صيغة ما ، فهى لا تعنى مجرد النطق بالفاظ معينة تدل على التوبة وطلب المغفرة ، ولا تستلزم — بالضرورة — تلاوة آيات معينة (٢٣) . فهى عملية نفسية قبل كل شىء من قبل الجانى ، وكأى عملية نفسية تقوم وراءها دنيوايات كثيرة معقدة ، ليس من اليسير الكشف عنها أو التأكد منها ، ولذلك اتجه الفقه الإسلامى الى وضع بعض الضوابط الشكلية والمعايير الظاهرة للتأكد من حقيقة

(٢١) عبد القادر عودة ، التشريع الإسلامى ، سابق الإشارة اليه ، ص ٢٤٣ وما بعدها .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٣٥١ ، ص ٣٥٢ .

(٢٣) س.م. حسنى ، اثر التوبة على العقوبة فى الاسلام (بحث غير منشور) ، سابق الإشارة اليه .

التوبة وصدقها ، وهى ما يعبر عنها بالتوبة النصوح ، يقول الله تعالى :
(يا ايها الذين آمنوا. توبوا الى الله توبة نصوحا) (٢٤) .

ومن هنا لزم الاخلاص فى التوبة وانعتاد العزم عليها واتجاه النية الى صلاح العمل ، كل ذلك نتيجة الندم على الذنب والرجوع الى الله .

وعلى هذا يمكن القول ان الشروط الرئيسية للتوبة لى تنتج آثارها القانونية هي :

- ١ - الإيمان بالله .
- ٢ - الندم على ارتكاب المعصية .
- ٣ - عدم الإيقال فى المعاصى .
- ٤ - انصراف النية الى صلاح العمل .
- ٥ - صلاح العمل فعلا .

ولاشك أن معظم هذه الشروط ، يصعب التأكد منها على نحو يقينى ، وإنما تدل عليها ظواهر الأمور التى يجب الاعتداد بها طالما أن الموضوع يتعلق بالنوايا ، ولعل الشرط الذى يمكن أن توضع له ضوابط موضوعية هو ما يتعلق بصلاح العمل ، إذ يشترط بعض الفقهاء أن تكون التوبة مصحوبة بصلاح العمل وهذا يقتضى أن تمر فترة اختبار معينة يتأكد فيها من صدق التوبة بانصراف الجانى كلية عن المعصية ، واختلف بشأن مدة الاختبار فيقدرها البعض بسنة ، ويتركها البعض غير محدودة (٢٥) .

وتستهدف هذه الشروط الاستيثاق من توبة الجانى ، حتى لا يكون الأمر مجرد اظهار مالا يبين كىما يفلت من العقاب ، فإن لم يوثق بتوبته ، فى الجرائم التى تسقط التوبة عقوبتها على نحو ما سيجىء ، وقعت عليه العقوبة ولو كان تائبا فى الباطن ، إذ أن النوايا والبواطن أمرها الى الله تعالى وكانت العقوبة فى هذه الحالة تطهيرا له (٢٦) .

وعلى الرغم من أن الأصل العام هو عدم اشتراط افراغ التوبة فى صورة شكلية معينة ، إلا أنه يشترط فى الردة أن ينطق التائب بالشهادتين وأن يقر صراحة بما أنكره وأن يعلن براءته من كل دين عدا الاسلام (٢٧) . فإذا ارتد المسلم عرض عليه الاسلام ، وإذا تعلق الأمر بشبهة اعترضت المرتد تفقد وتراح ، غير أن البعض ذهب الى أن عرض الاسلام على التائب غير

(٢٤) الآية ٨ من سورة التحريم .

(٢٥) فتوى عبد الصبور ، أثر التوبة فى العقوبة فى الفقه الاسلامى (بحث غير منشور) سابق الإشارة اليه .

(٢٦) فتوى عبد الصبور ، المرجع السابق . وانظر : بن قيم الجوزية الحنبلى ، امسلام الموقعين عن رب العالمين ، مطبعة الكردى الأزهرى ، القاهرة ، ١٣٢٧ هـ ، الجزء الثانى ص ١٩٧ .

(٢٧) فتوى عبد الصبور ، المرجع السابق .

واجب حيث أن الدعوة الإسلامية بلغته ، ويمهل المرتد ثلاثة أيام — على أرجح الآراء — لاستتابته والا قتل ، وذهب بعض الفقهاء الى أن اقرار المرتد التائب بالبعث والنشور مستحب (٢٨) .

ولا تقبل توبة الزنديق وهو من لا يتدين بدين ما ، كما لا تقبل توبة المنافق وهو من يطن الكفر ويظهر الاسلام ، لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة (٢٩) .

وكما أن شرط صلاح العمل الذي يمكن وضع ضوابط موضوعية له — الى حد ما — فإن شرط عدم الايغال في المعصية والامعان في الغي ، فيمكن وضع ضوابط موضوعية لهما أيضا على ضوء الظروف المحيطة بالجريمة وبالجاني ، يقول تعالى : (ليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا جاء أحدهم الموت قال أنى تبت الآن) (٣٠) .

وهذه أمور يمكن التعرف عليها من الوقائع الموضوعية ، فالتوبة تتطلب — في تقديرنا — أن يكون التائب في حال يسمح له بالاختيار بغير شبهة، ومن هنا اشترطت التوبة قبل القدرة على الجاني في جريمة الحرابة حتى تنتج أثرها في سقوط العقوبة ، على النحو الذي سيجيء تفصيلا .

المبحث الثاني — نطاق تطبيق التوبة :

متى توفرت شروط التوبة ، فهل تنتج أثرها في اسقاط العقوبة في كافة الجرائم أم أن ذلك يرتبط ببعض الجرائم دون البعض الآخر ؟ .

قبل مناقشة نطاق تطبيق التوبة من حيث نوع الجريمة ، يجدر أن نلم — في عجالة — بالتقسيم الذي تأخذ به الشريعة الإسلامية حيال الجرائم .

يعرف الماوردي « الجريمة بأنها » محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير (٣١) ، ولم تفرض الشريعة عقوبات محددة الا لعدد قليل من الجرائم ، سميت العقوبات في بعض منها بالحدود ، وفي البعض الآخر (جرائم الدم) بالقصاص ، ولم تفرض لها عدا ذلك من الجرائم عقوبات محددة بل منحت لولى الأمر وللقضاة حرية تقدير واسعة في فرض مايناسب كل حالة من عقوبات تبعا لظروف الجريمة والجاني وعوامل البيئة واختلاف الزمان وهذه العقوبات الغير المحددة تسمى بالتعزيرات (٣٢) .

(٢٨) كمال الدين بن الهمام ، شرح فتح القدير ، الجزء الرابع ، سابق الإشارة اليه ص ٢٨٥ / ص ٢٨٧ .

(٢٩) شرح فتح القدير ، المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

(٣٠) الآية ١٨ من سورة النساء .

(٣١) الماوردي ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، سابق الإشارة ، ص ٢١٩ .

(٣٢) على حسن فهمي ، فلسفة العقوبة في الفقه الاسلامي (بحث غير منشور) مقدم الى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٥٨) .

ويختلف الحد عن القصاص فى أن الحد عقوبة مقدرة تجب حقاً لله تعالى بينما لا يعد القصاص ماساً بحقه تعالى بل يمس بحق العباد أساساً وأن كان مقدراً كالحد تماماً ، بل أن بعض الفقهاء يذهبون إلى دمج الحدود والقصاص فى قسم واحد يطلقون عليه حداً وهو العقوبة المقدرة ، سواء كان ذلك فى جريمة الاعتداء فيها على حقوق العباد الخاصة أو التى يغلب حقهم فيها ، أم كان الاعتداء فيها على حقوق الله تعالى أو ما يكون حق الله تعالى فيها غالباً (٢٣) .

والعقوبات التى اعتبرت حدوداً هى حد الزنى ، وحد القذف ، وحد الشرب ، وحد السرقة ، وحد قطع الطريق (الحراية) ، وحد الردة ، وسميت العقوبات فى هذه الجرائم حدوداً ، لأنها محددة مقدرة بتقدير الشارع الإسلامى الأعلى ، ليس لأحد أن يزيد فيها أو ينقص ، فهى حدود الله تعالى التى تحمى المجتمع (٢٤) وفى هذه الجرائم تبرز بوضوح قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص أى الشرعية النصية ، فلا حد إلا بنص ومن ثم لا يجوز الاجتهاد أو الاستحداث فيما يتعلق بالحدود . ويدخل بعض الفقهاء البغى فى جريمة الحراية مع قطع الطريق على أساس الخروج على الإمام ومخالفة الجماعة مع وجود المنعة والشوكة للخارجين ، وإن كان الخروج على الإمام فى البغى بتأويل سائغ ، فالجريمة سياسية إذا نظر إلى بواعثها بعكس قطع الطريق الذى يستهدف النهب والسلب وازعاج الأمنين (٢٥) ، وعلى هذا لا يدخل بعض الفقهاء البغى فى جرائم الحدود ، إذ على الرغم من جواز قتل أهل البغى فيكون هذا غالباً فى حرب ولا يحتاج الأمر لحكم يصدر بالاعدام ، فالاعدام ليس مقصوداً فى ذاته ، والأجدر أن يقال أن حكم البغى هو التعزير وإن وصل إلى الاعدام (٢٦) .

أما القصاص فهو عقوبة مقدرة كالحد إلا أنها تجب حقاً للفرد ، ومعنى تقدير العقوبة أنها محدودة ليس لها حد أدنى ولا حد أعلى تتراوح بينهما ، والجرائم التى أوجب الشارع الإسلامى فيها القصاص هى القتل العمد وبعض جرائم الاعتداء على البدن (٢٧) .

(٢٣) محمد أبو زهرة ، فلسفة العقوبة فى الفقه الإسلامى ، محاضرات بمعهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٧١ .

(٢٤) محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ٩٣ ، وأنظر أيضاً : محمد عطيه راغب ، جرائم الحدود فى التشريع الإسلامى والقانون الوضعى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦١ .

(٢٥) عبد القادر عودة ، سابق الإشارة إليه ص ٢٦٢ ، ص ٢٦٣ ، ويراجع أيضاً : القاضى أبى يعلى الحنبلى ، الأحكام السلطانية ، مكتبة البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ ، ص ٣٧ . (٢٦) أنظر بالتفصيل فى ذلك : عبد العزيز عامر ، التعزير فى الشريعة الإسلامية (رسالة دكتوراه) ، سابق الإشارة إليها ، ص ٢٠ وما بعدها وعلى الأخص ص ٢٣ .

(٢٧) يراجع لمزيد من التفاصيل عن القصاص : أحمد محمد إبراهيم ، القصاص فى الشريعة الإسلامية وفى قانون العقوبات المصرى (رسالة دكتوراه) ، سابق الإشارة إليها ، وأيضاً أحمد الشرباصى ، القصاص فى الإسلام ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤) .

أما التعزير شرعا فهو عقوبة غير مقدرة تجب حقا لله أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة ، وهو كالحدود في أنه تأديب واصلاح وزجر . وكقاعدة عامة فان التعزير شرع في كل معصية حيث لا يكون ثمة عقوبة مقدرة ، ولكن لما كان التعزير يرتبط بالمصلحة فيمكن أن تجتمع مع العقوبة المقدرة أحيانا (٢٨) .

ويمكن القول بأن المعيار في العقوبة المقدرة من حدود وقصاص معيار مادي بحث يتعلق بالجريمة فقط ، بينما المعيار في التعزير معيار مرن يقوم على اعتبار ومراعاة الظروف المادية والشخصية في نفس الوقت (٢٩) .

وعلى هذا يكون نظام التعازير هو حجر الزاوية في النظام العقابى الاسلامى ، وبخاصة اذا ادخلنا في الاعتبار أن توقيع الحدود يتطلب شروطا قاسية في ميدان الاثبات وبذلك تتحول في غالب الأحيان الى نطاق التعازير ، كما أن العمل جرى فيما يتعلق بالقصاص منذ عهد بعيد الى تفويض ولى الأمر أى القضاء في مفهوم الدولة الحديثة ، في ذلك ، دون ولى الدم .

بعد هذا العرض السريع لتقسيم الجرائم في الفقه الاسلامى ، نحاول الاجابة على السؤال الذى اثرناه في بداية هذا البحث وهو نطاق تطبيق التوبة .

وعند الحديث عن نطاق التوبة من حيث الجريمة في الفقه الاسلامى ، نرى من الأنسب معالجة هذا على ضوء تقسيم الجرائم الذى عرضنا له ، اذ أن هذا التقسيم يقوم أساسا على معيار غلبة صفة الحق المعتدى عليه وما اذا كان خالصا لله تعالى (﴿﴾) أو خالصا للفرد أو يغلب على الحق أن يكون لله أو يغلب عيه أن يكون للفرد ، وهذا المعيار نفسه هو الذى عالج حوله الفقه الاسلامى موضوع التوبة .

ولعل الجريمة التى تقدم كنموذج للجرائم التى تبرز فيها أحكام التوبة ، هى الحراة أو قطع الطريق . والحراة من جرائم الحدود ، وقد اتفق على أنها اشهار السلاح وقطع الطريق خارج المصر (خارج العمران) واشترط الشافعى أن يكون للمحاربين شوكة أى منعة بأن يكون لديهم قوة المغالبة بحيث يمتنعون على ولى الأمر وان كان لم يشترط عددا معيناً فيهم .

(٢٨) تراجع لمزيد من التفاصيل ، عبد العزيز عامر ، التعزير في الشريعة الاسلامية (رسالة دكتوراه) سابق الإشارة إليها ص ٣٧ / ص ٤٩ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٥١ .

(*) يراد في الفقه الاسلامى بالحقوق الخالصة لله تعالى ، ما يمس مصالح المجتمع مباشرة .

ونظرا لأن هذه الجريمة تعد من أخطر ما يتعرض له مجتمع ما ، فإن الشارع الإسلامى فرض لها أقسى العقوبات وفى ذات الوقت مهد طريق التوبة أمام الجانى حقنا للدماء ودرءا للخطر .

يقول الله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) (٤٠) .

ويجمع الفقهاء على قبول توبة المحارب إذا تاب قبل أن تقهره سلطة الدولة وتتمكن منه والا كانت التوبة انتقاء لا تقوى ، وانتفت الحكمة الأساسية من التوبة هنا وهى وضع حد لخطر جسيم يتعرض له المجتمع .

وقد اختلف فى التوبة التى تسقط الحكم ، فيرى فريق أن التوبة تكون أما بترك الأفعال المكونة للجريمة وان لم يسلم المحارب نفسه للسلطات ، أو بأن يبقى سلاحه مع التسليم للسلطة طائعا مختارا ، ويرى الفريق الثانى أن توبة الجانى تكون بترك الأفعال المكونة للجريمة والخروج من مكانه والظهور العادى بين الناس حتى تظهر توبته ، أما إذا سلم نفسه للإمام قبل أن تظهر توبته أقيم عليه الحد ، أما الفريق الثالث فيشترط الأمرين معا ، وهما ترك الأفعال المكونة للجريمة والتسليم الاختيارى (٤١) .

واختلف الراى حول ما إذا وعدت السلطة المحارب بالامان أن سلم نفسه وترك الأفعال المكونة للحرابة فذهب الى اعتبار الوعد بالامان وقال آخرون باهداره وبتوقيع الحد رغم تسليم الجانى نفسه قبل القدرة عليه (٤٢) .

وتقبل التوبة فى جريمة الحرابة سواء تمت قبل الاعتداء على نفس أو مال أو بعد ذلك (٤٣) ، وهذا هو الراى الراجح بيد أن ثمة رأيا يذهب الى أن هذه الجرائم لا يسقط حدها التوبة قبل القدرة لأنها لا تدخل فى الأفعال المكونة للحرابة (٤٤) .

أما بالنسبة لباتى جرائم الحدود فقد اختلف الفقهاء بشأنها ويمكن أرجاع الآراء المختلفة الى ثلاثة :

(٤٠) الآيتان ٣٣ ، ٣٤ من سورة المائدة .

(٤١) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبى ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ ، ص ٤٤٧ ، وأيضا الكاسانى ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، الجزء السابع ، القاهرة ١٣٢٨ هـ ص ٩٦ .

(٤٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، المرجع السابق ص ٤٤٧ .

(٤٣) فتاوى عبد الصبور ، أثر التوبة .. (بحث غير منشور) ، سابق الإشارة اليه .

(٤٤) يراجع : محمد أبو زهرة ، فلسفة العقوبة فى الفقه الإسلامى ، سابق الإشارة اليه ،

ص ١٧٨ .

١ — ما يراه بعض فقهاء الشافعية والحنابلة من أن احكام التوبة فيما يتعلق بالحراية تنطبق في جميع الجرائم ، ففي الحراية وهى الجريمة العظمى نص القرآن الكريم صراحة على سقوط عقوبة المحارب بالتوبة ، فمن باب أولى ينطبق هذا على ما دون الحراية من جرائم ، وأن الآية الكريمة التى تحدثت عن السرقة اردفت بذكر التوبة واصلاح العمل ، يقول الله تعالى :

(فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه وإن الله غفور رحيم) (٤٥) . كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) (٤٦) . وأن القرآن لما جاء بعقوبة الزنا الأولى رتب على التوبة منع العقوبة بقوله تعالى : (واللذان يأتياها منكم فآذوها فإن تابا وأصلحا فأعرضا عنهما) (٤٧) .

٢ — وعلى عكس الراى الأول تماما يذهب المالكية والحنفية وبعض فقهاء الشافعية والحنابلة الى أن التوبة لا تسقط العقوبة الا في جريمة الحراية لصريح النص . وأن القول بسقوط العقوبة بالتوبة قد يؤدى الى تعطيل الحدود ، اذ ليس أيسر من أن يدعى المجرم التوبة (٤٨) .

٣ — ويرى ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أن العقوبة تطهير من المعصية وكذلك التوبة تطهير من المعصية وأن من تاب في جريمة من الجرائم التى تمس حقا لله تسقط عقوبته ، الا اذا اختار الجانى أن يعاقب رغم ذلك تطهيرا له (٤٩) . وتأسيسا على ذلك سئل الإمام ابن تيمية (ؒ) فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل أن يحد (توقع عليه العقوبة المقدرة) فهل يسقط عنه الحد بالتوبة ؟ فقرر ابن تيمية أن الحد يسقط عنه وعن السارق وعن شارب الخمر فيما لو تاب قبل أن يرفع الأمر الى الإمام (قبل رفع الدعوى) (٥٠) .

وما ذهب اليه الشافعى وبعض الشافعية والحنابلة من أن التوبة تسقط الحد باطلاق يؤيده ما روى من أن ما عزا عندما رجم في زنا ومسته الحجارة هرب فقتلهم المسلمون بالحجارة فقال لهم « ردونى الى الرسول صلى الله

(٤٥) الآية ٣٩ من سورة المائدة .

(٤٦) يراجع في هذا الراى : أحمد موافى ، من الفقه الجنائى المقارن ، سابق الاشارة ص ٢٠٩ ص ٢١٠ .

(٤٧) الآية ١٦ من سورة النساء ، ويراجع لمزيد من التفاصيل : عبد القادر عودة ، التشريع الجنائى الاسلامى ، سابق الاشارة اليه ، ص ٣٥٣ .

(٤٨) أحمد موافى ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(ؒ) الإمام بن تيمية أحد كبار الفقهاء والمجتهدين بالقرن الثامن الهجرى — انظر أعمال أسبوع الفقه الاسلامى الثانى ومهرجان الإمام بن تيمية (دمشق — ابريل ١٩٦١) ، وقد شاركها فيه ببحث عن الحسبة في الاسلام .

(٥٠) تقى الدين بن تيمية الحرانى ، مجموعة فتاوى شيخ الاسلام بن تيمية ، المجلد الرابع ، مطبعة كردستان العلمية بالجبالية ، القاهرة ١٣٢٩ هـ ، مسئلة رقم ٤٢٣ ص ٢٥٢ .

عليه وسلم ، فقتلوه رجما ، وفكروا ذلك للنبي فقال : هلا نركتموه لعل يتوب فيتوب الله عليه « (٥١) .

ويذهب الماوردي الى أن الزانى اذا تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه الحد ، أما لو تاب قبل القدرة عليه تسقط العقوبة في أظهر القولين . يقول الله تعالى : (ثم ان ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا أن ربك من بعدها لغفور رحيم) (٥٢) ، وفي قوله تعالى : (بجهالة) تأويلان : أحدهما بجهالة والثاني لقلبة الشهوة مع العلم بأنها سوء وهذا أظهر التأويلين ، لكن من جهل بأنها سوء لم يأت بها (٥٣) .

ونرى أن المذهب الأول والثالث هما الأكثر اتفاقا مع الحكمة من نظام التوبة ، على أن يكون للتوبة من الشروط الموضوعية ما يستوثق معها بجدية وعزم وإخلاص التائب ، ولعل أهم الشروط جميعا ما أطلق عليه إصلاح العمل الذى يقتضى انقضاء فترة اختبار كافية حتى لا تتخذ التوبة ذريعة للافلات من العقاب . وهذا المذهب يتفق مع الأصول العامة في التوبة عن المعصية في الشريعة الإسلامية ، فمن الأصول المتفق عليها أن الله يغفر الذنوب جميعا إلا أن يشرك به .

المبحث الثالث — الآثار القانونية للتوبة :

تعالج الآثار القانونية للتوبة في مؤلفات الفقه الإسلامى في موضعين رئيسيين ، أولهما عند الكلام عن أثر التوبة — اذا تمت بالشروط المقررة — في سقوط العقوبة في بعض الجرائم أو كلها حسب الأحوال ، والثانى بمعرض الحديث عن بعض العقوبات التعزيرية الغير المحددة المدة ، وأهمها الحبس لمدة غير محددة بالافراج عن السجين اذا ثبت توبته وكذلك التغريب لمدة غير محددة تنتهى بالتوبة .

وهاتان صورتان تتفقان في أن التوبة تؤثر — على نحو ما — في العقوبة، وتختلفان من حيث أن العقوبة في الصورة الأولى تسقط العقوبة ، بينما يتم تنفيذ العقوبة في الصورة الثانية غير أن التوبة تحدث أثرها في انائها .

ونتناول كلا من الصورتين على استقلال على النحو الآتى :

الصورة الأولى — أثر التوبة في سقوط العقوبة :

وفقا للمذهب الذى يقول بأن التوبة اذا توافرت شروطها تسقط العقوبة في جميع الجرائم باطلاق — فان أثر التوبة في ذلك يختلف باختلاف العقوبة ، ولما كانت الجرائم المحددة (الحدود والقصاص) هى التى يمكن تلمس آثار التوبة في سقوط عقوباتها أو بعضها فسنقصر الحديث عنها أساسا .

(٥١) بداية الجتهد ونهاية المقتصد ، سابق الإشارة اليه ، ص ٤٣٠ .

(٥٢) الآية ١١٩ من سورة النحل .

(٥٣) الماوردي — الاحكام السلطانية ، سابق الإشارة اليه ، ص ٢٢٥ .

ففى جريمة الحراية ، من المتفق عليه أن التوبة قبل القدرة تسقط الحد المنصوص عليه بقوله تعالى : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) (٥٤) — وقد ذهب الامام مالك الى أن التوبة تسقط حد الحراية فقط ويعاقب المحارب على ما عدا ذلك من جرائم سواء كانت عدوانا على حقوق الله أو على حقوق الناس ، وذهب رأى ثان الى أن التوبة تسقط حد الحراية وجميع حقوق الله من الزنا والشرك والقطع فى السرقة دون حقوق الناس من الاموال والدماء الا ان عفا أولياء الدم ، أما الرأى الثالث فىرى أن التوبة ترفع جميع حقوق الله ويسأل بالنسبة للدماء وبالنسبة للاموال ، فيسأل المحارب عما يوجد فى يديه من مال يعينه دون أن تمتد مسئوليته الى ذمته المالية ، أما الرأى الرابع والاخير فذهب الى أن التوبة تسقط جميع حقوق الله والناس من مال ومن دم الا ما يكون من مال يعينه فى يد المحارب التائب (٥٥) .

ويلاحظ ان المحارب ان اتى حدا قبل المحاربة ثم حارب وتاب قبل القدرة عليه لم يسقط بها الحد الاول لان التوبة انما يسقط بها الذنب الذى تاب منه دون غيره (٥٦) .

أما الزنا : فان التوبة قبل القدرة على الجانى تسقط عنه الحد وهو الرجم حتى الموت فى حال الاحصان والجلد مائة جلدة والتغريب ، كعقوبة تعزيرية ، عند من يقول بذلك ، فى غير حال الاحصان (٥٧) .

وفى السرقة : اتفق الفقهاء على أن لصاحب المال المسروق أن يعفو عن السارق مالم يرفع الأمر الى الامام ، فقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (تعافوا الحدود بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب) (٥٨) ، وعلى هذا رأى ابن تيمية فيمن يتوب قبل أن يرفع الأمر الى الامام ، اذ يسقط ذلك عنه الحد (٥٩) .

أما القذف : فقد اختلف الفقهاء فى سقوط الحد (وهو الجلد ثمانون جلدة) بعفو المقدوف فى حقه فذهب الامام أبو حنيفة والاوزاعى ، بأن العفو لا يسقط الحد ، بينما يرى الامام الشافعى أن العفو يسقط الحد بلغ الامام ذلك أم لم يبلغه ، وذهب رأى ثالث الى أن العفو يجوز اذا لم يكن الأمر قد رفع الى

(٥٤) الآية ٣٩ من سورة المائدة .

(٥٥) بداية المجتهد ، سابق الإشارة اليه ، ص ٤٤٧ .

(٥٦) فتح عبد الصبور ، سابق الإشارة اليه (بحث غير منشور) .

(٥٧) بداية المجتهد ، سابق الإشارة اليه ، ص ٢٦ وما بعدها ، وتراجع فتاوى ابن تيمية

سابقة الذكر ، مجموعة فتاوى شيخ الاسلام بن تيمية ، ص ٢٥٢ .

(٥٨) بداية المجتهد ، ص ٤٤٣ .

(٥٩) مجموعة فتاوى ابن تيمية ، ص ٢٥٢ .

الإمام فإن رفع اليه لم يجز العفو . أما فيما يتعلق بالتوبة فيكاد يجمع الفقهاء على أنها لا تسقط الحد ، أما بالنسبة للعقوبة التبعية في القذف وهي الفسق أو عدم قبول شهادة القاذف ، فقد ذهب أبو حنيفة إلى عدم قبول شهادته أبدا ولو تاب ، بينما أجاز مالك والشافعي قبول شهادته بشرط التوبة ، والسبب في هذا الاختلاف يرجع إلى الخلاف حول ما إذا كان الاستثناء الوارد في الآية الكريمة (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا) يعود إلى الجملة المتقدمة أو يعود إلى أقرب مذكور ، فمن قال بعودة الاستثناء إلى أقرب مذكور ، ذهب إلى أن التوبة ترفع الفسق ولا تجيز قبول الشهادة ومن رأى أن الاستثناء يتناول الأمرين معا قال بأن التوبة ترفع الفسق وتجيز قبول الشهادة ، وهو الرأي الذي يتفق مع الأصول الشرعية ، إذ أن الفسق متى ارتفع تقبل الشهادة (١٠)

وفيما يتعلق بحد الشرب وهو الجلد ثمانين جلدة والتفسيق ، فإن التوبة قبل رفع الأمر إلى الإمام تسقط العقوبتين — على حد قول بن تيمية وإلى هذا يذهب كل من يرى امتداد أثر التوبة إلى كافة المحظورات الشرعية .

أما فيما يتعلق بالردة فالرأي الراجح أن التوبة تسقط الحد ، واشترط عدد كبير من الفقهاء استتابة المرتد أكثر من مرة . يقول أبو يوسف ، حدثنا أشعث عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يستتاب المرتد ثلاثا ، فإن تاب والا قتل) ، وعلى هذا فإن التوبة تسقط الحد (١١) .

أما فيما يتعلق بالقصاص (جرائم الدم) فإن الحق الغالب هنا — وفقا للفقهاء الإسلاميين — هو حق الفرد ، أي أن المصلحة المعتدى عليها يغلب عليها الطابع الفردي وإن كانت الجريمة تمس بلا جدال حق الله تعالى ، ومن هنا فإن نظرة الشارع الإسلامي إلى العقوبة في هذا النوع من الجرائم على أنها بيد أولياء الدم أساسا .

ونرى من الأنسب أن نورد هنا فتوى كاملة لشيخ الإسلام بن تيمية حول ما إذا قتل مسلم مسلما آخر متعمدا بغير حق ثم تاب بعد ذلك فهل ترجى له التوبة وينجو من النار وهل تجب عليه الدية ، وهنا يفرق بين تيمية في فتواه بين حقين مسهما القاتل بغير حق ، الأول حق الله تعالى لتعديده حدود الله وانتهاكه حرمة الله ، وهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة لقوله تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ،

(٦٦) بداية المجتهد ، ص ٤٣٣ ، ص ٤٣٤ ، وأيضا الماوردي ، الأحكام السلطانية ، سابق الإشارة إليه ، ص ٢٢٩ ، ص ٢٣٠ .

(٦١) الخراج لأبي يوسف، الطبعة السلفية ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٥٢ هـ ص ١٨٠ .

ان الله يغفر الذنوب جميعا) أى لمن تاب ، وقوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا ، فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات . وكان الله غفورا رحيما) (١٢) — أما الحق الثانى فهو حق الناس ، فعلى القاتل أن يعطى أولياء المقتول حقهم فيمكنهم من القصاص أو يصلحهم بمال أو يطلب منهم العفو ، فإذا فعل ذلك ، فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك من تمام التوبة (١٣) .

وواضح من تحليل هذه الفتوى ان التوبة تنتج اثرها — فى نطاق جرائم الدم — فيما يتعلق بمغفرة الله تعالى ، أما بالنسبة للعقوبة الدنيوية ، التى تتسم فى مجال هذه الجرائم بتعلقها بالصلح بأولياء الدم ، فإن التوبة لا تنتج اثرها الا بتدخل أولياء الامر بالعفو .

وقد اتفق على أن لولى الدم أحد أمرين : القصاص أو العفو إما على الدية وإما على غير الدية ، وقد اختلف الفقهاء حول الانتقال من القصاص الى العفو على أخذ الدية ، هل هو محض حق لولى الدم دون أن يكون فى ذلك خيار للمقتص منه أم لا تثبت الدية الا بتراضى الفريقين : الولى والقاتل ، بحيث اذا لم يرد المقتص منه أن يؤدى الدية لم يكن لولى الدم الا القصاص مطلقا أو العفو . وقد ذهب الشافعى وأحمد وأبو ثور وداود الى الراى الاول ، بينما قال بالثانى أبو حنيفة والاوزاعى (١٤) .

وفما يتعلق بجرائم التعازير ، فلا يختلف الأمر عن الاصل العام ، فعند من يقولون بأثر التوبة فى سقوط العقوبة — بالشروط والضوابط التى عرضناها — فإن الجانى فى كل جريمة تستوجب التعزير حقا لله تعالى اذا تاب يسقط عنه التعزير بهذه التوبة ، الا اذا رأى الجانى أن توقع العقوبة عليه رغم توبته تطهيرا له (١٥) .

واذا كانت القاعدة أن العفو والشفاعة لا تجوز فى جرائم الحدود ، فإن الأمر يختلف فى مجال التعزير ، حيث يجوز العفو وتسوغ الشفاعة ، فإن تعلق التعزير بحق المجتمع ولم يتعلق به حق لفرد من الناس جاز لولى الأمر أن يراعى الاصلح فى العفو أو التعزير ، ويجوز أن يشفع فيه من سأل العفو عن الذنب ، روى عن الرسول أنه قال : (اشفعوا الى ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء) . أما اذا تعلق التعزير بحق لادى كالتعزير فى الشتم والضرب ، ففيه حق للمشتوم وللمضروب وحق للدولة فى التقويم

(١٢) الآية ٧٠ من سورة الفرقان .

(١٣) مجموعة فتاوى شيخ الاسلام بن تيمية ، سابق الإشارة اليه ، بند ٣٦٧ ص ١٨٤ .

(١٤) يراجع تفصيلا ، بداية المجتهد ، سابق الإشارة اليه ، ص ٣٩٤ .

(١٥) الماوردى ، الاحكام السلطانية ، سابق الإشارة اليه ، ص ٢٣٧ .

والتعذيب فلا يجوز لولى الامر أن يسقط بعفوه حق المشتوم والمضروب وعليه أن يستوفى له حقه من تعزير الشاتم والضارب ، فان عفا المشتوم والمضروب كان لولى الامر أن يختار بين التعزير تقويما والعفو (٦٦) .

الصورة الثانية — اثر التوبة في انتهاء التنفيذ العقابى (بالنسبة لبعض العقوبات) :

يعرف الفقه الاسلامى صور العقوبة الغير المحدودة المدة في مجال التعازير ، وعلى الاخص الحبس الغير المحدد المدة ، الذى يقرر لطوائف معينة من الجرمين لا تردعهم العقوبات العادية ، اذ يظل المحكوم عليه محبوسا حتى تظهر توبته وينصلح حاله فيطلق سراحه ، والابقى محبوسا حتى الموت كما لشره (٦٧) .

ومن امثلة الاحوال التى يحكم فيها بالحبس حتى توبة المحكوم عليه ، الصبى العاقل اذ ارتد عن الاسلام ، فلا يقتل ولكن يجبر على الاسلام ، ويحبس فى ذلك حتى يتوب ويخلى سبيله اذا أسلم — وكذلك الساحر والمشعوذ ، مع اعتقاده فى الاسلام ، فلا يحكم بارتداده ، بل أنه يضرب ويحبس فى ذلك حتى يتوب ويخلى سبيله اذا أسلم — وكذلك الساحر يعزر ويحبس حتى التوبة ، كذلك المخنث والنائحة ، وبعض طوائف معتادى الاجرام والمشتبه فيهم لكثرة ارتكابهم جرائم ضد المال ، فانهم يعزرون بالحبس حتى التوبة ، فان تابوا وصلح أمرهم أفرج عنهم وأخلى سبيلهم (٦٨) كما أن من يعود لثتم الناس وسبهم ، يحبس حتى يتوب (٦٩) .

وهذا النوع من الحبس الغير المحدد المدة يحكم به عادة ، اما فى الجرائم الخطيرة التى يقرر فيها الحد أساسا ولكن يستحيل أو يتعذر تطبيقه لامر أو لآخر كالسرقة فى المرة الثالثة ، على ما يقول به بعض الفقهاء ، أو بعض الجرائم التى يقام الحد فى جنسها مثل اللواط . كما يقرر هذا النوع من الحبس أيضا فى بعض الجرائم التى يلعب فيها حال الجانى دورا هاما كالاعتياد على الاجرام وبعض حالات الاشتباه (٧٠) .

كما أجمع الفقهاء على جواز التغريب كعقوبة تعزيرية (٧١) ، وذلك فى بعض الجرائم كاللخنث ، والكلام فى المتشابهات من القرآن الكريم ، والتزوير ، وبصفة عامة يغلب أن تكون عقوبة التغريب تعزيرا فى الجرائم

(٦٦) الماوردى ، الأحكام السلطانية ، سابق الإشارة اليه ، ص ٢٩٤ .

(٦٧) عبد القادر مودة — التشريع الجنائى الاسلامى ، سابق الإشارة اليه ، ص ٦٦٧ .

(٦٨) انظر لمزيد من التفاصيل ، عبد العزيز عامر ، التعزير فى الشريعة الاسلامية (رسالة

دكتوراه) سابق الإشارة اليه ص ٣١٢ ، ص ٣١٤ .

(٦٩) المرجع السابق ، ص ٣١٤ .

(٧٠) المرجع السابق ، ص ٣١٦ .

(٧١) بن تيمية ، الحسبة فى الاسلام ، طبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ ، ص ٤٠ .

التي يخشى أن يمتد أثرها الى الغير ، وينتهى التعريب باظهار التوبة .

وكما يجوز التعريب تعزيرا كعقوبة ، فانه من الجائز اللجوء اليه كتدبير احترازي ، فلقد نفى عمر بن الخطاب نصر بن حجاج لافتتان النساء به (٧٢) .

ويكون التعريب بوضع المحكوم عليه تحت المراقبة في البلد الذي يغرب اليه للاستيثاق من عدم محاولة عودته الى بلده الاصلى : ولا يحبس المغرب كما لا تقيد حركته في السعى وراء الرزق كما لا يمنع من استصحاب اهله معه اذا رغبوا في ذلك (٧٢) .

والواقع أن فكرة العقوبة الغير المحددة المدة تحقق الكثير من الفوائد وعلى الاخص في مجال التفريد العقابى التنفيذى — وهنا تلعب توبة المحكوم عليه — متى توافرت شروطها — دورا هاما في انتهاء العقوبة ووضع حد لها ، متى أمكن التأكد من صدق توبة الجانى واقتلعه عن الجريمة .

تقدير نظام توبة الجانى في الفقه الاسلامى :

بعد استعراض الآثار القانونية للتوبة ، يمكن القول — كخاتمة للدراسة ان نظام التوبة ، كما يعرفه الفقه الجنائى الاسلامى ، يلعب دورا هاما في ميدان اصلاح الجانى عن طريق تربية الضمير الفردى ، وهذا يمكن أن يؤدي الى تشجيع الجناة نحو الاقتلاع عن السلوك الاجرامى ، مما قد يقلل بالتالى من ظاهرة العود الى الاجرام .

الا اننا عندما نعمد الى تقويم نظام قانونى معين ، يجب أن نضع في الاعتبار جميع الظروف الموضوعية التى صاحبت نشأة وتطور النظام ، حتى يكون التقويم علميا ، فالتوبة — مثلا — تقوم على النية والضمير والتدريب على البعد عن الرذيلة والندم عليها ، وكلهما أمور تتفق تماما مع اصول التربية الاسلامية في مجتمع اسلامى بسيط تقوم فيه العلاقات بين الناس وجها لوجه مما ييسر عملية الرقابة والتوجيه والنصح .

ومن هنا يجب التحرز من القول بصلاحية نظام قانونى معين لمجتمع تختلف سماته ومقوماته الرئيسية عن تلك التى كانت تسود في المجتمع الاول الذى نشأ وتطور فيه النظام القانونى .

(٧٢) انظر تفصيلا : السرخسى (ابو بكر محمد) ، المبسوط ، مطبعة السعادة بالقاهرة ،

١٣٢٤ هـ ، الجزء التاسع ، ص ٤٥ .

(٧٣) عبد العزيز عامر ، التعزير في الشريعة الاسلامية ، سابق الاشارة ، ص ٣٢٨ .

هذا يجرنا الى قضية خطيرة وهي مدى ملائمة احكام الفقه الجنائي الاسلامي ككل أو في بعض جزئياته دون البعض الآخر — على الاقل — لمواجهة متطلبات مجتمع جديد وعصر جديد وثقافة متطورة ، وان كان التراث الاسلامي مازال يلعب دورا هاما في هذا المجتمع .

هذا الموضوع على جانب كبير من الاهمية والخطورة معا ، ولا يمكن البت فيه بكلمة نهائية تستند الى تفكير ارائي متسرع .

ان الامر في نظرنا يحتاج الى مزيد من المناقشة الموضوعية المتأنية ، بل يحتاج الى كثير من الدراسات وحلقات البحث ، حيث يمكن ان يسهم أكثر من رأى وأكثر من اتجاه في مواجهة هذا الموضوع ، الذى يتصل — على نحو أو آخر — بقضية هامة من قضايا العصر والفكر المعاصر ، وهى قضية الاصاله والمعاصرة .

تذييل لمناقشة بعض التشابه الظاهري بين نظام توبة الجنائي وبعض الانظمة بالقانون الوضعي :

بعد ان تناولنا — تفصيلا — احكام التوبة في نطاق العقوبة في الفقه الجنائي الاسلامي نود الاشارة هنا الى بعض الانظمة القانونية التى قد تبدو مشابهة — في جزئيات معينة والى حد ما — مع نظام التوبة في المجال الجنائي ، وهذه الانظمة تعرفها التشريعات الوضعية المعاصرة وقد مرت بمراحل تطور عديدة ، بل ان بعض هذه الانظمة القانونية نشأ — في بداياته الاولى — تحت تأثير النزعة الانسانية ومثاليات المسيحية التى لجئ اليها كرد فعل نحو قسوة العقوبات التى كانت تسود في العصور الوسطى في أوروبا بصفة خاصة . ولقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا هاما في انشاء بعض السجون الكنسية التى تقوم على فكرة التوبة الدينية Pénitence كما اهتمت الكنيسة أيضا بالسجون الغير الكنسية وضرورة احوال التهذيب والاصلاح محل القسوة (٧٤) .

الا ان ذلك لا يعنى — بالضرورة — تلازم نشأة الانظمة العقابية المعاصرة في احضان الافكار والمفاهيم الدينية . وقبل ان نتناول بالحديث بعض هذه الانظمة ، يجدر التنبيه الى عدة أمور هامة :

١ — اننا لا نذهب الى القول بتأثير القانون الوضعي (فيما يتعلق بهذه الانظمة) بالفقه الاسلامي كما قد يذهب الى ذلك البعض (٥٧) فنحن لا نود ان ننزلق الى ما يردده الكثيرون من أن التشريعات الوضعية المعاصرة قد

(٧٤) محمود نجيب حسنى ، علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٥ ، ص ٥٦ .

(٧٥) عادل يونس ، الاختبار القضائي (مذكرة غير منشورة) ، مقدمة الى لجنة مراجعة التشريعات الجنائية بالقاهرة ، ل : ١/١٧ في ١٩٦٣/٢/٢٩ .

نقلت الكثير من الانظمة القانونية التى عرفتها الشريعة الاسلامية ، رغم ما قد توحى به بعض الشواهد ، وعلى الاخص فى ضوء الاتصال الحضارى الواسع الذى نسبيا بين الحضارة الاسلامية من جهة واوروبا من جهة اخرى منذ الفتح العربى لاسبانيا وعلى عهد الحروب الصليبية (٧٦) .

ونرى ان القطع بالتأثر والتأثير فى مجال الانظمة القانونية — أمر يتطلب دراسات وثائقية جادة وعميقة تقصر عنها الجهود الفردية (٧٧) .

٢ — ان التشابه بين نظامين قانونيين — فى بعض الامور الجزئية — لا يستلزم ، بالضرورة تشابها فى الفلسفة التى يستند كل منهما اليها .

٣ — ان اية مقارنة موضوعية بين نظامين قانونيين ، يجب ان نأخذ فى الاعتبار ظروف العصر الذى نشأ وتطور فيه النظام .

بعد هذا كله ، يمكن القول ان ثمة تشابها ظاهريا — فى جزئيات معينة — قد يبدو بين اثر التوبة فى اسقاط العقوبة ، فى مجال الفقه الجنائى الاسلامى ، وبين نظم وقف تنفيذ العقوبة على شرط والاختبار القضائى .

غير ان هذا التشابه الذى قد يبدو بين الامرين ، انما هو تشابه ظاهرى فقط ، فالتوبة — متى توافرت شروطها — تسقط العقوبة ، بينما لا يعنى الحكم بتعليق تنفيذ العقوبة على شرط أو الحكم بالوضع تحت الاختبار القضائى اسقاط العقوبة ، بل انه ارجاء لتنفيذ العقوبة يجعلها تهديدية ، وينتهى هذا التهديد بانتهاء فترة الاختبار التى يحددها القانون (٧٨) .

اما فيما يتعلق بتوبة الجانى ، فان فترة الاختبار — التى قال به الفقهاء — فهى للاستيثاق من جدية التوبة وصدقها حتى يمكن أن تؤتى اثرها فى اسقاط العقوبة ، فالاختبار هنا شرط لتحقيق الاثر القانونى للتوبة فهو سابق على الحكم ، بينما الاختبار ، فى حالة تعليق تنفيذ العقوبة على شرط أو فى حالة الاختبار القضائى يلى النطق بالحكم .

(٧٦) انظر على سبيل المثال فى هذا الشأن ، النصوص الدالة على انتقال منصب الحسبة واعمالها من الدولة الاسلامية الى الملكة الصليبية ببيت المقدس ، الملحق الثالث ص ١٢٥ من كتاب « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » تأليف عبد الرحمن بن نصر الشيرازى ، قام على نشره السيد الباز العرينى باشراف محمد مصطفى زيادة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ هـ (١٩٤٦ م) .

(٧٧) مسبق ان نبهنا الى ذلك فى بحثنا : الحسبة فى الاسلام ، دراسة مقارنة بالانظمة المشابهة فى القانون الوضعى ، اعمال اسبوع الفقه الاسلامى الثانى (ديشق ١٩٦١) من منشورات المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة ، ١٩٦٣ .

(٧٨) انظر فى تفصيل نظام الاختبار القضائى : أحمد فتحي سرور ، الاختبار القضائى — دراسة مقارنة ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

وايضا اعمال الحلقة الثانية لمكانة الجريمة ومعاملة المذنبين التى عقدت بالقاهرة فى يناير ١٩٦٣ ، وكذلك يسر الرفاعى وآخرون ، الاختبار القضائى (نشأته واسمه وتطبيقه) منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

ولا شك أن كلا من النظامين (توبة الجاني في الفقه الاسلامي من جهة ونظام تعليق تنفيذ العقوبة على شرط والاختبار القضائي من جهة أخرى) ، يصدر عن الاسس الثقافية والفلسفية للمجتمع الذي نشأ فيه ، فنظام توبة الجاني في الفقه الاسلامي ، يعبر عن فلسفة مجتمع ديني مثالي يعتمد — بصفة أساسية — على التربية الدينية وتقوية ضمير المسلم ، نجد هذا واضحا في الشروط التي وضعها الفقهاء للتوبة حيث تقوم على النوايا أكثر مما تقوم على ضوابط ملموسة ، بينما يستفيد نظام كالاختبار القضائي من معطيات وتقدم العلوم السلوكية في اختيار من يخضعون لاحكامه عن طريق البحث السابق للحكم مثلا ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه الا في ظل تقدم علمي معين .

كذلك الامر بالنسبة لما ذهب اليه الفقهاء المسلمون من أن التوبة في بعض العقوبات الغير المحددة المدة كالحبس غير المحدد المدة والتغريب غير المحدد المدة تنهى تنفيذ العقوبة في بعض الحالات ، فهنا يقترب الامر ظاهريا والى حد ما — من نظم الافراج الشرطي بما في ذلك نظام البارول الأكثر تقدما ، حيث يتم الافراج عن المحكوم عليه في ضوء ضوابط موضوعية ودراسات متعمقة تتعلق بشخصيته وسلوكه داخل المؤسسة الإصلاحية (٧٩) .

وهنا أيضا لا يمكن القول الا بوجود بعض أوجه الشبه الظاهرية الجزئية ، اذ تظل أوجه الاختلاف أكثر من أوجه الالتقاء ، اختلاف يعكس فروق الثقافة والفلسفة والعصر .

خاتمة :

بعد هذا كله ، قد يثور التساؤل بشكل أو بآخر عن جدوى دراسة الانظمة القانونية في الفقه الاسلامي ، اذا كانت أبعاد الفلسفة والثقافة والعصر قد اختلفت .

والواقع أن أهمية مثل هذه الدراسة — في رأينا — تكمن في ضرورة التوصل الى صيغ تشريعية أكثر ملاءمة للواقع الاجتماعي الذي لا يمكن موضوعيا — عزله عن أحد روافد الثقافة الرئيسية فيه وهو التراث الاسلامي .

وبصفة عامة فإن هذا الموضوع بالذات يحتاج الى مزيد من المناقشة الموضوعية الهادئة ، ولعل من المناسب هنا التنبيه الى ضرورة عقد حلقة دراسية جادة لهذا الغرض .

(٧٩) أنظر في تفصيل نظم الافراج الشرطي والبارول : محمود نجيب حسنى ، علم العقاب ، سابق الإشارة اليه ، من ص ٥١٩ الى ص ٥٦٤ .

مراجع الدراسة :

١ — مراجع في الفقه الاسلامى والدراسات اللغوية :

أولا — القرآن الكريم

ثانيا — المعاجم

- ١ — التهانونى ، كشف اصطلاحات الفنون ، الاستانة ، ١٣١٧ هـ .
- ٢ — محمد محبى الدين عبد الحميد ومحمد عبد اللطيف السبكى ،
الختار من صحاح اللغة ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة
١٩٣٤ .
- ٣ — القاموس المحيط ، الجزء الاول ، القاهرة ، غير مبين تاريخ
النشر .
- ٤ — لويس معلوف ، المنجد في اللغة (معجم للغة العربية) ،
بيروت ١٩٥٦ .
- ٥ — المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المطبعة الكبرى الاميرية ،
القاهرة ، ١٩٠٦ .
- ٦ — محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم .
سلسلة كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ،
١٩٦٨ .

ثالثا — الكتب والدراسات المنشورة :

- ٧ — أحمد أبو الفتح ، المختارات الفتحية في تاريخ التشريع وأصول
الفقه ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٤٣ هـ (١٩٢٤) .
- ٨ — الشهرستانى (الأشعرى) ، الملل والنحل ، الجزء الاول ،
القاهرة ، ١٢٨٨ هـ .
- ٩ — الاقتناع في حل الفاظ أبى شجاع ، المعروف بشرح الخطيب على
أبى شجاع ، المطبعة العامرة الشرفية ، القاهرة ، ١٣٢٦ هـ .
- ١٠ — الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب) ، الاحكام
السلطانية والولايات الدينية ، مكتبة مصطفى البابى الحللى ،
الطبعة الاولى ، القاهرة ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠) .
- ١١ — أحمد محمد ابراهيم ، القصاص في الشريعة الاسلامية وفي قانون

- العقوبات المصرى (رسالة دكتوراه) ، القاهرة ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤) .
- ١٢— أحمد موافى ، من الفقه الجنائى المقارن — بين الشريعة والقانون ، المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، القاهرة ١٣٨٤ هـ (١٩٦٥) .
- ١٣— القاضى ابن يعلى الحنبلى ، الاحكام السلطانية ، مكتبة البابى الحلبي ، القاهرة ١٣٥٧ هـ .
- ١٤— أحمد الشرباصى ، القصاص فى الاسلام ، دار الكتب الحديثة القاهرة ، الطبعة الاولى القاهرة ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤) .
- ١٥— الكاسانى ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، الجزء السابع ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ١٦— أبو يوسف (يعقوب بن ابراهيم القاضى —) كتاب الخراج ، المطبعة السلفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٥٢ هـ .
- ١٧— السرخسى (أبو بكر محمد) ، المبسوط ، الجزء التاسع ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٤ هـ .
- ١٨— بن رشد القرطبى (محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد الجزء الاول ، القاهرة ١٣٥٧ هـ (١٩٢٨) .
- ١٩— بن تيمية الحرانى (تقى الدين) ، مجموعة فتاوى شيخ الاسلام بن تيمية ، المجلد الرابع مطبعة كردستان العلمية بالجمالية ، القاهرة ١٣٢٩ هـ .
- ٢٠— بن تيمية الحرانى ، الحسبة فى الاسلام ، طبعة المؤيد ، القاهرة ١٣١٨ هـ .
- ٢١— بن قيم الجوزية الحنبلى ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، الجزء الثانى ، مطبعة الكردى ، القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ٢٢— بن الهمام الحنفى (كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيسواسى ثم السكرى) ، شرح فتح القدير ، الجزء الرابع ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، غير مبين تاريخ النشر .
- ٢٣— عبد الوهاب خلاف ، الشريعة الاسلامية مصدر صالح للتشريع الحديث ، مجلة القانون والاقتصاد ، س ٩ ، العدد الثالث .

- ٢٤ — عبد العزيز عامر ، التعزير في الشريعة الاسلامية (رسالة الدكتوراه) القاهرة ١٩٥٥ .
- ٢٥ — عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى ، الجزء الاول ، القسم العام ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩) .
- ٢٦ — على صادق ابو هيف ، الدية في الشريعة الاسلامية وتطبيقها في قوانين وعادات مصر الحديثة ، (ترجمة رسالة دكتوراه بالفرنسية) ، القاهرة ١٩٣٢ .
- ٢٧ — على راشد ، نظرية القانون الجنائي الاجتماعى ، دروس القانون الجنائي مع التعمق ، قسم الماجستير ، جامعة بغداد (١٩٦٨/٦٧) .
- ٢٨ — على حسن فهمى ، الحسبة في الاسلام — دراسة مقارنة بالانظمة المتشابهة في القانون الوضعى ، اعمال اسبوع الفقه الاسلامى الثانى (دمشق — ابريل نيسان ١٩٦١) ، منشورات المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة ١٩٦٤ .
- ٢٩ — محمد يوسف موسى ، الفقه الاسلامى ، مدخل لدراسته ، نظام المعاملات فيه ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٣٠ — محمد ابو زهرة ، فلسفة العقوبة في الفقه الاسلامى ، محاضرات ، بمعهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٣١ — محمد عطية رافت ، جرائم الحدود في التشريع الاسلامى والقانون الوضعى ، الطبعة الاولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦١ .

رابعا — بحوث ودراسات غير منشورة :

- ٣٢ — على حسن فهمى ، فلسفة العقوبة في الفقه الاسلامى ، مقدم الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (مودع بمكتبة المركز) ، ١٩٥٨ .
- ٣٣ — فتحى عبد الصبور ، اثر التوبة على العقوبة في الاسلام ، مقدم لاسبوع الفقه الاسلامى الثالث (القاهرة ١٩٦٧) ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة .
- ٣٤ — س . م . حسين ، اثر التوبة على العقوبة في الاسلام ، مقدم

الى اسبوع الفقه الاسلامى الثالث (القاهرة ١٩٦٧) ، المجلس
الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة .

ب — مراجع فى القانونوضى :

٣٥ — أحمد فتحى سرور ، الاختبار القضائى — دراسة مقارنة ،
منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،
١٩٦٣ .

٣٦ — اعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين (القاهرة —
يناير ١٩٦٣) منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٣٧ — عادل يونس ، الاختبار القضائى (مذكرة غير منشورة) ، مقدمة
الى لجنة مراجعة التشريعات الجنائية بالقاهرة ، ل : ١/١٧ فى
١٩٦٣/٢/٢٩ .

٣٨ — محمود نجيب حسنى ، علم العقاب ، دار النهضة العربية ،
القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣٩ — يس الرفاعى وآخرون ، الاختبار القضائى — نشأته وأساسه
وتطبيقه ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
القاهرة ، ١٩٦٤ .

- WHEARE, K. C. : Fédéral Government, London, 1953. — The Statute of Westminster and Dominion Status, 1948.
- WHITE, LEONARD D. : The States and The Nation, Louisiana State University, 1953.
- *Le Fédéralisme*, ouvrage émané du Centres d'Etudes Supérieures spécialisées de Nice 1956.
- *Record of the Federal Convention of 1788* publié par Max Frand, N. Haven, 1911.

En langues française et anglaise:

- ALBERTINI, MARIO : Qu'est-ce que le Fédéralisme ? (Préface de M. Georges VEDEL), 1963.
- BURDEAU, GEORGES : Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, Paris 1957.
- BUTLER, N. MURRAY : Les Etats-Unis d'Amérique, 1955.
- DIETZE, GOTTFRIED : The Federalist. A Classic on Federalism and Free Government. Baltimore 1960.
- DURAND, CHARLES : — Les Etats Fédéraux, Paris, 1930.
— Confédération d'Etats et Etat Fédéral, 1955. — De l'Etat Fédéral à l'Etat Unitaire décentralisé, article dans l'évolution du Droit Public, études en l'honneur de Mestre, Paris 1956.
- DUVERGER, MAURICE : Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, Paris 1961.
- LE FUR : Etat Fédéral et Confédérations d'Etat.
- HAMILTON and OTHERS: The Federalist or the new Constitution, Oxford, 1946.
- MOUSCKELLI, M. : La Théorie du Fédéralisme in «La Technique et les Principes du Droit Public, Paris 1950. — La Notion juridique de l'Etat Fédéral, 1931.
- OPPENHEIM, L. : International Law, London 1947.
- PEASLEE, A. J. : Constitutions of Nations, 3 Vol., Netherlands, 1956.
- PINTO, R.: La Cour Suprême et le New Deal, 1938. — La Crise de l'Etat aux Etats-Unis, 1951.
- ROUSSEAU, CHARLES : Droit International Public, Paris, 1953.
- SIGMANN, JEAN : Les Applications du Fédéralisme en Allemagne spécialement depuis 1945, in «Le Fédéralisme» Paris 1956.
- TUNC, ANDRE : Les Etats-Unis, Paris 1959.

BIBLIOGRAPHIE

En langue arabe:

- Dr. EL CHAFEI MOHAMMED BECHIR: De la théorie de la fédération entre Etats et ses applications aux Etats Arabes. 1963.
- Dr. AHMAD SOUELAM EL EMARY: Des normes des systèmes fédératifs. 1961.
- Dr. BOUTROS BOUTROS GHALI et Dr. KHAIG ISSA : Principes des Sciences Politiques. 1963.
- Dr. SAROIT BADAOU : Les systèmes Politiques. (Première partie: Théorie générales des systèmes Politiques). 1964.
- Dr. ABDALLAH EL ARABI : Etudes des Systèmes Constitutionnels. 1956.
- Dr. ALY SADEK ABOU HEIF : Le droit International Publié. 1961.
- Dr. OSMAN KHALIL : «De l'union et de la fédération» revue: «AL MOHAMAH» 39ème année — 9 Mai 1959 — page 1252 et suivantes.
- Dr. MOHAMED HAFEZ GHANEM : — Principes de droit International publié — 1961.
- Cours sur les communautés Internationales et Régionales, 1958.
- Nouvelles Normes de droit International Publié — 1954.
- Dr. MOHAMED TALAAT EL GHONEIMI : Cours sur les Organisations Internationales et les Organismes régionaux — 1961/62.
- Dr. MOHAMED KAMEL HEILA : Des Systèmes Politiques: L'Etat et le Gouvernement — 1967.

Les fédérations peuvent comporter de très grandes différences dans leurs régimes juridiques. La première division fondamentale à établir parmi elles, celle qui distingue l'Etat fédéral et la Confédération d'Etats, où dans cette dernière chaque Etat demeure tel, non seulement en titre mais encore en réalité. La distinction entre ces deux formes d'alliance; c'est toutefois celle qui concerne le régime juridique selon lequel peut être modifié le pacte ou constitution.

La différence est moins tranchée entre l'Etat fédéral et l'Etat unitaire décentralisé. Dans les deux types, des collectivités publiques (Etats-membres dans le premier; provinces, régions, départements, etc. dans le second) jouissent au sein d'une collectivité plus vaste et selon le droit positif de celle-ci d'une autonomie partielle. La différence juridique n'est pas dans la plus ou moins grande étendue de cette autonomie, elle réside, pour les collectivités internes de l'Etat unitaire décentralisé sur la loi ordinaire de cet Etat, loi qui peut toujours l'abolir ou le modifier, tandis qu'elle dépend, pour l'Etat-membre, d'une constitution fédérale rigide.

La chose, évidemment, ne peut être confondue avec les fédérations de collectivités privées (associations, syndicats, etc.) qui présentent, avec celles en question, diverses analogies pouvant justifier l'emploi du même titre. Mais ces deux regroupements (Confédération d'Etats et Etat Fédéral) sont séparés par telles différences de nature tenant à ce que dans l'un seulement se trouve la puissance publique.

Cette recherche sur le type fédéral vise à exposer ses traits fondamentaux qui ont servi à mettre en lumière qu'il forge une conception de l'organisation politique.

Les associations d'Etats se divisent en organisations qui ont la substance politique d'un ensemble d'Etats et en organisations dotées d'une vie unitaire efficace capable d'élaborer une politique commune authentique et permanente.

Mais quel que soit le contenu du pacte ou de la constitution, une nation se trouve perdue dans l'inconnu quand elle entre dans un Etat fédéral dont le régime juridique peut être modifié malgré elle, malgré tous ses organes et tous ses citoyens actifs.

Enfin l'unification du genre humain ne pourrait se maintenir que sur la base de la liberté et de la justice, c'est-à-dire dans un ordre fédéral et non pas dans un ordre impérial.

immeuble pour leurs bureaux y est mêlé aussi, et par conséquent la loi fédérale peut régir ses rapports avec ses employés.

En 1949 malgré une atténuation relative des tendances centralistes de la Cour suprême (*l'arrêt Hood and sons v. Du Mond*) on a estimé en l'absence de loi fédérale qu'un Etat-membre ne peut régir la distribution du lait dans un but purement économique (pour empêcher les abus de concurrence, l'accroissement des frais etc.), il ne le pourrait que dans un but de police stricto sensu.

Ainsi le contenu du partage des compétences s'est trouvé profondément transformé avant même que la seconde guerre mondiale l'ait entraîné.

Cette brève étude de l'interprétation constitutionnelle pratiquée aux Etats-Unis montre comment une interprétation tendancieuse résolument orientée vers un but politique déterminé, peut être un procédé plus utilisable et aussi efficace que la révision de la Constitution ou du Pacte pour transformer le régime effectif d'une fédération même à l'encontre de l'esprit dans lequel elle s'est créée.

CONCLUSION

Toute fédération dans l'acceptation correcte de ce terme exige nécessairement un régime juridique, suppose en effet une répartition des matières: d'une part celles que chaque Etat-membre fédéré demeure maître de régir d'après son intérêt propre tel que le voient ses organes propres; d'autre part celles qui sont soumises au pouvoir de décision de l'organe commun.

La répartition des compétences, entre organes de la fédération et organes propres des collectivités fédérées peut varier sensiblement. L'un ou l'autre des deux domaines peut être prédominant par son étendue ou son importance ou se réduire progressivement. Toutefois la compétence exclusive des Etats-membres fédérés doit demeurer large et importante pour que subsistent l'esprit et le contenu politique du fédéralisme.

Associer la diversité et l'unité, supprimer la pleine indépendance des parties sans les fondre en une collectivité complètement intégrée, assurer la co-existence de ces deux catégories d'intérêts, telle est la raison d'être du fédéralisme.

Il en résulta une campagne contre la Cour. Des projets visaient à exclure de son contrôle une partie des lois.

Mais en 1937 (réélection de M. Roosevelt) un des neuf juges changea sa position et par cinq voix contre quatre la Cour émit des arrêts en un sens inverse. Ensuite, modifiée en sa composition par le remplacement de juges décédés ou démissionnaires, elle admit des extensions encore plus grandes (unanimité en plusieurs arrêts dès 1941), si bien qu'en dix ans la compétence fédérale a reçu un accroissement considérable. Elle s'étend sur toute matière qui influe même indirectement sur le commerce entre Etats.

Quelle que puisse être l'opportunité nationale de cette évolution, cette jurisprudence altère souvent le sens correct de la Constitution.

La Cour suprême a ainsi laissé le Congrès et l'administration fédérale priver les Etats-membres de la plus grande partie de leur autonomie dans les matières que comprend l'activité économique, soit en liant cette activité locale avec l'économie nationale, soit en appliquant la notion d'emergency ou péril grave en ce sens.

L'arrêt U.S. v. Appalachian Electric Power Co. (1940).

Dans cet arrêt la Cour suprême ne se borne pas à étendre la compétence d'utiliser les cours d'eau navigables parcourant plusieurs Etats-membres aux usages autres que la navigation: irrigation, emploi de l'énergie hydraulique etc. Deux juges seulement furent d'avis contraire mais quarante-et-un Etats-membres sur quarante-huit étaient intervenus pour appuyer le recours de la compagnie à laquelle l'autorité fédérale interdisait d'entreprendre des travaux sur ce cours d'eau.

L'arrêt Wickard v. Filburn (1942) — La même année solution analogue quant à la taxation du prix du lait vendu à l'intérieur d'un Etat-membre (*U.S. v. Wrightwood Dairy Co.*).

En 1942 encore l'arrêt *Kirschbaum v. Walling* montre cet esprit: dès lors que des industriels et des commerçants sont mêlés à l'«interstate commerce», le propriétaire qui leur loue un

affaire *Dred Scott* de 1857 concernant la fuite d'un esclave, elle conteste le «compromis de Missouri».

La Cour suprême admit dès *les dernières années du XIX* siècle la pratique dite de *la législation couverte* : Le Congrès fédéral use d'un pouvoir qui lui appartient mais il s'en sert pour atteindre un autre but. Il emploie par exemple son pouvoir fiscal à tuer — par des taxes prohibitives — la fabrication et le commerce d'un produit jugé nocif, bien que ceci relève normalement de la compétence des Etats-membres, mais surtout il envahit cette compétence soit grâce à son pouvoir de régler le commerce entre Etats-membres ou avec l'étranger soit en employant le pouvoir pour régler le déplacement des personnes.

En 1920 la Cour suprême admit que l'autorité fédérale pouvait conclure un traité international sur une matière laissée par la Constitution dans la compétence exclusive des Etats-membres et assurer ensuite l'exécution de ce traité par des lois (l'arrêt *Missouri v. Holland*).

Mais le partage des compétences fut surtout bouleversé quand apparut la législation du «New Deal», votée par la majorité démocrate du Congrès, inspirée par le Président Franklin Roosevelt et destinée à combattre la crise économique qui sévissait depuis 1929.

A partir de 1932 le Congrès a promulgué des lois qui autorisaient des administrations fédérales à intervenir, pour régir même, en beaucoup de matières la production et la distribution au sein d'un Etat-membre. Mais en 1935 et 1936 la Cour suprême déclara inconstitutionnels et nullifia plusieurs de ces lois et de ces règlements souvent intitulés «Codes», et nia que le pouvoir de régir «l'interstate commerce» permit d'atteindre soit la production des choses sur lesquelles portait ce commerce soit la distribution au sein de l'Etat-membre où elles étaient transportées. Au sujet de la jurisprudence de la Cour suprême du 27 mai 1935 (*Schechter Poultry Co. v. U.S.*) le juge Cardozzo déclara que la prétention du Gouvernement «supprimerait la distinction entre ce qui est national et ce qui est local dans les activités du commerce».

Enfin on peut se demander si le caractère de constitution écrite, la difficulté fréquente d'une *révision directe*, la participation des Etats membres à *cette opération*, l'interprétation des *règles constitutionnelles*, le contrôle de la constitutionnalité des lois exercé par un organisme juridictionnel suffisent-ils à garantir efficacement la protection de l'autonomie des Etats-membres.

En somme on peut observer que le cadre juridique de l'Etat fédéral subsiste, mais ne correspond plus guère à son contenu même proprement juridique et à l'esprit qui anime la vie politique.

Certains auteurs vont jusqu'à dire que l'Etat fédéral n'est qu'une forme de transition. Il s'est produit un déclin du fédéralisme au sein des Etats fédéraux. Il ne faut pas demander à un cadre juridique plus qu'il ne peut nous donner car dans une institution politique il ne faut pas s'en tenir uniquement au facteur juridique, il faut envisager aussi les facteurs politiques existants et leurs transformations acquises ou éventuelles.

Avant de conclure, il sera utile d'exposer de façon générale le rôle de la Cour Suprême aux Etats-Unis, qui peut nous indiquer clairement l'importance de ces questions posées par l'interprétation.

LA COUR SUPREME ET LE «NEW DEAL»

La Cour suprême a joué aux Etats-Unis un rôle considérable. Elle ne fit d'ailleurs là qu'étendre très sensiblement une politique jurisprudentielle qui transformait le contenu du régime constitutionnel au profit des compétences fédérales et au détriment de l'autonomie des Etats-membres.

On a pu qualifier *J. Marshall (1800-1835)* de deuxième fondateur de la Constitution. Il a inspiré une interprétation tendant à élargir la compétence fédérale.

Puis *Taney (1836-1864)* a manifesté au contraire une tendance à défendre les droits des Etats. (La Cour déclara en 1842, dans l'arrêt *Prigg v. Pennsylvanie*, l'inconstitutionnalité de la loi de Pennsylvanie qui interdisait la restitution). En la fameuse

aux *Etats-Unis* : aucune condition juridique.

Si l'on veut vraiment obtenir une cour impartiale et décidée à faire prévaloir dans l'accomplissement de sa tâche le point de vue juridique, il faut que la Constitution fixe expressément toutes les règles essentielles concernant cette juridiction, y compris le *nombre des juges* et son *régime* interne et son *activité* aux atteintes du législateur ordinaire.

Il est nécessaire que ces juges *aient la garantie* constitutionnelle d'une *protection* non pas absolue mais solide contre une révocation ou des sanctions quelconques, même déguisées; ils doivent être *inamovibles* sous la réserve de la *limite d'âge*.

Enfin, il convient de rechercher un procédé de recrutement qui réduise au minimum le danger des choix dominés par le *favoritisme*, par les *préoccupations partisans* ou par le *désir d'obtenir une Cour acquise* à priori à telle tendance politique ou économique.

Cependant en des Etats fédéraux où les juges, une fois nommés ou élus sont assurés par leur statut ou par les usages d'une parfaite indépendance, le facteur politique joue un rôle variable dans leur choix.

Aux Etats Unis où ils sont nommés à vie par le président de l'Union avec l'assentiment du Sénat, il est rare qu'il en soit choisi dans le parti opposé à celui du président et il est arrivé que le Sénat ne donne son accord à une désignation qu'après avoir longuement enquêté sur l'orientation prêtée à l'intéressé.

D'autre part, des juges de la Cour suprême ont été *choisis* parmi des juristes qui étaient aussi des hommes politiques militants et le Président des Etats-Unis a fait *nommer à plusieurs reprises* tel de ses ministres surtout son attorney général (ministre de la justice).

Un ancien Président des Etats Unis M. *Taft* fut à la tête de la Cour suprême de 1921 à 1930. Enfin les juges fédéraux ne peuvent être destitués que par le *Sénat à une* majorité des deux tiers, sur accusation intentée par la *Chambre des représentants*, la seule tentative d'exclusion visant un juge de la Cour suprême remonte à 1803-1805 et elle échoua.

tribunal sous le contrôle d'une majorité politique et même la réélection des juges peut être indéterminée.

Vénézuela il y a un système identique, le juge est élu pour 9 ans par le Congrès et le renouvellement par le tiers.

Allemagne de l'Ouest selon l'article 94 de la Constitution les membres du tribunal fédéral sont élus par moitié par chacune des deux Chambres, au Bundestag à majorité des trois quarts et au Bundesrat à majorité des 2/3.

Le tribunal est divisé en deux Chambres (Sénats) dans chacune il y a 12 membres; 4 élus à vie qui sont pris parmi les juges fédéraux, les autres huit élus pour huit ans ne sont pas choisis dans une catégorie déterminée. On peut observer que ce caractère est hybride et les juges sont politiques.

L'Assemblée plénière du tribunal donne les affaires à l'une ou à l'autre des deux Chambres (Sénats) et cette assemblée se réunit pour établir l'unité de jurisprudence entre les deux (Sénats).

2 — *L'élection ou la nomination en principe à vie.*

En d'autres Etats fédéraux les juges sont en principe élus ou nommés à vie ou jusqu'à une limite d'âge; mais parfois ils peuvent être révoqués sur un vote des assemblées parlementaires, émis à la majorité simple (dans *l'Inde* majorité des deux tiers) et sans restriction quant aux motifs.

Au Canada et en Australie la faculté qu'ont les deux Chambres de provoquer, par une requête conjointe au Gouvernement, la révocation des juges fédéraux n'est pas utilisée à des fins politiques.

En général c'est le Chef de l'organe exécutif qui désigne les juges fédéraux: *Nigéria, Malaisie, Etats-Unis* (approbation du Sénat), *Brésil, Argentine, Mexique et Autriche*.

Il y a aussi la question de capacités proposées, par exemple la connaissance juridique :

Mexique : doit avoir 35 ans et diplôme d'avocat.

Argentine : doit avoir 30 ans, avocat, argentin par naissance et 10 ans de profession.

administratifs, sur la demande d'un justiciable, d'appliquer un acte sans valeur juridique. La loi inconstitutionnelle peut être privée d'effet par cette mesure préventive. Ce système trouve aussi son application au *Mexique* (procédure d'amparo) et dans *l'Inde*, pour la protection des droits individuels et des libertés.

Le refus d'appliquer une loi dans un cas d'espèce rentre donc dans le pouvoir et même dans le devoir du juge, car le rôle de celui-ci est de faire respecter tout le droit positif y compris la hiérarchie des règles juridiques et des organes dans une collectivité publique.

Enfin, on peut observer qu'un tel contrôle vise normalement à faire respecter les règles constitutionnelles concernant tout aspect du fonctionnement interne et des rapports mutuels des organes communs, les libertés et les droits privés aussi bien que celles dont dépendent le partage des compétences et l'autonomie des Etats-membres.

En fait, le rôle soit exclusif soit essentiel appartient en cette matière (à une Cour suprême ou une Cour constitutionnelle), les juges de ces tribunaux sont nommés par le législateur ou le gouvernement fédéral mais avec des garanties d'indépendance.

3 — Conditions de recrutement des Organes de Contrôle (Composition des Cours)

Il existe sous ce rapport bien de différences entre les Etats fédéraux.

1 — L'élection à temps par un corps politique.

Selon quelques-unes des constitutions fédérales, les membres de la Cour suprême sont élus pour un temps fixé — et peuvent être réélus — par les assemblées politiques.

En Suisse les membres du tribunal fédéral sont élus pour 6 ans par les deux Chambres réunies, sans demander aucune condition d'aptitude juridique. Ce système peut mettre le

(3) Dans ce système, le tribunal constitutionnel fédéral peut *annuler une loi* d'un Etat-membre comme contraire à une règle fédérale; il peut même nullifier une *loi fédérale*.

(4) Cette question de la constitutionnalité *ne peut être posée devant un autre tribunal et l'arrêt* du tribunal a force de loi et lie tous les autres tribunaux.

(5) Le tribunal constitutionnel fédéral *a compétence pour le recours* dit inconstitutionnel pour toute personne *physique et morale*. Il interprète la Constitution en cas de conflit sur l'étendue des compétences d'un organe fédéral.

(6) *Rôle consultatif*. Il donne *des avis* sur une question précise de Droit Constitutionnel formulée par le gouvernement ou les assemblées fédérales.

Il faut signaler ici que ce tribunal n'est pas un tribunal suprême pour les tribunaux judiciaires.

2 — *Le Contrôle à titre incident*

Ce système est le plus courant dans les autres Etats fédéraux : le juge appelé, au cours d'un litige, à appliquer une loi ou un autre acte dont la constitutionnalité se trouve contestée recherche si ce grief est fondé; pour cela, il interprète la constitution lorsque c'est nécessaire. Si l'acte en cause la contredit, même indirectement (par exemple à travers une loi fédérale valide) le juge n'annule pas l'acte, mais il refuse de l'appliquer ou de le sanctionner dans ce litige qui lui est soumis. Selon les régimes, ce contrôle de constitutionnalité est ouvert à tous les tribunaux, *fédéraux* et *d'Etat-membre*, et peut être appliqué soit par la Cour placée au sommet de la *hiérarchie judiciaire* et saisie comme telle de recours, soit par une *Cour spéciale* qui se borne à résoudre de telles questions. En cette seconde hypothèse ou bien la Cour tranche elle-même le litige au fond, ou bien elle donne seulement, à la demande du tribunal saisi, l'interprétation du texte constitutionnel.

Dans les Etats anglo-saxons où existe un contrôle judiciaire de la constitutionnalité des lois, le juge peut aussi, en ce domaine comme dans les autres, interdire par un «write» aux agents

par tout citoyen ou seulement par des autorités publiques déterminées.

Ce système existe en *Autriche*, *Allemagne*, *Vénézuëla* (dans ce dernier c'est le seul système qui existe, mais dans les deux autres les deux systèmes coexistent).

Vénézuëla Un système ancien est maintenu par la Constitution actuelle; il existe un tribunal qui annule les lois ou parties de lois inconstitutionnelles (fédérales ou d'Etats-membres). Cette Cour suprême de justice statue aussi au fond sur les litiges entre les Etats-membres et municipalités, entre deux Etats-membres et entre Etat-membre et l'Etat fédéral.

Autriche La Haute Cour Constitutionnelle d'Autriche reçoit les recours contre les lois d'un pays intentés par l'Etat fédéral, contre les lois fédérales ou d'un Etat-membre intentés par les citoyens.

Allemagne (système actuel), La Constitution a été préparée par Conseil parlementaire après un rapport établi par une commission. Dans celui-ci on proposait une juridiction indépendante pour protéger l'autonomie des (landers) Etats; on voulait aussi adopter une Cour adaptant la Constitution aux besoins politiques. Finalement on arriva à un compromis: la Cour est composée de politiques et de juristes.

La Constitution (art. 93 et art. 94) prévoit cette Cour. La loi fédérale ordinaire peut étendre la compétence de la Cour pour qu'elle puisse contrôler le fonctionnement de l'Etat-membre.

(1) *De plus le gouvernement fédéral* ou le gouvernement d'un pays ou *le tiers des membres* du Bundestag peuvent demander recours quant à la contradiction des lois d'Etat-membre avec les règles fédérales (erga omnes).

Mais le tribunal fédéral a le droit de conserver une partie et non d'admettre toute l'annulation; il peut même suspendre l'exécution de l'acte attaqué tant qu'il n'a pas statué sur le fond.

(2) Il peut élargir le grief d'inconstitutionnalité à propos de la loi attaquée et la nullifier en totalité en partie pour violation des principes juridiques qui se dégagent de la Constitution (son esprit).

C — LE CONTROLE DE LA CONSTITUTIONNALITE DES LOIS
DANS LES ETATS FEDERAUX

Il convient pour qu'il y ait fédéralisme effectif qu'un organe si important, qui donnera l'interprétation définitive de la Constitution fédérale, soit différent du législateur ordinaire ou du gouvernement fédéral. Il faut qu'il ne soit pas dominé par des vues politiques, par exemple par un esprit systématiquement centraliste ou particulariste. Aussi l'impartialité sera mieux assurée (relativement du moins) si l'organe de contrôle est composé de juges.

Cependant en U.R.S.S., en Yougoslavie, en Suisse, il n'existe pas de contrôle de constitutionnalité des lois fédérales. Quant au même contrôle vis-à-vis des lois d'Etats-membres, il est assumé par le législateur fédéral.

— En Suisse, il existe un tribunal fédéral mais son rôle en cette matière se réduit à faire respecter par les législateurs cantonaux les droits constitutionnels des citoyens, sans comporter un contrôle de validité sur les actes du législateur ou du gouvernement fédéral.

— La Constitution allemande de 1919 (Weimar) prévoyait une haute cour de justice, mais cette cour ne fut pas créée. Toutefois, le Reichsgericht, tribunal fédéral, était compétent pour contrôler la validité des lois des pays.

Mais dans les autres Etats fédéraux actuels, un organe juridictionnel est chargé du contrôle de la constitutionnalité qui fonctionne selon plusieurs systèmes. En fait, le rôle soit *exclusif*, soit *essentiel* appartient en cette matière à une Cour suprême ou à une Cour constitutionnelle qui, directement ou sur recours contre les jugements d'autres tribunaux, peut soit annuler (*erga omnes*) les lois inconstitutionnelles attaquées, soit les nullifier c'est-à-dire paralyser leur exécution.

1 — *Le système de l'annulation erga omnes*

Le plus simple, le plus radical, est peu usité : une Cour unique annule de façon absolue et définitive l'acte (loi ou autre) contraire à la Constitution fédérale et le prive de toute existence juridique. Les textes décident si cette Cour peut être saisie

Cependant des Constitutions fédérales abandonnent le soin de leur interprétation définitive au législateur ordinaire ainsi rendu maître de délimiter ses propres compétences. Aucun organe ne peut contrôler la constitutionnalité des lois fédérales et c'est en outre l'auteur de celles-ci qui exerce le même contrôle sur les lois d'Etats-membres. Tel est le régime actuel de la Suisse, de l'U.R.S.S., de la Yougoslavie.

Quand ces divers *parlements fédéraux* interprètent les règles constitutionnelles relatives au partage des compétences, le contenu de l'autonomie de chaque Etat-membre est assuré par la Constitution fédérale, réserve faite pour la Suisse de ce que l'initiative populaire peut y provoquer une révision constitutionnelle et peut même désapprouver une interprétation contraire à l'autonomie des cantons.

2 — L'interprétation par un corps *«conservateur de la Constitution ou gardien du Pacte fondamental.»*

Dans d'autres Etats fédéraux, parfois il n'a pas été jugé suffisant de laisser à la bonne foi des organes politiques communs la protection de l'autonomie des Etats-membres contre le danger d'interprétations erronées et tendancieuses. On a même estimé — sans doute avec raison — qu'il ne suffisait pas de confier ce soin à un organe politique autre que le législateur ordinaire, par exemple à un corps conservateur de la constitution ou gardien du pacte fondamental comme le Sénat français de l'an VIII ou de 1852.

3 — *L'interprétation par un organisme juridictionnel.*

Celui-ci, indépendant en droit de tous les autres organes, a pour rôle officiel d'interpréter la Constitution sous un angle essentiellement juridique et non de faire prévaloir les préférences politiques de ses membres ou celles d'un parti. Les risques d'une interprétation partielle et tendancieuse seront du moins beaucoup plus réduits qu'avec un corps d'hommes politiques.

Il est nécessaire que les actes (même les lois) fédéraux aussi bien que des Etats-membres soient, quant à leur conformité avec la Constitution fédérale, l'objet d'un contrôle efficace exercé par des organes juridictionnels.

organes qui exercent le contrôle de la constitutionnalité des lois dans l'Etat fédéral.

(a) LES SYSTEMES D'INTERPRETATION

Lorsqu'un texte est susceptible de plusieurs interprétations juridiquement correctes, il convient de choisir entre elles d'après leurs avantages et leurs inconvénients respectifs, sur le plan des effets pratiques probables des rapports des intérêts communs à l'ensemble de la fédération et aussi de ceux des Etats-membres même minoritaires au sein de l'Union.

Pour une Constitution formelle brève (toujours) et souvent difficile à réviser, le silence sur certains points, créant un trop grand désaccord, oblige à les interpréter.

En premier lieu l'interprétation sera faite par celui qui applique la règle ; ensuite, le cas échéant, par l'organe de sanction qui fixe le sens dans le cas contesté. L'ensemble des jurisprudences superposées au texte écrit forme une Constitution secondaire de Droit positif et en pratique c'est elle qui formera la vraie règle de Droit positif (pour cela les Anglo-Saxons insistent sur le rôle du juge).

Or il est rare que l'on puisse confier l'interprétation de la loi à celui qui l'a posée ; il est impossible d'interpréter les lois pour des milliers de procès (le législateur ne peut les contrôler efficacement).

1 — *L'interprétation par un organe politique*

Un organe présentant un caractère nettement politique n'est ni préparé ni porté à remplir une telle tâche d'une façon impartiale, objective, sous un angle essentiellement juridique. Si cet organe compétent pour l'interprétation définitive de la Constitution est l'un des organes politiques supérieurs de la fédération (le plus souvent son organe législatif) il ne sera guère porté à la réserve quand il s'agira de dire jusqu'où va sa propre compétence, car un tel organe peut être animé selon sa composition de tendances foncièrement centralistes ou au contraire très particularistes ou peut-être dans les circonstances suivrait-il tour à tour ces deux orientations opposées (le Bundesrat de l'Empire).

— *La répression pénale*: Ce moyen considéré depuis comme rentrant dans le droit positif d'un Etat fédéral, s'appuie sur la règle expresse qui fait de la Constitution fédérale «la loi suprême du pays» primant comme telle les constitutions et les lois des Etats-membres.

Selon cette doctrine les organes d'un Etat-membre doivent respecter les limites apportées à leurs pouvoirs par la Constitution fédérale ; quand ils s'insurgent contre celle-ci, ils agissent comme de simples citoyens sans compétence juridique et leurs actes inconstitutionnels sont sans valeur ni effets et ne créent d'obligation pour personne.

La Constitution mexicaine (art. 108) établit la responsabilité pénale des organes d'Etat-membre «pour violation de la Constitution et des lois fédérales».

De plus quand des citoyens d'un Etat-membre (simples particuliers ou associés en groupement de pur fait) se livrent à des agissements matériels et font obstacle par la violence à l'exécution des lois et des autres décisions de l'autorité fédérale, les organes et agents fédéraux possèdent des pouvoirs envers les individus et ils peuvent agir par la répression pénale et la force armée.

3 — *La nullité des actes contraires faits* par les organes d'Etat-membre ; c'est la sanction juridique normale mais la portée de la reconnaissance de la nullité diffère :

1er système annulation totale (erga omnes) de la loi faite par l'organe de contrôle soit d'office soit sur recours. Le texte annulé est inapplicable.

Un tel système est le plus décisif et logique car la loi est annulée à l'égard de tous. Cet organe de contrôle a donc des pouvoirs larges et forts (Veto).

2ème système. L'organe de contrôle reconnaît l'inconstitutionnalité de la loi mais il ne l'annule pas ; il refuse seulement de l'appliquer ou de la sanctionner dans le litige qui lui est soumis.

Enfin, il est important d'exposer à cet égard les différents systèmes d'interprétation, les moyens et le recrutement des

De même il est bien entendu qu'une règle n'est totalement juridique que si elle prévoit une *sanction*. Il est réalisable qu'un organe soit *compétent pour faire respecter les règles constitutionnelles* par les autres organes ou *empêcher l'application de lois* qui lui sont contraires. Le problème peut être difficile à résoudre pour les règles qui visent les organes supérieurs d'une fédération. Le danger est que ces organes violent la Constitution; on ne peut pas garder le gardien, on ne peut pas superposer indéfiniment les contrôles et les sanctions. Il faut donc peser les risques.

Ainsi se pose une question essentielle : à quel régime juridique sont soumises et comment s'exercent en fait la sanction et l'interprétation des règles qui figurent dans le texte écrit de la Constitution base de la fédération ?

Les moyens d'assurer la sanction des constitutions fédérales vis-à-vis des Etats-membres peuvent être établis par elles expressément. Ils peuvent aussi se déduire des textes.

Ces moyens sont:

1 — *L'exécution forcée* dont les procédés peuvent varier depuis les mesures économiques jusqu'à l'intervention armée. L'efficacité de ce moyen de sanction dépend nécessairement d'un rapport de forces. Cependant l'exécution forcée est une mesure très grave et susceptible d'entraîner des crises majeures, pour ce, n'étant qu'un remède ultime rarement appliqué. Encore faudrait-il tenir compte, aujourd'hui plus qu'autrefois des moyens de pression économique.

Plusieurs Constitutions prévoient formellement l'exécution forcée ; c'est tantôt l'organe législatif fédéral, tantôt le gouvernement qui peut décider d'y recourir.

— Dans l'Empire allemand l'exécution forcée devait être décidée par (le Bundesrat) formé des représentants des gouvernements d'Etats-membres.

— Elle relevait dans la république allemande de 1919 du (Président du Reich).

Dans les deux cas l'intervention armée était possible contre l'Etat-membre qui n'exécutait pas ses obligations constitutionnelles.

D'autre part il y a *un Etat fédéral par alliance d'Etats-membres*, par exemple 37 sur 50 Etats, aux Etats-Unis, ont été créés par l'Etat fédéral et ici encore pas d'accord contractuel à leur propos. L'Etat fédéral n'est-il pas lié envers ces Etats-membres ? La Constitution serait non contractuelle pour l'ensemble de la Nation et contractuelle pour les premiers Etats entrés dans la Constitution.

En somme presque tous les Etats fédéraux possèdent des Constitutions vraiment difficiles à réviser et dont beaucoup ne peuvent l'être qu'avec l'accord de la majorité des Etats-membres, qui ont un réel attachement à leur autonomie. *Il semble* que cette autonomie ne pourra se trouver réduite sans impérieuse nécessité, pratique, admise dans ces Etats-membres, même si une telle modification est désirée par la majorité globale des citoyens de l'Union ou de leurs élus. *Il semble aussi* que les limitations (représentation — forme fédérale) ont une portée politique réelle pour que la nation y soit attachée. Cette portée politique est plus grande que la portée juridique.

Enfin la rigidité du texte vis-à-vis des révisions régulières est d'ailleurs une des raisons qui ont rendu si considérable l'action novatrice de l'interprétation.

II — SANCTION ET INTERPRETATION DES CONSTITUTIONS FEDERALES

Le problème de l'interprétation est simple si les textes sont clairs et si le partage des compétences pouvait se trouver tout entier dans la lettre de la Constitution. Mais le contenu d'un régime constitutionnel dont le domaine d'application est très vaste, ne peut se trouver uniquement dans la lettre d'un texte souvent assez court et dont les auteurs n'ont pu prévoir tous les cas où il y aurait lieu d'application.

Même si le texte est bien rédigé il y aura toujours *plusieurs sens possibles*; de plus on emploie *des termes qui ne sont pas déterminés*. Ce texte devra donc fréquemment être complété par des interprétations visant de tels cas d'espèce.

En Allemagne de Bonn, l'Art. 79 de la Constitution interdit de porter atteinte par révision à l'organisation de la fédération en Pays.

Aux Etats-Unis, Art. 5 : on ne peut toucher la représentation des Etats-membres au Sénat.

La Constitution Australienne Art. 128. subordonne à l'assentiment de chaque Etat (exprimé par la majorité de ses citoyens actifs) toute modification à son territoire ou aux règles concernant sa représentation au Parlement fédéral.

Nigéria Art. 4 la représentation d'une province dans les Chambres fédérales ne peut être modifiée sans accord de la législature de l'Etat-membre. Cette clause d'égale représentation garantit aussi l'existence même de chaque Etat-membre.

Brésil avant 1937 la forme démocratique fédérative est affirmée mais quelle est-elle ? de plus l'Art. 90 interdit de déposer même un projet de révision tendant à modifier les règles de la représentation d'un Etat-membre.

La situation est identique à cet égard si la Constitution reste muette ce qui est le cas habituel ; même si on la juge possible et valide, une limitation juridique à la compétence que possède en droit public interne l'organe suprême.

On a soutenu aux Etats-Unis que les limitations existent même si le texte n'en parle pas, car en 1920 un amendement à la Constitution pouvait être inconstitutionnel, s'il s'écarterait des bases essentielles de celle-ci.

Allemagne impériale l'Etat-membre a droit à l'égalité par rapport aux autres quant à l'autonomie, la révision ne peut pas faire de différence entre les Etats-membres (*Jura singularia*).

Pour une limitation expresse ou tacite.

Il y a des Etats fédéraux nés de la transformation d'un Etat unitaire (Brésil, Vénézuëla, U.R.S.S.) dans ce cas là il n'y a aucun pacte contractuel. L'intangibilité du régime fédéral est contraire à la Constitution.

des Etats-membres ou la subordonnent au consentement de ces derniers sinon ils ont le droit de sécession (U.R.S.S. 1924, 1936 — Yougoslavie 1946). On en trouve une trace dans l'Empire allemand (1871) où non seulement la Prusse était bien protégée contre les révisions mais aussi les trois Etats du Sud (la Bavière, le Bade, le Wurtemberg) disposaient de «jura singularia» qui ne pouvaient être modifiées sans leur assentiment (art. 78) ou permettraient leur sécession. Il fallut la révolution de 1918 pour abolir cette situation.

Ce système est donc un système hybride, tenant en partie de l'Etat fédéral et en partie de la Confédération d'Etats.

(2) Cependant en quelques Etats fédéraux *le texte même de la Constitution déclare que celle-ci peut être modifiée sans aucune réserve*; elle ne garantit même pas la forme fédérale.

La Constitution mexicaine Art. 39 «le peuple conserve en tout temps le droit inaliénable de changer ou de modifier la forme de son gouvernement.

La Constitution argentine, Art. 1. «La nation argentine adopte pour son gouvernement la forme représentative, républicaine, fédérale telle que l'établit la présente constitution.

Art. 30 «La Constitution peut être révisée dans son ensemble et dans chacune de ses parties».

(3) Tantôt *la Constitution fédérale prétend poser des limitations au pouvoir du constituant.*

En Suisse, textes contradictoires apparemment où la Constitution peut être modifiée en entier ou en partie; cependant les articles qui suivent assurent le caractère fédéral. *L'Art 5* de la Constitution déclare que la fédération garantit «leur territoire» aux Cantons, ceci à l'encontre du constituant (garantie d'existence et non d'autonomie).

(4) *De même certaines Constitutions prescrivent des empêchements (exprès)* et souvent imprécis.

La révision concernant des matières déterminées et affectant la situation des Etats-membres dans l'Union exige l'assentiment de la majorité des Etats-membres (Catégorie A et B) donné par leurs législatures; elle doit s'ajouter au vote des deux Chambres fédérales (majorité des deux tiers) suffisant pour les autres révisions.

Malaisie 1957. La révision faite par les deux Chambres à une majorité des deux tiers, pour certaines parties de la Constitution, nécessite l'accord du Conseil des Chefs des Etats.

Etendue des pouvoirs appartenant à l'organe constituant.

En principe dans un Etat souverain un organe doit pouvoir tout faire en droit positif. Il est inconcevable qu'un organe constituant prétende imposer pour l'avenir une constitution ou tel article de la constitution car il est impossible de connaître les besoins de l'avenir, de même qu'il est impossible de garantir la perfection du texte. En effet un régime constitutionnel est un instrument, un moyen pour satisfaire les besoins.

C'est pourquoi on ne peut justifier l'intangibilité d'une Constitution car une population future serait liée par une population passée; ceci ne devant se faire.

L'organe constituant doit donc juridiquement tout faire et notamment pouvoir modifier, réviser la constitution, il ne peut pas être lié sur le fond, il ne peut pas empêcher toute modification altérante.

Si l'on prohibe une révision périodique on s'expose à des procédés extra légaux (révolution, coup d'Etat).

Cependant il faut que la procédure de révision soit suffisamment difficile pour empêcher les révisions «douteuses»; il faut toutefois que la tendance révisionniste «juste» puisse s'exercer.

Dans les Etats fédéraux la question est différente :

(1) Quelques constitutions fédérales *interdisent en effet leur propre révision quant à telle ou telle règle établie en faveur*

En Yougoslavie, la majorité de l'effectif total suffisait selon la Constitution de 1946 (31. 1. 1949). Ce n'était pas une constitution vraiment rigide. La Constitution de 1953 l'est davantage : il faut les trois cinquièmes des votants en chaque Chambre y compris dans le Conseil des Nationalités.

Dans ce système, la garantie peut donc être faible car même la Chambre des Etats, qui est la seule forme fédérale pour la révision, peut se trouver portée à accroître son rôle au détriment de l'autonomie des Etats-membres.

4ème système: la révision peut être faite sans aucune protection juridique même indirecte pour l'autonomie des Etats-membres.

Dans l'Allemagne de 1919 il fallait un vote des deux Chambres avec majorité des deux tiers en chacune. Le Reichsrat pouvait s'y opposer, cela n'empêchait pas la révision; il y avait alors un référendum où la majorité des citoyens dans toute l'Allemagne décidait la révision sans tenir compte du corps électoral dans chaque Etat-membre. La Prusse y jouait un gros rôle.

L'Autriche avant 1934 la révision est votée par les deux Chambres. La Chambre Nationale pouvait passer outre au veto du Bundesrat, par le référendum qui suivait comme en Allemagne.

5ème système: — *Régimes Composites*.

Vénézuela 1961 l'initiative émane soit du quart des membres d'une des deux Chambres soit du quart des législatures des Etats-membres. L'amendement est voté par les deux Chambres comme une loi, puis envoyé aux Etats-membres qui l'approuvent à une majorité des deux tiers.

Mais la révision totale est décidée par le tiers des membres du Congrès ou par une majorité absolue des législatures des Etats-membres. La révision est votée par les deux tiers du Congrès dans une séance commune et enfin un référendum où l'on ne tient compte que de la majorité des voix des citoyens actifs.

L'Inde. Le système de révision diffère suivant les parties révisées de la Constitution.

2ème système : La révision subordonnée à la ratification de la majorité des Etats-membres étant représentés par les citoyens actifs. La révision faite par les deux Chambres et puis ratifiée par un référendum.

En Australie un référendum pour la décision de la révision a lieu dans un délai de 6 mois.

Le référendum doit obtenir la majorité du corps des citoyens dans la fédération (globale) et du corps électoral dans la majorité des Etats-membres ; c'est-à-dire la révision est acceptée à une double majorité.

En Suisse. La révision faite par les deux Chambres, est ensuite acceptée par un référendum ; la majorité des citoyens actifs dans l'ensemble de la Suisse et dans la plupart des cantons (le demi canton ne compte que pour une voix).

Il peut y avoir révision par l'initiative populaire (50,000 voix au départ).

La révision peut être totale ou partielle, il y a avant la révision totale renouvellement des Chambres après un référendum préparatoire.

Si une Chambre demande une révision totale et l'autre la refuse il y aura un référendum populaire.

Si la révision partielle est proposée par le peuple après le référendum préparatoire il n'y aura pas de renouvellement des Chambres.

En ces deux fédérations, la protection de l'autonomie de l'Etat-membre varie selon l'esprit des citoyens actifs dans la nation.

3ème système : par les Etats fédéraux dans lesquels la révision est faite par les deux Chambres fédérales sans participation d'un organe propre des Etats - membres.

Il n'y a pas à faire confirmer cette révision ni par le corps des citoyens actifs ni par les législatures des Etats-membres.

C'est le système du Brésil, de la République argentine de l'U.R.S.S. (art. 146), la majorité requise est des deux tiers en chaque assemblée.

toute restriction nouvelle à son autonomie et possédant, d'autre part, la personnalité internationale, il se trouvait en réalité dans la situation d'un Etat confédéré et vis-à-vis des autres Etats-membres un Etat fédéré.

Cette prérogative a sombré dans la révolution de 1918, mais on pourrait concevoir une situation analogue.

Dans les autres Etats fédéraux il existe plusieurs systèmes pour que soit faite la révision :

Selon le premier système l'acceptation de la majorité des Etats-membres est nécessaire pour l'acceptation de la révision.

Aux Etats-Unis l'initiative émane soit du Congrès qui fait l'amendement (Il faut le vote des deux tiers des membres présents dans les deux chambres), soit par les deux tiers des législatures des Etats-membres. La révision est alors faite par une convention élue spécialement. (Tous les amendements d'ailleurs proviennent de l'initiative du Congrès).

Il faut ensuite que la révision soit ratifiée par les trois quarts des Etats-membres, chacun donnant son acceptation soit par sa législation soit par une convention élue exprès, mais ce dernier procédé n'a été employé qu'une seule fois pour le 21^e amendement.

C'est pourquoi la Constitution des Etats-Unis est la plus difficile à réviser; aussi n'a-t-elle adopté durant plus de cent soixante quinze ans que vingt-trois amendements dont les dix premiers ont été faits en bloc tout de suite après sa mise en vigueur.

Au Mexique Le Congrès fédéral décide et fait la révision; l'assentiment de la majorité simple des Etats-membres suffit ensuite pour ratifier la modification.

Dans l'Allemagne de 1949 La révision exige la majorité des deux tiers du Bundestag et du Bundesrat.

Enfin, on observe dans ce système que le vote de chaque Etat-membre par sa législature est normalement plus intéressé à défendre l'autonomie sur laquelle repose sa propre compétence que ne l'est souvent le corps des citoyens actifs.

I — LES ORGANES CONSTITUANTS ET LES PROCEDURES DE REVISION

Comment dans l'avenir la Constitution peut-elle être modifiée ? La révision exige en général un vote du parlement fédéral, souvent avec des majorités renforcées. Il peut en résulter une influence exercée par la composition de la Chambre des Etats: les élus d'une minorité d'électeurs peuvent empêcher la révision. De plus la ratification de la décision de la révision peut être faite par la majorité simple ou renforcée des Etats-membres, ceux-ci étant représentés par leur législature soit par le corps des citoyens ou par un corps élu exprès.

Cependant ce n'est pas toujours là une garantie très forte pour l'autonomie des Etats-membres car la révision peut être imposée aux deux Chambres par initiative populaire et référendum. Il faut signaler d'abord deux cas particuliers :

Au Canada le British North America Act (1857) ne peut être révisé que par le Parlement britannique, et cela fut maintenu en 1930. Mais, en fait, l'initiative émane toujours du Parlement canadien. En 1949, il fut établi que sa décision suffisait en plusieurs domaines, notamment quant à la liste des compétences exclusives des provinces. Le statut de Westminster fait disparaître ce régime. Le seul élément de Constitution rigide qui existe au Canada est donc l'intervention du Parlement britannique en certains domaines.

Dans l'Allemagne impériale (1871) la révision est votée par les deux Chambres fédérales avec une majorité renforcée. Dans la Chambre des Etats le vote émane en réalité des gouvernements des pays, qui sont portés à défendre leur autonomie, mais la répartition des voix n'est pas faite sur un pied d'égalité. Dans le Bundesrat il y avait 58 voix pour 25 Etats représentés, 17 d'entre-eux ayant seulement une voix chacun; d'autre part la Prusse avait 17 voix. La révision était rejetée si 14 voix se prononçaient contre elle. Il n'y avait donc pas question de majorité mais discussion pour le chiffre fixé à l'avance, ceci pour protéger l'autonomie des pays, mais ceux-ci n'étaient pas protégés contre les déformations.

Aucune révision n'était donc possible malgré la Prusse, c'est-à-dire malgré son gouvernement. Etant maître d'empêcher

Cependant cette constitution qui fixe les rapports entre l'Etat fédéral et ses membres a besoin d'être fréquemment interprétée pour son application. Il est d'un grand intérêt de savoir comment et par qui cet acte de base peut être interprété, par un organe législatif, par un organe juridictionnel exerçant un contrôle sur les actes des autorités fédérales et des Etats-membres ?

Mais quelque soit cet organe, l'ensemble de ses interprétations va constituer un complément de la Constitution écrite, dont il est censé préciser le sens, mais qui pourra l'altérer, qui est moins rigide et peut se modifier plus facilement, qui l'emportera en pratique sur le texte littéral. Le véritable droit positif de l'Etat fédéral se trouve donc non seulement dans la lettre de la Constitution mais aussi dans l'interprétation qui en est faite par les organes supérieurs.

Comme l'interprétation est très importante car elle peut comporter une modification (indirecte) de la Constitution initiale par des moyens plus faciles que la révision, l'interprétation est très dangereuse et peut violer la Constitution quand elle se trouve dominée par des considérations politiques «Lato Sensu» voire par des aspirations partisans. Il en est des exemples et cette interprétation s'est faite surtout au profit de l'Etat fédéral et au détriment des Etats-membres.

Il en résulte que dans le cadre constitutionnel fédéral se présente toutefois la question des compétences respectives, en droit s'il y a un conflit il faut un règlement juridique impartial car l'autonomie des Etats-membres est opposable au législateur ordinaire, et cette autonomie peut aller jusqu'à l'encontre de la majorité. Cependant elle ne peut pas aller jusqu'à la contradiction avec la fédération.

Il faut donc que les contrôles de l'interprétation soient exercés par un organe uniquement fédéral mais ni législatif ni exécutif, il lui faut une technique particulière.

Il ne faut pas demander à un cadre juridique plus qu'il ne peut nous donner, car dans une institution politique, il ne faut pas s'en tenir uniquement au facteur juridique, il faut envisager aussi les facteurs politiques et leurs transformations, acquises ou éventuelles.

Quel que soit l'étendue des compétences attribuées aux organes communs, leur structure et le recrutement de ceux-ci ne peuvent révéler le caractère essentiel qui distingue l'Etat fédéral de la Confédération d'Etats: Le régime selon lequel peuvent être modifiées les règles fondamentales, comment s'exercent en fait la sanction et l'interprétation des règles qui figurent dans le texte écrit de la constitution ou du pacte base de la fédération.

(B) REVISION, SANCTION ET INTERPRETATION DE LA CONSTITUTION FEDERALE

Les règles essentielles dans le régime juridique d'une fédération sont celles qui régissent le partage de compétences (entre organes communs et organes de chaque collectivité), les rapports mutuels entre ces organes, leur composition et leur recrutement.

Tout cela se trouve dans une constitution vraiment rigide dont le contenu peut être extrêmement variable suivant les fédérations et suivant les époques dans chacune d'elles, car des modifications sont possibles, même des modifications directes.

Alors comment la révision peut être faite ? par l'organe législatif ordinaire, par un organe élu exprès ou par un référendum, aussi on peut se demander si le constituant est omnipotent en droit pour toute revision de la Constitution ?

Toute cette rigidité n'est qu'une garantie pour l'autonomie des Etats-membres, autonomie non pas intangible mais fortement protégée par les régimes de révision, enfin cette garantie n'a d'intérêt que si la Constitution est bien respectée.

Il faut que la Constitution fédérale soit difficile à réviser et fasse intervenir les Etats-membres. En revanche elle n'exige pas l'accord de tous ces derniers et elle s'impose à eux tous sans droit de sécession pour les opposants.

personnel, il est élu par l'Assemblée Nationale: le Bundestag et le Bundesrat, la majorité absolue est exigée au premier tour.

Aux Etats-Unis Le président est élu par les citoyens actifs à deux degrés. Les électeurs secondaires étant désignés dans chaque Etat-membre au scrutin de liste majoritaire, le président se trouve donc désigné par les Etats-membres, donc de nombreuses voix d'électeurs primaires sont perdues pour l'élection présidentielle; il peut même être élu par la minorité des électeurs primaires s'il a la majorité des électeurs secondaires. Chaque Etat-membre a un nombre d'électeurs égal aux degrés de représentation à la Chambre des représentants. Ainsi les Etats-membres les moins peuplés sont avantagés. La forme fédérale est donc respectée car on a évité l'élection directe en tenant compte des Etats-membres. Cependant des auteurs pensent que c'est une forme vide; il y a deux partis bien disciplinés; les électeurs secondaires sont les marionnettes des partis, et dès que ceux-ci sont désignés le Président qui sera élu est connu.

En 1800 Lincoln fut élu car le parti démocrate se divisa en deux et par conséquent le candidat républicain passa.

De plus la Chambre des représentants doit élire le Président parmi les trois candidats les plus favorisés si le Président n'a pas réuni la majorité absolue, la représentation de chacun possédant une voix; ce procédé fut suivi en 1824 (la seule fois).

Dans ce système, l'élection du Président revêt une énorme importance, le danger étant que le Président soit élu par une minorité. C'est pourquoi d'autres Etats fédéraux préférant ne pas courir le risque de voir ainsi faussée une élection si importante, font élire le Président directement par les citoyens actifs sans tenir compte des Etats-membres.

En somme on peut observer que le cadre juridique de l'Etat fédéral subsiste, mais que le contenu et le fonctionnement ont changé surtout par l'amointrissement de la situation juridique des Etats-membres, le recul de leur autonomie, c'est-à-dire le titre demeure mais ne correspond plus guère à son contenu même proprement juridique et à l'esprit qui anime la vie politique. Certains auteurs vont jusqu'à dire que l'Etat fédéral n'est qu'une forme de transition. Il s'est produit un déclin du fédéralisme au sein des Etats fédéraux.

pas entièrement parlementaire. L'Empereur avait des pouvoirs importants, outre ses pouvoirs internes, il était le chef de l'armée et il pouvait édicter l'état de siège.

Ceci est contraire au principe du fédéralisme où un Etat-membre dirige tout l'Etat fédéral mais ceci était inévitable du fait du rôle de la Prusse car elle comptait les quatre septièmes de la population totale. Cette prépondérance juridique de la Prusse ne survécut pas à la révolution de 1918.

La forme fédérale peut ne pas exercer d'influence sur le recrutement de l'organe exécutif : ceci lorsque le *Président est élu directement* par le corps électoral (Mexique, Argentine, Vénézuëla, Brésil). Ou lorsqu'il y a un *régime parlementaire* de type courant et où le Chef de l'Etat n'a pas de pouvoirs effectifs ; Autriche, les Dominions Britanniques (Australie, Canada, Nigeria — par Gouverneur). Même si le *Chef de l'Etat* est élu avec la participation de la Chambre des Etats, cela n'a guère d'importance quand la fonction gouvernementale est exercée par les *ministres responsables devant la Chambre nationale* seule (l'Inde).

Donc, dans la plupart des Etats fédéraux la forme fédérale n'a en droit aucune influence sur le recrutement de l'organe gouvernemental.

Mais elle peut avoir une importance : Quand l'organe exécutif est élu par les deux Chambres réunies en une assemblée commune. Le résultat de l'élection peut donc se trouver influencé par la façon dont les sièges de la Chambre des Etats sont répartis entre les Etats-membres, bien que cette Chambre soit en général, sensiblement moins nombreuse que l'autre. (U.R.S.S., Yougoslavie).

Les usages suivis en *Suisse* quant au recrutement du « Conseil fédéral » (organe exécutif collégial) atténuent d'ailleurs beaucoup en fait la portée de la situation juridique. Les Suisses demeurent attachés à ce mode d'élection et une initiative populaire qui tendait à faire élire le « Conseil fédéral » par les citoyens actifs fut repoussée dans un référendum en 1942 par les deux tiers des votants.

Allemagne de l'Ouest Le régime parlementaire n'est pas le régime courant car le Président a un rôle à jouer, un pouvoir

même temps on ne peut forcer la main au Sénat qui a un nombre fixé.

La Constitution du Nigéria et de la Malaisie prévoit ce «veto» suspensif au Sénat.

Allemagne 1919. Le Reichsrat possédait une initiative particulière en cette matière, mais son opposition pouvait y être brisée soit par un nouveau vote du Reichstag soit par un référendum sur la décision du gouvernement fédéral. Donc une loi peut être faite par la majorité des deux tiers des élus sans tenir compte de l'opposition de la Chambre des Etats.

Allemagne 1949. L'égalité des deux Chambres existe; le Bundesrat a une situation supérieure pour les lois fédérales mais il a une situation inférieure pour les autres matières; car malgré son «veto» le Bundestag peut le surmonter si par exemple il réunit les deux tiers de la majorité.

L'état de nécessité législative si la majorité du Bundestag n'a pu être réunie sur les textes à voter. Le Président fédéral peut proclamer cet «état de nécessité législative» avec l'assentiment du Bundesrat, tant qu'il persiste. Le vote du Bundesrat suffit pour donner force de loi aux textes.

Mais quant à l'autre organe fédéral, l'organe exécutif, la situation est différente, car les Etats fédéraux n'impliquent pas une forme déterminée de gouvernement.

III — L'ORGANE EXECUTIF

Sauf au Canada, dans les Etats fédéraux d'Amérique fonctionne le gouvernement présidentiel; le Canada, l'Australie, l'Allemagne de l'Ouest et l'Inde pratiquent le régime parlementaire, la Suisse, l'U.R.S.S. et la Yougoslavie un régime qui est en théorie le gouvernement d'assemblée.

Il faut mettre à part l'Empire Allemand car le Roi de Prusse était automatiquement Empereur de l'Allemagne. De plus le premier ministre prussien était simultanément le chancelier de l'Empire, le premier représentant de la Prusse au Bundesrat et le président de cette Chambre avec voix prépondérante en cas de partage. Cela avait une grande portée car le régime n'était

on passe non pas des traités, mais des textes en forme de traité qui ne nécessitent pas la majorité de deux tiers du Sénat pour être valables, mais qui ont toutefois le même effet qu'un traité sur le plan international. Le Sénat donc perd un peu de ses droits quant à la protection des droits des Etats.

U.R.S.S. Egalité des deux Chambres en matière de législation. Si elles sont en désaccord toutes les deux sont dissoutes. Réunies elles forment le «Soviet Suprême» qui a le rôle essentiel.

Suisse Egalité législative, la réunion des deux chambres forme une assemblée pour certaines matières : Droit de grâce, trancher les conflits de compétence entre les cantons, élection des juges fédéraux. Cependant la Chambre représentative (Nationale) est plus importante que celle des Etats. A cet égard on ne doit pas oublier que les Suisses demeurent attachés au mode du référendum et de l'initiative populaire.

L'Australie pratique un système différent. En cas de désaccord prolongé entre les deux chambres, le gouvernement peut les dissoudre. Si le désaccord persiste après leur renouvellement elles se réunissent en une assemblée plénière qui prend la décision. Bien que le Sénat soit la Chambre la moins nombreuse, il se pourrait que sa majorité et la minorité de l'autre Chambre forme la majorité globale.

(3) *La Chambre des Etats a une situation inférieure*

On peut laisser de côté les Etats fédéraux où les ministres ne sont responsables que devant l'Assemblée Nationale (Commonwealth). C'est qu'il convient d'observer ici deux cas :

— Cas où la loi doit être votée par les deux Chambres, s'il y a désaccord l'assemblée plénière des deux Chambres prend la décision. Alors la majorité de la Chambre nationale est évidente (Australie, l'Inde, Vénézuëla) sur celle des Etats.

En Australie, il y a un frein; il faut d'abord les dissoudre.

— Cas où la Chambre des Etats a un «veto» suspensif: Au Canada par exemple, existe l'égalité des deux Chambres mais politiquement la position du Sénat se trouve affaiblie par son mode de recrutement; de plus sa situation est très délicate; les sénateurs sont nommés par le Président; donc ils ne peuvent pas en pratique s'opposer à la Chambre des représentants en

Mais le Bundesrat était supérieur en plusieurs matières, car il avait des pouvoirs propres :

- son assentiment est seul nécessaire pour déclarer la guerre.
- il fait les ordonnances administratives pour organiser l'Empire.
- compétence financière ; il choisit les fonctionnaires que l'Empereur nomme.
- son assentiment est nécessaire si l'Empereur veut liquider le Bundestag.
- il peut être convoqué seul à la demande d'un tiers des voix.
- il s'occupe aussi des traités.

Il avait des pouvoirs vis-à-vis des Etats-membres surtout en ce qui concerne les règles, tranchant les conflits entre eux.

De plus il remédie à l'application défectueuse exercée par les Etats aux lois impériales et au besoin il peut appliquer l'exécution forcée, même l'intervention armée.

Sa situation est donc forte car elle représente les Etats ou plutôt les monarchies dans cet Etat fédéral resté Monarchiste.

(2) *L'égalité des deux Chambres en matière de loi.*

Aux Etats-Unis les deux Chambres interviennent également pour le vote d'une loi, donc égalité sur le plan législatif. Cependant le Sénat, en dehors de la fonction législative, a un pouvoir plus grand :

- Il adopte les traités (il rejeta le Traité de Versailles de Wilson)
- Il a droit de regard pour les nominations faites par le Président (fonctionnaires ou Secrétaires d'Etat), il n'y a eu que 7 refus du Sénat.
- Le Sénat exerce un vrai patronage pour la nomination des Agents fédéraux : le Président exerce la courtoisie sénatoriale (c'est-à-dire informe le Sénat) ; le président seul a le droit de les révoquer.

Cependant il y a pour les relations internationales (depuis 1920) un relâchement des pouvoirs du Sénat, car de plus en plus

— *Yougoslavie* (Janvier 1946) La Yougoslavie avait selon sa Constitution de 1946 une véritable Chambre des Etats intitulée «Conseil des peuples», chaque république y envoyait le même nombre de représentants, la province et la région autonomes un nombre inférieur.

Mais la Constitution du 13 Janvier 1953 a remplacé cette règle par un système très particulier. Au sein du Conseil fédéral la plupart des députés (environ les quatre cinquièmes) sont élus par les arrondissements et les villes, la représentation étant basée sur l'importance de la population ; en outre chacun des six Etats-membres nomme dix députés, la province autonome nomme six, et la région autonome nomme quatre.

Les élus de cette catégorie votent avec les autres mais, selon l'article 133 de cette Constitution, ils peuvent délibérer séparément pour certaines catégories de lois et forment alors le Conseil des nationalités, sorte de Chambre intermittente des Etats.

Enfin la portée politique de la répartition des sièges dépend des pouvoirs de cette Chambre par rapport à ceux de la Chambre nationale.

(3) *Les Pouvoirs de la Chambre des Etats*

Pour que le système fonctionne, il faut que la Chambre des Etats ait autant ou à peu près de pouvoirs que la Chambre Nationale.

L'existence de cette Chambre traduit nécessairement une participation des Etats-membres à la formation des lois fédérales.

L'action effective de la Chambre des Etats sur le contenu de la législation fédérale peut donc varier en droit et en fait selon les Etats fédéraux.

On peut observer ici trois cas :

(1) *L'inégalité entre les deux Chambres* (au profit de la Chambre des Etats).

Dans l'Allemagne de 1871 les pouvoirs de la Chambre des Etats étaient égaux à ceux de l'autre Chambre pour les lois ; aucune loi n'était possible sans le vote du Bundesrat ; elle lui fallait l'accord des deux Chambres.

(2) *Les Etats fédéraux où n'existe pas d'égalité.*

Tantôt cette règle d'égalité se trouve écartée mais les Etats-membres les moins peuplés se voient avantagés à un degré moindre et d'ailleurs variable, car ils possèdent plus de sièges que si la répartition se faisait proportionnellement au nombre d'habitants ou de citoyens actifs.

La Constitution fixe le nombre de sièges pour les divers Etats-membres.

— *En Allemagne* 1871 la Prusse qui comptait les trois cinquièmes de la population totale possédait au sein du Bundersat, dix-sept voix sur cinquante-huit.

— *Selon la Constitution allemande de 1919* (art. 61) chaque pays possédait au moins une voix; il avait une voix par million d'habitants et une voix pour un reste égal à la population du plus petit pays, mais aucun ne pouvait disposer de plus des deux cinquièmes des voix; ceci atteignait la Prusse.

— *La Constitution actuelle de l'Allemagne de l'Ouest* 1949 (art. 51) accorde un minimum de 3 voix à chaque pays, 4 voix à ceux qui ont plus de deux millions d'habitants, 5 voix à ceux qui ont plus de six millions (les pays qui ont une plus forte population sont défavorisés).

— *La Constitution autrichienne de 1920* posait la règle d'une représentation proportionnée à la population mais l'écartait en fait en fixant le minimum de sièges à 3 et le maximum à 12 (art. 34).

— *Au Canada* les sénateurs sont nommés à vie; 24 membres pour la province de Québec.

— *L'Inde*, la Constitution opère la répartition (révisée sur ce point en 1956), le nombre le plus élevé est de 34 sénateurs pour un Etat-membre.

— *U.R.S.S.* Les députés au Conseil des nationalités sont désignés non seulement par les républiques fédérées mais en outre pour une moindre partie par les collectivités autonomes:

Chaque république fédérée possède	25 sièges
» république autonome	11 sièges
» région autonome	5 sièges
et » district national	un seul
(il n'existe que dix dans la R.S.F.S.R.)	

faciliter la formation de l'Union, (les petits Etats voulaient se préserver face aux grands). Alors les deux Chambres ont été le résultat d'un compromis.

En Suisse, le demi canton a la même autonomie qu'un canton et il est sous ce rapport un Etat-membre comme les autres mais il n'a qu'un siège (au lieu de deux pour chaque canton) dans le Conseil des Etats.

L'origine de l'égalité est donc historique (empirique) mais pour caractériser l'Etat fédéral il faut que cette égalité réunisse deux traits :

- qu'elle se rencontre dans tous les Etats fédéraux
- qu'elle ne se rencontre que chez eux.

Or, elle fait défaut actuellement dans de nombreux Etats fédéraux.

Le régime positif des Etats fédéraux quant à l'égalité

L'égalité quant à la repartition des sièges dans la Chambre des Etats s'applique :

Aux Etats-Unis (art. 5).

Ce principe d'égalité subsiste malgré les différences considérables de population, la plus grande s'affirmant entre l'Etat de New-York qui compte 11 millions d'habitants et l'Etat de Nevada qui n'en a pas le 1/100.

De plus exception à l'égalité en Suisse, il existe trois cantons divisés en demi-cantons et chacun de ceux-ci possède une seule voix et non pas deux. Cependant ceux-ci ont la même autonomie et la même compétence qu'un canton.

En Malaisie 1957, en plus de l'égalité il y a 16 sénateurs pour le pouvoir.

Au Nigéria 1960 — 4 représentants du gouvernement fédéral.

Cette égalité s'applique aussi en Australie et au Brésil.

Il en résulte donc que la population n'a aucune influence sur la composition du Sénat (Chambre des Etats) car l'égalité de représentation est affirmée pour chaque Etat plus ou moins grand.

Au Mexique, Brésil depuis 1917, en République Argentine depuis 1949, U.R.S.S., Vénézuëla et en Suisse dans certains cantons.

Malaisie 1957 système mixte, le chef suprême nommé 16 et 12 élus.

Nigéria, la Constitution du 1er Octobre 1960 art 37 établit 3 catégories de Sénateurs.

(2) *La Répartition des Sièges entre les Etats-membres (dans la Chambre des Etats).*

L'égalité de la répartition de ces sièges entre les Etats-membres se rencontre presque partout au début du 20e siècle.

Les sièges sont répartis de manière à avantager les Etats-membres les moins peuplés. Certains auteurs pensent que c'est l'élément caractéristique des Etats fédéraux; d'autres disent que l'une des raisons d'être politique du fédéralisme est de limiter le pouvoir d'une majorité globale vis-à-vis de minorités qui forment des majorités régionales dans un cadre territorial déterminé.

Il en résulte que les lois votées par la Chambre des représentants peuvent être mises en échec par la Chambre des Etats. Les Etats-membres, surtout les moins peuplés, doivent avoir un droit ou une garantie à l'encontre de la majorité.

Cependant quelques Constitutions ont écarté toute réforme constitutionnelle à l'encontre d'une minorité des Etats-membres.

(1) *Egalité totale*

Ce régime de répartition de sièges entre les Etats-membres s'oppose nettement à celui de l'Etat Unitaire. Dans un Etat fédéral fidèle à l'esprit politique, la majorité des citoyens n'est pas omnipotente en droit et peut se trouver arrêtée par les Etats-membres les moins peuplés qui forment un nombre assez élevé de majorités régionales. Une loi doit donc recueillir la majorité de la population et celle des Etats-membres. Il y a ici un tempérament apporté à la Démocratie : participation de la volonté des Etats-membres à la volonté générale.

Cette égalité entre les Etats-membres est apparue aux *Etats-Unis* en premier lieu mais comme un expédient pour

avec le correctif de la représentation proportionnelle dans l'Inde pour le recrutement du Conseil des Etats.

(3) Mais le système le plus répandu actuellement est l'élection directe par les citoyens de chaque Etat-membre, pour un temps fixé. L'élu est indépendant en droit.

Ceci semble insuffisant pour constituer une participation des Etats-membres à l'activité législative. C'est quelquefois le même jour, l'électeur élit ses différents représentants; il votera le plus souvent d'après des considérations de parti.

Le corps des citoyens peut être moins porté que les membres des législatures à soutenir l'autonomie de l'Etat-membre. En fait, *aux Etats-Unis*, le Sénat s'est montré assez souvent plus porté que l'autre Chambre à préserver cette autonomie. Mais des lois furent votées par le Congrès et annulées par la Cour Suprême comme violant cette autonomie des Etats-membres que le Sénat n'avait donc pas protégée.

De même en Suisse, des révisions constitutionnelles furent votées par le Conseil des Etats pour réduire l'autonomie des Etats-membres et repoussées par la majorité des citoyens actifs. En 1895 un amendement qui réduisait sensiblement la compétence cantonale sur le plan militaire fut ainsi repoussé par 269.751 voix contre 195.178 sur 697.131 inscrits; la majorité des suffrages lui fut favorable dans 4 cantons et demi, contraire dans quatorze cantons et demi.

Il est possible qu'au sein de la Chambre des Etats les élus d'un même Etat-membre émettent des votes différents, qui s'annulent; il est fréquent, *aux Etats-Unis*, à des moments différents que les deux sénateurs d'un Etat-membre soient l'un républicain et l'autre démocrate et voter différemment. Dans la Chambre des Etats, l'élu votera souvent plus comme membre de son parti que comme représentant d'un Etat-membre.

Ce système, que les citoyens actifs élisent directement les membres de la Chambre des Etats existe:

Aux Etats-Unis (depuis 1912) d'après le XVII^e amendement, les citoyens actifs des Etats-membres désignent les sénateurs élus pour 6 ans.

Il y a trois systèmes généraux.

(1) Chaque Etat-membre envoie à la Chambre des Etats de simples délégués de sa législation propre ou de son organe exécutif (simple c'est-à-dire les délégués sont nommés, désignés et liés par des mandats impératifs). Cette Chambre ressemble alors à une Diète. Ce système a été pratiqué en Allemagne (1817-1918) ; le Bundesrat est formé des délégués des gouvernements d'Etats-membres qui peuvent les diriger et les révoquer, ce sont, en somme, des représentants diplomatiques ; toutes les voix d'un Etat-membre sont donc exprimées de la même façon et les votes émis émanent en réalité des gouvernements des pays, portés à préserver l'autonomie de ceux-ci.

Le même système existe dans l'Allemagne de l'Ouest (1949) art. 51, «les membres du Bundesrat sont nommés et révoqués par le gouvernement du pays et sont liés par un mandat impératif.»

Quant à l'Allemagne de 1949, la Chambre des Etats y a une situation nettement inférieure à celle de 1871 et son assentiment n'est pas toujours nécessaire pour que soit faite une loi.

(2) Dans un deuxième système, chaque membre de la Chambre des Etats est élu par la législature de son propre Etat, mais pour un temps fixé. Il n'existe ni mandat impératif, ni révocation ; l'élu est donc libre de son vote.

Ce système était appliqué aux Etats-Unis jusqu'en 1912 en vue de ne pas faire élire les deux Chambres par les mêmes électeurs, mais il était faussé dans la pratique. Elus en droit par la législature des Etats-membres, les sénateurs étaient élus en réalité par les citoyens actifs du parti majoritaire, car il était bien entendu que ses députés voteraient pour tel candidat au Sénat fédéral.

On peut marquer plus fortement l'intervention de l'Etat-membre surtout dans la conformité de vue entre la législature de l'Etat-membre et la Chambre des Etats.

De plus cette situation est de nature à influencer les élections et aussi le comportement du sénateur désireux d'être réélu.

Mais ce système ne s'est maintenu que dans un petit nombre de cantons Suisses ; il a aussi été introduit incomplètement et

par le parlement fédéral peuvent ne pas tenir compte des limites des Etats-membres.

Aux Etats-Unis et en Australie la compétence fédérale est facultative pour fixer les circonscriptions.

Alors le principe est que la Constitution fixe un nombre de tant d'habitants pour avoir un siège, ou bien accorde un minimum de sièges à l'Etat - membre car il est impossible d'être représenté à proportion de la population. Ceci favorise les Etats-membre les moins peuplés surtout si la Constitution fixe un nombre maximum de sièges pour toute la Chambre.

Aux Etats-Unis au moins un siège pour l'Etat-membre. En 1955 la Chambre des représentants comprenait 435 sièges, un pour le Nevada, et pour New-York (100 fois plus peuplé que lui) 43 sièges.

En Suisse au moins un siège par demi canton.

Cette règle est aussi appliquée au Mexique et en Vénézuëla.

Brésil Sao Paulo 1 député pour 200,000 habitants.

Mato Grosso 1 député pour 61,000 habitants.

B) La Chambre des Etats.

Plus importante au point de vue fédéral est la Chambre des Etats qui se trouve dans tous les Etats fédéraux, et dont le titre officiel varie: Sénat en Amérique Latine ou anglo saxonne et en Australie, Conseil des Etats en Suisse et dans l'Inde, Conseil des Peuples en Yougoslavie (1946), tantôt Bundesrat et tantôt Reichsrat en Allemagne; elle est couramment appelée Chambre des Etats par la doctrine dominante qui voit en elle la représentation non de la nation prise dans son ensemble mais des Etats-membres.

(1) Nomination des membres

Il faut mettre à part le Canada. Les Sénateurs y sont nommés à vie par le gouvernement fédéral, le seul lien qu'ils ont avec la province qu'ils représentent est le domicile.

Partout ailleurs, la désignation des sénateurs qui sont élus à temps est faite soit par un organe, soit par le corps électoral de l'Etat-membre. Elle est régie par des règles fédérales. Sauf en Suisse, les organes de chaque Etat (canton) fixent eux-mêmes le mode d'élection et la durée du mandat.

Mais il peut y avoir des restrictions du fait de l'Etat-membre, s'il réduit par exemple le 1/4 de ses électeurs, il aura une réduction du 1/4 de sa représentation dans la Chambre Nationale. Cependant divers procédés existent pour éliminer les Noirs, procédés — surtout indirects — toujours en vigueur pour les éliminer des élections fédérales.

Il y a deux Etats fédéraux où la compétence fédérale est facultative (Suisse, Australie).

En Suisse selon l'article 74 : est citoyen actif tout Suisse âgé de 20 ans révolus et qui n'est pas exclu par la législation interne de son canton de la qualité de citoyen actif. En février 1959 l'égalité politique des sexes a été rejetée ; Vaud, Neuchâtel, Genève sont les trois seuls cantons où le vote féminin existe.

Il en résulte que l'attribution de déterminer la qualité de citoyen actif est une compétence fédérale exclusive dans tous les autres pays fédéraux et donc régie uniformément par la loi fédérale ou la Constitution.

II — L'ORGANE LEGISLATIF

A) *La Chambre Nationale* (Chambre des représentants)

Cette chambre est élue par les citoyens actifs, les sièges sont répartis entre les Etats-membres proportionnellement à leur population.

Le régime électoral de cette Chambre est fixé par la Constitution ou la loi fédérale. Tantôt l'Etat-membre forme une seule circonscription électorale et si plusieurs sièges lui sont attribués on vote au scrutin de liste. Mais en général son territoire est divisé en circonscriptions élisant chacune un député au scrutin uninominal. Il se peut donc que tous les élus d'un Etat-membre soient de partis différents et alors il n'y a pas de représentation unifiée de l'Etat-membre.

La forme fédérale n'influence pas la plupart du temps le recrutement de cette Chambre, mais elle peut exercer un peu d'influence, surtout dans l'Inde, où les circonscriptions formées

Outre ces organes communs de l'Etat fédéral, et ceux des Etats-membres qui régissent son autonomie, il y a un autre organe, dont on ne peut pas réduire l'importance, c'est le corps des citoyens actifs qui forme un organe permanent et joue son rôle dans la formation des décisions fédérales. Comme ce corps peut en partie influencer le recrutement des organes supérieurs de l'Etat fédéral, on peut se demander si la forme fédérale ne peut à son tour exercer une influence sur cet organe ?

On peut observer qu'il y a une double majorité à atteindre :

— majorité des citoyens.

— majorité des Etats-membres.

De plus le referendum peut exister.

I - LE CORPS DES CITOYENS ACTIFS (LA QUALITE DE CITOYEN ACTIF DE L'ETAT FEDERAL)

Un des organes fédéraux importants est le corps des citoyens actifs de l'Etat fédéral. Parfois c'est la constitution ou la loi de chaque Etat-membre qui peut exercer l'attribution de préciser la validité du citoyen actif même pour les votations fédérales.

Ce système peut influencer très fortement sur la composition des organes fédéraux et par conséquent sur l'ensemble de la politique fédérale; il a d'ailleurs presque entièrement disparu.

Actuellement la constitution ou la loi fédérale seule régit la qualité du citoyen actif. Le système contraire n'existe qu'aux Etats-Unis aujourd'hui.

Aux Etats-Unis, est électeur pour les élections fédérales le citoyen actif de l'Etat-membre ; jusqu'à la guerre de sécession il n'y avait aucune limitation à la compétence des Etats-membres.

Il y a des restrictions depuis

- Le XIV^e amendement; tout citoyen fédéral est citoyen de l'Etat-membre où il réside, ceci quant aux droits civils (non pas au droit de vote).
- Mais le XV^e amendement ; quand ce citoyen a le droit civil on ne peut pas lui refuser d'être citoyen actif pour des raisons de race, couleur ou servitudes.
- Le XIX^e amendement a ajouté l'égalité de sexe.

A) L'INFLUENCE DE LA FORME FEDERALE SUR LA STRUCTURE ET RECRUTEMENT DES ORGANES POLITIQUES FEDERAUX

La forme fédérale n'est pas une simple alliance entre ses Etats-membres, mais elle forme elle-même une collectivité publique, une personne active du droit positif car elle est pourvue d'organes auxquels la règle juridique qui lui sert de base, confère des pouvoirs de décisions sur le plan interne et dans l'ordre externe.

Du même acte fondamental, chacune des collectivités fédérées conserve une autonomie partielle qui tient à deux éléments :

- existence d'organes propres ;
- possession de compétences exclusives.

C'est-à-dire, qu'en diverses matières, les pouvoirs de décision appartiennent à ses propres organes indépendants en droit des organes communs.

La raison d'être politique d'un tel système, et en même temps la base de la forme fédérale c'est que l'on désire simultanément satisfaire les besoins et les intérêts communs à toutes les collectivités fédérées et laisser à chacune en d'autres domaines où leurs intérêts matériels et leurs aspirations morales peuvent différer, toute autonomie compatible avec la réalisation des buts assignés à la fédération entière.

Les organes politiques fédéraux sont :

L'Organe législatif qui comprend deux chambres : la Chambre Nationale, élue par les citoyens et groupant les circonscriptions électorales, l'autre Chambre est la Chambre des Etats dont la composition et l'existence sont influencées par l'existence des Etats-membres. On peut constater l'influence de la forme fédérale sur la nomination des membres de cette Chambre, sur la répartition des sièges entre les Etats-membres, et enfin sur les pouvoirs de cette Chambre.

Mais la forme fédérale peut-elle exercer une influence sur l'organe exécutif (l'autre organe fédéral) ?

Cette question toutefois se présente quant aux règles relatives à la désignation de l'homme ou du collège qui exerce la fonction gouvernementale.

LE FEDERALISME

«Type d'organisation politique de la Société»

Dr. ABDEL MONEIM GONEID*

A) L'influence de la forme fédérale sur la structure et recrutement des organes politiques fédéraux.

I Le Corps des Citoyens Actifs.

II L'Organe Législatif.

III L'Organe Exécutif.

B) Révision, Sanction et Interprétation de la Constitution fédérale.

I Les Organes Constituants et Procédures de Révision.

II Sanction et Interprétation des Constitutions fédérales.

C) Le Contrôle de la Constitutionnalité des lois dans les Etats Fédéraux.

* Doctorat d'Etat ès Sciences Politiques (Paris)
Diplôme d'Etudes Supérieures de Sciences Politiques (Aix-en-Provence)
Professeur à l'Institut de l'Administration Publique.

CONTENTS

Introduction

- I The Concept of Universalism in Political Thought.
 - The Idealistic Approach (Zeno, Erasmus).
 - The Religious Approach (Dante, Al-Farabi, Ibn-Khal-dun).
 - The Mercantile Approach (Emeric Crucé).
 - The Marxist Approach (Marx, Engels, Liu Shao-Chi).
 - The Legal Approach (Kant, The L.N.' Covenant, The U. N.' Charter).
- II The Concept of Regionalism in Political Thought.
 - The Religious Approach (P. Dubois, Al-Kawakibi).
 - The Mercantile Approach (William Penn).
 - The Socialist Approach (Saint-Simon).
 - The Legal Approach (Sully, Grotius, Rousseau, the L.N.' Covenant, the U.N. Charter).
- III The Prospects of Regionalism and Universalism.
 - Coexistence between Regionalism and Universalism.
 - Military and Technical Regionalism.
 - The prerequisite of coexistence.
 - Major Problems in the way to Universalism.
 - The Problem of Core.
 - The Problem of Form.
 - Universalism in Stages.
 - The Present Stage.
 - Ends and proposed means.

Conclusion.

References.

30. Ritter, Hellmut, Irrational Solidarity Groups, In Oriens I, 1948.
31. Rozenthal, Erwin, Ibn-Khaldun's Attitude to the Fala-sifa, in Al-Andalus 1955.
32. Rozenthal, Erwin, Political Thought in Medieval Islam, Cambridge 1962.
33. Rozenthal, Erwin, The Listener, April, 17, 1958.
34. Rozenthal, Franz, The Muqaddimah, 3 Vol., London 1958.
35. Ruysen, Théodore, Les sources doctrinales de l'Inter-nationalisme, 3 Vol., Paris 1954-61.
36. Sabine, George Holland, A History of Political Theory, London 1963.
37. Schmidt, Nathaniel, Ibn-Khaldun, New York 1930.
38. Sen, Chanakya, Against the Cold War, London 1962.
39. Shao-Chi, Liu, Internationalism and Nationalism, Peking 1954.
40. Stawell, F.M., Growth of International Thought, 1929.
41. Sturzo, Don Luigi, Nationalism and Internationalism, New York 1946.
42. Welles, Sumner, The Time for Decision, London 1945.
43. Wellhagen, Julius, The World Community Peace, The United Nations, Mulsjo, Sweden 1957.
44. York. Elizabeth, Leagues of Nations, London 1919.

16. Farabi, Siyasa Madaniya, The Old Series Publications. Dairatul Maarif Al-Osmania, Hyderabad 1926.
17. Gilpin, Robert, American Scientists and Nuclear Weapons Policy, Princeton 1962.
18. Hamidullah, Muhammad, Muslim conduct of State, Ashraf Lahore 1945.
19. Husarri, Sati' Al-, Dirasat an Muqaddimat Ibn-Khaldun, Cairo 1953.
20. Khaldun, Abdel-Rahman Ibn-Muhammad Ibn--, The Muqaddimat, O.H. El-Khashab ed., Cairo 1322 Anno Hijirea.
21. Lange, Christian L., Histoire de la Doctrine Pacifique et son influence sur le développement du Droit International, Recueil Des Cours, 1926, III.
22. Lawrence, T.J., The principles of International Law, London.
23. Mahdi, Muhsin, Ibn-Khaldun's Philosophy of History, London 1957.
24. Martin, Charles E., Universalism and Regionalism in International Law and Organization, in Cursos Monograficos 1959.
25. Morris, Clarence, The Great Legal Philosophers, Philadelphia, 1959.
26. Muir, Ramsay, Nationalism and Internationalism, London 1916.
27. Potter, Pitman B., International Organization, New York 1948.
28. Quatremère, E. M., (Prolégomènes d'Ebn-Khaldoun) Muqaddimat Ibn-Khaldun, Paris 1858.
29. Rabie, Muhammad Mahmoud, The Political Theory of Ibn Khaldun, Leiden 1967.

REFERENCES

1. Ali, A. Yusuf, *The Holy Quran, Translation and Commentary*, 2 Vol., New York 1946.
2. Aristotle, *The Politics of Aristotle*, English Translation by Ernest Barker, Oxford 1946.
3. Beales, A.C.F. *The History of Peace*, London 1931.
4. Bell, Coral, *Negotiation from Strength, A study in the Politics of Power*, London 1962.
5. Boutros-Ghali, B., *Kawakibi and the Moslem University*, *Revue Egyptienne de Droit International* Vol. 13. 1957.
6. Boutros-Ghali, B., *The North Atlantic Treaty Organization*, in *Revue Egyptienne de Droit International*, Vol. 7, 1951.
7. Brecht, Arnold, *Regionalism and World Organization*, Washington.
8. Clark, G., and Sohn, L.B., *World Peace through World Law*, Cambridge, Massachusetts 1958.
9. *Czechoslovak Yearbook of International Law*, London, March 1942.
10. Daudt, H., *Floating Voters and the Floating Vote*, Leiden 1961.
11. De Boer, T. J., *The History of Philosophy in Islam*, London 1903.
12. Dunlop, D.M., *Al-Farabi : Fusul Al-Madani*, Cambridge 1961.
13. Eagleton, L., *Department of State Bulletin*, Vol. 13.
14. Engels, F., *Anti Dühring*, 1878.
15. Farabi, Abu Nasr Al, *Madina Fadila, The Catholic Printing House, Beirut* 1959.

has all the means to provide the infrastructural prerequisites, but at the same time lacks a common ideology and superstructure.

Wars and revolutions are the manifestation of the uneven balance in the social life of world society. Both physical and social equilibrium are necessary for maintaining the universe. Without the achievement of a rational balance between super and infra-structures, the realization of a lasting universalism will remain a dream.

Century Quakers or even the recent theories of pacifism, we shall find that one common idea or line holds them all together, namely, that war is collective homicide. Pacifism has been defended through the ages on different grounds. From the utilitarian point of view, war is condemned because it involves waste and misery; ethically, force is no test of justice; whilst on logical grounds war is futile in settling disputes because it supplies fresh causes of conflicts. Nevertheless, political thought was not always behind pacifism. To sum up, pacifism suffered from other notorious theories which under the pretext of «the common good» tried to vindicate the existence of a «just victory». Whether in the Medieval Ages, the Renaissance or the Nineteenth Century and after, these theories defended war on bases of morality, national interests, biological or sociological necessity. Some of them served as sources of inspiration to the present theories of military regional organizations. If the world has to survive and achieve progress, these theories and their manifestations have to cede place to the efforts trying to facilitate coexistence between technical regionalism and universalism.

Universalism and technical regionalism must not be confined to the useless efforts of drawing abstract plans of future human society or any other expressions of utopianism. The conclusion to be drawn from the theories summarised above is that universalism and regionalism must not be viewed as values *per se* appreciated for their own sake as ultimate ends or irrespective of any purpose. Universalism and regionalism ought to be dealt with as extrinsic values that help to produce the maximum welfare in a harmonious world by using ultra modern scientific techniques. The present technological state of development offers an ample infra-structure for the transition on the way to universalism. Compared with the situation of the Eighteenth Century for example, we find that the French Revolution of 1789 provided new criteria for the ideal of universalism. But the European environment of the time and the nature of its development did not offer the necessary and corresponding infra-structure to put the new conception of «Liberty, Equality and Fraternity» into practice. Paradoxically, our world to-day

CONCLUSION

The long development of the universal trend was not smooth. History demonstrates that the birth of religious and political doctrines furnishing new systems were usually faced, especially in the beginning, with stubborn resistance. This resistance yields to the strong offence from the other side which is expressed, after the take-over, in counter-measures of extreme harshness to consolidate the new power. The violent collisions with pre-established systems and ideologies, although bringing their material existence to an end, affect the internal front of the new system. Militant theorists begin to devise plans for abolishing the remnants of the older systems to clear the way for universal hegemony. Extremism unavoidably leads to ideological conflicts. Agreement becomes difficult since compromise can be easily reached by followers of different creeds, while the devotion to the cause pushes sects or factions of the same creed to cling to their beliefs and actions as the only right ones. Collisions from without and divisions from within weakens the stand of the whole structure and its ideology towards the older systems which begin to reclaim the lost grounds and prestige. To preserve the acquired gains and avoid fresh collisions which the system can no more afford, new tendencies of entente and mutual understanding replace the original dynamic conceptions. But the older systems, making use of the signs of decadence, take the offence till the great power is reduced to a state of ineffectiveness and the world arena is cleared once again to receive another concept of universalism.

The relationship between these concepts and those of regionalism and pacifism is simultaneously an old and a new relation. Concepts of universalism and regionalism, though having very different backgrounds and offsprings, display in varying degrees their belief in the fundamental unity of mankind. Since organised communities began on Earth, these concepts have been linked with the aspirations of peace. It has been proved that no universal understanding or organization can be reached without eliminating the reasons of friction and war. If we recall the theories of the early Christian Fathers or 17th

confined to universal cooperation in the three pressing questions of backwardness, nuclear energy, and outer space research. The complementary organization is to comprise all the scattered regional and international bodies working in the pacifist and civil side of these fields. Member States should give priority to scientists and economists in the selection of their delegates. Scientists bear a moral obligation to bridle and reorientate the forces they have released. The ethical side of the new organization ought to be backed by the UNESCO and supported by a special organ to popularise planet consciousness — among the inhabitants of the Earth — and universal public opinion, which will be agreed at least on these initial questions. The effect of the creation, for the first time in history, of an organized universal public opinion on such rewarding measures must not be minimised.

The affiliation of the new organization to the United Nations is intended to avoid any conflicts of competence, and to supply this technical organization with established experience. Its achievements will contribute to the amelioration of the international situation, and will offer material bases to the concept of universalism. The anticipated benefits in the three fields will affect the living standards in both developed and developing countries. This will be reflected in more support and acknowledgement of the usefulness and practicability of universalism. The success of technical activities in the Specialised Agencies of the United Nations indicates a possible progress for a universal organization based on similar technical bases. Another advantage of the new experiment is that it will attract human attention and interest away from world tensions.

The successful execution of these procedures will mark a partial achievement of the ends and a possible advance to the next stage of universalism. Its core and form will be decided in the light of the then prevailing ideas and applied scientific development, in addition to making use of the foundations of universalism furnished by the previous stage.

These are the principal elements of the new change in the international situation. There exist some slight chances for genuine peace through total disarmament and enforceable world law⁹⁵. Judged by their own merits, the term «slight chances» may be more accurate in dealing with the great problems of total disarmament and enforceable world law. Several steps are needed to bring them into reality. The proposed common ground could be a preliminary step and a solid base for solving most of these problems. In general, a fluctuating hope, and heaps of problems are the main characteristics of the present stage.

Ends and proposed means

So, if we assume universalism to be the goal and that the long way to it has to be divided into distinct stages to ensure gradual progress, the aforementioned items have to be taken into consideration, namely, backwardness, nuclear energy and outer space research.

The ends of this stage may be conceived as avoiding a nuclear war and laying down the foundations of some kind of coexistence between technical regionalism and universal organization. The means to achieve these ends must primarily bridge the gaps in the United Nations' Charter and practice.

But no universal agreement could be reached in the near future on a basic amendment or the establishment of a new universal organization. To avoid the disagreement involved in the attempt for an all-out amendment, and to meet the ends of this stage, the solution may be sought in a complementary organization to the United Nations. This is not a new plan, but rather some broad lines supposed to lead to the same goal away from the complications and long time needed for the amendment of the Charter. With universal membership and limited scope of competence, the complementary organization can coordinate and push forward the present activities. Its competence will be

95. Clark and Sohn, op. cit., p. Iiv.

the General Assembly of the United Nations. He contended that regional groups may prove to be adequate means to the universal government which humanity has long struggled for⁹². So, by incorporating the idea of a universal government in its over-all domestic and foreign plan, the Labour Party did not only seek to impress the main body of the electors but also to innovate something which can attract the floating voters. Although electoral investigations show that floating voters do not constitute a particular social or age-group or character, they exert a considerable influence on election results⁹³.

If the assumption is tentatively accepted, that the voters do not react automatically but by reason of their judgement of political events and political parties, the voting choice of the British electorate may reflect, *inter alia*, their impression on the universal trend. It was plain that such new theme surpassed the pacifist statements of the Conservative ruling Party at that time — centering around the success of the ratification of the Test Ban Treaty — by linking pacifism with its twin concept of universalism. This link being utilised in party politics might have furnished a new value capable of stimulating the self interest of some floating voters thus tipping the balance in the polls.

Among other undenied signs of the change, we can note that States are forced now to give up their old fashioned ideas of unique cultures, and that cultures are becoming living organisms, superior to individual states⁹⁴.

92. B. Boutros-Ghali, The North Atlantic Treaty Organization, in *Revue Egyptienne de Droit. International*, Vol. 7, 1951.

93. H. Daudt. *Floating Voters and the Floating Vote*, Leiden, 1961, pp. 4, 151, 154-159.

94. J. Wellhagen, *op. cit.*, p. 93 — He also contends that « the World Community means a new foundation and a new method of human collaboration of such strength, that cultures, nations and individuals will be carried forward by the world community ». « It becomes apparent », he continues, « that the world community is something quite different from the world mapped out by the great maritime discoveries, also different from the world horizons of the colonial era ».

A modern authoress has wittily observed that negotiations from strength have produced neither negotiation nor strength. The two possible reasons for not negotiating, she argued, are «because one is weak and cannot afford to, or because one is strong and does not need to»⁹¹. But the development of technology and destructive weapons leave no other rational way than the pacific settlement of disputes. The process of postponing settlement is a process of reduction of choices.

Other amazing changes in the world scene must not be passed by indifferently. The statement of Dean Rusk, the former United States Foreign Secretary, before the Senate is quite significant. He urged the approval of the Partial Test Ban Treaty on the grounds that nonratification will confirm the Chinese stand that peaceful coexistence between the two systems is impossible. His statement then, was a radical change indeed in American foreign policy. The mere utterance of the term peaceful coexistence would have thrown any minor official — nothing to say about the Foreign Secretary himself — during previous years in the domain of McCarthyism.

In the United Kingdom, the Labour Party's planned foreign policy for the last general election campaign is relevant to the present situation. Knowing the good effects of pacifist ideas on human aspirations the Labour Party, in order to secure the necessary majority, introduced the idea of a world Government through the United Nations to ensure world peace. The Party discussed in its Plan the measures to cope with the deficiencies of the Security Council, the admission of Peoples' China to the United Nations, the establishment of an International Police Force, and the help to be offered to the developing countries. Although the Plan designed for the election campaign did not exceed its capacity as such, the significance of placing universalism as an important issue in the Plan was quite clear. This reminds us, in a way, with the line adopted by the Labour Foreign Secretary in his statement before the 1948 Session of

91. Coral Bell, *Negotiation from Strength, A Study in the Politics of Power*, London 1962, pp. 213, 214.

to plan too far in the light of our present stage of development and contemporary ideals and criteria, both of which are symptomatic of twentieth century civilization, thus not binding on future generations. This may explain why many concepts of universalism seem utopian and unrealizable. If we confine ourselves to the humble end of studying carefully our present stage of civilization with all its problems, and try to formulate the genesis of a universal understanding and organization, it may prove to be more practical. The success of a given form of organization and ideology can easily lead to higher and more advanced forms initiated by a following stage. Logically, this process cannot go the other way round. Furthermore, the failure of a comprehensive and ambitious plan for being universally unacceptable or unsuitable to a change of circumstances will be detrimental to the universal cause. The most harmful effect will be the loss of confidence and practicability of reaching a harmonious universal order. The repercussions of returning to more extreme national policies and regional military organizations are not less damaging to the cause.

The Present Stage.

A quick review of the actual international situation may reveal the nature and requirements of the present stage. The situation has improved notably since the end of the Cuban confrontation. Other trends are trying to replace the awkward theories of the past strained era⁸⁸. Since the cold war cannot be won, it must be kept within the limits of what a former United States Secretary of State, Christian Herter, once aptly described as «co-survival»⁸⁹. Modern pacifists are introducing new conceptions in their efforts to familiarize the peoples of the world with the expected devastation of a nuclear clash. Everybody will suffer, because war defeats both victors and defeated. The important difference may be that the wounds are healed much more slowly in the latter⁹⁰. Third ways are discussed in both East and West.

88. See above p. 31.

89. Chanakya Sen, *Against the Cold War*, London 1962, p. 236.

90. Julius Wellhagen. *The World Community Peace*, The United Nations, M'ullsjö, Sweden, 1957, p. 28.

continental unitary movement. It is based on the mistaken assumption that continental common feelings and interests stimulate the unitary tendency. The application of such an idea is nearly impossible especially if we take into account Europe and Asia. In Europe, for example, the two conflicting social systems face each other, while in Asia deep suspicion and differences separate the two giants China and India, after their border clashes. The first continent, Europe, is the most advanced in the world (technically and culturally), whilst Asia is numerically the most populated. It is clear that the situation in both continents does not demonstrate the verifiability of such unitary contention.

The other utopian concept holds the idea of electing an international parliament from all countries which in turn will form an executive body from among its members. As it will clearly lead to an Afro-Asian hegemony, the idea will be utterly rejected by the other developed continents without which no progress or universalism could be realized.

Such ideas do not take in considerations the prevailing state of affairs and the deep rift which divides the world. The real difficulty is still the same: How to find out a plan for an applicable and acceptable form of universal organization ?

Universalism in Stages

The problem of devising a universal body to serve the core may be surmountable if the dimensions of the whole scene are well measured. The complications of international politics necessitate wary progress in this field. To avoid pitfalls and retrogressions, Universal order must not be unduly hastened. The process of achieving a real and full universal organization ought to be divided into stages, with each stage having a form of organization that suits the problems and circumstances then prevailing. The achievement of the goals of each stage, if reached, will furnish the prerequisites of the core and form of the next stage. Being on the spot, the people themselves who live at the borderlines of each stage will be best acquainted with the necessary steps or schemes to be devised. Our problem today is that we are trying

through World Law» in which the authors tried to present a complete plan whereby genuine peace in a disarmed world, would actually be secured⁸⁵. Against the present system of the United Nations, they introduced principal changes in the structure of the proposed organization. This include an Executive Council, a World Equity Tribunal —in addition to the International Court of Justice — and a World Conciliation Board⁸⁶. There are also to be established: a United Nations Peace Force, a United Nations Inspection Service, a United Nations Nuclear Energy Authority, a United Nations Outer Space Agency and a World Development Authority. From what has been said under the Problem of Core, we can, perhaps, deduct that the last three bodies offered by this scheme are the most needed in the near future. In spite of the noble motive which initiated their comprehensive plan, the other drastic changes and amendments cannot acquire the necessary universal approval. Although most of the newly suggested bodies could be considered as constructive contribution, we must distinguish between reasonable and applicable ideas. An idea may be constructive and reasonable, but for differences of interests inapplicable⁸⁷. What may be accepted by the United States may be rejected by the Soviet Union or later on by China and vice versa. So, if a mutual understanding is to be reached, points of difference in a proposed plan must be brought to a minimum. That is what is discussed in the problem of core, namely the need to introduce, first, a common ground to foster universal understanding as the only means to create the atmosphere which can endure basic amendments in the present international organization or facilitate the elaboration of a future universal organization.

From the second category two ideas only will be discussed. The first one claims that universal unity should start with a

85. Clark and Sohn, *World Peace through World Law*, Massachusetts 1958, p. 1. iii.

86. Article 7 on the proposed Organs, *Ibid*, p. 18.

87. One of the points of discord is the proposal to establish an integral United Nations army or Peace Force, the approval of which is conditioned by the Socialist countries on reaching a genuine disarmament.

understanding. The successful creation of such a core is possible because it is supposed to evade the collisions or contradictions caused by previous efforts to base universalism solely on one religion (against other religions), or a certain political doctrine (against other doctrines), or other ambitions interests (against the interests of other peoples).

The problem of Form.

Many ideas of universalism and regionalism have been discussed each of which has tried to solve the problems of mankind and human organization in a particular way. But plans and doctrines are not enough. It is true that the first pressing problem is the creation of an acceptable common ground but the second step of finding the suitable form is also vital. It has been argued that an already established organization can play a decisive role in creating the common ground or conception⁸⁴. But, if the complications mentioned above are taken into account, this idea will be tantamount to putting the cart before the horse. Obviously the two steps are completely interwoven and any separation would be arbitrary, but nevertheless one step paves the way for the other. In the absence of a precise and concrete concept, the established form or organization can serve any cause other than or sometimes including the intended. This cannot be compared, in any way, with a form or organization totally based on and inspired by a certain preconceived ideology. This holds true whether a group strives to establish a political party, an international organization, or even a simple cooperative society.

Many attempts have been made to propose the form of a new international organization to deal with the shortcomings revealed by the experiments of the League and the United Nations. These attempts could be classified under two categories according to the thoroughness of the study. An example of the well studied category is the scheme for a «World Peace

84. Deliberations of the 1963 Session of the Center for Studies and Research of the Hague Academy of International Law.

poses the continuation of the scientific status quo and condones the danger of an increase in the number of nuclear powers and the incurring result of more friction and mistrust⁸³. But it has been proved, at least up till now, that a mutual guarantee for nuclear disarmament is still a dream. The situation darkened when it became technically impossible to disarm atomically as there could be no real guarantee that any inspection system should uncover hidden stockpiles of nuclear weapons. This in turn necessitates a great and genuine amelioration in international relations before an honest nuclear disarmament is possible.

In the field of regulating outer-space conquest, the most important requirement is to exclude its use for military purposes. The results of these explorations are not less important to the future of human thinking and social life. It may help the cause of universalism by creating new bonds of planet consciousness and the genesis of unprecedented feelings of solidarity between the inhabitants of the Earth versus the unknown. Outer-Space discoveries will give rise to new values and conceptions which may seem strange in the beginning. Planet consciousness, if it be found a fertile ground, will play a decisive role in establishing universal understanding. The new achievements have aroused the interest and concern of both thinkers and jurists. The American Bar Association, as an example, discussed in its Athens Conference of 1963, the need for an international regime for outer space. The Association also proposed the extension of United Nations jurisdiction to outer space. But the Soviet point of view still considers as premature the idea of subjecting outer space to United Nations' Jurisdiction.

The three aforementioned factors could form an acceptable common ground capable of promoting mutual confidence and hope as new principles hitherto alien to international relations. Through a patient process, this common ground may develop into a global pacifist conception paving the way to universal

83. See the problem of the Nth Power, *Ibid*, p. 149.

zation The latest example of this was the Cuban confrontation where the only restraint which kept the world away from nuclear collision was self preservation.

The common ground on which many can meet and agree irrespective of their political beliefs is provided by three main factors. These are, the control and utilization of atomic energy, the regulation of outer-space conquest and the measures to remedy backwardness. Although backward areas and uneven economic growth constitute a real threat to world stability, yet military reasons give priority to the first two factors. While the natural sciences are rapidly developing in both constructive and destructive fields, means of universal restraint are still lagging behind. It is hardly conceivable to achieve any universal understanding or common ground while the big powers retain their dreadful nuclear stockpiles.

The control of atomic energy as a justifiable reason for universalism is twofold. The first urgent need is not arms control but a real and total nuclear disarmament embodied in a unanimous international agreement to avoid the annihilation of mankind resulting from the present confrontation of powerful regional organizations. The second need is to stimulate the peaceful utilization of the new power, a cause best served under universalism rather than by one state or regional group, both unable either technically or financially to meet its requirements.

The importance of accepting an international control lies in the assumption that, for the benefit of the great powers, it may prove to be a third way other than humiliating surrender or mutual annihilation. A risky contention has prevailed among some scientists, that if the arms race could be stopped at this point, the balance of terror could ensure the maintenance of peace, at least for a period of transition to total nuclear disarmament⁸². This contention is static because it sup-

82. Robert Gilpin, *American Scientists and Nuclear Weapons Policy*, Princeton 1962, p. 145.

The problem of Core.

The possibility of finding a solution to the prevailing ideological conflicts is not so bright as in the case of the conflicts under the previous category. But as was discussed above⁸¹ the Sino — Soviet ideological conflict is forming now another component of the main conflict between Socialism and Capitalism. An ease in the East-West ideological conflict is beyond expectation. The Soviet Union which emphatically backs peaceful coexistence as a policy, expressly declares that peaceful ideological coexistence is unacceptable. Needless to say that the whole idea is refuted by China qua theory and qua policy.

Hence, the world is faced with two alternatives. Either to abstain from any positive contribution and be satisfied with regarding the conflict passively, which may probably lead to a catastrophic clash, or to try to find out a suitable common basis to establish a widely accepted form of universal organization. To suppose an end to the ideological conflict is merely utopian. It is not astonishing then, that the problem which attracts the attention of many thinkers today is how to confine such conflict within the ultimate aim of preserving human civilization.

So, if ideological conflicts are to persist, the world has to find a common ground for agreement which constitutes at present the core of the problem of universalism. Helping to solve this problem will be a way out of the precarious stalemate. Thus, the problem of Core connotes the establishment of a common ground that may serve at its least to avoid the insane clash, and at its best pave the way for universal understanding under the rule of law and justice. (The preference given throughout to the use of the term « universal understanding » rests on the hypothesis that it is the first and indispensable step towards possible universal organization). The early and primitive incentive of self preservation which has started with human life emerges very strongly today to secure the continuation of life on this planet, with its present standard of civili-

81. See above p. 340.

whether revealed or otherwise, preached love, peace, and tolerance while their followers under religious pretexts sought to reach their selfish ends by massacres and bloodshed. But it seems now that universal understanding will not be hampered by seemingly religious or racial conflicts.

The prospect of settling economic conflicts is also promising. Though the growing ease of international tension proffers possible solutions to the problem, newly independent countries are increasingly suspicious of individual economic aids which they fear will harm the national industrial growth and reintroduce political influence in disguise. The urgency of the problem emanates from the fact that enduring peace and international security cannot be created in a sharply divided world between the developed and the developing nations.

The economic backwardness of Africa, Asia and Latin America transcended the purely regional boundaries and become a world-wide social problem. The tendency to bring all kinds of economic aid under United Nations' control may soothe the developing nations and give international guarantees to the developed countries.

Another factor is that while regional and semi-regional economic blocks help to improve the rates of economic growth in their regions, they complicate the economic international situation by tariff wars and various barriers.

So long as economic chaos spread in international relations, no real cooperation on an international scale can be expected. With the intervention of the United Nations and the improvement of the international situation, economic conflicts may decrease in number and scope. The progress here is slower in comparison with the achievement in international religious tolerance. Yet, new signs in the United Nations show that the economic conflicts will not involve the world again in international armed clashes as had happened before. This does not mean that the world will get rid of such conflicts altogether, but at least the universal cause will not be dangerously jeopardised by the acute symptoms of past economic conflicts.

atomic energy in operation. Doctrines and problems of universalism and international relations acquire new dimensions in the nuclear Age. In the next few lines, some minor conflicts barring universal understanding will be reviewed in the light of the new changes. This will be followed by the major problems in the way to universalism.

Minor conflicts (religions, economic, etc.)

The old tendency to form some kind of international organization has always aimed at lessening the harmful effects of various kinds of conflicts. The world was torn by the religious wars that took place between different religions and between the sects of the same religion.

But, can religious differences now represent a threat to peace or a handicap to universal understanding ? In fact, although faith still retains strongholds in many parts of the world, the development cannot be ignored. Instead of treating every aspect of life and international relations from a purely religious point of view, people now tend to consecrate faith as a private relation between themselves and God. States with different beliefs and social systems come together in pacts and alliances. Higher interests and policies became the new criteria and not only the common race or religion. Some factors helped to bring this improvement. Most important among these were the new ideals brought by the successive revolutions of the last few centuries. Other revolutions with far reaching effects in the fields of technology and communication contributed to the same effect. They revealed the smallness of our Planet. and showed that any progress would not be attained without religious tolerance and broadmindedness. In general, medieval fanaticism and religious hatred not only ceased to orientate national policies, but they were censured also as futile and leading to friction and wars.

Religious conflicts are no more tolerable to the modern human mind. They cannot form an obstacle to universal understanding. It is ironical that all religions without exception,

last few centuries and which we hope is ended by the fall of National Socialism. This does not mean, however, the abolition or destruction of nationalism at the hands of imperialists⁷⁹. For this reason, universalism must be achieved gradually and with the support of the majority however long time it may take.

The problem is not so rigid as to choose between universalism or regionalism. The difficulty does not lie only in finding an agreeable philosophy but also an applicable form that can save human civilization from wars and ensure the way to progress. If world tension decreased and ample guarantees for security were provided by a universal body, the day may come when conflicting countries can do without military organizations and rely only on this body. In this case, regionalism can survive the change and be confined to technical purposes alone. This technical regionalism can easily coexist with a universal philosophy and organization, and as was said at the beginning of the study, no antagonism or contradiction would be feasible⁸⁰.

Major Problems in the way to Universalism

The way to achieve universal understanding or authority is by no means easy. By way of comparison, it took the Nation States in Europe quite a long time before it was possible to establish its rule. It had to fight sternly against the Empire and Papacy from without and to resist the remaining influence of the feudal lords, cities, and the new guilds from within. The success of the Nation State over these difficulties, marked the spread of the new system on an international scale. In much the same way, the application of the concept of universalism will meet many obstacles and perhaps be more difficult to surmount.

The human race has passed many turning points in history. Most dangerous of all is the recent one caused by putting

79. Pitman B. Potter, op. cit., pp. 43, 44.

80. See above p. 323.

but increasing hope can be attributed to the efforts of the Afro-Asian Group and particularly those nations which follow the third way of positive neutralism.

If we try at this stage of discussion to answer the question of whether this type of regionalism coincide or not with the ideal of universalism, we shall find that full antagonism exists between the two principles. The doctrine of universalism which has been linked long ago with the theories of pacifism cannot tolerate the philosophy of military regional organizations even if disguised under the concepts of self defence, preventive war, etc. This type of organization blocks the way to universal understanding. Yet its very survival — as a manifestation of extreme reaction — is timed by the slackening of the initiatory cause.

In the same way we cannot deal with the theory of regionalism in the absolute terms of right and wrong. If so treated, we shall go astray. It is true that military regional organizations are distasteful and suspicious to the majority of mankind. Yet, they are not the only products of the concept of regionalism. Remarkable achievements in economics and technology are vivid proofs of the success and desirability of technical regionalism. This may contribute to bridge the gaps of mistrust within each region through constructive and mutual help. Therefore generalizations in the absolute terms of right and wrong, besides being unscientific, do not hold true.

The prerequisite to coexistence

Before answering the third question as to whether the two principles can functionally coexist in practice, a small remark is necessary on the development of the concept of universalism. Universalism or cosmopolitanism appears as liberation and unification of individuals legally members of distinct states, but having interests in common irrespective of their diverse citizenship. As was discussed under Alexander's Empire, ancient universalism (like medieval conception of universalism) was not spontaneous. Such an imperial universalism cannot last for a long time because it is imposed by force from above. To be genuine, it must come by a natural disappearance of extreme nationalism which prevailed in the

i.e. the military regional organizations. There, real danger emanates from the nature of circumstances giving rise to their establishment. Their formation after the war as a reaction to the Nazi Philosophy and aggression left its mark on the scope and character of their activities. No doubt that ideological conflict between the two systems resulted in harsh military policies, but the fact remains that fears and scepticism were there from the beginning. Even in the inter-war period, the interpretation of the term «regional understanding» differed as to whether it is an agreement *between* powers of one region or an agreement *concerning* a specified region⁷⁸. The difference between the two terms «between and concerning», demonstrates that the problem in its essence is the scepticism and underestimation of the League's capacity (as well as the United Nations) to preserve the status-quo and interests in certain regions, rather than a mere grouping of neighbouring countries. It is clear that the second term «concerning», permits the inclusion of outsiders regardless of geographical requirements. Implementing this interpretation — after the Second World War — in some military regional organization as the NATO and the SEATO, may verify this assumption.

These military organizations accelerate mutual fears and distrust. They promote the narrow views and policies of the past from the national level to the regional standard, thus worsening the international situation. They even surpass the dangers of extreme nationalism by adding the fresh stimuli of regional fanaticism and hatred based on the kind of social system or culture. The only result of military regional organizations can be no other than the policies of the positions of strength, the brink of war, confrontation and the balance of terror. In a word, military, regional organizations fail where they tried to succeed. And if a general nuclear war has not broken out till now, it is only because scientific progress in the field of wholesale destruction has prevented the conflict of the two blocks from reaching the point of real explosion. Evidently, this could not be considered, in any way, as a triumph to military regional organizations. On the other hand, a slight

78. Czechoslovak Yearbook., op., cit., pp. 135, 136.

III. — PROSPECTS OF REGIONALISM AND UNIVERSALISM

Coexistence between Regionalism and Universalism

Is there any contradiction in the implementation of the two concepts ? Can we deal with the principle of regionalism in the absolute terms of right and wrong ? Furthermore, can the two principles functionally coexist in practice ?

Military and technical regionalism

Regionalism is considered as an intermediate stage between administrative decentralization and federalism. The tendency to regionalism which became clearer after the First World War was intended to diminish the conflicts and wars caused by the free exercise of the sovereignty of each state⁷⁵. The failure of the interwar regional organizations was inescapable since member states were merely grouped in these organizations with their sovereignty and freedom of action left completely intact, so making the hoped for goals of preserving peace and prohibiting aggression unattainable⁷⁶. Taking a lesson from the past, regionalism achieved undenied progress after the Second World War. Most of the post-war regional organizations were keen to limit the absolute sovereignty of their member states. Acquiring important features of sovereignty, previously retained by States, the modern regional bodies enjoyed a new character of supra-nationality which proved to be useful in handling regional problems. Another merit of regional organizations is that the establishment and enforcement of higher standards of justice are easier within regionalism than universalism⁷⁷. The greatest advantage, perhaps, is that regionalism has materialised and established new traditions, while universalism is still in its infancy.

The achievements of regional organizations cannot be denied, especially in the fields of technology and culture. But the evil side of these organizations must also not be ignored,

75. Czechoslovak Yearbook of International Law, op. cit., p. 141.

76. Ibid, pp. 137, 139, 140.

77. Arnold Brecht, Regionalism and World Organisation, p. 21.

national economic frontiers by 1970 and setting up a common external tariff, intends to replace national trade, agricultural and transport policies by Community policies. The far goal of the European Community to establish the United States of Europe asserts the theoretical conception of regionalism as standing between the national state and the federal entity.

The discussion of humanitarianism, whether on regional or universal scale, cannot be separated from the theory of State sovereignty. Before this theory came into force, divine and natural laws were presumed to have the same validity everywhere, and were, therefore, to be applied by courts and magistrates even against the express orders of earthly governments⁷³. Jurists afterwards adopted the new theory, and defended the contention that no judge is permitted to substitute ideas of divine or natural law in place of the clear directions given him by the sovereign body of his country. Conversely, a modern trend of thought claims that some fundamental elements of justice should be considered by judges everywhere in the world as mandatory principles, even if not guaranteed by formal constitutions, and even if statutes or decrees direct the judge to the contrary⁷⁴. The practical way of securing these minimum standards of justice is to incorporate them in a kind of supra-national constitution or the stipulations of regional charters.

To conclude, regional thinking has developed enormously, and undergone several changes. It started preaching regionalism on religious bases, then developed to another shape characterised by geographical and military factors. But the most advanced shape was the transition to large scale technical regionalism where membership is not conditioned by the out-moded reservations based on differences of culture, race, religion and social system. From the functional point of view, the new transition differs qualitatively from the old conceptions of regionalism.

73. Ibid, p. 17.

74. Ibid, pp. 17 ff.

As a concept, regionalism must not be understood as advocating monism, because, if so perceived, it will not go beyond nationalism or sectionalism. This, whether it finds expression in ethnological factors, economic interests, or bonds of tradition and language, is but an aspect of the whole structure. Regionalism which comprises all these factors within its boundaries stands, therefore, halfway between the national State and the federal entity.

Modern regionalism has been attributed to four basic reasons : technological, economic, humanitarian and need for security. The security factor has been given special importance in the interwar period because of the repeated failure of the League of Nations to curb aggression and maintain peace. Since the First World War, regional thinking has been increasingly engaged in the problems of technology and economics, as problems of a certain nature that cannot be solved satisfactorily by individual states or within the national boundaries⁷². Experience shows that comprehensive planning and utilization of technological developments are impossible without an over-all organization equipped to deal with such matters.

In the economic sphere, the declared aims of the European Economic Community explain the idea behind Western European regionalism. They put as their targets, the abolition of trade barriers and the speeding up of technical progress. It is interesting to note that the European regional movement after the Second World War started with the Coal and Steel Community which later led to the Common Market, and Euratom. Contrary to the inter-war concept of regionalism, the three communities, just mentioned, share the same organizational framework. Their separate executives, which are understood to be independent of governments, take their decisions by majority vote and are subject to a common parliamentary and judicial control. The plan of abolishing the

72. Arnold Brecht in *Regionalism and World Organization*, Washington, p. 14.

reactionary regional understanding. The efforts of the despots to maintain lasting peace through military alliances for the repression of human freedom and the perpetuation of a reactionary status quo, utterly failed. The popular revolutions of 1848 in Europe brought the downfall of the remnants of the Holy Alliance.

Two schools of thought emerged after the First World War. The first comprised the supporters of a world peace organization, and the second consisted of those who, having less confidence in the possible success of a vast organization, argued that any such organization should have a regional basis. The former defended the Covenant of the League of Nations as the post-war manifestation of universalism, while the latter stressing the existence of geographical, political and economic differences, were in favour of setting up more specific groups linked with the new institution. From their conceptions sprang the ideas of decentralisation, continentalism and modern regionalism⁷¹.

The regional systems of the inter-war period may be considered as a logical reaction to the first experiment in international organization. The competence of the League which was sometimes viewed as exaggerated, was neither unanimously welcomed nor understood. Against the background and legacy of the national state ideology, modern regionalism, particularly after the Second World War, introduced the new criteria of supra-national feelings and the recognition of the higher interest of the region at large. So, as an experiment — whether fully or partially successful — it indicates the possibility of establishing larger human groupings, on bases other than those hitherto known. More important and significant perhaps is the process of dragging this contention from the realm of idealism to the world of realism. With its effects transcending national boundaries, regionalism cannot escape the aftermath reflected in the differences of interests and opinions. This is legitimately expected for a doctrine standardizing new principles for the external and internal functions of the State.

71. The Czechoslovak Yearbook of International Law, London, March 1942, p. 135.

Rousseau made his ideas of regionalism more vivid in his «Judgment on a Plan for Perpetual Peace» of 1761. As his Plan was based on that of the Abbé de St. Pierre, it may be useful to review the main points of St. Pierre's Project for Settling Perpetual Peace in Europe. In Article I St. Pierre provided for the establishment of a permanent and perpetual Union between the Sovereigns taking part. The Union was to be enlarged to include all Christian Sovereigns if possible. He chose Utrecht to be the City of Peace and the seat of his proposed Congress of Representatives or Senate⁶⁸.

In Article IV, which is supposed to be the back bone of his Plan, St. Pierre expected that the Sovereigns and their successors would satisfy themselves with the actual territories in their possession thus giving up expansionist ambitions.

Rousseau in commenting on this Plan, attempted to succeed (where St. Pierre failed) in pushing the international machine to function by guaranteeing the existing status quo. Trying to avoid the rigidity implied in the stipulation of a perpetual status quo, he offered the suggestion of making it subject to modification by resorting to arbitration only. As a useful tool, he recommended the drafting of a Code of International Law and for its amendment by the unanimous vote of the Diet or Congress⁶⁹. Rousseau himself understood that the interests of the princes would effectively postpone its realisation. His Plan suffered from another major defect. This was the guarantee rendered to the Sovereigns against popular internal uprisings, which served later as the cornerstone of the Holy Alliance of 1815 and also the charters of some recent regional organizations.

After the defeat of Napoleon in Waterloo, the only way Europe could find was offered by the Congress of Vienna in the form of the Holy Alliance⁷⁰ which was an early model of

68. E. York, op. cit., pp. 171-175.

69. C.L. Lange, op. cit., p. 313.

70. Ibid, pp. 357-360.

any rules of conduct which were to determine the ordinary intercourse or relations between states as distinct from crises. Grotius tried to prove that each State enjoyed a system of law which served its own interests, and this indicated that there was a higher law, divine in origin, established in the interests of all nations. He regarded human nature as the Mother of Natural Law which he distinguished from the law of Christ⁶³. The regional organization he conceived as suitable to solve the problems of Europe under the rule of law was a proposed Congress for Christian Powers. International disputes between these States would be settled by impartial outsiders. So, his real contribution was in the code of rules which were to be ratified by the powers as laws determining their relations, and so founded the modern science of International Law, or more precisely, «he divides the lay science of International Law from the Church's tradition»⁶⁴.

Jean-Jacques Rousseau

The writings of Rousseau in «The Social Contract» and «Discourse on the Origin of Inequality» greatly influenced all subsequent political thought. Both in the ethics of Kant and the idealism of Hegel, the concepts of Rousseau can easily be traced⁶⁵. His concept of nationalism is one of these examples. Rousseau did not believe in the system of large states and even contended that free citizenship was impossible in any form of large States. He preferred a type of small States with a prevailingly rural economy and loosely federated with other similar communities⁶⁶. Small States in his opinion are more patriotic, moral and prosperous than the large States. Being vulnerable to aggression by big Powers, he finds it necessary for the small States to join in Federations to defend their ideals of Peace and Liberty⁶⁷.

63. E. York, op. cit., p. 108.

64. F.M. Stawell, Growth of International Thought, 1929, p. 121.

65. G.H. Sabine, op. cit., p. 594.

66. Ibid, p. 593; also E. York, op. cit., pp. 192, 193.

67. Christian L. Lange, op. cit., p. 314.

«Congress of Christian Powers». Grotius discussed his concept from a purely legal point of view. He was against the tendency of Bodin to mix politics with jurisprudence. His importance in the history of jurisprudence is the elaboration of a concept of law to regulate the relations between sovereign states. The vitality of such a contribution must be seen against the chaotic background and disorder of Seventeenth Century Europe. The situation was worsened by the breakdown of the clerical restraint of the medieval church coupled with the introduction of Machiavellian theory and behaviour. Force became the arbiter between the newly formed absolute monarchies. Religious hatred and wars following the Reformation, added to the inflammable European interrelations⁶¹.

The rights of men and the causes of war were among the many subjects he dealt with to replace the rule of force by a well founded legal base applicable to their mutual relations. He argued that Rights common to all must be conferred by something wider in its scope than the statutes of a particular state. These Rights are derived from natural law which is the dictate of right reason. Natural law is itself independent of institutions, human or divine. It recognizes the inherent qualities of actions as good or bad.

His humanitarianism led him to criticize the prevailing conditions in Europe. «I saw prevailing throughout the Christian world a license in making war of which even barbarous nations would have been ashamed. Recourse was to arms for slight reasons or no reason ; and when arms were once taken up, all reverence for divine and human law was thrown away, just as if men were thenceforth authorized to commit all crimes without restraint⁶²».

Speaking about his Book, *De Jure Belli ac Pacis*, leads us to compare his ideas with other previous schemes on the subject. Many of these plans as discussed above, stand short of providing

61. G.H. Sabine, op. cit., pp. 416, 421.

62. *De Jure Belli ac Pacis*, 1625, Prolegomena, 28, quoted by T. J. Lawrence in : *The Principles of International Law*, London, p. 27.

being done, Europe was to be divided in equal proportions among fifteen States of three different types. These are : six great hereditary Monarchical Powers, five elective Kings and four sovereign Republics⁵⁹. The division of Europe was supposed to help in avoiding any future uneven balance of power.

A particular role had been reserved for law in his Grand Design. The Laws and Statutes were stipulated to cement the union of all these States, and to maintain order. All States were to be represented in a General Council modeled on the Amphictyonic Council of Ancient Greece with some modifications⁶⁰. Its members would include ministers, commissioners, and plenipotentiaries from all the Powers of the Christian Republic. The competence of the Council would cover the discussions of their different interests, the settlement of their quarrels and, furthermore, throw light on the civil, political, and religious affairs of Europe both internal and foreign. Members of the Council would be subject to re-election every three years. Beside the General Council, there would be a number of Minor Councils. These could have recourse by appeal to the General Council whose decisions, however, would be irrevocable. The Plan provided some measures and rules for the supply of soldiers and war-ships by every State. The General Council was entrusted with the power of deciding the quota for each State.

Although we notice that the Grand Design was merely one of the ideas for European understanding and organization, yet it offered the raw material for many plans based on regional regrouping. Its historical value lies in its conception of a federal partnership among sovereign States. Equally important was the detailed scheme of machinery, and the idea of resorting to combined sanctions of force to execute orders when good faith failed.

Hugo Grotius.

The great scholar is discussed here under the heading of regionalism because of the idea he advanced to establish a

59. E. York, *op. cit.*, pp. 95-102; also T. Ruyssen, *op. cit.*, Tome I, pp. 308, 314-320; also A. Beales, p. 28.

60. See above, the Amphictyonic Council, p. 325.

co-author of other important works of the day such as *L'Industrie*, *La Politique*, *Le Système Industriel*.

His contribution to regional thinking is well illustrated by the main idea he expressed in his plan. He considered that durable peace is unattainable unless it is adapted to the new conditions of a world changed by the American and French revolutions together with the changing patterns of world economy⁵⁸. For that reason, he demanded a break with the tradition of considering peace treaties as merely truces between wars. Admiring the principles of the two revolutions and the English parliamentary system, he advocated the transformation of sovereign power from the monarchy to the people. France and England, then, must unite in initiating the adoption of the parliamentary system of government all over Europe instead of the hierarchical or feudal system. Europe would have the best possible system if all the nations it comprised are governed internally by parliaments and recognize a kind of supra-national body or general parliaments, as he calls it, to settle their disputes.

The structure, the functioning and the membership of the bodies and parliaments he proposed reveal the character of his plan. The peace which Emeric Crucé demanded to promote Commerce in a universal human society, was reiterated by Saint-Simon on other grounds, to furnish the necessary atmosphere, stability and cooperation within Europe to support and strengthen industrialism as the base of the new society and culture.

The Legal Approach

Sully

The famous plan of the Grand Design was drafted in 1603 by Henry IV and his minister Sully. Sully, who enjoyed a good deal of tolerance, aspired to make the people of the different Christian Sects live together in peace within the «*Respublica Christiana*». It had as its political object the despoilation of most of the Holy Roman Empire's possessions in Europe. This

58. T. Ruyssen, op. cit., Tome III, pp. 464, 465.

re-organisation. But in form, it was apparent that his Plan was somewhat influenced by the Grand Design of Sully. He contended that by the same rules of justice and prudence by which parents and masters govern their families, magistrates their cities, estates their republics, and princes and Kings their principalities and Kingdoms, Europe may obtain and preserve peace among her sovereignties.

His devout pacifism was not only confined to the realms of religion and ethics, but it also expressed a conscious outcry against the futile wars which handicapped the trade movement with the New World. A Permanent International Tribunal was to be set up by the sovereigns of Europe. It was to consist of ninety representatives chosen by a system of proportional representation, and meeting every year to discuss and settle all differences which had not been successfully settled by diplomatic means. The Tribunal was to give its decisions by means of a ballot, with a minimum majority of three quarters of the votes.

The problem of this plan as in other plans of that time was how to reconcile the extreme national consciousness or sovereignty with the competence of the tribunal to establish rules of justice which would endow it with judicial powers that could limit the sovereignty of the member States. As one of the Quakers, he considered the employment of force to constrain a stubborn State to abide by an arbitrated award as contrary to their principles, thus giving no solution to the problem.

The Socialist Approach

Saint-Simon

Saint-Simon, the utopian socialist, exercised great influence on Auguste Comte and positivism. He was an advocate of a new science of society and of the abolition of economic inequalities. He was himself influenced by Saint-Pierre's «Project for Settling Perpetual Peace in Europe». St. Simon wrote his famous brochure «The Reorganisation of the European Society» at the time of the congress of Vienna of 1815. He was a

emphatically convinced of the role that education can play in coping with the state of decline, and in furnishing the necessary prerequisite for political struggle and action.

The great emphasis he laid upon education — which was not the only or even the principal cause of the decline — was motivated by another factor. As an Arab activist, he suffered much in his short life in the hands of Turkish oppression. This may explain the tendency to treat in disguise his real aspiration to develop the educational Association into a Cultural Moslem University as a step forward towards the formation of a political Moslem University or Party. Reaching this stage is supposed to facilitate the establishment of regional regrouping on religious bases in the shape of an Islamic Federal Government comprising the Moslem World⁽⁵⁶⁾.

His ideas, however, did not materialise at once. But the several Moslem conferences which were held since then, and even the Arab League — to a certain extent — are indebted to his thinking.

The Mercantile Approach

William Penn

In 1694, an interesting scheme for organizing Europe was advanced by William Penn (the son of the founder of Jamaica) in his «Plan for the Permanent Peace of Europe». He spent a great deal of his life as a Quaker missionary in the new Continent of America defending the ideals of independent thought and speech against European autocracy and intolerance⁽⁵⁷⁾. His regional tendencies can be found in his proposals for a European Sovereign or Imperial Diet. The essence of his Plan is similar to that of Crucé in contending that by avoiding wars, an increase is possible in trade and commerce. The only difference was that Penn thought in terms of regionalism and European

56. Ibid, pp. 27, 28.

57. E. York, op. cit., pp. 125-153 also Beales, op. cit., pp. 31, 32.

outside its religious frontiers. The modern and adventurous theory of the preventive war may well be related to the ideas of Podiebrad, though it has always proved a failure to try to preserve peace within by means of war or aggression outside the regional boundaries.

AL-Kawakibi

In the Moslem World, another Arab thinker Abdul-Rahman Al-Kawakibi (d. 1902) developed in his book «Ummul-Kura» a comprehensive Scheme and a Statute for the establishment of an «Islamic University» designed to link all the Moslem countries⁽⁵⁴⁾. His conception of Moslem regionalism could be considered, *prima facie*, as a cultural approach to the subject. But the structure of the proposed organisation and the goals to be achieved leave no doubt in connection with his religious aims.

To ensure the smooth functioning of the University, he planned the formation of three committees. Subsidiary local branches are to supplement the organisation all over the Moslem World. Thus, the Islamic University is to include a general body called the Assembly, an Executive, and an Advisory Board⁽⁵⁵⁾. A Moslem Conference would be entrusted with the constituting authority of this University. Kawakibi was a man of fertile imagination, and although no conference took place in reality he treated his idea in a dialogue-formula assuming the conference to be actually held. In the Preamble to the Statute of the Islamic University, he revealed the motives of its establishment. He attributed the general decline of the Moslem World to ignorance and particularly the ignorance of the preachings of Islam. Rulers, savants, and the Moslem clergy are to be blamed for this backwardness. The purpose of the University was defined as the body responsible for the reform, the enacting of rules for education and the pursuation of the new Moslem generation to study and educate themselves. Kawakibi was

54. B. Boutros-Ghali, Kawakibi and the Moslem University, *Revue Egyptienne de Droit International*, Vol. 13, 1957, p. 19.

55. *Ibid*, pp. 29, 30.

the background of the christian theories of regionalism. Some thinkers advocated the idea of unity in the Christian World to face the new religion and empire. Others went further and theorised the concept of taking the offensive.

Pierre Dubois

From the imperial side some treatises were written on the organization of the Christian World during the 14th Century. Pierre Dubois, an advisor of Philip le Bel of France, wrote a plan advocating for the first time a Federation of Christian Sovereign States. Dubois held that peace was the summum bonum (the highest good) among Christian nations, and that therefore a Council of the Nations should be established, ministering to the needs of the federated member States in their dealings one with another and deciding quarrels by means of arbitration⁽⁵²⁾. His plan was impractical for two reasons, First, it was doubtful whether other States would have accepted his idea that France should step into the international position assigned by medieval thought to the empire and left vacant by its weakness. The second reason reflects a contradicting character. On one hand he thought of a plan to renew the crusades, and defines the pre-eminent duty of the proposed Council of Nations to be the subjugation of the Turks. On the other hand, we find that under the declared aim of reforming the Church, he suggests many drastic measures, among which were the transference of ecclesiastical jurisdiction to the King's Courts and the surrender of the Papal territory in return for an annual pension.

The idea of a Holy War against the infidel was later echoed in the Plan of Podiebrad, King of Hungary⁽⁵³⁾ for the purpose of realising peace in the Christian World by means of warfare

52. G. H. Sabine, op. cit., p. 267, also A. Beales, op. cit., p. 23; also T. Ruyssen, op. cit., pp. 170, 171.

53. ...il est plus que temps pour les princes chrétiens de s'unir pour: « défendre les Etats de la République (chrétienne), mener contre les infidèles des guerres heureuses protéger et étendre les frontières de la République... », quoted by Ruyssen, op. cit., pp. 177 ff.

II — THE CONCEPT OF REGIONALISM IN POLITICAL THOUGHT

After these successive attempts in theory and practice, it became evident that the World not only lacks a commonly accepted ideology but also that its infra-structure is too imbalanced to respond harmoniously to any kind of supra-national Philosophy. With each crisis in erecting a universal system, regionalism appeared to be the only possible alternative to further the same end of world organization, and at the same time avoid the difficulties of universalism. Regionalism, therefore, is not a modern theory or a new trend in international organization.

The Religious Approach

Two reasons were mentioned above in discussing the religious approach to universalism which both revealed the difficulty of achieving a decisive universal dominance for any religion. Universalism fostered by religious causes then gave its place to regional and federative tendencies.

In the Christian World we find that Christendom seemed to have a tendency to imperial character by creating the Franco-Roman Empire with Charlemagne, then the Holy Roman Empire (Roman-Germanic), or by tending to unify Christendom in the medieval Papacy. It was not easy to maintain political stability either because of the feudal character of the new Europe which was emerging from the remains of the Roman-Barbarian epoch, or because of the inner — and unavoidable — conflict between Papacy and Empire.

The universe was further divided by the emergence of the new Islamic system which was at the time more theocratic and militant than medieval Christendom. This culminated, after several clashes, in the abandonment of the Iberian Peninsula to the Moslem Empire, the fall of the Byzantium Empire and the taking of Jerusalem. These events more or less furnished

the inalienable right of everybody to enjoy freedom of religion, information, and speech, together with the necessity of emancipating subjected peoples⁽⁵¹⁾. Welles — coming in line with the early teachings of J. Bentham to abandon the colonies — rightly observes the impossibility of maintaining peace and world stability if the universe is to be kept divided after the war into imperial powers and colonies. Not less important is the stress laid on the need to join hands economically at least in the beginning to bridge the dangerous gap in the international sphere between the haves and have nots. It is only with such far-sighted views and efforts, that international relations could be once more normalised, and one of the main handicaps to universal understanding removed.

51. S. Welles, *op. cit.*, pp. 294, 295.

naive to think that the rest of the nations had suffered merely to replace the threat and domination of Nazism with a new form of world dictatorship⁽⁴⁸⁾.

Another important plan was to give full representation and protection to the interests of the smaller nations by building the world organisation upon a foundation of regional systems⁽⁴⁹⁾. This was based on the fact that the states of each region are both familiar with the nature of their problems, and thus capable of elaborating constructive solutions. The plan secures a strong position for the Big Powers, particularly the United States and Britain. By introducing the regional system of representation, the two countries — besides having one vote for each — can participate in and to a certain extent, influence the election of the two representatives of the Western Hemisphere in — the case of the United States — and the two regional representatives of Europe, in the case of Britain. There is still another advantage for Britain, that is her right to participate in the selection of a representative for the British Dominions. In the economic field, the plan discussed the possible measures of encouraging the development of financial policies and to lift the artificial trade barriers to help neutralize the dangers of ultra-nationalism, and to maintain peace. This trend, however, received more attention in the Charter than the Covenant.

These two plans and many others, although not fully implemented, helped the framers of the Charter to find their way. The United Nations Organisation which they established is in general another League of Nations or a loose federal union. The Charter in fact did not constitute a unitary world state⁽⁵⁰⁾. But new progress was displayed by these plans. The colonial system which contributed to the League's failure, was not condoned in the new schemes. Some of them even put equal emphasis on the importance of universal recognitions of

48. Sumner Welles, *The Time for Decision*, London 1945, p. 286.

49. *Ibid.*, pp. 290-292.

50. For further comparison between the Charter and the Covenant, see Eagleton in *Department of State Bulletin*, Vol. 13, p. 263.

agencies were created and entrusted with certain powers for the performance of certain functions according to certain procedures. Functionally, two major ends characterised the League ; first peace and security, and secondly, the promotion of international cooperation.

Many reasons have been given for the failure of the League. What counts here, in relevance to the subject, is the nature of the League. Being more european in character than international, hindered the League from dealing adequately with world problems and in a way acceptable to the majority of non-europeans. Its partial success in some technical aspects can not be taken as a criterion because this could be done at a higher level perhaps in regional organizations. As a first experiment in wide-scale international organization, the League ought not to bear the whole blame for its failure. Its incapacity to carry on its responsibility is also due to its limited membership and to the division of the world into imperialist countries and subjected nations. With the persistence of this division, neither the League of Nations nor any other international organisation could have succeeded. So, in the field of creating a common ground and a universal order based on law, the League did not surpass previous attempts.

The United Nations Charter

The beginning of the Second World War put an end — at least in practice — to the League of Nations. It has proved true during the League's time as well as now under the United Nations that no international understanding or organisation can survive unless it is backed by the free opinion of all nations throughout the world. Before the war came to an end, many plans were already drafted to find out the best effective world system. One of the American concepts contends that all what is required in the way of international organisation after the war, is a continuation of the military alliance between the big powers. The inapplicability of this idea is due, first, to the lesson drawn from human history that no military alliances have lasted for more than a few years. Secondly, it would be

The complications of territorial extension of such Union of States will bring another state of war. Thus perpetual peace, which is the ultimate end of all the Rights of Nations, becomes an unrealisable ideal. Although this may seem to be a mistaken assumption in the long run, yet the conditions prevailing in his time demonstrates some verifiability to his assumption. To guarantee eternal peace and to put the universal union in action Kant proposed the abolition of armies⁽⁴⁶⁾ and the adoption of the principle of non-intervention, both of which were then unrealizable.

The League of Nations' Covenant

In modern times the legal approach culminated in the formation of an international organization. The most powerful impulse in the direction of the establishment of a League of Nations was manifested in an American private group in 1914 called the League to Enforce Peace⁽⁴⁷⁾ They gained moral support by the adoption of their programme by President Wilson, which then became part of post-war American official policy. From among the many European schemes submitted to the Commission for drafting the Covenant, only a combination of the English and American drafts furnished the basis of discussion.

Aware of the complications and rivalries which the concepts of the Balance of Power and the Holy Alliance brought, President Wilson stipulated in his Plan that, «There must be, not a balance of power, but a community of power ; not organised rivalries, but an organised common peace ; all nations henceforth (must) avoid entangling alliances which would draw them into competitions of power».

The structure of the League had the character of a loose federal union, with a few traits of unitary power. Common

46. Christian L. Lange, *Histoire de la Doctrine Pacifique et son influence sur le développement du Droit International*, Recueil des Cours, 1926, III, p. 352.

47. Pitman B. Potter, *op. cit.*, pp. 241 ff.

*The Legal Approach**Immanuel Kant*

As is usual with all theories, the idea of universalism has undergone several changes and revisions. During the days of Kant, (the Eighteenth Century), the religious cause was no longer offered as the main base for universal order. Philosophers had to look for a new ground for their plans, and this they found in law. Characteristic in this category, are the writings of Jeremy Bentham and Immanuel Kant. The difference in this respect between Bentham, the father of Utilitarianism, and Kant lies in Bentham's proposals for the establishment of a «Permanent court of Judicature» and the abandonment of all colonies, thus putting his hand on one of the principal obstacles to universalism and international understanding.

Immanuel Kant's plan for Perpetual Peace: «Zum Ewigen Frieden», was considered more important than Rousseau's or than any other except Dante's for the reason that he bascs it on no dynastic or imperialistic aims, but on Right — that is the Law of Nature, or the Law of God⁽⁴⁴⁾.

Parallelism has been argued between Kant's work and that of Dante. In fact, although the former accepted the theory of the Nation State and rejected the trend of enlarging the nation into a Cosmopolis, formally he is far from being identical with the opinion of Dante. He preferred federation to a World State, for the psychological reason that law weakens as territory expands. He expressed his belief that every State must submit to a system of International Right founded upon public laws conjoined with power. Kant used the process of State formation to prefigure as analogous development among States towards world federation. He confirmed that all the Rights of Nations and all the external property of States acquirable or maintainable by war are merely provisory and can only become final or peremptory in a universal Union of States⁽⁴⁵⁾.

44. E. York, op. cit., p. 260.

45. Clarence Morris, *The Great Legal Philosophers*, Philadelphia 1959, p. 260.

proletariat advocates the complete equality, voluntary association and voluntary separation of all nations, both at home and in the family of nations. The gradual movement towards world unity can be achieved through different concrete paths such as voluntary separation and voluntary association. The separation he means here is the emancipation of the colonies, after which they can voluntarily unite on equal bases, and this he defines as voluntary association.

It would be of interest to dedicate a separate study to the Marxist stand on this problem in the nuclear age. However, the difference on the problem of universalism is one of the vital components of the Sino-Soviet conflict. The communist doctrine holds that the resistance of any fading social system - and not only the Capitalist — becomes more fierce and reaches its peak when this system is approaching a state of dissolution to the benefit of the new one. Proceeding from this point, we may ask : If so understood, will any social system hesitate to use all the means it has — including a possible ultimate weapon — to defend itself in a battle of life and death ? Furthermore, is peaceful coexistence another term for the balance of power in the nuclear age ? Whatever the answers may be, unfortunately falling outside the scope of this paper, one cannot avoid the conclusion that peaceful coexistence, which is in a way the crystallization of a status-quo under mutual deterrence, by-passes for the meantime the theory of communist universalism as originally perceived by earlier marxists⁽⁴³⁾.

What matters now, is that the cause of universalism instead of suffering from a dual division of ideology between the two major world systems, capitalism and communism, is endangered by the rift within the Communist World itself.

43. This may explain the accusation of the Soviet theoretical interpretation on this problem as revisionist, and contrary to the Marxist Doctrine, while the Soviets in turn retaliate by accusing the Chinese as dogmatic.

ideas and beliefs as a unit, acting under the compulsion of its place in the economic system⁽⁴⁰⁾. Marx states the law of the division of labour lies at the root of the division into classes. In all human societies the distribution of products, and with it the division of society into classes or states, is determined by what is produced, how it is produced and how the product is exchanged. According to this conception, the ultimate causes of all social changes and political revolutions are to be sought in the changes in the mode of production and exchange, and thus not in the philosophy but in the economics of the epoch concerned. Due emphasis was laid on the role of the working class to achieve communist universalism. Engels defended the idea that : «..... to carry through this world- emancipating act, is the historical mission of the modern proletariat. And it is the task of Scientific Socialism ...to establish the historical conditions and, with these, the nature of this act, and thus to bring to the consciousness of the now oppressed class the conditions and nature of the act which it is its destiny to accomplish»⁽⁴¹⁾. A development of the productive forces by Capitalism will of necessity lead to Socialism under the dictatorship of the Proletariat which in turn will strive to realize Communism, i.e. the universal classless Society.

Liu Shao-Chi

It may be of interest to investigate the recent opinion of a Chinese marxist on the method of implementing universalism and its inter-relationships with nationalism⁽⁴²⁾. Liu Shao-Chi begins by confirming that the Marxist Doctrine is opposed to bourgeois nationalism and supports liberated nationalism. He shows that the proletarian internationalist approach to the national question proceeds from the basic interests of the masses of a nation and, at the same time, from the basic interests of the masses of the people of all nations, that is, of all mankind. The

40. G.H. Sabine, op. cit., pp. 772, 775, 776.

41. F. Engels, *Anti-Dühring*, 1878, pp. 292 ff.; 305-10.

42. Liu Shao-Chi, *Internationalism and Nationalism*, Peking 1954, p. 8.

Among other plans based on universalism was the draft of the French thinker Fourier. Charles Fourier discussed on the same mercantile ground, although with some socialist manifestations, his point of view that social harmony should prepare for universal harmony. This will help to establish universal peace under the unique monarchical Empire⁽³⁸⁾.

The hardships resulting from the application of the new system provoked a flow of comment and criticism among the Humanitarians, particularly in Europe. An English scholar while revealing the repercussions of this trend of thoughts and practice called it «the spirit of commercialism», and classified it as one of the three forces hostile to the international idea⁽³⁹⁾. Although Muir argues that in most civilised states the commercial influence on the whole makes for peace, he admits that «the spirit of commercialism has led to many wars provoked by the desire to gain access to, or control over, particular markets more especially in undeveloped areas». These conflicts coupled with the antagonism between the colonised peoples and colonial powers undermined the possibility of any universal understanding which is necessary to secure lasting universal order.

The Marxist Approach

Universalism will be discussed here in the light of Dialectical Materialism only. This means that reference will not be made to earlier Dialectical Philosophies.

Marx — Engels

Karl Marx, the founder of Scientific Socialism, regarded the theories of Historical Materialism and the Class-Struggle as generally applicable to all societies and all times. The class had for Marx a collective unity as the nation had for Hegel ; it acts in History as a unit and it produces its characteristic

38. Ibid, Tome III, pp. 475, 476.

39. Ramsay Muir, Nationalism and Internationalism, London 1916, pp. 195 ff.

structure, was the first one in human history to enjoy for some time a universal application in Europe and overseas. It is justified to say that the principal element in modern cosmopolitanism, as it has developed since 1850, is a common economic and scientific culture⁽³⁴⁾.

Emeric Crucé

The doctrinal geneses of the new system may be traced back to J. Bodin or Emeric Crucé, with whom the following lines will deal. In his book, «Le Nouveau Cynée», a new trend was in the making. Here another philosophy appears that is willing to preach universalism and to transcend the prevailing differences of religion and race. His plan meets the «Grand Design» of Sully to a certain point, i.e. the preference of a federation rather than a sovereign authority of the medieval type. But the clear universal tendency of Crucé makes the resemblance only superficial⁽³⁵⁾. Crucé believed in a human society all of whose members have a common bond. He declared that «Supposing that we could obtain a universal peace, the finest fruit of it would be the establishment of commerce»⁽³⁶⁾. No wonder then, that his plan laid down rules for safeguarding free transit and exterminating piracy. Here, we can draw the inference that the tight structure of the Feudalist System, with all its restrictions on trade and production, was no longer tolerable to the new industrial interests which were trying to make their weight felt and to establish a firm stand in European life ideologically and economically. These new features were confirmed by the universal character of his plan. In his proposed League of States, he suggested an open membership to Christian as well as to non-Christian States and races⁽³⁷⁾. Conflicting states should not resort to war but to a tribunal of arbitration to solve their disputes and ensure peaceful cooperation necessary to promote commerce in Europe and abroad.

34. Pitman B. Potter, *International Organization*, New York 1948, p. 44.

35. A.C.F. Beales, *op. cit.*, p. 29.

36. *Ibid*, p. 29; also T. Ruyssen, *op. cit.*, p. 483.

37. T. Ruyssen, *op. cit.*, pp. 287-289.

nature, philosophy and reason. This school which started with Al-Gazali and developed by Al-Razi was criticized by Ibn-Khaldun on the grounds that they mixed the problems of dialectical theology with those of philosophy and mysticism. The kind of philosophy he was most earnest to refute was the Neo-Platonic tendencies of Al-Farabi and the Neo-Platonic doctrines of Avicenna. While opposing the possibility of a theoretical and demonstrative knowledge of the essence of divine beings, he confirmed the doctrine of Aristotle and Averroes that the essences of divine beings cannot be directly and fully comprehended by reason⁽³²⁾.

He regretted the use of philosophy to demonstrate what it was incapable of demonstrating. The noblest of sciences has thus been absorbed into rationally baser sciences. The most universal science has been made a handmaid of sciences which are the property of a particular community. «The science of divine beings... to which the greatest of attention should be paid» has been declining⁽³³⁾. The task he set for himself was to rescue philosophy from the mixture of mysticism and dialectical theology.

The Mercantile Approach

The importance of the ideas discussed under this category emanates from the vital role they played in paving the way for the world wide capitalist system and the «free private enterprise» mode of production. An entire and completely different technique of production, transport and distribution came slowly into being. The Nation States had to adopt new policies in the fields of tariffs, free trade and fiscal systems. If we exclude the insignificant remnants of Feudalism, we can safely say that the mercantile concept, with its comprehensive infra-

32. To Ibn-Khaldun the chain of causes and effects reaches its conclusion in an Ultimate Cause, ie. God. But he argues that we are not in a position to become acquainted with all things and the manner of their operation. See his opinion on human agnosticism in: T.J. de Boer, *The History of Philosophy in Islam*, London 1903, pp. 203-207.

33. Lubab Al-muhassal fi usul al-din, fols. 3V-4r, quoted by Mahdi, op. cit., p. 80.

his ideas as unique in fourteenth century Islam, he considered Ibn-Kaldun's «new science of history» as a medieval witness to the premature birth of modern scientific inquiry into the human group transcending the bounds of Islam. To Ibn-Khaldun, Islam in the form of the Khilafa, is the choicest fruit of a God-guided and God-centred human association. It is the ideal, the best way to the fulfilment of man's destiny and to the attainment of happiness both in this world and in the world to come. In writing his epitome of civilization, he was not concerned with the individual believer but with the human group which he saw as the creator of culture and civilization in the natural and necessary framework of the state based on power and maintained by the force of law and arms under a single sovereign ruler⁽³⁰⁾.

Long before the time of Ibn-Khaldun, political thought in Islam was divided for various reasons, among which was the crucial problem of the causal relation between human society and philosophy. Two major schools of logic characterised the development of Islamic dialectical theology. Moslem Philosophers were faced from the beginning by a methodological problem which centred around the eternal controversy of whether to accept the objective existence of essences and essential attributes or to substitute it with an occasionalistic universe in which all effects are the direct creation of God rather than the result of causes inherent in the nature of things. To defend the religious dogmas the Ancients stood against the recognition of the material existence of universals or general notions. Paradoxically, they held the idealistic view that universals and essences are purely mental constructions with no counterpart outside the mind⁽³¹⁾.

The «Moderns», however, established the science of dialectical theology on new bases refuting the ancients' denial of

30. Muhammad Mahmoud Rabie. *The Political Theory of Ibn-Khaldun*, Leiden 1967, pp. 125 ff., 143 ff., 163 ff.

31. For more details on the pure philosophical dispute, see Muhsin Mahdi, *op. cit.*, pp. 80-110; also E. Rosenthal, *Ibn-Khaldun's attitude to the Falasifa*, in *Al-Andalus*, 20, 1955, pp. 75-85.

lization are also significant. His main object of writing his voluminous book on History: *Al-Ibar*, is the study of society in general and Islamic society in particular.

In connection with this study, his contribution to human history is important in view of the whole development of Moslem Historiography which became disputable since the Mu'tazilite Sect began to doubt the authenticity of the principles of the old historical school of Al-Tabari. They introduced new measures to base conviction on rational grounds and not only on the chain of authoritative sayings of Saints and historians. This means the acceptance of what is inherently reasonable and the rejection of what is not reasonable. Ibn-Khaldun's ideas of universalism can be perceived from his treatment of history as a new and useful science to rulers, princes and to the ruled. The value of this approach is obvious when we realize that authors before him — under Aristotelian influence — did not classify history among other sciences. In Ibn-Khaldun's new point of view, history is twofold in being a practical science valuable for immediate political action, and a theoretical science investigating the nature and causes of human-beings. It is simultaneously a discipline which the Islamic community considers its own, and a universal discipline transcending national boundaries⁽²⁷⁾.

Ibn-Khaldun expressed his concrete ideas on human culture and civilization in many parts of his famous Introduction (*Mugaddimah*) to *Al-Ibar*⁽²⁸⁾. Erwin Rosenthal rightly observes that his concept of universal civilization is derived from a dispassionate study of the Islamic Empire of his day, with its variety of political entities and cultural levels⁽²⁹⁾. Introducing

27. Muhsin Mahdi, *Ibn-Khaldun's Philosophy of History*, London 1957, pp. 116, 117, 137-140.

28. See in particular his views on the Ideal State and the comments on the caliphate and Imamate: Franz Rosenthal, *The Muqaddimah*, Vol. I, pp. 385 ff.; also Vol. II, p. 137.

29. Political Thought, op. cit., pp. 85, 86, also his article in *The Listener*, April 17, 1958, also Nathaniel Schmidt, *Ibn Khaldun*, New York 1930, pp. 20, 21, 29-31, also Sati Al-Husarri, *Dirasat, an Muqaddimat Ibn Khaldun*, Cairo 1953, pp. 38, 177, 235, 265, 345.

the end of political association⁽²⁴⁾. The prophetic qualification of the first ruler is discussed by Al-Farabi in his two treatises : The Ideal State (Madina Fadila), and (Siyasa Madaniya). Through the «Holy Spirit» or the «Angel Gabriel» whom Al-Farabi calls the «Active Intellect», God (The First Intellect) mediates to the first ruler's theoretical reason, a revelation which first makes him a philosopher, and then affects him imaginative faculty and practical reason making him into a prophet, a «warner» or power capable of directing men to happiness. Such a man has reached the highest degree of perfection and the utmost happiness which a human being can attain, his soul is united with the Active Intellect⁽²⁵⁾.

Al-Farabi considers this man to be the ruler or leader who is not supervised by anybody else. The prerequisites of this high temporal and religious position are twelve conditions physical and mental⁽²⁶⁾. Al-Farabi, arguing about the difficulty of finding such a perfect leader, considered him to be capable of holding the position if he enjoys seven or eight of these high qualities. His responsibilities are great. He is the Imam or leader, the first ruler over the ideal city-state, over the ideal nation and over the whole inhabited earth. Only this ruler who is endowed with the gift of prophecy can rule any or all of these perfect states mentioned above. The philosopher-prophet, according to Al-Farabi is alone qualified to help man as a citizen to reach his true human destiny, where his moral and intellectual perfection permit him to perceive God, under the guidance of the divinely revealed Muslim Law (Shari'a). The people who are ruled by the first ruler are the «excellent, best and happy citizens».

Ibn-Khaldun

Although Ibn-Khaldun demonstrates great interest in the origin, growth and decline of States, his ideas on human civi-

24. D.M. Dunlop, Al-Farabi : Fusul Al-Madani, Cambridge 1961, p. 8.

25. E. Rosenthal, op. cit., p. 128, see also the text of Al-Farabi: Siyasa Madaniya, in the Old Series Publications of Dairatul Maarif Al-Osmania, Hyderabad 1926, pp. 49, 50.

26. Al-Farabi, Madina Fadila, op. cit., pp. 105-108.

establish peaceful and friendly relations between all sections of mankind. It follows that these concepts have in common a universal character. Islam also seeks to establish universal brotherhood of man as deriving directly from the unity of God, which is the corner stone of all Islamic doctrines. It is only the relationship of men to each other through God that makes them brothers. The concept of human brotherhood is emphasized by Islam through the abolition of all privileges based upon race, colour, family, rank, wealth, etc. The sole standard of honour and dignity set up by Islam is the purity and righteousness of a person's life. «To God, the most honourable among you is he who is the most righteous»⁽²¹⁾. The only criterion set up here, is right acts and good conduct in life. Islam goes further and requires belief in the truth of all the prophets who were sent to guide mankind, thus establishing in the minds of Muslims sentiments of honour and respect for the founders and the divinely inspired teachers of all faiths : Abraham, Ismail, Isaac, Jacob, Moses and Jesus⁽²²⁾. Islam proves to be the culmination of divine revelation, the «whole truth», the revelation of which had been promised to mankind through earlier Prophets.

Al-Farabi

Two doctrines on universalism from the Moslem point of view will be discussed here. The outstanding doctrine of universalism under Islam was explained by Al-Farabi, the Arab Philosopher (870-950). Influenced by the preachings of Islam and the ancient Greek Philosophy, he thought of a Universe (Ma'mura) organised on religious bases⁽²³⁾. The individual ruler attracted a great amount of his thinking as the person responsible for the organisation of the community and in whom, humanity has reached its perfection. He is the only person capable of providing virtue and happiness for his subjects as

21. Ibid., XLIX : 14.

22. Ibid., II : 137.

23. Al-Farabi, Madina Fadila, The Catholic Printing House, Beirut 1959, pp. 16, 17.

rabie genius»⁽¹⁶⁾. To support his definition of civilization, Huizinga quotes Dante in his saying that «the fundamental basis of imperial majesty, i.e. world monarchy, therefore truly rests upon the necessity of human civilization which is ordered and directed towards one end: the happy life».⁽¹⁷⁾

This happy life is the good life, in that providence has set man a twofold aim : earthly happiness and the bliss of eternal life, which is the joy of contemplating God.

Mazzini summarizing Dante's ideas in «De Monarchia» says that «Mankind must be one, even as God is one : one in organization as it is already one in principle. Unity requires something by which it may be represented ; hence that necessity of a unity of government.» Thus Dante was in favour of a World-State or a universal empire under the guidance of a Central Court of Justice to regulate its international affairs. It is only in so far as civil and international law approximate to the Divine Idea of Justice that the ultimate unity of mankind will be achieved. He concluded with the words of the Hebrew Poet-King David : «Behold how good and how pleasant a thing it is, brethren, to dwell together in unity»⁽¹⁸⁾.

With the advent of Islam, the doctrine of universalism was theoretically enriched to say the least. The word Islam means peace, and the message of Islam is universal. It is addressed to the whole of mankind, which was one community and which is one community⁽¹⁹⁾. The Holy Quran states that the Prophet of Islam has been sent to all men, and that he is a mercy for the universes⁽²⁰⁾. These concepts are powerful incentives to

16. Wenn die Waffen schweigen, Basel 1945, p. 22 quoted by E. Rozenthal, Political Thought in Medieval Islam, Cambridge 1962, p. 14.

17. Il Convivio IV, 4.

18. E. York, op. cit., pp. 68, 69.

19. Muhammad Hamidullah, Muslim conduct of State, Ashraf Lahore, 1945, p. 41.

20. The Holy Quran, Translation and Commentary by A. Yusuf Ali, New York 1946, (VII : 159), (XXI : 108).

between the Papacy and the Empire which proved to be of far reaching effects on the unity of the Christian World. Theologians and philosophers, siding with one or the other, tried to vindicate their stand on different grounds. Contrary to Boniface VIII who defended the papal claim to secular authority, Dante championed the cause of an Emperor who derives his power directly from God and is therefore independent of the Church.⁽¹²⁾

In «De Monarchia», his prose poem, Dante used the terms Prince, Monarch, and Emperor to connote government⁽¹³⁾. The human race is best disposed when it is most like to God, that is when it is in unity, for it is in God alone that the absolute principle of unity exists. But the human race is most one when it is united in one body, which can only be when it is subject to one prince. Dante's idea of unity was firmly based on his Christian belief⁽¹⁴⁾. In his opinion, sin is departing from unity and seeking multiplicity. Concord is good because it is the uniform movement of many wills. So, when mankind is in concord and subject to one prince it is most in accordance with the divine intention⁽¹⁵⁾.

Scholars of many disciplines were deeply influenced by Dante. Huizinga says of Dante, the most profound Christian political thinker of the Middle Ages, that «the imperative demand of universal human culture as the principle of the community remains one of the most significant sayings of Dante's incompa-

12. G.H. Sabine, *A History of Political Theory*, London 1963, pp. 258 ff.

13. E. York, *op. cit.*, p. 60.

14. Another author, although having in general some cultural and religious motives, went to the extreme position of preaching non-resistance to evil and seeking to harmonise nationality and international sentiment by encouraging the study of languages. In his «Via Lucis», Johannes Comenius, the Czech educationist foreshadowed the popularization of a universal tongue (Beales, *op. cit.*, p. 33). Today, under the United Nations, the constructive role of culture for the cause of universalism was perceived as independent from any religion or political creed and received full international recognition by the establishment of UNESCO.

15. E. York, pp. 74 ff.

The analysis of Ibn-Khaldun, the medieval Arab Thinker, while reflecting the situation of Medieval Islam, adds another reason that may also be relevant to any community which abandons its original zeal and simple life. He traces the causes of degeneration back to the community's transition from a militant and proselytizing state to a state of ease and abundance, and from partnership in authority to autocracy. Soon, the members of the community lose the sweetness of force and group feeling (Asabiya)⁽¹⁰⁾. Ease then reaches its peak, luxury and corruption prevail and the Asabiya collapses completely⁽¹¹⁾.

Consequently, external mounting resistance coupled with internal division and degeneration, shaped the second stage of development for the two religions. Later christian and islamic litterature showed a remarkable shift from a tendency, universal in character, to another one based on regionalism. Their modern ideologists confined themselves to the claims of establishing regional blocks or federations on religious bases. The two trends will be dealt with in some detail in this study. But we must not forget that they are, above all, divinely revealed religions. This means we must neither expect the social practice of each community to act as the source of their philosophical concepts nor the criterion of their truth. In other words, the religious approach to the subject will reflect some features other than those implied in the dynamic environment.

Dente

To begin with we must say that Christianity consecrated the whole of ancient universalist ideas and pacifist thinking in the name of a God who was the Father of all. It nullified the despot or the emperor as the symbol of heathen universalism. The emperor, although consecrated, was regarded as one of the faithful subject to the Church. But soon the conflict began

10. Hellmut Ritter calls it «the sense of solidarity», see his article: «Irrational Solidarity Groups» in *Oriens*, I, 1948, pp. 1-44; also Franz Rosenthal: *The Muqaddima*, London 1958, Vol. I, p, lxxviii.

11. Quatremère, *Muqaddima*, Vol. I, pp. 306 ff.; also Erwin Rosenthal's : *Ibn-Khaldun's gedanken über den staat*, München 1932, pp. 15 ff., and *Political Thought in Medieval Islam*, p. 88.

Thus the lack of internal harmony and external consent led to the unavoidable collapse of the world systems as conceived by Zeno and which Alexander managed to establish under his rule as the philosopher-king.

Erasmus

The inseparability of the doctrines of universalism and pacifism render a high place to the writings of Erasmus. During the sixteenth and seventeenth centuries, universalist thinking suffered a drastic retrogression at the hands of the new theorists of the nation states. Against the ancient and medieval concepts of war, they considered that its only justification was *raison d'état*. Theorising on war and peace had no longer reference to a cosmopolitan unity manifested in the Church but to the vogue of the time : the separate Nation State. Erasmus was a pacifist rather than a universalist. Believing in humanity, he foresaw the dangers of the glorification of the State as expressed by Machiavelli and later by Hobbes. He rejected both the Graeco-Roman conception of war as a natural necessity and the Medieval conception as an inevitable consequence of the original sin⁽⁹⁾. To defend humanity he explained the horrors of war, censuring it as wholesale homicide devoid of benefits and morally unjustifiable. But he introduced no plans for perpetual peace and universalism.

The Religious Approach

Divinely revealed religions exercised a considerable influence on the ideas of universalism and regionalism. In this respect, Christianity and Islam have had something in common. They both began vigorously to preach new creeds to all mankind and did not limit themselves to «the chosen few» as did Judaism. At first, religious zeal made it easy to sweep over the majority of the then known world. But it was always difficult to achieve a decisive universal dominance. This was due either to the resistance of the already established beliefs — whether based on paganism or revelation — or to the growing internal divisions into conflicting sects.

9. Ruysen, op. cit., p. 237.

1 — It was clear that the Empire, since its formation, was pregnant with two fatal contradictions. From within, its structure was unstable. Although each constituent city state enjoyed some kind of autonomy in its home rule yet the sacrifice of any amount of their independence was unacceptable. The high estimation of the principles of freedom and independence cherished by the citizens made it nearly impossible for them to tolerate the links and the obligations of a vast unified empire — after the death of its founder Alexander — even if it were to provide grandeur and universal peace. So, in place of a common goal, the sole unifying tie was the military genius and aspirations of a leader which obviously cannot stimulate a healthy organic development of a universal empire⁽⁷⁾.

2 — Outside the sphere of the Hellenic metropolis, harmony was also lacking. The Empire was composed of different countries with varied political and social traditions. What made it worse was that Alexander did not introduce any ideal or ethical universality to the oppressed nations. On the contrary, some of the countries he subdued were firmly established in civilization and autonomous rule. A new philosophy or a universal ideal was the prerequisite for absorption of the established civilizations by the new vigorous one. In fact, the Greek Empire failed to supply a progressive pattern that could fascinate and persuade the new subjects to accept the invaders domination, or at least to stop resisting it. The Hellenic society itself — as the rest of the ancient societies — was divided into masters and slaves, a system which was carried to the extreme in the new colonies⁽⁸⁾. Consequently, life under the rule of the Empire did not appeal much to its peoples for the reason of being unable to secure better conditions and a universal attractive philosophy.

7. Don Luigi Sturzo, *Nationalism and Internationalism*, New York 1946. p. 217.

8. Slavery was philosophised by Aristotle who argued that some men — and here he means the barbarians in particular — were by nature created to be slaves. He even glorified war as means of obtaining wealth by reducing such barbarians to slavery. (See Aristotle, *Politics*, Book I, chs. II, VI, VIII). Plato who observed the economic role of the slaves in the City-State called them the «fellow-workers».

of collective security⁽³⁾. A tendency to federate the city states became apparent and later found its expression in the Confederation of the maritime States of Delos. The premature links of unity and the lack of common purpose were the main reasons behind its conflict and dissolution. With the failure of Alexander's adventures in Asia, the whole Empire which comprised a substantial part of the ancient world, collapsed.

Zeno

However, the concept of Cosmopolitanism was known to ancient Greek philosophy⁽⁴⁾. The term itself is ascribed to Diogenes who lived from 413 to 327 B.C.⁽⁵⁾ After him came several philosophers and statesmen who expressed their thoughts and ambitions in favour of universalism. Not infrequently such terms as «the citizen of the universe» and «the human community» occurred in their writings. On this same point, the text attributed to Zeno by Plutarch is quite significant⁽⁶⁾. But to which extent these ideals have been put in action is a question that still needs to be investigated. The ancient world — from which we have just quoted one of the several ideas and philosophies advocating universalism — was not lacking theorists to draw schemes for world unity. Ideologically speaking, most of these projects were reasonable, but only on paper. Practice had shown that the fate of the Graeco-Macedonian Empire was inherent in its structure. The following reasons may be relevant to this assumption.

3. Theodore Ruysen, *Les sources doctrinales de l'Internationalisme* (3 Vol., Paris 1954 - 61), Tome I, p. 28. Also Beales, *op. cit.*, p. 20.

4. Aristotle ought to be excluded because his ideal was the small and secluded City State. In his *Politics* he considered this simple sovereign City, and not the Empire, as «The highest form of social union which permits the greatest individual culture, liberty, and self government», see Elizabeth York, *Leagues of Nations*, London 1919, p. 23.

5. T. Ruysen, *op. cit.*, pp. 31,32.

6. «Zenon a écrit une République très admirée, dont le principe est que les hommes ne doivent pas se séparer en cités et en peuples ayant chacun leurs lois particulières, car tous les hommes sont des citoyens, puisqu'il y a pour eux une seule vie et un seul ordre de choses (cosmos), comme pour un troupeau uni sous la règle d'une loi commune. Ce que Zénon a écrit comme un rêve, Alexandre l'a réalisé;... il y a réuni comme en un cratère tous les peuples du monde entier;... il a ordonné que tous considèrent la terre comme leur patrie... *ibid.*, p. 32.

I — THE CONCEPT OF UNIVERSALISM IN POLITICAL THOUGHT

The Idealistic Approach.

It would be erroneous to think that the present ideals to which the majority of mankind clings, have been recently discovered⁽²⁾. Humanity has long before tried to solve its problems in ways similar to ours in principle and goal although different in scope and approach. Universalism is, perhaps, one of the most illustrative examples of these problems.

The earliest utopias of universalism were religious and sentimental. They contemplated the unity of mankind and preached humanitarianism as a means to that end. Paganism (as distinct from organized religion) contributed to the same idea in the writings of Zeno, Seneca, and Marcus Aurelius. But all these attempts were doomed to failure for the lack of common ground and universally accepted criteria. The problem started with the formation of the first political entities and City-States. Since then, it has reflected an inward and an outward character, i.e. the core and the form, both of which were and are still blocking the way to genuine universalism. Theories and beliefs have failed so far to introduce solid bases and an applicable structure for a universal system acceptable to different peoples and environments. Some examples may help to explain the idea.

The early attempt of Alexander the Great was preceded by significant regrouping between the Greek city states. The Hellenic nation developed first from a religious body called the Amphictyonic Council which was one of the earliest recorded experiments in interstatal organization that provided a system

2. « Disarmament proposals can be traced as far back as 546 B.C. in China; universal brotherhood has been the keynote of all organised religions from the earliest days; the Middle Ages abounded in schemes for world peace and cosmopolitan unity ». See A.C.F. Beales: *The History of Peace*, London, 1931, pp. 16 - 17.

It not, can they co-exist in a world organization and human community ?

For the type of universalism which was first applied in its modern sense after the First World War, regionalism may appear to be the antithesis, but as will be shown, it will appear as a phenomenon in the long evolution of the world order. The emphasis was always shifting from one pattern to the other. Whether in old empires or national states, regional agreements or international organizations, the goal was defined and fanatically defended. Each of these systems while basing itself on different grounds of revelation, ideals, or egoist interests, claim to be the only perfect application of the set of values prevailing at the time or accepted by the body politic.

After studying the corresponding implications, it may be justified in the light of the findings to state the reasons for the failure of universalism so far, and the possible broad lines along which a plan may be devised. To that end, this study will sometimes resort, in brief, to problems of international relations to find out the obstacles blocking the way.

The following study is one of the possible approaches to the subject. As the writings of many thinkers could be discussed under more than one approach, the criterion which will be adopted is to treat their ideas under the category best fitted to their characteristic and central theme with due attention to the significance and effect of their theories on the environment and current values.

REGIONALISM AND UNIVERSALISM

IN POLITICAL THOUGHT

Dr. Muhammad M. Rabie

INTRODUCTION

Universalism and regionalism were and still are among the most controversial topics since man began to form organised communities on our planet. The vitality of the subject is not only drawn from the historical fact that universal thinking was linked with pacifist doctrines, but because it is related also nowadays to the very existence or annihilation of human civilization. This study will be confined in its treatment of the ancient, medieval and modern theories to the task of crystalizing the causal nexus, if any, between the most relevant theories and the subject under investigation.

Neither of the two ideas will be dealt with in terms of absolute superiority nor in the alternative terms of relative superiority. Both methods — if adopted — may automatically assume some degree of antagonism which this paper categorically rejects.

Regionalism as a principle and a system will be viewed here in the light of the over-all development of the idea of universalism. So observed, no antagonism or contradiction would be feasible.

The two ideas exercised a considerable influence on the theories of pacifists and world organizers. The process of adjustment and readjustment in an international organization have always aroused many questions. For example, which system would be appropriate theoretically and practically in a given time and circumstances? Is there a flexible pattern which could endure successive adaptations? Are the two ideas of universalism and regionalism incompatible and unapplicable⁽¹⁾?

1. Charles E. Martin, *Universalism and Regionalism in International Law and Organization*, in *Cursos Monograficos*, 1959, p. 376.

programming. Agr Exp. Sta. Bul. No. 521. Iowa State University Press, Ames, Iowa, 1964.

8 — Gass S. Linear Programming, Methods and Applications. New York, Mc-Graw Hill Book Co. Inc. 1958.

9 — Hamman E., El-Attar A., and Bishay F.K. The Future of vertical Expansion in U.A.R. Agriculture. Objectives and Methodology of Research. The Institute of National Planning. Cairo, Memo. no. 820.

10 — Heady E. O. Agricultural Policy Under Economic Development. Ames, Iowa, Iowa State University Press. 1962

11 — Heady E. O. Economics of Agricultural production and Resource Use. New York, N.Y. Prentice, Hall 1952.

12 — Heady E. O., and Candler E. Linear Programming Methods. Ames, Iowa, Iowa State University Press, 1958.

13 — Heady E. O., and Tweeten L.G. Resource Demand of Structure of the Agricultural Industry. Ames Iowa, Iowa State University Press. 1963

14 — Heady E. O., and Egbert A. Activity Analysis in allocation of Crops in Agriculture. (in Manne and Markowitz editors : Cowless Foundation Monograph 18, Studies in Process Analysis pp. 161-214 Wiley, New York 1963).

15 — Heady E. O., and Egbert A. Programming Regional Adjustments in Grain Production to Eliminate Surplus. Journal of Farm Economics. Vol. XLI. No. 4. 1959.

16 — Koopmans, T. C. ed. Activity Analysis of production and Allocations. New York, N.Y. John Wiley and Sons. 1962.

17 — Randhawa N. S., and Heady E.O. Interregional Programming Methods for Land Use Planning Under Agricultural Development. Journal of Farm Economics, Vol. 46 No. 1.

18 — Theil H. Economic Forecast and policy. Amsterdam N. Holland Publishing Co. 1961.

19 — Tinbergen J. Economic Policy Principles and Design. Amsterdam, N. Holland Publishing Co. 1956.

20 — Tinbergen J. and Bos H. C. Mathematical Models for Economic Growth. New York, N.Y. McGraw Hill Book Co. 1962.

21 — Tintner G. The Use of Stochastic Linear Programming in Planning. Indian Economic Review. 5 : 159-167. 1960.

- (x) When advanced models of linear programming are utilized in these interregional programming models, a set of objective and valuable findings are observed. The Author recommends some advanced types of programming techniques in this respect as variable resource programming models, models with variable sets of technical coefficients, variable prices programming models, recursive programming models, and stochastic programming models.

To conclude, it can be stated that models of regional programming techniques for planning agricultural production proved to be of great importance in setting up agricultural plans in developing nations as in mature countries.

LITERATURE CITED

1 — Anderson, Jay C., and Heady Earl O. Normative Supply Functions and Optimum Plans for Northeastern Iowa. Agr. Exp. Sta. Bul. No 537. Iowa State University Press, Ames, Iowa, 1965.

2 — Bishay F. , K. Programming Techniques and Economic Policy Models. Institute of National Planning, Cairo, Memo No. 817, 1968.

3 — Day R. Recursive Programming and Production Response. Amsterdam, N. Holland Publishing Co. 1963.

4 — Department of Agricultural Economics and Statistics. Monthly Bulletin of Agricultural Economics, Statistics and Legislation, general Organization for Government Printing Offices, Cairo, 1965.

5 — Dorfman R., Samuelson P., and Solow R. Linear Programming and Economic Analysis. McGraw Hill Book Company, Inc., New York, N. Y. 1958.

6 — Egbert A., and Heady E.O. Regional Adjustments in Grain production. A Linear Programming Analysis. U.S Dept. Agr. Tech. Bul. 1241. 1961.

7 — Egbert A., Heady E.O. , and Brokken R. Regional changes in Grain Production. An Application of Spatial linear

tionships between regions and commodities in the agricultural industry. The potentiality of the achievements which can be realised by the interregional programming techniques for planning agricultural production investigated and developed, theoretically and empirically, in this paper can be summarized as follows :

- (i) The determination of the optimal agricultural pattern (s) of production which optimized given objective (s) function (s) on both regional and national levels.
- (ii) Satisfaction of specified set of demands for agricultural production to meet domestic demand for consumption and the industry demand for agricultural products.
- (iii) Derivation of the agricultural normative supply functions and their elasticities.
- (iv) Derivation of the agricultural sector's demand (s) for the factors of production.
- (v) Determination of the agricultural shadow prices for factors and products.
- (vi) Incorporation of transportation activities in building up these models, to determine the optimal product flow from producing to consuming regions.
- (vii) Specification of the optimum location of storages and processing facilities for various commodities on the base of the previous achievements.
- (viii) Prediction of the future optimal agricultural pattern of production and future normative agricultural supply function on the base of estimated trends for agricultural productivity, resource supply, and agricultural product and input prices. Moreover, future normative agricultural supply functions can thus be derived.
- (ix) Models of regional programming techniques can be also utilized for solving and analyzing general economic policy models like Tinbergen's models for economic policy. The author showed, in another place, (2), how can models on general economic policy be modified such that programming techniques can be used efficiently to solve them.

Table (4) : *Basic data for programming the U.A.R. Model.*

Items	Cotton I	Cotton II	Cotton III	Rice I	Rice II	Sorghum I	Sorghum II
Suitable kind of land	L _u	L _m	L _l	L _m	L _l	L _u	L _m
Average Yield per F.	(a) 5.58	(a) 5.62	(a) 5.05	(b) 1.85	(b) 2.38	(c) 10.56	(c) 8.95
Average price per unit (d)	15.00	16.80	16.80	17.00	17.70	3.55	3.50
Total revenue per F.	83.70	96.42	84.84	31.45	42.13	39.44	31.33
Total Cost per F	45.00	49.82	40.24	27.52	27.90	24.58	24.90
Net returns per F.	38.70	49.82	40.24	3.92	14.23	12.91	6.43

a) Units are kentar per (F),

b) Units are dariba per (F),

c) Units are ardab per (F),

d) Units are E.f.

Source : calculated from statistics in reference (4).

SUMMARY AND CONCLUSIONS

Studies of the nature presented in this paper have become very important because of the major developments in quantitative concepts and computing facilities. These modern quantitative concepts (e.g., Linear programming techniques) permit the incorporation of many relationships and variables into a set of equations and allow simultaneous determination of optimal patterns. Therefore, building up such quantitative models in the complex industry known as agriculture is becoming a necessity.

This study, however, have methodological value in the sense that it expresses the potentiality of the use and implication of interregional models for agriculture. It also promotes data accumulation and conceptual developments which might lead to further and more efficient analyses of the interrela-

tionships for three summer crops in the U.A.R. These crops represent seven real activities as each crop has more than one variety. Restrictions in this model are land, capital, and the cotton law which fixes the area of cotton as one third of the total cultivable area. The objective function is one of maximizing net revenue of the studied crops. That is, net revenue must be maximized subject to the restrictions specified and that no activity level can be negative.

In this model, however, seven activities are set up as : three kinds of cotton, two kinds of rice, and two kinds of sorghum. Restrictions specified are five constraints as; (a) the land cultivated by these crops in Upper Egypt denoted as (L_u), (b) the land cultivated by these crops in Middle Egypt, denoted as (L_m), (c) the land cultivated by these crops in Lower Egypt denoted as (L_l), (d) capital used in the production of these crops denoted as (Q), and (e) the maximum area of cotton production fixed by the law as one third of the total agricultural land denoted as (C.L). Levels of these five restrictions are as follows :

$$L_u = 615,369 \text{ (F)}, \quad L_m = 434,338 \text{ (F)}, \quad L_l = 1,887,241,$$

$$Q = 144,015,756 \text{ E. } \pounds, \text{ and C.L.} = 1,904,949.$$

The basic data used for programming in this model are summarized in table (4).

The findings of this model give interesting economic signals especially shadow prices. That is, shadow prices estimated in this model for land, indicating the marginal value productivity per feddan of land in Egypt for summer crops, are 12.91, 23.81 and 14.23 E $\pounds$ in Upper Egypt, Middle Egypt, and Lower Egypt respectively. These figures, however, express the optimal rental values of these land for summer activities.

* Feddan (F) = 1.03 acres.

- L^{ci} = amount of land available for cotton production in the i th programming region.
- L^{si} = amount of land available for the soybean activity in the i th programming region.

And for the positivity restrictions :

$$X'_{ki} \geq 0, \quad Y_m \geq 0, \quad Z_{lm} \geq 0 \dots\dots\dots (29)$$

Solution of this model provide a tremendous amount of numerical results by regions and on the national level. These results, including the shadow prices, have important implications for agricultural policy decision making. However, because of limited space, we will not include numerical results of the optimal pattern of grain production in U.S.A. suggested in this model and will only provide set of policy and planning remasts on the findings of this model.

Generally speaking, the solution of this model determines an optimal grain production pattern that meets the nations future demands with least possible cost. Moreover, it specifies interregional flows of commodities between consuming regions. These findings can be used to indicate the optimal location of storage and processing facilities for the various commodities. Other set of useful findings derived from the dual of this model are the shadow prices. Shadow prices can be used to indicate the subsidies which might be required to compensate farmers for shifting land among various uses.

3 — A Model For U.A.R.

Several trials have been set up in building up interregional model for agriculture in Egypt. Models initiated recently (9), including sets of demand functions and long term projections, are perhaps of most interest, but since their solutions are not available yet, the following pages are restricted to a rather simple model specified as an attempt at fitting a linear programming model for optimizing the profit of summer crops in U.A.R. The data used in this model are the input-output rela-

a_{ki} = yield per acre of the k *th* producing activity in the i *th* programming region
 where : $k = 1$ wheat; $k = 2$ feed grains; $k = 3$, feed grains-soybeans; $k = 4$, soy-beans; and $k = 5$, cotton.

X'^{ki} = level of production acres of the k *th* activity in the i *th* programming region,
 = number of programming regions in the m *th* consuming region.

h_m = amount of wheat transferred into feed grains per unit of the wheat to feed grain transfer activity in the m *th* consuming region.

Y^m = Level of the wheat to feed grain transfer activity in the m *th* consuming region.

$t_{lm'}$ = amount of the l *th* product transported from the m *th* consuming region to the m *th* consuming region or the amount of the l *th* product transported to the m *th* consuming region from the m *th* consuming region per unit of the (l_m') transportation activity.

$Z_{lm'}$ = Level of the l_m' *th* transportation activity, i.e; the activity which :
 transports the l *th* product from (to) the m *th* consuming region to (from) the m *th* consuming region.

D_c = National demand for cotton lint. Moreover, equation (21) must be minimized subject to these restrictions :

$$L_{Ti} \geq \sum_{k=1}^5 X'_{ki} \dots\dots\dots (26)$$

$$L^{Cl} \geq X'_{5l} \dots\dots\dots (27)$$

$$L_{Sl} \geq X_{4l} \dots\dots\dots (28)$$

where :

L_{Ti} = Total amount of land available for the $k = 5$ producing activities in the k *th* programming region

- X_{ki} = Level of production of the K *th* activity in the i *th* programming region.
- d_m = cost per unit of transferring wheat into feed grains in the m *th* consuming region.
- Y_m = Quantity of wheat transferred into feed grains in the m *th* consuming region.
- b_m = cost of transporting a unit of the l *th* product from (or to) the m *th* consuming to (or from) the m *th* consuming region.
- Z_{lm} = Quantity of the l *th* product transported from (to) the m *th* consuming region to (from) the m *th* consuming region.

Equation (21) is minimized subject to :

$$l_{lm'} = \sum_{i=1}^r a_{li} X_{li} - h_m Y_m \pm \sum_{m'=1}^5 t_{lm'} Z_{lm'} \quad \dots\dots (22)$$

$$\begin{aligned} D_{2m} &\leq \sum_{i=1}^r a_{2i} X_{2i} + \sum_{i=1}^r a_{3i} X'_{3i} + h_m Y_m \\ &\quad \pm \sum_{m'=1}^5 t_{2m'} Z_{2m'} \quad \dots\dots\dots (23) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} D_{3m} &\leq \sum_{i=1}^r a_{3i} X'_{3i} + \sum_{i=1}^r a_{4i} X'_{4i} + \sum_{i=1}^r a_{5i} X'_{5i} \\ &\quad \pm \sum_{m'=1}^5 t_{3m'} Z_{3m'} \quad \dots\dots\dots (24) \end{aligned}$$

$$D_c \leq \sum_{i=1}^{144} a_{5i} X'_{5i} \quad \dots\dots\dots (25)$$

where :

- D_{lm} = demand for the l *th* product in the m *th* consuming region in which :
- $l = 1$ refers to wheat demand,
- $l = 2$ refers to feed grain demand, and $l = 3$ refers to oil meal demand.

spatially separated consuming or demand regions for the three final demand categories namely; wheat, feed grains, and oil meals. Consuming regions follow state boundaries and are either composed of one state or several states. Regions, however, were selected as homogeneous as possible according to the following set of criteria :

- a) those having relatively the same level of technology,
- b) similar patterns of production,
- c) similar yields, and
- d) similar soil (to some extent).

A possibility of five production activities exists for each producing region, as : wheat, feed grain rotation, feed grain-soybean rotation, soybeans, and cotton. The model contains 31 wheat to feed-grain transfer activities, one for each consuming region. These activities allow for the use of wheat as livestock feed if it is the cheapest source of the livestock nutrients. Transportation activities for each of the three demand categories allow for the movement of grains between consuming regions.

A demand restraint is specified in all 30 consuming regions for wheat, feed grains, and oil meals. In addition, the nation's total demand for cotton lint is specified. Moreover, land restrictions in all 144 regions are defined.

The Model :

The objective function of this interregional model can be stated as :

$$\begin{aligned} \text{Minimize : } F(e) = & \sum_{i=1}^{144} \sum_{k=1}^5 C_{ki} X_{ki} + \sum_{m=1}^{31} d_m Y_m + \\ & + \sum_{l=1}^3 \sum_{m=1}^{31} b_{lm} Z_{lm} \dots\dots\dots (21) \end{aligned}$$

where :

C_{ki} = cost of production per acre of the k *th* activity in the i *th* programming region.

It is obvious, that the magnitude of improvement observed in this model varies with the level of percentage change allowed by crop and region. When change is restricted to only 10 percent of the original base period, then the total increase in value of crop production specified for the nation is 3.5 percent. However, when change of 40 percent is allowed, the increase in the agricultural income rises to 12.5 percent. Thus, it can be observed that gains in the Indian agricultural national income is expected to come from the collection of resources already in agriculture and does not imply large capital outlays. For instance, it is observed that the programming solution for food grains specifies a decrease in total acreage (table 1), but, because their production is more efficiently allocated, both production and income from grains rise (table 2 and 3).

2 — *A Model For U.S.A. :*

As another example of interregional programming models applied to agriculture we present a relatively simple model for the U.S.A. The main interest in this presentation is to investigate the methodology, the design of the model and the specification of the variables and parameters.

The main purposes of this model are to determine :

- a) which field crops should be produced in a 144 agricultural regions specified in the American agriculture,
- b) the total acreage required to produce the nation's food and fiber requirements.
- c) the amount of land which should be shifted from crop production if the nation were to cease accumulation of surplus stocks, and,
- d) the location of this land.

Thus, it can be stated that the model has the common objective of determining the optimal pattern of agricultural production and product shipments that satisfies all of the regional demands at the least possible cost.

Crops studied in this model are wheat, corn, oats, barley, grain sorghum, soybeans, and cotton. The model includes a set of 144 production or programming regions. It also includes 31

Table (2) : *Production of different commodity groups for all regions (in million maunds*)*

Commodity group	Under Original Allocation	Under Programmed Solutions					
		± 10% Change	± 20% Change	± 40% Change			
		(a) Q.	(b) Inc.	Q.	Inc.	Q.	Inc.
Food Grains	1,876.7	1,903.5	1.4	1,934.1	3.1	1,991.4	6.1
Sugar Cane	210.1	231.1	10.0	231.1	10.0	252.1	20.0
Cotton	79.2	84.1	6.2	89.1	12.5	98.9	25.0
Jute	21.9	24.1	10.0	26.3	20.0	30.6	40.0
Oil Seeds	164.9	173.1	4.9	181.4	10.0	197.8	19.9

a) Quantity

b) Percentage increase over original production.

Source : Reference (17).

* Maunds = 82,286 pounds.

Table (3) : *Income from different commodity groups for all regions. (in million rupees*)*

Commodity group	Under Original Allocation	Under Programmed Solutions					
		± 10% Change	± 20% Change	± 40% Change			
		(a) Income	Inc.	Income	Inc.	Income	Inc.
Food Grains	28,877.4	29,517.0	2.2	30,207.1	4.6	31,535.4	9.2
Sugar Cane	3,402.7	3,742.9	10.0	3,742.9	10.0	4,083.1	20.0
Cotton	2,652.7	2,821.7	6.4	2,991.7	12.8	3,330.8	25.6
Jute	531.7	584.9	10.0	638.1	20.0	744.4	40.0
Oil Seeds	3,202.1	3,351.5	4.7	3,503.8	9.4	3,805.1	18.8
TOTAL	38,666.6	40,018.0	3.5	41,083.6	6.3	43,498.8	12.5

a) Percentage increase over original income of existing pattern.

Source : Reference (17).

* Rupee = \$ 0.21

Tables «1» «2» and «3» summarize — at the national level based on the regional patterns — the acreage, percentage distribution, production of different commodity groups, and income from these crop groups for all regions. Moreover, components of these tables represent the situation during the base year and under changes of allocation allowed by parametric programming of the model.

Table (1) *Distribution of acreages among different groups of crops for all regions in million acres. (Actual and programmed)*

Commodity group	Under Original		Under Programmed Solutions					
	Distribution		± 10% change		± 20% change		± 40% change	
	(a)							
	Area	Dist.	Area	Dist.	Area	Dist.	Area	Dist.
Food Grains	229.8	79.8	227.4	79.0	225.5	78.3	221.1	76.8
Sugar Cane	5.2	1.8	5.7	2.0	5.7	2.0	6.2	2.2
Cotton	19.5	6.8	20.6	7.2	21.7	7.6	24.0	8.3
Jute	1.7	0.6	1.9	0.7	2.1	0.7	2.4	0.8
Oil Seeds	31.7	11.0	32.3	11.2	33.0	11.5	34.2	11.9

(a) Percentage Distribution.

Source : Reference (17).

Table (1) above shows the crop reallocation by areas and it indicates that only food grains decreases in area.

Increases in production and income suggested under the various solutions of the model are presented in tables (2) and (3) as follows :

- V_{ij} (min.) = the specific rent for the j *th* crop in the i *th* region if the minimum acreage level of this crop is binding.
- V_{ij} (max.) = the specific rent for j *th* crop in the i *th* region when the upper limit restriction for this crop is binding.
- d_i = the proportion by which income per acre for a crop in the i *th* region should be raised to meet the minimum income requirement of the region.
- $P_f, P_s, P_c, P_g,$ and P_o : are the subsidy prices for food grains, sugar cane, cotton, jute, and oil seeds respectively.

Programming results of the model for India

A : Planning by prices in Agriculture :

The minimum income levels specified in this model may be attained through programs of subsidies. $P_f, P_s, P_c, P_g,$ and P_o are the subsidy prices for food grains, sugar cane, cotton, jute, and oil seeds respectively which must be added to the respective regional prices to induce regions to produce the commodities at their minimum income levels. The magnitudes of these parameters will be greater than zero, only if the relevant constraints are binding. In case these values exceed zero, existing price relations among commodities are not consistent with the composition of the optimal agricultural production pattern suggested in this model. However, in this Indian model, regional income restrictions, and national availability, constraints are not binding in the solution. Thus $d_i, P_f, P_s, P_c, P_g,$ and P_o are all zeros and indicate that the programming results make each region better off in income.

B : Policies of crop reallocation on the national level :

Solutions of this Indian model provide many interesting details of potential crop reallocation among and within regions. However, due to space limitation, only a summary of results at the national level is presented.

X_{ij} = is the level of the j *th* activity in the i *th* region (an activity unit is taken as one acre of a crop).

C_{ij} = the income per acre from the j *th* crop in the i *th* region

A_i = the available cropped area for all crops in the i *th* region

A_{ij} = (minimum) and A_{ij} (maximum) respectively are the minimum and maximum level of acreages for the j *th* crop in the i *th* region.

Y_{ij} = the yield per acre of the j *th* crop in the i *th* region.

I_i = the minimum income level for the i *th* region.

F, S, C, G, and O are the minimum quantities of food grains, sugar cane, cotton, jute, and oil seeds specified at the national level.

Before analyzing this model, it is of great interest to present the dual solution. This is due to the fact that most of the economic policy instruments used in policy decision making are derived from the dual solution.

The dual solution of the model for India is :

Minimize :

$$\begin{aligned} & \sum_{i=1}^U V_i A_i - \sum_{i=1}^U \sum_{j=1}^P V_{ij} A_{ij} (\min) + \sum_{i=1}^U \sum_{j=1}^P V_{ij} A_{ij} (\max) \\ & - \sum_{i=1}^U d_i I_i - P_s S - P_f F - P_c C - P_g G - P_o O \dots (18) \end{aligned}$$

Subject to :

$$\begin{aligned} & V_i - V_{ij} (\min) + V_{ij} (\max) - d_i C_{ij} \\ & - P_f Y_{ij(f)} - P_s Y_{ij(s)} - P_c Y_{ij(c)} \\ & - P_g Y_{ij(g)} - P_o Y_{ij(o)} \geq C_{ij} \dots \dots \dots (19) \end{aligned}$$

And :

$$V_i, V_{ij} (\min.), V_{ij} (\max), d_i, P_f, P_s, P_g, P_c, \text{ and } P_o \geq 0$$

Where, (20)

V_i = the general gross rent per acre of land in the i *th* region.

(B) The set of constraints can be divided into four groups as follows :

(i) Boundary conditions restrictions as :

$$X_{ij} \geq A_{ij} \quad (\text{Minimum}) \quad \dots\dots\dots (8)$$

$$X_{ij} \leq A_{ij} \quad (\text{Maximum}) \quad \dots\dots\dots (9)$$

(ii) Ordinary physical restrictions as :

$$\sum_{j=1}^P X_{ij} = A_i \quad \dots\dots\dots (10)$$

For every i th region, where slack variables are considered in equation (10)

(iii) A set of restrictions are specified

Such that a minimum level of a set of strategic agricultural products and a minimum level of the income in every farming region can be achieved as follows :

$$\sum_{j=1}^P C_{ij} X_{ij} \geq I_i \quad \dots\dots\dots (11)$$

$$\sum_{i=1}^U \sum_{j=1}^8 Y_{ij(f)} X_{ij(f)} \geq F \quad \dots\dots\dots (12)$$

$$\sum_{i=1}^U Y_{ij(s)} X_{ij(s)} \geq S \quad \dots\dots\dots (13)$$

$$\sum_{i=1}^U Y_{ij(c)} X_{ij(c)} \geq C \quad \dots\dots\dots (14)$$

$$\sum_{i=1}^U Y_{ij(g)} X_{ij(g)} \geq G \quad \dots\dots\dots (15)$$

$$\sum_{i=1}^U \sum_{j=12}^{16} Y_{ij(o)} X_{ij(o)} \geq O \quad \dots\dots\dots (16)$$

(iv) A positivity set of restrictions as

$$X_{ij} \geq 0 \quad \dots\dots\dots (17)$$

Where the symbols used in this model are

$U = 17$ regions,

$P = 16$ crops,

SOME EMPIRICAL STUDIES

1 — *A Model For India :*

A summary of a relatively simple model for interregional planning of agriculture in India is presented in this study. This simple model, however, is of some interest, since it suggests an increase of about 12.5% (17) in food supply from the application of a formal model which considers interrelationships among regions as well as relative production possibilities within regions.

In this model, however, boundary conditions are incorporated into the model to hold changes which could be absorbed by various producing regions, and to provide a welfare economics criterion wherein total gain could be realized but with no individual region of cultivators sacrificing in income. These two criteria — in setting up boundary conditions — guarantee conservative plans, as well as the achievement of a certain degree of social justice. However, the author believes that the second criterion can be released, if necessary, and government subsidies can solve this problem.

This model for India intends to answer the following question : how much can agricultural efficiency be improved by use of more systematic planning models considering the specific comparative advantages of particular regions and without implying alternative technologies or new investments ? Moreover, the model specifies upper bounds on the extent of interregional reallocation of production to avoid extreme adjustments.

The Model :

The model for India can be summarized in the following sets of equations :

- (A) The objective function is one of maximizing the agricultural income in crop production as :

$$\text{Maximize : } Z = \sum_{i=1}^u \sum_{j=1}^p C_{ij} X_{ij} \dots\dots\dots (7)$$

policy purposes, mainly depends on the allowed degree of disaggregation. The extent to which soils of different types and qualities, and the inputs used can be aggregated into particular geographic regions, presents a major problem in the specification of farming regions required to set up interregional models. However, land classification into regions can be achieved through factors like soil types, locations, patterns of production, productivities and other relevant criteria. Furthermore, it should be also emphasized that both groups of criteria a) physical criteria represented by the physical production functions, and b) economic criteria represented by price functions for factors and commodities, are the most important basis for the specification of farming regions.

Interregional models for agriculture, generally speaking, treat the region as the producing units and usually, optimize objective functions on the national level.

Interregional models for agriculture, can be of vital importance in the economies which follow some process of economic planning. The use of such models in these countries, give an overall look on the structural relationships and the magnitude of the instrumental parameters that exist in these economies. Hence, agricultural macro-economic planning and recommendations can be established. Moreover, serious problems like the optimum transportation problems, the satisfaction of the nations domestic and foreign demands, and setting up the optimal agricultural price policies, can be tackled through these models. That is, economic signals (e.g. shadow prices) can be drawn from the global level to be imposed when programming on regional and sub-regional levels are formulated.

To be able to investigate the dimensions of the interregional models for agriculture, some empirical studies are presented. These empirical studies are : a) a model for India; b) a model for the United States of America, and c) a model for the United Arab Republic. These models, however, are not presented in full details due to space limitations. The methodology, the design, and the analyses drawn from these models are the most interesting points of investigation.

$$\sum_{j=1}^M a_{ij} x_{ij} \leq b_i \quad \dots\dots\dots (3)''$$

$$E_i = \sum_{l=1}^S \sum_{j=m+1}^{m+2} a_{ijl} n_l x_{ij} \quad \dots\dots\dots (4)$$

(g = 1, \dots, T)

Also there are (m) equations to allow direct summation of the aggregative output of the j *th* product in the s region.

$$R_j = \sum_{i=1}^S n_i x_{ij} \quad \dots\dots\dots (5)$$

As far as equation (4) is concerned, it investigates the possibilities of exchanging land between farms. That is, with T types of land which can be exchanged among farms, there is an exchange equation (4) for the g *th* soil type where: a_{ijl} is (—1) for $j = n+1$ to denote land purchase, and is (+1) for $j = n+2$ to denote land sale by the i *th* representative farm.

And for the positiveness criterion :

$$X_{ij} \geq 0, \quad (i = 1, \dots, s) \quad \dots\dots\dots (6)$$

($j = 1, \dots, m$)

Solving this model to determine the values of x_{ij} which are optimum and feasible gives an optimal solution.

However, when a set of optimal solutions are solved corresponding to different values for (P_j) , then normative supply functions can be achieved.

This model can be used to program normative supply responses, factor (s) demand, farming structure, income and costs. The model can be mainly applied when the regions are small and / or soil types are homogeneous.

MODELS WITH REGIONS AS THE PRODUCING UNITS

Interregional models for agriculture

Interregional models for agriculture can, usually, serve effectively for investigating certain broad policies, economic planning, and developmental problems of agriculture. However, the extent to which these models are realistic and useful for particular

- n : Number of farms in the i th strata
 s : Number of strata in the region ($1, \dots, i, \dots, s$)
 m : Number of crops subject to the study ($1, \dots, j, \dots, m$)
 c : Number of constraints on the sample farm level.
 $(1, \dots, l, \dots, c)$
 b_{il} : Level of the l th constraint on the sample farm level
in the i th strata.
 R_j : Regional j th product supply
 a_{ilj} : The amount of the l th input required to produce
the j th activity on the i th representative farm.
 P_j : Net price unit of j th product.
 x_{ij} : amount of the j th product produced by the individual
representative farm of the i th strata.
 E_l : The amount of the l th land type exchanged.

The Model :

- 1 — The regional normative supply function can be stated as :

$$F(R) = \sum_{i=1}^r n_i f_i(r) \dots \dots \dots (1)$$

However, for each farm in the sample a programming model is developed. In these models each producing unit (farm) will have restraints to represent land of various types buildings for different kinds of livestock, labor supply, capital available,... etc. Thus, the i th farm strata has (c) constraints various objective functions might be used however, the objective function used in this model is one of maximizing agricultural return as follow:

$$\text{Max : } Z(X) = \sum_{i=1}^S \sum_{j=1}^M p_j n_i x_{ij} \dots \dots \dots (2)$$

Subject to the following constraints :

$$\sum_{j=1}^m a_{ilj} x_{ij} \leq b_{il} \dots \dots \dots (3)$$

$$\sum_{j=1}^m a_{ilj} x_{lj} \leq b_{il} \dots \dots \dots (3')$$

mand relationships for individual farms, and these findings can be weighted into regional cooperatives.

Sampling techniques are used, in this respect, so that the sample of farms selected, in this approach, should be highly representative of the agricultural sector. Several sampling methods can be used according to the circumstances of every situation. However, a famous sampling technique in this respect can be presented as follows:

(a) The agricultural sector can be divided into a number of regions which are supposed to be as homogeneous as possible.

(b) Each region is divided into a number of stratas, such that each strata should be as homogeneous as possible with respect to resource restraints, as land, capital, and type of farming or tenure system.

(c) A single representative farm is randomly selected from each strata.

Programming models can then be developed and investigated for this sample of farms, and then can be aggregated to visualize the regional levels.

Normative supply functions, however, can be estimated for every farm and then aggregated into the regional levels. These functions are useful for policy makers in planning agricultural production especially in the developing nations. Moreover, normative supply functions are of great help in two main spheres : (A) investigating the potential role of the agricultural prices as a tool of economic planning, since they show, the farmers agricultural production response to changes in prices. (B) giving the agricultural planners an idea about the supply of the agricultural production.

The programming models based on farms representing regions to find the normative supply functions can be summarized as follows :

Notations used in the model :

$F(R)$: The regional normative supply function

$F(r_i)$: Normative supply function of sample farm in the i th strata.

farms within regions. But, this high degree of refinement is scarcely needed in developing nations. In these countries, however, an objective function with constant weights, and demands represented by a fixed bill of goods from the agricultural sector, is usually sufficient.

Refinement of programming models, as tools in the process of economic planning, can be also achieved though parameterisation of the restraints, of the weights of the objective function, and of the input-output coefficients. Parameterisation, therefore, can help in building up flexible plans, and also help in testing different plan assumptions.

Under decomposition computer routines, available nowadays, linear models can incorporate several thousand equations, and the constraint in application of programming is becoming much more one of data than computing capacity.

This study investigates the potentiality of developing models of regional programming techniques for planning agricultural production. Moreover it mainly investigates the inter-regional production patterns, optimum land use to meet specified demand quantities for the various products, and how to design programming models for planning agricultural production. To visualize these concepts several simple models developed in India, U.S.A. and U.A.R. are presented. However, it should be emphasized that the methodological aspects in building up models of regional programming for planning agricultural production are the salient features of this study.

MODELS BASED ON SAMPLES OF FARMS REPRESENTING REGIONS

Theoretically, each single farm in a nation could be analysed in a single programming model. Programming models for a farm can specify optimum commodity and resource mixes under different demand conditions or assumptions, it can also estimate normative commodity supply and resource demand functions. But, data and computational limitations prevent application of models incorporating this degree of details. Thus, a sample of farms for a region can be drawn. Then programming models can be used to estimate normative supply functions or resource de-

MODELS OF REGIONAL PROGRAMMING TECHNIQUES FOR PLANNING AGRICULTURAL PRODUCTION

by

Dr. FAHMI K. BISHAY*

*Assistant Prof., Faculty of Agriculture,
Cairo University.*

INTRODUCTION

Since Agricultural sector is made up of many regional or spatial components and since its production is composed of many commodities then refined planning to consider the interdependence of these many components is only possible through programming models. Programming models, therefore, have great advantage over other techniques because it makes it possible to investigate changing the mix of products produced, the regional proportions of commodities, the proportions of resources used, and other structural relationships. Moreover, programming techniques are the most appropriate tools to investigate the change in the ratio of capital and labor to land and to analyze the diminishing productivity of capital such as fertilizer and irrigation. Thus, mathematical programming models provide a promising potential for planning the economic development of agriculture. Even in the simple linear forms, these models can allow great improvement of planning activities than other methods.

Data problems in applying programming models represent usual problems in this respect. However, the data applied in many countries in their agricultural planning can be used with slight extensions and modifications. In countries where formal planning is taking place, developing and specifying the agricultural models could be of great aid in organizing data collection in the future.

Varying degrees of refinement in programming models can be developed according to specific needs. Models can be so simple such that linear forms and simple routines are used. Other models can be highly refined. Refined models might incorporate demand functions and generate, with a normative framework on the supply side-equilibrium prices, quantities for the economy, and optimal production patterns by regions and

* The author wishes to thank Miss Mona Fouad for her sincere help in this study.

SOMMAIRE

—: :—

Articles

FAHMI K. BISHAY: Models of Regional Programming Techniques for Planning Agricultural Production	5
MUHAMMAD M. RABIE: Regionalism and Universalism in political thought	27
ABDEL MONEIM GONEID: Le Fédéralisme — Type d'organisation politique de la société	87
FOUAD MOURSI: La Planification actuelle de l'Exportation (en arabe)	5
AHMAD GAMEH: Les Prix dans l'Economie Socialiste et le Problème de l'Economie Socialiste Avancée (en arabe)	33
ABDEL RAZZEK HASSAN: Exposé sur l'Evolution de l'Economie Egyptienne (en arabe)	115
ABDEL SALAM BADAoui: Les tendances Economiques Nouvelles et l'Evolution de l'Administration dans les pays socialistes (en arabe)	145
ISMAIL MOH. HASHEM: Equilibre et Priorité dans la planification du développement Economique (en arabe)	161
ABDEL MEGUID FARRAG: Estimation de certains indices d'emplois comme indicateurs du développement «étude statistique» (en arabe)	189
EZZ EL DINE FODA: Le droit de révolte des civils en territoires occupés contre les autorités d'occupation de guerre (en arabe)... ..	205
ALY HASSAN FAHMY: Repentir et Châtiment — Etude sur la jurisprudence islamique en matière pénale. (en arabe)	221

MEMBRES DE LA SOCIÉTÉ

Les membres de la Société sont de quatre catégories: les membres actifs payant une cotisation de P.T. 150 par an, les membres cotisants, banques, institutions ou organismes publics et autres personnes morales payant une cotisation annuelle de L.E. 100 au minimum, les membres honoraires, égyptiens ou étrangers, ayant rendu d'éminents services à la Société ou aux sciences économiques, sociales ou juridiques et les membres correspondants, personnes résidant à l'étranger et collaborant aux activités de la Société et à ses publications.

Tous les membres ont droit au service gratuit de la revue de la Société.

CONDITIONS D'ABONNEMENT

Le prix de l'abonnement annuel à la revue est de P.T. 150 pour la R.A.U. et 40 shillings ou \$ 5.00 pour tous les pays faisant partie de l'Union Postale.

Les numéros non réclamés par Messieurs les Membres et Abonnés dans l'intervalle entre la parution de deux fascicules consécutifs ne leur seront livrés que contre paiement du prix

Le prix du fascicule est de P.T. 40 pour la R.A.U. et 10 shillings ou \$ 1,25 pour l'étranger.

Les opinions émises par les collaborateurs de la revue n'engagent pas la responsabilité de la Société.

La reproduction et la traduction des articles publiés dans la présente revue sont interdites, sauf autorisation préalable de la Société.

Tout manuscrit soumis à «L'Egypte Contemporaine» devient la propriété de la Société.

Les demandes d'adhésion, d'abonnement ou d'information doivent être adressées au Secrétariat de la Société, Boîte Postale No. 732.

Siège : Le Caire, 16, Avenue Ramsès, Téléphone 52797.

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

◆ (LXème ANNEE, OCTOBRE 1969, No. 338)

Rédacteur en Chef: Dr GAMAL EL-OTEIFI
Secrétaire-Général
de la Société

Imp. Commerciale Al-Ahram
LE CAIRE 1969

Prix: P.T. 40